





شرح الجامع الكبير للتفتازاني

فصل  
١٠٨٠

لخمس  
٨٢٤

$$\frac{٢٧}{٢٧} = \frac{١٦٤}{١٦٤} = \frac{٢٢٧}{٢٢٧}$$

MURAD MOLLA KUTUPHANESI	
Kismi	
Yeni Kayit No.	
Eski Kayit No.	
Tasnif No.	



باب الصلاة	باب يفسد الصلوة	باب المتحاضة	باب السجدة
٦	٧	١١	١٢
باب الطهر	باب صلوة العيدين	باب تكبير التشريع	باب نذر الصيام
١٤	١٥	١٩	٢١
باب نية القريتين	باب الزكاة	باب زكاة المال	باب الضم والتجمل
٢٦	٢٧	٣٠	٣٤
باب ما يبطل الزكاة وما لا يبطلها	باب زكاة الاجارة	باب الامان	باب الحنث في النعص او الجلمة
٤١	٤٣	٤٤	٤٨
باب ما يقع بالوقت وما لا يقع	باب الحنث في السرب	باب الحنث في الغسل	باب اليمين يكون على الحان والماثور
٤٩	٥٢	٥٣	٥٥
باب الحلف في الجماع	باب الحنث في الاذن	باب الحنث في التسم	باب الطلاق في التزوج في المواقيت
٥٦	٥٧	٥٨	٥٨
باب اليمين يكون فيها الوقتان	باب الحنث يقع بامر من او بامر	باب اليمين يقع على الواحد والجماع	باب الحلف بعقوبة باق البطن
٦١	٦٣	٦٥	٦٧
باب الاستثناء في اليمين	باب اليمين يقع على الاولى ثم الاخرى	باب اليمين في الهم والكثرة والنقص	باب اليمين يستثنى فيها صنف
٦٨	٧٠	٧١	٧٢



باب الحنث في التقاضي	باب اليمين يكون فيها الوقت	باب اليمين يقع على مرة او مرتين	باب الايلاف في طعن او في موطنين
٧٣	٧٤	٧٥	٧٧
باب الحنث بالخلف او علف	باب اليمين	باب الحنث بالفعل والوقت	باب اليمين يعقوب الاول واستثناء الاوسط
٧٨	٧٩	٧٩	٨٠
باب الحنث يقع لواحد والاثنين	باب الحنث يقع عند التكلم او بالحيفض	باب الحنث في اللبس والدخول	باب اليمين في المساومة
٨١	٨٣	٨٤	٨٥
باب اليمين في الزهبة والنكاح وغيرها	باب الحنث في النسيان	باب الحنث في وقت قبل المحلوف عليه	باب الحنث في ملك المكاتب والعبد
٨٧	٨٩	٩٠	٩٢
باب يمين الاوحد والشافعة	باب الحنث يفعل له صاحبه او غيره	باب استثناء الوحد او الجماعة	باب اليمين الذي يقع على الواحد والجماعة
٩٣	٩٩	٩٩	٩٧
باب اليمين يكون لا استثناء فيها فذلك الصنف	باب يمين الجكوس	باب اليمين التي فيها الحمار	باب اليمين ينقض صاحبها علف العتق
٩٨	١٠٠	١٠١	١٠٣
باب العتق والتبدير	باب العتق لاحد العبدين	باب الايلاف في احدهما	باب الاستثناء يكون على الجميع او البعض
١٠٥	١٠٨	١٠٩	١١٢
باب الشهادة في الايمان بالرجوع	باب طلاق السيد وغيره	باب اليمين يقع على جميع ما علف او بعضه	باب اليمين على الخاص والعام
١١٣	١١٤	١١٥	١١٦



باب الاستثناء في البئر	باب الايمان في الطلاق	باب الايمان يقع فيها الامراء	باب الايمان فيما يجب على نفسه
١١٧	١١٨	١١٩	١١٩
باب الايلاف العاتية	باب الفعي في الايلاف	باب الايلاف في وقت الايداء	باب الطلاق الذي فيه الاحكام
١٢٢	١٢٣	١٢٥	١٢٦
باب الحلف بعقوبة الاماء	باب طلاق آخر امرأة	باب الايمان التي يوجب الصدقة	باب اجارة الطلاق
١٢٧	١٢٠	١٣١	١٣٣
باب الايمان التي فيها لا يحكم	كتاب النكاح باب الامر به	باب من نكح العبد وخلفه	باب من حمله العبد عبدًا ذوق
١٣٤	١٣٥	١٣٨	١٣٩
باب الخلع	باب من نكح المكاتب والملاعنة	باب الصداق تنقض او تزيد	باب من الفرقة
١٤١	١٤٣	١٤٥	١٤٦
باب دعوى النكاح	باب نكاح المحاطبة	باب من الوكالة	باب خيار العتق
١٤٨	١٥١	١٥٢	١٥٦
باب من لا اختلاف في المهر	باب الاجارة بزيادة الصداق	باب نكاح المراتر	باب من الفرقة في المرض مريضه
١٥٨	١٥٨	١٥٩	١٦١
كتاب الدعوى باب من دعوى النسب	باب المدعى عليه من هذه الفهرست		
١٦١	١٦٣		



$$\frac{\text{ص ٢٢}}{\text{ص ١٦٦}} = \frac{\text{ص ٢٥٧}}{\text{ص ١٦٦}}$$



١٤٤

Murat Molla Kütüphanesi	
Eski Kayıt No.	848
Yeni Kayıt No.	639
Tasnif No.	297.4

مرکز المصنف  
مطابق  
مع  
مرکز المصنف  
عماد المصنف  
شاه



١٦١٦  
 ١٦١٧  
 ١٦١٨  
 ١٦١٩  
 ١٦٢٠  
 ١٦٢١  
 ١٦٢٢  
 ١٦٢٣  
 ١٦٢٤  
 ١٦٢٥  
 ١٦٢٦  
 ١٦٢٧  
 ١٦٢٨  
 ١٦٢٩  
 ١٦٣٠  
 ١٦٣١  
 ١٦٣٢  
 ١٦٣٣  
 ١٦٣٤  
 ١٦٣٥  
 ١٦٣٦  
 ١٦٣٧  
 ١٦٣٨  
 ١٦٣٩  
 ١٦٤٠  
 ١٦٤١  
 ١٦٤٢  
 ١٦٤٣  
 ١٦٤٤  
 ١٦٤٥  
 ١٦٤٦  
 ١٦٤٧  
 ١٦٤٨  
 ١٦٤٩  
 ١٦٥٠  
 ١٦٥١  
 ١٦٥٢  
 ١٦٥٣  
 ١٦٥٤  
 ١٦٥٥  
 ١٦٥٦  
 ١٦٥٧  
 ١٦٥٨  
 ١٦٥٩  
 ١٦٦٠  
 ١٦٦١  
 ١٦٦٢  
 ١٦٦٣  
 ١٦٦٤  
 ١٦٦٥  
 ١٦٦٦  
 ١٦٦٧  
 ١٦٦٨  
 ١٦٦٩  
 ١٦٧٠  
 ١٦٧١  
 ١٦٧٢  
 ١٦٧٣  
 ١٦٧٤  
 ١٦٧٥  
 ١٦٧٦  
 ١٦٧٧  
 ١٦٧٨  
 ١٦٧٩  
 ١٦٨٠  
 ١٦٨١  
 ١٦٨٢  
 ١٦٨٣  
 ١٦٨٤  
 ١٦٨٥  
 ١٦٨٦  
 ١٦٨٧  
 ١٦٨٨  
 ١٦٨٩  
 ١٦٩٠  
 ١٦٩١  
 ١٦٩٢  
 ١٦٩٣  
 ١٦٩٤  
 ١٦٩٥  
 ١٦٩٦  
 ١٦٩٧  
 ١٦٩٨  
 ١٦٩٩  
 ١٧٠٠  
 ١٧٠١  
 ١٧٠٢  
 ١٧٠٣  
 ١٧٠٤  
 ١٧٠٥  
 ١٧٠٦  
 ١٧٠٧  
 ١٧٠٨  
 ١٧٠٩  
 ١٧١٠  
 ١٧١١  
 ١٧١٢  
 ١٧١٣  
 ١٧١٤  
 ١٧١٥  
 ١٧١٦  
 ١٧١٧  
 ١٧١٨  
 ١٧١٩  
 ١٧٢٠  
 ١٧٢١  
 ١٧٢٢  
 ١٧٢٣  
 ١٧٢٤  
 ١٧٢٥  
 ١٧٢٦  
 ١٧٢٧  
 ١٧٢٨  
 ١٧٢٩  
 ١٧٣٠  
 ١٧٣١  
 ١٧٣٢  
 ١٧٣٣  
 ١٧٣٤  
 ١٧٣٥  
 ١٧٣٦  
 ١٧٣٧  
 ١٧٣٨  
 ١٧٣٩  
 ١٧٤٠  
 ١٧٤١  
 ١٧٤٢  
 ١٧٤٣  
 ١٧٤٤  
 ١٧٤٥  
 ١٧٤٦  
 ١٧٤٧  
 ١٧٤٨  
 ١٧٤٩  
 ١٧٥٠  
 ١٧٥١  
 ١٧٥٢  
 ١٧٥٣  
 ١٧٥٤  
 ١٧٥٥  
 ١٧٥٦  
 ١٧٥٧  
 ١٧٥٨  
 ١٧٥٩  
 ١٧٦٠  
 ١٧٦١  
 ١٧٦٢  
 ١٧٦٣  
 ١٧٦٤  
 ١٧٦٥  
 ١٧٦٦  
 ١٧٦٧  
 ١٧٦٨  
 ١٧٦٩  
 ١٧٧٠  
 ١٧٧١  
 ١٧٧٢  
 ١٧٧٣  
 ١٧٧٤  
 ١٧٧٥  
 ١٧٧٦  
 ١٧٧٧  
 ١٧٧٨  
 ١٧٧٩  
 ١٧٨٠  
 ١٧٨١  
 ١٧٨٢  
 ١٧٨٣  
 ١٧٨٤  
 ١٧٨٥  
 ١٧٨٦  
 ١٧٨٧  
 ١٧٨٨  
 ١٧٨٩  
 ١٧٩٠  
 ١٧٩١  
 ١٧٩٢  
 ١٧٩٣  
 ١٧٩٤  
 ١٧٩٥  
 ١٧٩٦  
 ١٧٩٧  
 ١٧٩٨  
 ١٧٩٩  
 ١٨٠٠  
 ١٨٠١  
 ١٨٠٢  
 ١٨٠٣  
 ١٨٠٤  
 ١٨٠٥  
 ١٨٠٦  
 ١٨٠٧  
 ١٨٠٨  
 ١٨٠٩  
 ١٨١٠  
 ١٨١١  
 ١٨١٢  
 ١٨١٣  
 ١٨١٤  
 ١٨١٥  
 ١٨١٦  
 ١٨١٧  
 ١٨١٨  
 ١٨١٩  
 ١٨٢٠  
 ١٨٢١  
 ١٨٢٢  
 ١٨٢٣  
 ١٨٢٤  
 ١٨٢٥  
 ١٨٢٦  
 ١٨٢٧  
 ١٨٢٨  
 ١٨٢٩  
 ١٨٣٠  
 ١٨٣١  
 ١٨٣٢  
 ١٨٣٣  
 ١٨٣٤  
 ١٨٣٥  
 ١٨٣٦  
 ١٨٣٧  
 ١٨٣٨  
 ١٨٣٩  
 ١٨٤٠  
 ١٨٤١  
 ١٨٤٢  
 ١٨٤٣  
 ١٨٤٤  
 ١٨٤٥  
 ١٨٤٦  
 ١٨٤٧  
 ١٨٤٨  
 ١٨٤٩  
 ١٨٥٠  
 ١٨٥١  
 ١٨٥٢  
 ١٨٥٣  
 ١٨٥٤  
 ١٨٥٥  
 ١٨٥٦  
 ١٨٥٧  
 ١٨٥٨  
 ١٨٥٩  
 ١٨٦٠  
 ١٨٦١  
 ١٨٦٢  
 ١٨٦٣  
 ١٨٦٤  
 ١٨٦٥  
 ١٨٦٦  
 ١٨٦٧  
 ١٨٦٨  
 ١٨٦٩  
 ١٨٧٠  
 ١٨٧١  
 ١٨٧٢  
 ١٨٧٣  
 ١٨٧٤  
 ١٨٧٥  
 ١٨٧٦  
 ١٨٧٧  
 ١٨٧٨  
 ١٨٧٩  
 ١٨٨٠  
 ١٨٨١  
 ١٨٨٢  
 ١٨٨٣  
 ١٨٨٤  
 ١٨٨٥  
 ١٨٨٦  
 ١٨٨٧  
 ١٨٨٨  
 ١٨٨٩  
 ١٨٩٠  
 ١٨٩١  
 ١٨٩٢  
 ١٨٩٣  
 ١٨٩٤  
 ١٨٩٥  
 ١٨٩٦  
 ١٨٩٧  
 ١٨٩٨  
 ١٨٩٩  
 ١٩٠٠  
 ١٩٠١  
 ١٩٠٢  
 ١٩٠٣  
 ١٩٠٤  
 ١٩٠٥  
 ١٩٠٦  
 ١٩٠٧  
 ١٩٠٨  
 ١٩٠٩  
 ١٩١٠  
 ١٩١١  
 ١٩١٢  
 ١٩١٣  
 ١٩١٤  
 ١٩١٥  
 ١٩١٦  
 ١٩١٧  
 ١٩١٨  
 ١٩١٩  
 ١٩٢٠  
 ١٩٢١  
 ١٩٢٢  
 ١٩٢٣  
 ١٩٢٤  
 ١٩٢٥  
 ١٩٢٦  
 ١٩٢٧  
 ١٩٢٨  
 ١٩٢٩  
 ١٩٣٠

تفرع عن ان الحمد زاما يكون للمحمي وبعد سائفة  
الاربعين او اوصالها الحمد اربعين  
من غير تقيد ونظيره حمد في النكاحيات  
على ان يزوج



على العنوان واسم الله داخل الكتاب وقيل قد تم اسمه تعظيما لاسم الله حيث كان الكتاب الى الكفر فلم  
ان يستحقوا باسمه في صدر الكتاب ثم علق الجدل على الحق في الدين ووصفه بكونه فضلا من الله نعمته  
وان كان الله سبحانه يستحق الحمد لجلاله وانه وكمال صفاته وما لا يحد ويحصى من عطائه لان نعم الله المسجلة  
بامر الدين اشرف من المتعلقة بامر الدنيا ثم المسجلة منها بما جوارى القلب اشرف من المتعلقة بما جوارى  
الجوارح ثم اعتار ما من حيث كونها عطية المسع اشرف من اعتبار ما من حيث كونها نسيب النعمة لان  
في ذلك ترغيبا في النعمة وتنوينا بشأنه وتنبها على جلالة قدره وتقدرا الكلام بما ينبغي سب المقصود  
والنعمه لهم والجدالة في حق الشئ الكسرة فيه ونقته الرخل بالضم فقامت صافيتها ذاروا واجتهاد  
والدين الجوار والطاعة والملك اعني الطريقة المحضوثة التي تميزها عن غيرها في العلم المستقر بوضع  
التي يتبع الى الخيرات المحضوثة والسعادات الالدية فيضاف الى الله تصدوره عنه والى الله  
لظهوره منه والى الامة لتدبيره وانما وجهه له تعالى دين الله ودين محمد وديننا ويوصف بالتميز لانه  
وسلامته عن العوج قال الله تعالى فينا قلم الرسم واما المضاف في قوله تعالى وذلك فان  
التميز اي من الملة القيمة فيجعل على الطاعة لكون ذلك اشارة الى ما سبق من الاعمال والطاعات  
والدين كثيرا ما يطلق على غيابة الاحكام ومعنى قوله في النعمة ان النعمة علم باحكامه واجتهاد في  
بل وعلى ما امره ونواهيته وقد مرحت بجلته بالفضل في قوله تعالى يستوفوا في الدين وقوله عليه  
السلام في الدين وقوله عليه السلام ذلك مثل من فقه في دين الله وبه يظهر ان النعمة ما ان النعمة  
جزء من الدين داخل في بناء على كونه شاملا للاعتقادات والعمليات وكون النعمة مختصة بالحق  
على ما وقع عليه الاصطلاح اعني ان الشايخ في هذا المعنى كله من دون في واصل اذا اراد بالنعمة  
هذا المصطلح فالنعمة بكونه جزءا من الدين وتعيين الجدية خصوصها مما تعلق فائدة بل ربما كان المقصود  
والموصول مع الصلة اعني الذي هو حيلة المبتين اي القوي المأمون المتقطع والانتهاض صفة  
للنية او الدين ولكل رحمان من وجهه وكان الاول ارجح والظرف اعني بين العباد متعلق  
بما يقتضيه الجبل من معنى العمل لانه يستعار للمتمسك المتوصل الى الخاتم الحق وقيل رضاء وكراهية  
على ما قال النبي عليه السلام كتاب الله جل محمد ومن السما الى الارض في من كتاب الحق الى الحق جانب  
وهذا المعنى ايضا فانه الى الله تعالى وعقله العباد اي وصلته ومستمته الى الدين فيما من العباد واعماله  
في الظرف انما ارشد الى انه استنارة لا تشبه بل هي على ما ذهب اليه الاكثرون ومنه قول الشاعر  
كان لنا منه سوا حكمة مسوفا عا لها وسكا كسورا قال السيرة في ذمت مسووج  
الى سواد وساج الكشت واما تعلق الظرف بالمبتين او جعله جارا لمن جملة او وصف له الكاين  
بين العباد وجعل النعمة على الله وصلته بين العباد به يتوصل بعضهم الى بعض في المعاملة

هذا المعنى ايضا فانه الى الله تعالى وعقله العباد اي وصلته ومستمته الى الدين فيما من العباد واعماله في الظرف انما ارشد الى انه استنارة لا تشبه بل هي على ما ذهب اليه الاكثرون ومنه قول الشاعر كان لنا منه سوا حكمة مسوفا عا لها وسكا كسورا قال السيرة في ذمت مسووج الى سواد وساج الكشت واما تعلق الظرف بالمبتين او جعله جارا لمن جملة او وصف له الكاين بين العباد وجعل النعمة على الله وصلته بين العباد به يتوصل بعضهم الى بعض في المعاملة

هذا المعنى ايضا فانه الى الله تعالى وعقله العباد اي وصلته ومستمته الى الدين فيما من العباد واعماله في الظرف انما ارشد الى انه استنارة لا تشبه بل هي على ما ذهب اليه الاكثرون ومنه قول الشاعر كان لنا منه سوا حكمة مسوفا عا لها وسكا كسورا قال السيرة في ذمت مسووج الى سواد وساج الكشت واما تعلق الظرف بالمبتين او جعله جارا لمن جملة او وصف له الكاين بين العباد وجعل النعمة على الله وصلته بين العباد به يتوصل بعضهم الى بعض في المعاملة

وهذا النظام فلما بينى حاله على النطق وفصله اي زيادة ذكره وانما هو المبتين الظاهر على كل من  
من خصه حضارة اي من من الحضرة وما دونه من واداهه خرج الى النادية والنقد في مثله الى  
التعميم والاباطة بكونه فضلا على المتشكك بظواهره وانما على غيره فلكونه طائفا بالاداء  
حاول ان يرشاد وقا يوما مرجع الله في امر العباد والمعاد اذا اراد وميراث الانبياء لانهم لم  
يؤثروا دينارا ولا درهما انما ورثوا العلم وما تركوه من الاموال فصدقه المرسلين الامجاد  
جمع بين المجد والشرف وعظم القدر تيقنا بحكم الفتح والضم فهو ما جد ومجد ومنه جرح الملتزم  
عقبتا فلما بينهما ومجذت شيئا من الخلافة في الشايخ وفي صفة ما وجد تركها  
المرسلين ان جعل الرسول شيئا واللعني وان خص من لم يشر منه وكما ثبت في محضصة الميراث  
بهم من جهة انهم احق بالعلم والشرعة حيث اوحى اليهم وغير المرسلين انما سوس من جملة الورثة تميز له  
العلم ولهذا كان علما الامة كانيك في اسرائيل وشعاره وسو ما لي بجند من الشباب وشعار  
القوم في الحرب علامتهم ليخبر بعضهم بعضا اخلصنا للقوم من آفات شر الاطراف الاخلافة العلم  
والاجتهاد في الدين التراث من المبدعين الاجواد الباذلين اموالهم وانفسهم في سبيل الله  
وسم اخلصنا لامة الله وامان سواسهم فلو كانت افرار وقيل كل ايام عادل على شرط الامانة  
وفي الجديت لا تزال لاسلام غيرنا الى الشئ حيث خلطه كلهم من قرين ليس لما نرى ان  
يكون ذلك على ابولاء وصح ان الخلافة بعد النبي عليه السلام كمنون سنة ثم نصير الحكماء  
عضوضا وسولاينا في ان يظهر خلقة اخرون الراشد من واما ان الفريسيان مما تخرج كون  
الموصول صفة النعمة اذا المراد بالبشارة هو العلم والحق لا مجرد الدين والاسلام كما ان  
قوله والشرعة الباقية ترجع كونه صفة الدين لما ثبت ان معنى النعمة في الدين ليس نفس القوا  
الشرعة والطريقة المحضوثة النبوة التي هي معنى الشريعة فلا بد من تقدير مضاف اي علم  
الشرعة والحق البرهان الذي يغيب على الخضم من تشكك به الامة المهلكة ليدوي الربيع  
الا عوج والميل عن الطريقة المستقيمة بتأثير السلوك والشبهات الخطا في الاعتقاد  
والالحاد والمارا والجدال والميل عن طريقة الاسلام الى القلوب والركن وقد ذلك لما في الدين  
والنعمه فيمن من الارشاد الى الادوية الطبيعية المرادة لا في اهل البدع والامساك والجدال  
والمرآة والمخبر بغير الطريق ووسط الداعية الى الحق ما يكون تابعا لظواهر الواقع من  
الاديان والمذاهب والآراء والارشاد وحدان الطريق المستقيم وسلكه وقد ثبت  
الى ان ما يدعوا او يتوسل به الى الباطل والضلالة من الترفع والترفوس والقسط في الدنيا  
والترتب اليها وما يتجوز ذلك ليس من النعمة في الدين وان سمي به ومن كان حجة الى الله

هذا المعنى ايضا فانه الى الله تعالى وعقله العباد اي وصلته ومستمته الى الدين فيما من العباد واعماله في الظرف انما ارشد الى انه استنارة لا تشبه بل هي على ما ذهب اليه الاكثرون ومنه قول الشاعر كان لنا منه سوا حكمة مسوفا عا لها وسكا كسورا قال السيرة في ذمت مسووج الى سواد وساج الكشت واما تعلق الظرف بالمبتين او جعله جارا لمن جملة او وصف له الكاين بين العباد وجعل النعمة على الله وصلته بين العباد به يتوصل بعضهم الى بعض في المعاملة

هذا المعنى ايضا فانه الى الله تعالى وعقله العباد اي وصلته ومستمته الى الدين فيما من العباد واعماله في الظرف انما ارشد الى انه استنارة لا تشبه بل هي على ما ذهب اليه الاكثرون ومنه قول الشاعر كان لنا منه سوا حكمة مسوفا عا لها وسكا كسورا قال السيرة في ذمت مسووج الى سواد وساج الكشت واما تعلق الظرف بالمبتين او جعله جارا لمن جملة او وصف له الكاين بين العباد وجعل النعمة على الله وصلته بين العباد به يتوصل بعضهم الى بعض في المعاملة



يُصْبِحُ أَوْ امْرَأَةً يَرُودُهَا فَحَمْدُهُ إِلَى مَا بَجَرَ إِلَهُ وَالشَّيْءُ سِي فِي الْأَصْلِ مَوْرَدُ الشَّيْءِ حُلْ إِيَّاهُ  
لِلطَّرِيقَةِ الْمُخْصَصَةِ الَّتِي تَرُدُّهَا عَطَشِي الْكِرَامَةِ وَكَثْرَةُ مَا يُظَلُّ عَلَى الْأَحْكَامِ الْخَرِجَةِ مِنْ حَيْثُ يَنْتَبِغُ  
بِهِ الْمُكَلِّفُونَ وَلَا يُضَافُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى كَوْنُهُمَا فِي الْأَصْلِ مَوْرَدُ الشَّيْءِ وَكَذَا الْبَلَدُ كَوْنُهُمَا فِي  
الْأَصْلِ لِيُطَرِّقَ الْمُخْصَصَةُ مِنْ حَيْثُ يَلْقَاهَا الْيَنْبُوعُ الْمَبْعُوثُ عَلَى مَنْ أَمَرَهُ الْبَارِعُ بِأَرْشَادِ سَمٍ  
مَنْ أَمَلَتْ الْكُتُبُ الْعِلْمِيَّةُ وَأَمَّا الَّذِي يُضَافُ إِلَى الْكُلِّ كَمَا مَرَّ الْبَاقِيَةُ إِلَى يَوْمِ السَّابِقِ  
يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَعَالَى عَلَى مَنْ الْبَدَأَ لِأَنَّهُ يَوْمَ تَنَادَى أَصْحَابُ الْخَنَاءِ أَصْحَابُ النَّارِ وَمَا لَكُمْ فِي  
يَوْمِ النَّارِ بِالْشَّيْءِ مِنْ تَذَرُّدٍ لِمَا أَنْتُمْ يَوْمَ يَنْزِلُ مِنْ أَرْجَائِهِ وَأَمَّا وَابْنُ وَالدُّرَّةُ  
الْمُسْلِمَةُ الْوَاقِعَةُ لِلْمَارِاجِ فِي الْقَوْلِ أَيْلِ وَسُورَةُ الْإِسْقَاطِ فِي الْآخِرَةِ مِنْ أَنْ رَأَتْهُ تَطْلُعُ عَلَى  
النُّجُودِ وَالْأَجْسَادِ فِي الدُّنْيَا مِنَ الْهَلَاكِ بِالْجَارِبِ وَالْقَابِلِ وَالْقَادِ وَفِي الْآخِرَةِ  
مِنْ جَنَمٍ وَلَيْسَ لَهَا دَرَجَةٌ وَاجْتِهَادٌ فَخَصَّ بِهَا لِقُلُوبِهَا حَسْبُ الْمَالِ بِي وَبَدْرُ الْإِبْرَةِ  
فَلَا تَيْتَاوُلُ لِرُوحٍ وَأَنْ جَلِيلُهُ جَسْمًا لَطِينًا سَارِيًّا فِي الْبَدَنِ وَالطَّرِيقَةُ الْمُثَلِّيَةُ الْفَضْلِيَّةُ تَابِتُ  
الْأَثَرِ إِلَى لَا اعْتِصَامَ لَانْتِشَاقٍ وَوَهْمًا مَوْفِي الْأَصْلِ فِي مَكَانٍ مِنْ شَيْءٍ اسْتَعْمَلَ كُلَّ حَاوِزٍ  
حَدَّ إِلَى جِدِّهِ وَاسْتِصَابَهُ عَلَى الظَّرْفِ وَجَهْرُ لَا يَجُوزُ فِي لَا اعْتِصَامٍ بِشَيْءٍ سِوَاهُ جَنَاحٍ وَفِيهِمْ مَنْ  
لَيْسَ بِأَيِّ الظُّلْمِ وَالتَّعَدِّي وَالْفَسَادِ أَيْ الْخُرُوجِ عَنِ الْمُسْتَعْمَلِ أَوْ بَدْوَنَ الْقِيَمَةِ وَالْزِيَادَةِ  
يُحْتَمِلُ الْمَنْظَرُ وَكَثْرَةُ الشَّيْءِ وَالْعِنَادُ وَهَلْكَ الْبَرْثُ وَالسَّيْلُ وَيُظْهِرُ الْفَسَادُ وَالْعُرْوَةُ الْوُثْقَى  
مِنْ وَثْقِ الشَّيْءِ الْيَضْمُ اسْتِحْكَامُ إِلَى لَا اعْتِصَامَ لَا انْقِطَاعَ وَلَا انْتِصَارَ لَهَا جَهْرٌ لَا وَالْظَّرْفُ أَهْوَى  
أَبَدُ الْأَبَادِ مُسَلِّقٌ لَا الْإِكْبَادُ لَا يَتَيَّنُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ كَلَّا لَرَأَى فِي الْمَاضِي لَا يَسْتَعْمَلُ لَهَا فِي طَوْلِ  
الزَّمَانِ جِدًّا قَدْ تَضَافَ إِلَى تَعَمُّدِهَا فَكَيْفَ مَقَالُهَا الْإِمَادُ وَازِلُهَا لَا زَالُهَا جِدًّا  
مَصْدَرُ أَجْمَدٍ وَأَمَّا حَبْ حَذَفَ مَعْلَهُ إِذَا بَيْنَ الْمُتَعَلِّقِ بِاللَّامِ مِثْلُ حَذَفِ الْإِبْرَةِ بِالْأَصْلِ وَشَلَّ مَعْدَاةَ  
يَتِمُّدُ أَيْ يَنْشَأُ وَيُشَارِكُ فِي الْعَدَّةِ فَكَانَتْ قَائِمَةً بِالْأَفْعَالِ الْمَعْدَاةِ فِي الْبَلَدِ مِنَ الْعِدَادِ وَفِي الْجَدِثِ  
اسْتِجَابَ وَجَعُ الدُّنْيَا وَذَلِكَ إِذَا تَمَّتْ لِسَنَةِ تَبَالُغَ عَادَةِ السَّعَةِ أَيْ تَتِمُّ الْعِدَادُ وَفِي الْجَدِثِ  
لَا زَالَتِ الْكَلِمَةُ خَيْرٌ فَيَا ذِي قَطْرٍ رَاجِعٌ قَطْرُهُ وَاضَاقَتْهُ إِلَى الْحَرِّ تَحَوُّزٌ وَفِي الْجَدِثِ  
عَنْ كَثِيرٍ إِلَيْهَا فَجَمَعَ عَمْدُ وَسُورَةُ الْمَطَرِ وَيُؤَادِنُ سَاوِي وَيُشَارِكُ فِي الْوِزْنِ خَالِ  
الرُّكْلُ جَمْعُ جِلٍّ وَسُورَةُ تَطِيلُ مِنَ الرُّكْلِ وَجِبَالُ الْوَادِ جَمْعُ وَهَيْجٍ وَسُورَةُ الْمَكَانِ الْمَطْبُونِ  
وَالْجِبَالُ بِالْأَصْلِ إِلَيْهَا عَظَمُ الْوُجُودِ وَارْفَعُ فَكَيْفَ ضَافَ إِلَيْهَا وَاشْهَدَ أَنْ يَسْبِقَ  
الْمَعْنَى مِنَ الْمُسْتَعْمَلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ بِأَحَقِّ مَوْجُودٍ أَوْ فِي الْوُجُودِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ بِدَلٍّ مِنْ جِلٍّ  
اسْمٌ لَا كَوْنُهُ مَبْدَأُ فِي الْأَوَّلِ وَبَعْدَهُ الْجَهْرُ أَنَّ الْمَرْفُوعَ الْمَجْلُوسَ لَا اسْمَ مَعَهُ بِحَرْفٍ

الدنيا من ص

هذا أو أن تطلعت أورد

وَأَمَّا قَدْ رَوَى الْخَرَفَ فِي الْوُجُودِ وَدُونَ الْأَسْكَانِ لِدَلَالَةِ التَّوَكُّلِ عَلَيْهِ وَرُجُوعِ الْمَقْصُودِ أَغْنَى التَّوَكُّلَ  
وَالْبَدَلُ فِي مِثْلِهِ أَوْ أَنَّ كَانَ مَوْجُودًا لَكِنْ صَارَ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ مَرْفُوعًا حَتَّى لَا يَكُنْ دَلِيلًا عَلَى  
إِلَهِيَّتِهِ وَالتَّوَكُّلُ أَنْ الدَّلِيلَ أَوْ فِي تَبَادُلِ الْمَقْصُودِ أَغْنَى ثَابِتٌ وَجُودُهُ بَعْدَ نَفْيِ مَعْنَاهُ سِوَاهُ أَوْ  
لِلْأَصُولِ لَمْ يَنْفِي دَلَالَةَ الْإِسْتِثْنَاءِ عَلَى الثَّابِتِ كَلَامٌ حَتَّى أَنْ يَعْضَمَ لَمَّا اضْطَرَّ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ زَعْمُ أَنَّهُ  
يُطَرِّقُ الْإِشَارَةُ وَلَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ فِي الْبَدَلِ لَمْ يَسْتَقِمْ فَانْصَرَفَ الْمَقْصُودُ بِالْمُسْنَدِ لِقِيَالِ النَّسْبَةِ لِلْمَدْلِ  
بِالْيَنْفِي وَالْبَدَلِ لِلْمُسْنَدِ أَخْلَا فِيهِ فَضْلًا أَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا لَا يَأْتِي بِقَوْلٍ مَوْجُودٍ تَبَايَعُ الْإِسْتِثْنَاءِ  
مَعْنَى الثَّابِتِ كَمَا فِي مَا جَاءَ فِي أَجَدِ الْأَزِيدِ فَلَمَّا تَرَفَّقَ قَوْلُ لَمْ يَحْمِلْ إِلَّا الْإِسْمَ الْمَوْجُودَ  
كَأَصْرِهِ جَوَابُهُ فِي قَوْلِنَا لَا إِلَهَ غَيْرُكَ فَلَمَّا لَانَ الْمَعْنَى عَلَى ثَابِتِ الْوُجُودِ لَمْ يَحْمِلْ إِلَّا نَفْيَ سِوَاهُ  
لَا عَلَى نَفْيِ بَعْدَ إِثْبَاتِهِ عَنْ كُلِّ لَحْظٍ وَلَا خَفَا فِي أَنَّهُ آتٍ فِي لَا إِلَهَ غَيْرُكَ وَذَلِكَ جَاءَ فِي الْمَعْنَى  
مَا لَيْسَ إِلَى أَنْ الْمَرْفُوعَ بَعْدَ الْإِسْمِ الْوَاحِدِ وَأَصْلُ الْكَلَامِ إِلَهُ إِلَهٌ قَدِيمٌ خَيْرٌ مَضَارَ إِلَهُ إِلَهٌ قَدِيمٌ  
أَشَارَتْ إِلَيْهَا بِهِيَ وَجَدَهُ وَفِيهِ نَعْمًا سِوَاهُ فَقَدْ مَرَّ حَرْفُ النِّفْيِ وَوَسَطَتْ كُلُّهُ إِلَّا مَضَارَ لَا إِلَهَ إِلَّا  
وَسَيَّاعٌ كَوْنُ الْمُسْنَدِ الْمَكْرُوهِ وَاجْتِهَادُ مَعْنَاهُ لَانِ الْمُسْنَدِ أَرَمَعَ الشَّيْءَ جَمًّا وَجَالًا لَيْسَ لَهُ بَعْدَ الشَّيْءِ وَكَلَامُهُ  
هَذَا يَشِيرُ أَنَّ الْخَرَفَ الْكُنْزَ قَدْ صَارَ بَعْدَ دُخُولِ لَعَلِّهِ مُتَعَدِّيًا وَيُطْلَعُ عَلَى لَبِيقِهِ لَا يَنْفَعُ لَانْتِصَابِ الشَّيْءِ  
الْوَاقِعَ بَعْدَ مَا إِذَا كَانَ مَضَافًا مِثْلَ الْإِسْمِ لِمَوْجُودٍ لَمْ يَصُوبَ وَلَا كَلِمَةً  
عِنْدَ الْجَهْرِ وَحَدَّهُ حَالٌ مِنْ إِلَهٍ وَالْعَامِلُ فِي لَانِ مَعْنَى الْفِعْلِ كَمَا قِيلَ لَا يُوْجَدُ إِلَّا إِلَهُ  
حَالٌ كَوْنُهُ مَسْنُودٌ أَوْ لَا يَطْرُقُ أَنَّهُ حَالٌ مَوْكُودٌ وَالْعَامِلُ بِجُزُوفٍ وَكَذَا الْإِسْمُ يَكُونُ فِيهِ وَجْهٌ وَكَلِمَةٌ  
الْمَوْجُودُ أَنَّ كَاتٍ كَأَنَّهُ آتٍ أَنْ طَرِيقَ الشَّهَادَةِ الْمُبْعُ وَأَوْ كَذَلِكَ وَأَدْخَلَ فِي حَقِّقِ الْإِيمَانِ  
لَمَّا فِيهِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مُعْتَقَدٌ وَوَأَفْقَ مَعْنَاهُ وَلَهُدَا أَقَالَ لَوْ أَنَّ مَوْلَانَا لَا إِلَهَ إِلَّا  
لَا يَدُ خَلْقِ الْمَكْنَسِ بِحَلَّافٍ مَا إِذَا قَالَ الشَّهَدَانِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَوْ مَا يَكُونُ كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْمَسْأَلَةِ  
وَأَوْ تَرَفُّظَ إِلَهُ عَلَى سَائِرِ الْأَسْمَاءِ لِدَلَالَتِهِ عَلَى الذَّاتِ الْمُخْصَصَةِ لِلْعِبَادَةِ الْمَوْصُوفِ  
بِجَمْعٍ بِحَسَبِ الْإِيمَانِ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ لَانِ إِلَهًا وَأَنَّ كَانَ اسْمًا لِمَعْبُودٍ لَكِنْ لَا إِلَهَ  
مَالِكٌ عَلَى فِي الْمَعْبُودِ بِحَقِّهِ وَمَعَ خَدْفِ الْعَمْرَةِ وَالْإِدْغَامِ أَعْنَى إِلَهُ أَخْصَصَ بِالْمَعْبُودِ بِحَقِّهِ  
الْوَاخِذُ الَّذِي سَوَّى الصَّنَاعَةَ عَلَى مَا سَوَّاهُ الْأَعْلَامُ وَبَعْدَ مَا قَالَ فِي الْخَتَابِ إِلَهُ خَيْرٌ مِنْ  
أَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ لِعَلِّيَّتِهِ وَأَخْصَصَ بِالْمَعْبُودِ الَّذِي يَحَقُّ لَهُ الْعِبَادَةُ كَمَا حَبَلَ الْجَمْعُ عَلَى الشَّيْءِ  
شَهَادَةُ أَوْ ذَلِكُ أَيْ الْقَدَمُ وَتَبَالُغُ أَوْ ذَلِكُ الْقَوْمِ أَيْ تَتَارُجُوا وَالْكَاتِبُ يَدِلُّ عَلَى  
أَنْدَاقٍ وَتَقْدِيمٍ فِي الْحَرْفِ إِلَى شَيْءٍ يَفْضُلُهَا بِكُثْرَةِ رِثَائِهِ الْمَشْهُورَةِ الْخَاصِلَةِ  
بَسْبِهَا وَبِكُثْرَةِ ذِكْرِهَا فَاضِلٌ كَمَا أَيْ كَثَرَتْ حَتَّى سَالَ مِنْ حَوَائِجِ الْإِيمَانِ عِنْدَ الْوُجُودِ

لأنه لا يمكن أن يكون الوجود دون المكان

وإنما

مورد الوجود فيكون زيد مثلا  
بالنسبة الى الجاهل الذي لا يدركه حقيقة  
تكون كونه اجد زيد

لأنه ان العلم بوجودي الشيء  
موجود في الذات  
وإنما قد يكون في الذات  
وهذا الجاهل ولا فاعلم ان في العلم بالذات  
مورد العلم من الضعف والفتور  
ان العلم بالذات



للمكان استقر للمكان فيض أي خروج الذنوب بفتح الذال بقية روح المذبح يقال فاض الرجل أي  
 وفاضت نفسه أي خرج روحه والاصح في ذلك وتقول لنا فيض الذنوب والماء ويوم يقوم  
 الاشتباه قيل جمع شاهد لصاحب واصحاب والمهور على أن فعلا لا يجمع على افعال بل جعل صاحب  
 على فعل بكسر العين بخلاف الألف ثم جمع على افعال كقوله وأوتاداً وجعل على صحت بالسكون اسم جمع  
 كركب ثم جمع على اصحاب كقوله وأوتاداً وبعثنا في الصحاح أنه جمع شهد بالسكون وقال  
 المزني في جمع شهد والمعنى موقف الحساب من شهد الخراج على الاعمال والملكية على الاحوال واشتهر  
 أن محمد بن عبد الله بن رسول الذي تقصرت عن الشيء بالفتح قصوراً عن شيء عنه ولم يبلغه عن استقصا  
 في مدح بلوغ اقضاء بالتقصير الشيء واستقصيته لم يفت بحاجته منه واستقصي في المسئلة المدح  
 التقدير والتقدير بالفتح من باب علم قال جهر عن الكلام اذا بقي ونحو جهر الرجل قل كلامه جهر بالفتح  
 عن اجسام فضله لكثرة لفظه كل جاهر من اجهر بالسكون وسواك من اجهر بالفتح والتقصير على  
 الرجل والاجابة به وعادة صلى الله عليه وسلم على الله في الاصل التواضع بتواضعه  
 استعماله في الاشارة الى انه اراد المؤمنين لا يتبعوا الايجاب الشئ جمع شأخ وهو  
 العالي المرتفع الاطواد جمع طود وسواك من العظم والرشح جمع راسخ اي راسخ ثابت  
 الاوتاد عطف للرشح كالاطواد للرشح كما في قوله والمؤمن من العبادات الطير ونحوه في كل  
 آخر عن الصفة جعلهم اطواداً الرزاق في العلم وتسانهم في العلم وامثلة الناس من كل ارب  
 واوتاداً الرزاق في الاعتقاد وتصلبهم في الدين وثباتهم في الجهاد ولا تخفى ان اجعل الرب  
 اضافاً كحسان الوجوه اي الشخاطوا من اي جواهر الطاهرة والرشح اوتادهم اي احوالهم  
 الباطنة اقول ترك عطفه على ما سبق اي لا يلائم تفاوت الامر من تباعد ذات البين  
 مضى لنفسه واعترافاً بعصوره وانا العبد اعترض كما في قوله الاعمال بالاول والحدوث  
 الراجي عنو الرب اي محو لسان من غناه طمسه وجاهه واكرت مصدر في الاصل وصنعه  
 مشبه من ربه بعد حله لا يرد ولا لا يعيد الى مفعول وادفاته في مثل رت العالمين  
 معنوه كجس النبوة بالفتح وصفت من البر بالفتح وسو فعل الجبروت ومضات الافعال  
 الكرم الجواد عطف بان بعد بن عباد من ملك داد ان هذا الخامر المثلث قيل رتب  
 الخطبة كذا لم يبق في الكتاب بالفتح اشارة الى ان كونه هذه الصفة امر معلوم مقترراً  
 قال الله تعالى كذا انزلناه اليك مبارك غاشة الطلحة بكسر اللام المطلوب والامراء  
 ونهاية البنية كاحاجتها لطلها والامراء اي المراد من اتمام الكلام طلبه  
 والمعنى غاية المطالب السعة بالفتحة في الدين وعادة مطلوبكم معاشر العالمين فان قيل

اي عذر

بيان

الكتاب بفتح ووصلوا ولا يندكونه بالغا واصلنا فلما المراد انه بالغ الغاية بالاشتغال عليها  
 فمن انقضى طرما المطلوب او هو وصفت بوصف صاحبه كالكتاب حكم جامع خلاصة اجاب  
 الاقدمين اي رتب المسائل التي كانوا يحثون عنها وينشئون والاقدم الفعل من قدم الشيء بالضم  
 فهو قديم اي كثر زمان السبق اولى الراي والاحكام اي العارفين بالاجرام وما جدهم والباقي  
 جهدهم في استنباطها واعتبار البعض منها ببعض اراد به ابا جهنم واصحابه كقول لمن انقضى خلاصة  
 محقق من جعل الشيء ثابتاً مستمراً وخلاصة الشيء خاصة السائلة له تعلو كما يهل اي ما بين المكتفين متقدم  
 ظهر البعير التدقيق جعل الشيء دقاً اي حقيقياً لا يوجد في غيره ويكون متعلماً على الدين  
 والاشارة اختياراً راجحاً واخراج الزبوف من الدراهم ونحو ما وجدها منها اخذ الدين  
 والاشارة راجحاً لما يسوقه وسير عليه كاشت لاسرار الجامع الكبير ساه محمد بك لانه  
 جمع اكثر كتب البسوط مع علوم شتى من الاصول والفروع والحوادث واللغة والاحكام وغير  
 ذلك واستحسن في الكتاب حتى اقرباً لفصل الجدي من اجس كل من نظر منه من المكر من كل ان  
 بمحمد النبي عليه السلام بعض الكافرين لكونه في الكتاب من واجد من الامم من معجزات  
 الدين وفي عبارة بعض النضلاء جامع الكبير اي جامع العلم الكبير والفتنة الكثرة على اختصار  
 ليس عن صفة للكثرة بل شها في قوله اعن وقد اقلص كلفت جالا اي صادراً عنه  
 ومستمراً واقتصاد من اقتصد في الفتنة توسط من غير تفسير ولا اسراف والمراد التوسط  
 وتجنب الاختصار المحل فلان في ثبوت اصل الاختصار كاف لمصلحة من اعرض الامر  
 اشتد واستغنى اي كفي امر شديداً وبها يحض له اي يجز عن حله كل ذي دين هو  
 القوة المعونة للنفس لا ادراك والكتاب الاراء وقاد اي شوقه مشعل شدة اليقظة  
 لا ادراك والتفوذ بمنزلة البار وسومني الدكا وافيت بحق الحق اي بطلت للثبات  
 المطابق بين عناية خيالات نكاته وبني مسائله العون القوة او المتوسطة بين  
 غايي التطول والاختصار جمع عوان ومو الصف من غير الفساد وغير ما وتعال الجبروت  
 التي اشتدت وقوتل فيها مرة ومثونه جمع متن وسومن الارض ماصلة وارتفع عن كس  
 مسأله واجكامه المتين القوية التي عليها القول بها شهد الدليل في ذكره لنفسه  
 بمعنى مفعول او لكونه على ربه المصا در كالتفويض والحيث كما في قوله ان ربه الله قوت  
 من المحسن والمعنى انه وافيت بما يحل له لا لطلبه من التفرغ والتحضر والتحقيق الذي  
 الذي صفة الحق الاول والثاني في الفضل فضله من تباد اي ليس لزمانه كما له انتظام  
 وعدم تباين من مزيد في المستد الذي كان في الاصل اسم او في فاعل الطرف

نفية

فيس آمن مرآة

الذي



المعتمد على الشيء من غير متعلق بواجب والمعنى على تعلقه بجميع ما سبق من الاوصاف فيه جلاء  
الشك اي التردد بين الغواد والاحسن عن الغواد مثال جلاء التوهم عن اوطانهم فرجوا  
وذا صوابا بالفتح وحجرت بر سويان المعنى بالتحاكة كالنثر بالعبارة فيه جلاء البصيرة  
جلاء المرآة جلاء بالكسر صقلها والبصيرة نور القلب اي فيه من قوة الإدراك بغير البصيرة  
للعين وجلاء ما ازاله ما فيها من الشكوك والشبهات الجارية بينها وبين ادراك حقيقته الحق  
وكل قلب عطف على البصيرة صاد من صدد الجدل صار ذا وسخ وجلاء اللفظ سيبويه  
والماتية في اللفظ عدم الركك كما به يرتاض بصيرة التبادي كالحج من حج الكثر من اعتراف  
فارسته وعلية الابن جعل المعنى غير له فرستجوع لا يطاوع وسهولة انه يسهل من يسهل  
سره الارشاض ويقتاد على لفظ المعنى للمعقول لان اقتاده بمعنى قاده الى جلاله اي مقومة  
الاعظم قد رعى دون غلبه اي في ادنى مكان اصابتة والوصول اليه شئت الغراب  
من قولهم في البطور لا افعله حتى شئت الغراب ويبيض الغار وشوك مصدر  
الشوك دخلت في جلد وجوز ان يراد من الشوك التتاد من موطن في الصعوبة  
ذلك خط التبادي وسيرج له شوك صنت لغوا وابتدأ الكلام بالحق في الجدل  
متعلق باخوة لما فيه من معنى التقوى والتعاون والمواخاة والمشاركة كما يقال لاخ في  
الذي مواسم من شئت اي مناسبة الولاد الذي من الاخ حلف وله وامر واحد لان  
يذا متعلق بالروح وجوز الابد وذلك بالبدن وامر الدنيا واسرته بسطي  
اسر الشبهة بالاساروسى الغد لان الرجل يتقوى برهبة في المحقق الذي سرامت  
من مت اي توصل بقراءة من نسب الاما والاحاد اي ان توصل المتعلم الى  
المعلم والمحقق المحقق اشد او كد من توصل الانبا بالاباء والاحاد ولذلك  
كان المعلم خير الاباء من سميت اي علت وارتفعت شئت اي مضد وعزيمة  
ضبط سوا الاحكام واخضع بالبحر من القواعد الفقهية احكامه الكلمة التي عليها الاعتماد  
والوثوق لا قافية الحج عليها وازاحة الشبهة عنها فكون الضابط على لغة وامر من  
لانان ضبط القواعد من غير دليل فانه لا يستعمل في الكتاب ولا ترفع هذا الكتاب  
وتنكر الشبهة فسميت عطف على الحق واسرته في اوترا التا اشارة الى ان كونه للاخوة  
والاشارة كسر المقصود المقصد الاقوى ردعت ازمته اصله الى ضبط المعاهد العشرية  
الماخرة والدلال التي بها ضبط الاحكام والمسائل كانتا موضع عقدا ومحك ضبطها عن  
ايمان وسداد اذ كانتا شيئا عن احكام المعاهد وروايات معتد فيها لا

الانها ٥

٦  
كمن سمة حفظ المسائل والدلائل جميعا من غير محقق وندوس ازال الشبهة واما جمع وفرق  
فان مثله ليس من رجال في الكتاب واشرت فيه الدرج والادماج من ادحت التفتة  
في ثوب وكأنه اراد بالدرج الادراج ويوفى للغة الطي مثال ادحت الكتاب طي  
وقد يستعمل في ادخال الشيء في الشيء وهو المناسب منها واما محب اللغة فدرج الكلمات  
باطنة وليس من المعنى المصدر في شيء والمقصود ان ياحلوه في الجوامع اصول الابواب  
ادرجه يوفى المسائل كاصل مسلة التحاداة وما كان من الانوار المتقدمة شدة المناهضة  
ادمج بعضها في البعض وجعل لكل بابا واحدا او الخمس من الالفاظ والادوات يعني والاحاد  
المتقدمة من الاحكام المعتمدة في الابواب الخمسة واجد بيان ما يعتمدها وتعلمها وكذا  
الافراد من المسائل التي لا ضابط لها والمراد انه ضم بعضها الى البعض وقد كانت  
مواضع شتى وجميع ذلك نظرا لنظر في كتابه وسائر الجوامع ووافي اتي ذلك الموضع  
طلما للراجل من البلاد والني وحدار با حجة من المصنفين الوارد من المحققين او  
القارئ على من صنوف النقاد من اصناف القاصدين يزيد كثرة افراد الوارد  
وانه كان لهم قبل ذلك عظيم طلب في الكتاب ففرط حاجة اليهم على ذلك سوته  
اذ كانا سمعنا بابل او قار بمجلات على الاضافة وخط استنار مطولات على الوصف  
والاستنار اكنيت جميع سائر الكسرة ومعنى كهيئة الشئ اعنيته وحلته تحت الملازمة مع اصد  
ذلك كفت في الكتاب اي منع ودفع ونهه الجملة والني بعد ما اعني جوي وان اجعل  
ان يكونا صفتين للكلمات كن شهادتا على الصادق ما هنا ينبغي ان يكونا في جمل التعليل فالتو  
ان يحلها لئلا من فاعل كخاتم على الترادف والتدادم خل ويجعل وسميته عطف على  
وحكم بانه وصف الكتاب بصفات مفردة متعاقبة ثم اورد جملة من صفاته متعاقبة واد  
في انما هما منصفة المقام من المتعلقات والاحوال وحيث يطرد الكلام عوارض الكسل  
والكسابة اي كفت جبين الضبط والاحراز والاشتمال على خالصه المحقق على وجه كادته  
الاعجاز ما عرض للطلاب من الكسل والتفنن في مضمون المطولات من الكتاب فخلو ما عن  
وعوادى الايام والسنين الشداه اي عوايتها والعادية الشدة والظلم وطوارى الكوار  
اي بطروياتي من موضع آخر من الامور العظام ونوب الايام والاشداد اي الامور  
العسرة التي لا يستطيعها الاقام جمع كذا بالكسر من الكثرة بالفتح وسوقه الحشر حتى  
غاية لما في العوارض والعوادى والطوارى من معنى الفعل خفت الاعم من  
الى تنويناها الكسل والاندرا من الذي منوها الكساد او كما ذكر كل من الاعراض

من الواجب  
اصناف  
عند



والأذن رأس متع أو كما والنق يرض عنه ويندرس في أو يهده راجح من معنى كل  
كما في قوله تعالى ما تلهف أو يزدون فان كذوده الو فوقع البع من حروفه لا لا  
على الترتيب فان قلعت ان الكتاب يرفع عوارض الكسل والكساد لكن كسب دفع  
عوارض الضرر ونوايه قلعت المراد انه يدفع ما يفتتها عن الاستغفار وما يفتتها الى العرف  
والاندراس حوى الكتاب ما جوت المطولات من غير المعاني الى العليل وغير المسائل  
الى الاحكام والاعراض الخيل الابيض الجبهة لان القوة بياض جبهة ورجل اغبر ريف  
اوزاد هذا الكتاب على المطولات او ما جوة على اجوته بعد متعلق بحوى بعض  
الزبد جمع الزبدية ومضت الزبدية واجهته ما بها المهله اخلصته ومضت الكلب ما كان المحنة  
بحركته والحكمة بزيادة او المعنى تخض ما تؤول الى الزبد ودحج من النور والظلال  
جنا الحشو الزايد لا المادة واجنا بالفتح خلاف البر وسوقه من وجنا الزايد  
بالضم وهو موز من جنات العذرا اذ ارمت زيدا واجنا ما يرميه السيل من الزبد  
والقذى فاضافة الى الارباب وسوجع زيدا لانه لا يكون الا بعد الرمي خلاف الزبد  
ومضته عطف على صنتت بالتخلص طباقا للمعنى على حذف المضاف الى ايراد المطابقة  
اللام بحسب معناه المنقول عنه للمعنى ما يبين للحامع واختصار له فقد كثر لفظ التخلص  
في معنى التخلص واخذ الزبدية والخلصة وجعلته للتخصر الى الله الى ارضاه وكرامه  
عنا دافعة وانتهى للمعنى الى جوار الام خير زاد لان خير الزاد التوى  
وسوقه الطاعة وترك المعصية ومناسما على التقدير الذي التفت هذا الكتاب  
اساس له وسيل اليه وافضل حج عنه ودليل عليه بل هو في نفسه طاعة لقوله عليه السلام  
كلوا من ثمره وقوله عليه السلام من دل على خير فله مثل اجر عامله وقوله عليه السلام  
اذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلثة ابرص صدقة جارية او علم ينتفع به الناس  
او ولي صالح يدعوه بالخير الى غير ذلك من الاجاد في التحق في هذا الباب والاسلام  
بالصواب **كتاب** **الصلوة** **حقل المباحث المتبينة**  
جدد الصلوة والزكوة مثلاً كما والابواب المتشابهة من كل كتاب المشتملة على الافراد  
ابواباً وقد جارت الكتب خمسة وعشرين من فتم الصلوة لكونها اتم فروع الدين والية  
الايمان والى صل عليه وبين الكفر والتكبر في كل يوم وذكر بعد الصلوة والزكوة الدين  
سما اسما للعبادة والبدنة والمالية كما لا يمان لانه العدة العظمى التي تليها  
كل مبلغ من الخمس واستوفى فيها على الامد الاقصى من التدقيق ثم في البواقي قد راي

الترتيب وقد لا تراعى تركا للتعطيل ولما كان قصد في كل باب اراد بعض مسأله الذي  
حقيقه بعد المبسوط او في اول الباب كلمة من تنبيها على اعتبار ما في سائر الابواب فتأمل  
**كتاب** **الصلوة** **حقل المباحث المتبينة** **وما ينسب اليه** **وما يفتح بمسألة المحاذاة** **ليكون اول ما**  
يقع الاسماع مستغلا بالاشتمال على معان غريبة وفروق عجيبة فيروا والطالبون رغبة  
ونشاطا والراغبون جهدا واجتهادا اولها اخضت تبرك القناس الى الاستحسان في  
مواضع هي اصل فيها والصلوة بالمحاذاة واقصا ربه على صلوته دون صلوتها وابتناؤه  
لحاذاتها في الطريق اذ ادبها للشارع جوار السابعد سبق الحديث وعدم جواز اقلها  
المادة بالرجل اذ لم ينو امانتها وانما ذكر في بعض الجوامع من انه انما بد المسئلة فيها خلا  
تها وانما يحكم عند ضعف الحجة واستبداد بالمذهب عند وضوح الحجة فالظاهر ان حجة الاربعة  
محاذيات في الاقدام اى الرجل المحاذي لعضو المرأة الاجنبية او غيرها في اداها الصلوة  
المطلقة بالحاجة اذ او قصا مكتوبة كانت او غير ما ولم يفرق للحاجة كسهرتها وظهور  
كون الامر بالتأخر فيها تارك مكانه معننى الامر بتأخير ما يدل اوصفه والامر قوله عليه  
السلام ومن من حيث لغز من الله ومقتضاه التقدم عليهن وما ذاك الا في الصلوة بالاجماع  
وبدلا لاسرور والحديث وفي الاسرار ان حش للكان ولا مكان بحسب ما خسر من سوا كان  
الصلوة والاطهر ان معناه من جهة ان الله اخبر من من مرات الرجل في خسر من الامور  
كالشبهات والولادات ويجوز ذلك وما ذكرنا من ان الله اخبر من من  
مكان المحاذاة والمواذاة فتتد صلوته لانه فرض المقام كما يوم يمتد  
على الامام ولا تنسد صلوتها لانه المأمور بالتأخير دونها بالتأخير وليس في مقتضى  
الامر بالتأخير جواز ان يؤخر ما بالتقدم عليها فلا يكون تأخرا من ضرورة ان التأخير لا فيما ادا  
جاذية بعد شروعه في الصلوة ناويا امانة النساء فالتأخير بها بالتأخير فانها  
التأخير من ضرورة التأخير اذ لا يصحور الا بهذا الطريق ضرورة ان تقدم الامام بخطوة  
وخطوتين جازم في الصلوة فيكون سى مأثورة بالتأخير تارك مقتضى الامر لنفسه صلوتها  
لا صلوته فان كل من وجوب تأخيرها من وجوب التأخير اذ لو لم يحجب فلها ان تأخيرها  
تقدم والتأخير اذ وجوب تأخيرها من وجوب تأخيرها من وجوب تأخيرها من وجوب تأخيرها  
خطاب توجه على غير ما مقصود او ترك مثل هذا التأخير الصلوة كما ميم تأخير عن القيام  
فان وجوب تأخيرها انما ثبت بكتاب توجه على القيام بالتقدم بحسب ان وجوب تأخيرها  
لما ثبت ضرورة تحقيق وجوب على الرجل كان عدما فيما ورا الصلوة وان كان نواقص

فيما خذ الامام



بما سبق من ضرورة الاشارة **اجيب** بان اشارة الامام لتعيينها في اخر حكم الشرع تجعل منزلة الشارع  
 بتأثير ما قصدنا فان قيل خسر الواحد لاثنتي عشرة سماً وفيه زيادة على الكتاب الوارد بما جعله  
 المطلقة عن قيد ترك المجازاة **اجيب** بوجه الاول ان المحرر مشهور بنسبته لزيادة ثبوتها على الكتاب  
 الثاني انه لبيان محل الكتاب كسائر افعال الصلوة حكمه حكم الثالث ان اصل المجازاة انما ثبت  
 بالكتاب لاكتساب فلكه افعالها وشرايطها فلا يكون هذا من الزيادة على الكتاب في شيء من الاشياء  
 ان ذلك الكتاب الوارد بتفصيل الرجال على النساء وهو قوله تعالى للرجال عليهن درجة او  
 بترتيب صيانة الاعمال عن السطون وهو قوله لا يظلموا اعمالكم فان المرأة من قربها الى قدمها  
 فربما سوسس الامر على الرجل بحيث ينفض الى فساد صلوة وانما اخصف الحكم الى الجرح لانه المتيقن  
 لذلك والكل صيغ وقد يقال ان على تدرج وجوبه دون فرضته فالتكليف لا يلزم حكمه  
 بخلاف ترك الناحية مع وجوبها وذلك لانه شرط والركن لا يصح بدون الشرط فتدبر  
 في كونه شرطاً فتدبر وقع الشك في صحة الركن فلا يصح بخلاف الناحية فانها اذا ثبتت كان الركن  
 لان المرأة ركن والركن ليس بشرط في الاركان فاداني بهما سوى الناحية فتدبر ما اتى  
 واذ وقع الشك في كون الناحية ركناً فتدبر وقع الشك في بطلان ما اتى به ولا يظلم الشك  
 وفيه نظر لان قوله حتى وقع الشك في كونه شرطاً وقع الشك في صحة الركن ممنوع بل انما  
 يقع ذلك اذا وقع الشك في ثبوت ما هو شرط قطعاً فان قيل يلزمكم ينفض فذكر فينا  
 الصلوة بالمجازاة في صلوة المجازاة والمجازاة مع خلل الحائل والمجازاة بدون سبب الامام اما المجازاة  
 بحصرها او بعموم اماه النساء وبمجازاة الصبيبة غير المشتهية **قلت** لا يلزم صلوة المجازاة  
 ولا خلل الحائل بين الرجل والمرأة ولو بقدر مخرجة الرجل ولا المرأة غير المنوى اما منتهى  
 عما او حصرها ولا الصبيبة غير المشتهية اذا كانت تعين الصلوة وانما اذا لم يعين فلا اداء  
 منها كما نحنون فلا أثر له ولا فساد اذا لم يرد الحديث المجامع المطلقة وهي الشك في حقيقة المعنى المجامع  
 والكمال في الصلوة وفي الشك في حقيقة المطلق المنصرف الى الكمال لا كمال الصلوة الحائز فتدبر  
 بعض الاركان ولا ناهيها بمناجات تعاضل الميت لاصلوة سببها جارية على انه لا تمام فيها  
 للمرأة لكونها منبهة عن الخروج منها ولا الصلوة غير المشتهية لكونها غير مضمونة والاصح ان العبرة  
 في ذلك باحتمال الجماع لا بالسن والكمال للشك عند خلل الحائل لانهما في مكان من وجه يمكن  
 الصلوة لاقتداء بالنساء والمجازاة التي غوت تعسدت على خلاف الناس في الشك في الكمال  
 من كل وجه وفي بعض النواحي مع انه لا مجازاة عند خلل الحائل مع كمال المجازاة في الجماع  
 لانهما في كمال الشك في كونه لا شك في كونه غير المنوى اما منتهى لانها بالاقدم اورد الاصح انه لا شك

لا يظلموا اعمالكم  
 فان المرأة من قربها  
 الى قدمها

كما في الصحيح

لاقتداهما وتكون في الجحمة والعدين كما فيه من الزام الامام فرض المقام بدون التام منه ومنها  
**اجاب** بما يصح المقام الاول اتم فسر وكمال الشك بالشك في حكمه بان يكون ما سيجب  
 على حرمة الامام وادارها بان يكون لهما مما يودان امام حقيقتهما في العدين او اعتباراً  
 اللاختين واعترض بانه لا بد من الشك بين المأموم والامام مع فساد صلوة الامام  
 بالمجازاة وبانه لا حاجة الى ما قلنا في ذكر الشك في حرمة بيان السادس بالمجازاة مما بين  
 بالامام والمتدى كلفته مع عدم سبب حرمتها على حرمة الامام الواحد وان حصل هذه  
 شكة في الحرمة تعد راجعاً الى ذكر الشك في حرمة لان الشك في الاداء لا يوجد دونها وان  
 كانت هي توجد دون الشك في الاداء كما في السبوق **واجواب** عن الاول ان  
 المقصود بالبيان شكة المأمومين اذا شك في الامام والمأموم ظاهراً على انهم يحلون الامام  
 اماماً في حق نفسه ايضا **وعن** الثاني بانه لا كلام في ان الشك في الاداء بالمعنى المذكور سلم  
 الشك في الحرمة لكنهم حاولوا النقص على اللازم الخفي المبني على التدرج الثاني ان صلوة  
 المشتهية ايضا مضمونة فلا يكون كماله فان الخفت بالبالغة بدلالة النص لظهور ان ما خسر  
 انما هو للاختار عن الافتتان بالشبهة او عطل عدم النسخ للمجازاة غير المشتهية بتمكين  
 المتقن ان يكونا مائة حيث لم يكن مشتهية **انقض** بالمجهر كالم والبت حيث  
 افدت محاذاتها ولا شبهة **واجواب** انه يمكن كون المجهر من اهل الشهوة في الجملة  
 في الحال او في الماضي كالعجز الشهوة بخلاف الضمير نعم يلزم على التعليل بعدم الصمان  
 ان لا يفسد صلوة الصبي ولو لم يقا بمجازاة المرأة والفتنة بالرجل في وضع اليد رجا  
 لشبه ذلك لكن لا يوجد له رواية صريحة وكذا الخشني مع ان ما ادعى من دلالته النص  
 يجري في المراسن وفي المرأة ايضا ولا يضر عدم دخوله في الخطأ كما في كثير من النص  
 التي تفسد صلوة من كمال الثالث ان ما اشتر من انصراف المطلق الى الكمال انما  
 هو في اللفظ وليس في الحديث الوارد لفظ الصلوة ولا المجامع **واجواب** انه في حكم  
 المذكور اذا المعنى آخر ومن في صلوة المجامع او المراسن حكم الفساد بالمجازاة ورد على  
 خلاف الناس في صلوة مطلقة بالمجامع لانها هو في حكمها من كل وجه وهذا يفسد صلوة  
 المجازاة في قولنا اذا قمنا الى الصلوة الآتية لكون الجواب للطهارة في الصلوة على وفق  
 القياس **فان قيل** فسد الفساد بالمجازاة اللاجئتين قبل التودد الى مكان الصلوة لا جماع  
 جميع الشروط **قلت** ولا يلزم ايضا ما بعد الحديث اي مجازاة الرجل والمرأة بعد ما

اعلم ان كونها من كمال  
 والكمال على ما هو المشهور  
 او لا كما في قوله تعالى

الامام في حق نفسه

لا يظلموا اعمالكم  
 فان المرأة من قربها  
 الى قدمها

لا يثبت  
 في حقها



أحدثا وذهبوا للصوم في الطريق قبل العود الى مكان الصلوة والاخذ في القضاء فانه لا يفسد  
صلوته على الصحيح اشارة الى ما ذهب اليه بعض المشايخ من ان القياس هو النسيء وانما  
لم يفسد استيحاناً ومنهم من قال لا يفسد قياساً واستيحاناً قال الامام السرخسي وهو  
الصحيح لانها اي تلك المجازاة لاقت الترخيم حيث بنينا تخريجهما على بخرمة الامام لا الاداء  
اذ لا اداء في الطريق فكانا كالمسوقين على ما سيجي وكما اذا تجاوزا في الحرمة ثم اتموا قبل  
اداء شي من الاركان حتى لو تحللها اي احدث والعود يمتد بروية للمار بعده بان احدث  
في صلوة بالتوضوء فذهب للطهارة فلم يجد ما يفهم ثم راي في الطريق ماءً توضأ وبني على صلوة  
ولم تفسد صلوة بخلاف ما اذا كان ذلك بعد العود الى مكان الصلوة فان النسيء لا يفسد  
برؤية المار في اشارة الصلوة يفسد ما لو وقع شي من الاجزاء مع الحدث لان النسيء  
يستند الى ما قبله من الحدث لان الرؤية نفسها ليست بحدث ولا كذلك حال الترخيم وما بعد  
التشهد واما اذا احدث المتم في صلوة ثم راي المار فان له ان يتوضأ ويبنى فلو كان  
لما بين الحدث والعود حكم الاداء لفسدت الصلوة بروية المار في الطريق كما في الاداء  
فلم يفسد البناء لكن لا يفسد استيحاناً اذ لم يقع مع الحدث شي من الاجزاء وكذا لو تحلل بحدث  
والعود اخواتها اي اخوات الجملة المذكورة التي متى تمت ورؤية بني ولم تفسد صلوة  
وليس الضمير للمار من الذين مما يتم ورؤية تثبته ولا المسئلة التيمم والروية يلزم كون المتحلل  
من المسائل ونفي بالاخوات البعض من احوال المسائل الا ان شئ شدة وسواء ان  
حدث منها في الاداء بعد الحدث وبزول قبل العود كما في نزع خفيه بغير فعل رجليه  
وكصا بغير ترتيب تذكر فائيه ثم نسيها وكما لا في تعلم سور ثم نسيها وكما عارى وجد ثوبا  
ثم فنده وكما لم يقد على الاركان ثم عجز فهدج الجبال لتوكلت الحدث والعود صح  
البناء ولم تفسد الصلوة بخلاف ما اذا احدث في اشارة الاداء وبعض الاحوال من ملك  
المسائل لا يتصور زواله قبل الاداء فلا يكون من الاخوات كطلوع الشمس في الفجر ودخول  
وقت العصر في الجملة كذا اي مثل المجازاة في الاداء المجازاة في قضاء ما فات  
بعد الاقدار يوم احدث بان انا او احدثا خلف الامام فانصرفا وتوضأ وجازأ فانه  
فرغ الامام فقاما يتقيان فجازا فانه تفسد صلوة وقيد الفوات بنوم احدث احرازاً  
عن الفوات بمثل اصابة نجس فانه لا يباح وجوه قضاء لكونه تدركا لما فات مع الامام  
كأنه خرج عن وقته الذي التزمه وان لم يكن خارجاً عن وقت الفرض وفي المسئلة

يلزم

ل

اشارة الى ان المجازاة ايضا البناء وان كان في وضوء الكسوف المنة وذلك لان في  
الوضوء تلاكث جرحاً والخروج في الاحكام يلحق بالجر ففعل الكسوف عنوانا كشي واستيحاناً  
ولا كذلك كشت الرجل لفضل النجاسة اذا جاوزت الشرح وهي اكثر من درهم فلما يفي حكمها  
كشفت النجاسة الاستيحان فيقضي دون المجازاة في قضاء ما فات قبله اي قبل الاقدار فانها لا يفسد  
وجازا صله ان صلوة اللذان تفسد بالمجازاة بخلاف صلوة المسبوق ومنه يجب الجاهل  
ومبني على ان الشكر متى وقعت في ابتداء الترخيم يبي ما بقي شي من افعال الصلوة لان  
الترخيم لا يتراد لغيرها بل لغيرها اعني الصلوة فيبقى ما بقي شي منها ومتى وقعت في اشارة الصلوة  
عني بانتهاء ما بقي من افعال صلوة الامام لان المتقدي الرزم على نفسه ما على الامام  
وذلك انما يحتمل مما يستعمل دون ما مضى وجازا الفرق ان اللاهين فيما يفسد كالمسئلة  
بخلاف المسبوقين لتمام قدوه اللاهين حكما حتى لو اللاهين حال القضاء خلف الامام  
لانها تفسدان ما فاتهما مع الامام فحتم الامام الموجود حال الاداء كالموجود حال القضاء  
من حيث الاعتبار اذ القضاء يكون بالممثل لفات اي بما يقوم مقامه ويسمى مسدداً  
لا بما يجالسه على ما تقرر في الاصول من ان القضاء يسلم مثل ما وجب بالامر الا ان السئلة يقول  
اذا احدث السبب والوقت مما لا يجده في الجوامع ولا في كتب الاصول وقد بين المسئلة فائدة  
يقول فانه دفع فائيه الصحة تفسد في المرض والعلوى اي فائيه المرض تفسد في الصحة فانها  
القضاء ليس بالممثل لتواجد الاركان بكاملها في صلوة الصحة دون صلوة المرض وذلك  
لعدم اتجاذ الوقت لان معناه كون وقت الاداء والقضاء بحيث لا يتغير منه الفعل الواجب  
فهو اذ لا يتصور الاتجاذ بمعنى كون وقت القضاء بكنهه وقت الاداء كما يقال في اتجاذ السبب  
وعلى هذا الوعر من لاجن مرض من الضرر للصوم وحملت له المجازاة حين القضاء  
فاذا لم تفسد صلوة لعدم قيام العتق لان هذا القضاء ليس بالممثل بناء على خلاف  
الوقت وهو اما لا يوجد له رواية ولا يوافق الاصول لان غاية عدم المماثلة في كمال  
الاركان وسواء لا يما في المماثلة في اعتبار كونه خليفة الامام تدرأ ولا اثر لعروض المرض  
في نفي ذلك ثم الظاهر ان المراد اتجاذ السبب والوقت للقضاء والاداء ولو كان لم  
خلاف في ان القضاء يملك بما وجب به الاداء ولم يكن من القضاء ما يتحد فيه السبب  
فكأنه بالممثل ومنه ما ليس كذلك كيف وقد فسروا القضاء بتسليم المثل قبل المراد اتحاد  
السبب لصلوة الامام والمأموم وهذا حاصل في حق اللاهين لان السبب في حتمه هو  
انجر المفضل بالاداء اما اذا شرع مع الامام فطامه اذا شرع بعده الى تمام

من

كان

بما يجده والكتب

تقرر في الجوامع



فلا بد لما ادرك الركعة مع الامام ونابا على ركعة فكانا احرم منه ولا ذلك المسبوق وانت خبير بان  
 هذا الكلام خارج عن النظام فان قيل لو كان اللاحق كالمتدى لما جاز له ان يتم بقية صلوة  
 في بيته وقد جاز وان كان بيته امام فلما جاز بعد فراغ الامام لا قبله ذلك لان  
 رتبة المقام اما كانت سار على تبارك المشرقة ولم يبق بينه وبين الامام واما بين اللاحقين فبما بين  
 بقاياهما في الصلوة كما شرط في اي ترتيب المقام بينهما فهذا اي تمام قدوة اللاحق لا ياتي سوفا  
 نقضه بعبارة ولا سجود سهواي سوفيه كما اذا كان خلف الامام ولا ما اي ولا ما استطاع انما به  
 بالترك سواء كان بعد الاولى مثلا فان اللاحق ايضا تتركها كالمتدى ولما اشدت صلوة اللاحق  
 لو علم خطأ والعبادة من امامه اذا صلوا بالترتيب كما اذا علم المتدى ذلك في انشا صلوة بخلاف  
 المسبوق فان قدومه ليس بغيره بل هو منفرد لانه لم يترك التدف فها سبق به فلا يلزمه حكم الاقدار  
 فلا تقصص صلوة بالمخاض اهذه لنداي بالعبادة وسجود السهو وما استطاع انما به بالترك ولا السند  
 صلوة لو علم خطأ الامام في القبلة فان قيل من حكم المنفرد ان يصح الاقدار به فلو كان المسبوق  
 منفردا لكان ان تقضى به قلنا هو منفرد اذ ار كنه بان عتدا اي بجمية فلا يؤتم اي لا يقضى  
 ولا يجعل اماما قصدا لان بجمية امام يبنى على حرمة اصله لا بمنية تتم يؤتم به ضمنا اذا استخلفه الامام  
 علقا بجمية الانفراد وتقطعا عطف على لا يؤتم معنى يترك على كون المسبوق بانبا عتدا فروع اخرى  
 وسواء تقطع بجمية صلوة تكبيرة الاستيناف فان كبر تكبيرة بنوى بها استئناف صلوة  
 التي سوفها كالمتدى لان حرمة البناء نفسه بالاسنيان بخلاف المنفرد من كل وجه فانه لو  
 صلى ركعة من الظهر ثم كبر فالمتدى والمنفرد المسبوق سواء وفي اللاحق كلام لان صلوة قد  
 اخذت حكم التمام بفراغ الامام فلا يمكن ابطاله ضمنا وان ملكه قصدا ثم ذكر سببه لغيره  
 فيها الضاحك للاولى وازالة لما يستبعد من كون حكم اول الاقدار محالنا لاجزء مع ان الحرمة  
 واحدة كذا في الجاهل مع الشرخ وسواء اولي مما في بعض الجوامع ان المناسبة هي ثركه المثلثين  
 في الاول والثاني فقال والمسا فوتمدى بالتميم في الوقت لا محاد اجمال اي حال المسافر  
 والتميم حكما اي من جهة الاقراص والتسفل لوجوب التكليل اي لانه يجب على المسافر التكليل  
 صلوة الرباعية اربعا جال القدوة بالتميم قصدا لان ذلك بمنزلة تيمم الاقامة لانه يصير  
 متما في حق بين الصلوة بعبا لايامه فلم يلزم اقدار المنفرد بالتسفل في حق العدة الاولى  
 وفي حق القراءة في الاخرين اذ القراءة فرض في ركعات التسفل فاذا دفع بقية حال القدوة  
 الاخذ اي ما اذا اخذ الما من المتدى بالتميم بان حكم مثلا فان صلى ركعتين لانه انما  
 لزمه الاربع بالتميم المتما لانه قد انقطعت خلاف ما اذا اقتدى به بنية الطلوع ثم اشد حيث

ظ  
 شرعا

الركعة بغير التيميم

لمنه فصار الاربع لانه شرع ملنا وسننا شرع مستظا وان دفع تعد العقد الاستحلاف  
 اي ما اذا اجث الامام المسافر فاستخلف متما من خلفه او مسافرا فمضى الاقامة فان صلواته  
 خلفه لا يصير اربعا بل هي ركعتان لان الاقدار لم توجد قصدا بل لضيق الوقت ايجابا الى استحلاف  
 صلواتهم فتصير على موضع الضروقة لا بعده اي لا تقضى المسافر بالمقيم ايضا بعد الوقت او كانت  
 في الوقت فخرج الوقت فاقضى المسافر بخلاف ما اذا كانت تحريتها في الوقت فخرج  
 الوقت وصحبا في الصلوة او كانت الصلوة مما لا يتغير كالنحر والمغرب فانه يصح وانما لم يصح  
 فيما ذكر جزا لاي للتخويز عن بناء الفرض على التسفل اي على ما ليس فرض وان كان واجبا  
 بط لكونه بناء الوجود على عدم في حق وصف الفرض التي غدت في حق الامام وبها  
 البناء حتى في حق العقد ان كان الاقدار في الشئ الاول ولو في حرمة او في حق  
 العبادة ان كان في الثاني ولو في حرمة حكما وسدرا وان لم يكن حرمة فان اقدار لا يصح  
 من ابتداء الشئ الاول وان كان سار الفرض على التسفل لا حتى الا في اخره وكذا لا يصح في  
 فتد الشئ الاخير وان كانت وضوا وانما لم يصح لان الشئ بجمية شي واحد حكما فاستوى  
 اوله واخره وكذا لو اقدى في الشئ الثاني متمم لشي الفارة في الشئ الاول وسو لتيها في  
 الثاني فان الضاء ملحق بحل الاداء هو في حق قراءة مثل حكما وان كان مفردا حقيقته  
 في قوله حكما اشارة الى ما ذكرنا فليتبينه اذ لو تعلق للزوم بناء الفرض على التسفل الشرطية  
 اي تصيب صلوة المسافر بخروج الوقت لان الاقدار بالتميم تغير فرض المسافر والكثير  
 انما يعمل في الوقت لا بعد كونه الاقامة مع انها او كذا في التغير من الاقدار بالتميم لا انها  
 تغير كل صلوة بخلاف لان بالافساد بعده يعود الفرض اثنين بخلافه واذ كان الفرض  
 لا تصير اربعا لانه الاقامة بعد الوقت فلهذا بالافساد بعده بطريق الاولى والتميم في  
 ذلك ان الضاء مثل الاداء والمغير لم يقبل بالاصل فوجب ان لا يتغير المثل بحيث للمماثلة  
 وانما سبب الوجوب هو الوقت فمضى التسفل المعيرة عمل فيه بجمية لوجوب الاربع  
 بعد ما كان سببا لوجوب ركعتين واذ لم يقبل به لم يعمل فيه فلم يعمل في تغيير حكمه فمضى سببا  
 لوجوب ركعتين كما كان وفي لفظ العزرا شارة الى انه كان في الوقت مترددا اذ ما  
 ينوي الاقامة او يتسدى بتميم فيصير فرضه اربعا والى ان خروج الوقت بعد توريك  
 لا يؤثر كما اذا اقدى بالتميم في الوقت فخرج الوقت فانه مانع ومقر لا قاطع ومض  
 كما نقر الشطير بفراغ الامام عن صلوة في حق اللاحق فيها اذا اجث للم في العقد  
 المتدى المسافر فاصرف وتوضا وصار يتما بدخل مصره لانه الاقامة وقد فزع

بعد الوقت مما يتخير بالسفر الى اهل  
 والعصر والعيشة سواء كانت  
 محرمة النعم حو

لأنه انما مسقط بنا الوضوء على الصلاة  
 سائل بالوضوء من قال وزنا قلنا  
 مسقط بالوضوء من قال وزنا قلنا  
 ان الضيق لا يوجب قصر الصلاة  
 انما هو من فوض على القدر  
 حكما انما لا يوجب  
 فانما لا يوجب

الاقامة بعد  
 لا يتغير بالتميم  
 الشك في



امامه فنادى بغير ما فات فانه قد تقرر عليه التشطير حتى لم يتم بالاقامة لان القصار لا يتغير بالاقامة  
 كما لا يتغير بالسفر وهذا خلاف ما اذا عاد ولم يفرغ امامه لانه مؤد والاداء بتغير بالاقامة  
 كما في حق السجود فانه يتم اذ لا تشطير في حقه لا يلزم ولا سردا شكالا على ما ذكرنا العكس اي  
 اقتدار المقيم بالبناء في حيث يجوز بعد الوقت كما يجوز فيه لعدم التغير في حال المقيم بالاقامة  
 بالسفر ولا يجوز الوقت بدليل ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في سفره بالناس وقال حين  
 سلم اتوا صلواتكم يا اهل مكة فانا قوم سفر وبالله تضرع من المعنى وهو انه ليس في  
 اقتدار المقيم بالبناء والاقامة المتصل بالمتن في حق المعتمد وهو جاز في جميع الصلوة في  
 السفر والى وايضا الاقامة للعمل وهو ملائم للصلاة لانها في السفر على وسنات لما لا يملك  
 والله الوافق المسافر فخرجت به السنية الى مصر يقيم ولو افترقا عازم السفر في مصر خرجت  
 به الى المعانق لا يقصر فان قيل من اين توهم لهذا الروم على ما سبق حتى قلنا  
 من جهة ان غير حال المسافر بالاقامة بالمقيم في حرج الوقت ربما توهم ان به المعنى في ايريميا  
 ولا يلزم الاقامة حال كون المتدني مستقلا في الركعتين الاخرتين من الفرض الرباعي باعتبار ان  
 القارة فرض على المتدني دون معنى ليس من ارضاء الفرض على السفل اذ الملتزم اي بالربة  
 المتدني ما قدمه بملك الصلوة تمامها حتى لو اقامه باقضى ارضا صار كما لمستل بالاربع اذ  
 بالمتن بالاربع من اول صلوة وحكمه ان لا يجب عليه قارة الاخرتين تعالى امام فلهذا انما يكون  
 من بناء الفرض على السفل في شي وايضا كانه التزم صلوة للقارة منها فلهذا كذلك وبغير بعض  
 بجماع ان هذه الصلوة اخذت حكم الفرض في حق المتدني بدليل انه يرضى قضاء ما لم يترك  
 مع الامام من الشئ الاول وكانت القارة مثلا في حقه فكان اقتدار السفل بالسفل اعتبارا ولا  
 يلزم ايضا سجدة حكمة سبق بالركوع مما اذا استخلف الامام بعد رفته الراس من الركوع  
 من اعتدى به من غير احوال ركوعه فانه يجزى على بخل صلوة الامام مع ان سجدة لكل  
 يجب اعادةها وسجدة للمتدين فرض وانما لم يلزم اذ عليه اي على الحليف ما على الامام  
 الاول لانه ما به يكون هذه السجدة فرضا عليه حيث تحت ادارها في مجملها ومضى لم يؤد بها  
 وجب اعادةها ومتى تجزى العادة بان خرج عن حقه الصلوة قدرت صلوة وهذا معنى  
 العزم فيكون فرضا معنى وان لم تعد له اي لم تكن بحسب الخليفة ولم تعد لكان من صلوة بل  
 وقت فلا حصة وموت لكن العبرة للمعنى دون الصور وهذا لما مر من ان خليفة الامام  
 المسافر اذا سوي الاقامة صار فرضه اربعا وفرض المسافر خلفه ثلثان ولم يلزم  
 بناء الفرض على السفل لان القارة الاولى في حق الخليفة فرض معنى حتى لو تركها فدت

توكيد

الامام

١١  
 صلوة الكل وان كان فلا حصة **باب** **الصلوة** في من في حكمها من حصة  
 احدث الدائم هو الذي لا يمتنع عليه وقت صلوة الا وحدث الذي اسلم به يوجد منه  
 وبه انفسه باعنا ركنها واما في حق الابتداء فلا بد من استئذان الوقت باحدث لو انقطع  
 الدم عن الميخانة التي شرعت في الصلوة على السيلان بعد الصلوة سوار كان وضويا  
 على الانقطاع او على السيلان لم تعد اي تلك الصلوة اي منقضى وقت صلواتها قبل  
 الغرض منها كان شرعت بوضو على السيلان في العصر على السيلان واخذت الى ان دخل  
 وقت المغرب فابا بعد العصر لان الناقض عنده اي عند خروج الوقت دم فارق الوقت  
 او طرأ عليه اذ فخرج الوقت ليس يحدث بل يظهر حكم الحدث السابق الذي كان  
 الوقت مانعا عن ظهور وهذه العلاقة قد ايضا فالاقتضاء الى خروج الوقت ثم انقضى  
 عند خروج الوقت وضو يتبع على السيلان باني فانه الدم او يطرا اذ لو نذته كان وضو  
 الاضحا واذا كان الناقض هو الحدث السابق كان الانتقاض مسندا الى وقت  
 الحدث والمستند يعمل في الدائم ان ثبت في الحال لانه لا يستند بالبعد البتة دون  
 المنقضي لان المستند مقتصر من وجه مبتدئ من وجه فلا يعمل فيما انقضى على حجة لانه ابطال  
 بالثبوت لما ثبت صحته فالصلوة التي انقضت في الوقت ثبتت على حكم الصحة والتي امتدت  
 الى خروج الوقت بطلت بملاقاة الحدث جزوا الملاقاة في خروج الوقت ولهذا ان يكون  
 الناقض هو الدم بطريق الاستدلال لو سال الدم من الوضوء واللبس بان يسيل الدم  
 بينها ومما على الانقطاع او يقع في اسرار الوضوء واثار اللبس او في اثار الوضوء واللبس  
 على الانقطاع او على اللبس في ذلك لو اصابها حدث غير الدم واراقت الوضوء  
 مسحت في الوقت لكون اللبس على الطهارة اذ لا انتقاض قبل خروج الوقت لانه  
 لانه ظهر خروج الوقت ان اللبس كان على غير الطهارة على ما هو قانون الاستناد  
 كذا لا بعد الصلوة لو انقطع الدم فيها اي في الصلوة او فراع الوضوء اي وقت فراعنا  
 من الوضوء وسال في الوقت الداخل بعد هذا الوقت مثلا لو كان الدم في وقت الظهر  
 فتوضأت وشرعت في الصلوة فانقطع الدم فيها او قبلها بعد التوضي لم دخل وقت  
 العصر فتوضأت وصلت العصر فان سال الدم في وقت العصر لم يعد الظهر لان روال العذر  
 انما يجزى ما سبغ الرمال مام الوقت للصلوة كالسوت اي ثوب العذر ابتداء  
 وانه قد ركب على ما عرفت في صدرها فاعبر به كمال الانقطاع للعصر في روال  
 رخصه المعذور حتى ان المبتدئ به طرا اي بالسيلان في وقت الظهر بعد الصلوة

واما من انقطع قبلها فتبطل اول الصلوة  
 به طهارة الصلوة بعد روال العذر  
 الا ان يخرج الوقت

عند الوقت

بعد







اي كرر ملكات الآلة بعد فعل قليل كايتم وشي خطوتين واكمل لله وشرب شربة ماء  
 وتكلم بكلام يسير ويجوز ذلك لما لا يتبدل به المجلس كنت سجدة واجبة سواء وقعت بعد الفعل  
 كان تلا فقام ثم شئ فجد او قبله كان تلا فجد ثم قام فشي خلا ف اذا تلا آية سجدة لغوي  
 او شئ بعد فعل كثير كشي خطوات فانها لا يمكن لانتفاء السجدة في الآيتين ولا خلاف  
 المتصور ولا خلاف حكم المجلس كما قبله اي كما اذا شئ قبل الفعل القليل بان كرر الآية  
 في المجلس مرارا فانه كني سجدة واجبة بعد الكل او في خلاها للجملة الى تكرير الآية  
 في الحفظ والتعليم ونحو ذلك والحجج في اجاب السجدة كل مرتبة ولهذا لا يتكرر على التالي  
 نظرا الى التلاوة أو السماع وأما في الآيات المختلفة فلا حاجت ولا حرج لأن آيات  
 السجدة مجسوة بخلاف التكرير للحفظ والتعليم فان قيل بالتام بتدل المجلس بدليل  
 بطلان الاحباب بقيام المشتري قبل القول وبطلان خيار الخيرة بالتام من المجلس  
 قلت بالتام لم بتدل المجلس لكن قل الراي وضعف وتفرق ولذا يعقد من  
 محتاج الى اعمال الرونة اذا كان فاما ولا تقوم اذا كان قاعدا لان العقود اجمع  
 للراي فعد من قام معرضا في الملكات فكان لطلان الخار والاحباب بما هو  
 دليل الاعراض كما اذا صرح به بقول المرأة لا اريد الطلاق والمشتري لا اريد  
 البع خلاف الحد الواحد خلال الحيا سن بان زني فجد ثم زني والكنة الواحد خلا  
 اي خلال الحشيش بان حش ففقر ثم حش فانه لا يمكن بل يجب جد آخر وتكفر لغز الكل  
 في الاصل الزوج بين الشين والجمع خلال مثل جبل وجبال اذا بداخل في باب السجدة  
 انما هو في السبب معناه ان يحل الاسباب السعددة واحدا كالتلاوة كحل سببا واحدا  
 لا في الحكم بان يحل الاحكام السعددة واحدا اذ لو حلت التداءخل في الحكم وتكون الاسباب  
 على تعدد الزم في العادة الى مينا على الاحتياط في الاثبات ان لو جبر موجب  
 العادة ولا عبادة فان قيل لم اعنت اصل التداءخل حتى لو تك ان يكون  
 في السبب دون الحكم قلت لان الدليل دل عليه من المعنى كالحاجة والحجج ومن  
 الحديث فان جبريل عليه السلام يقرأ الآية على النبي عليه السلام وهو يتلوه  
 وتقرأ على اصحابه ولا سجدة الا مرة ومن الاثر كما حكى عن النبي الاشارة في عمره  
 حكاهما في موقع الحال بتدبر كآية اي حال كون السجدة عكس السجدة والتكبير بمعنى ان  
 التداءخل فيها في الحكم بجعل السجدة الواحدة منزلة اقامه الجود مع تعدد السبب وكذا  
 الكفاية لا في السبب فالزنى الثاني يكون سببا آخر لا بدله من حد وكذا الحش

اجتنب

منه في قوله

اذ لو اكفى بالواحد مع تعدد السبب لزم تعدد الحكم على السبب فان قيل لم لم يغيرها  
 ايضا التداءخل في الاسباب بان يحل الجنايات واجدة للتأديم الاعتوبة واجدة على ما هو  
 اللائق بالاعتوبات التي مينا على المسامحة والسقوط بالبيهاة فلان تعدد الاسباب  
 امر محسوس لا يبين اعتبار اتحادها الا في موضع الحاجة كالعادات ولا كذلك امر الحكم  
 فلما استبعد في ان يكتفى بالواحد منها مع ابتداء الاسباب على تعدد ما يمتنا بتنتي على  
 السقوط بالبيهاة لكن لم يكن ذلك فما وقع خللا يلزم من تعدد الحكم على السبب  
 بل فيما اذا وقع الحدة او الكنة بعد الجنايتين او الجنايتين كذا اذا شئ بعد الصلوة بان  
 تلا ولم يسجد فقام وصلى وقرا فيها تلك الآية كنه سجدة واجبة في الاظهر وفي النوار ان  
 عليه سجدة لغوي بعد الصلوة سواء سجدة في الصلوة ام لا لئلا يلزم اسبغ اللامح السابق  
 او الاضعف الاقوى وقيل به ايضا اذا قراها في الصلوة بنقذ ورواية النوار فيما  
 اذا قراها امانة فيذكره بحكم المتابعة ثم عليه ما وجبت بتلاوة مقصورة وانما كفت واجدة  
 للجنايات اي الجنايات من ما وجبت قبل عتد الصلوة وبين ما وجبت في الصلوة باستباح  
 الثانية لكونها اقوى وان كانت لاجنة الاولى وان كانت سابقة فان السابق قد  
 منع اللامح كنه النحر والاربع قبل الظهر والواجب به اى التي وجبت في الصلوة  
 ترسخا لمزيد قوتها لقوة سببها لوجوبها لمرارة سي فرض فقلت عمرها على ما هو مست  
 التداءخل فان قيل داك فيما اذا لم بتدل المجلس والاستقبال بافعال الصلوة بدل  
 كب لكل او عمل آخر فلما لا ولي مجلس التلاوة وفي الصلوة تلاوة فادام في الصلوة  
 كان مستغلا في التلاوة فلا عكس اى لا يمكن الاولى الثانية لو سجد قبل الصلوة بل يجب  
 اخرى اذ لا سبيل الى التداءخل في السبب والحاق احدهما بالآخر لما يلزم من سعة  
 الاقوى للاصنف اذ تقدم الحكم على السبب حتى لو تلا سامع الخارج من الصلوة ملك  
 الآية تلاها الخارج بعد اقدار السالى بذلك السامع مثلا لو سمع ريد وسوى في الصلوة  
 آية السجدة من عسر وسو خارج الصلوة فافئى عمر ورند وتقرأ رند في الصلوة  
 ملك الاله بعد اقدار عمر وبه وجبت على عمر وسجدة بتلاوة وعلى رند سجدة بسماعه وبما  
 عمر صلاتين ثم وحت على كل منها سجدة لمرارة الامام ومضى صلوة فاستكتف الاولى  
 فان سجدة الامام في الصلوة كفت الكل حكم التداءخل وان لم يسجد فيها بان وقع سجودا  
 للصلوة بعد ما قرا ثلاث آيات بعد قراءة آية السجدة سنظ الكل اى الاربع الواجبة  
 عليها بالتلاوة والسماع في الصلوة خارج الصلوة في الاظهر لا يستباح بالسجدة

ب

ومضى صلوته



الصلوة عنهما على ما روي في نسخة بعد عام الصلوة لكونها أقوى وأكمل فلا يردى بالانقضاض كفساد  
 الصلوة في الاوقات المذكورة واما على رواية النواذير فيكون بالاولى بعد الصلوة فولا بعد الاستماع  
 وقال محمد رحمه الله ان كرر آية السجدة في الركعتين الاوليين بان قرأها في الاولى ثم قرأها بعدها  
 في الثانية بعدت السجدة ولا يكتفى الواحدة على ما يوافق عند اتحاد المجلس بعد فرض القراءة  
 اذ كل تلاوة اصلها لنفسها لتعلق الجواز بها ففرضه تلاوة آية اخرى فلو اتحدت السجدة كان  
 ذلك تداخلا في الحكم وقد مر انه لا يليق بالعبادات وانما كانت القراءة في كل ركعة  
 حكما على حال حتى يسقطها فرض القراءة كانت الاعادة في الركعتين كالاعادة في الصلوتين وانما  
 لو كان بالاتحاد غلت إحدى الركعتين عن القراءة ففسدت الصلوة وانما السجدة من افعال الصلوة  
 وافعال ركعة لا تنوب عن افعال ركعة اخرى او كنه الفصل بين العارفين حال كون القاري  
 ركعا وساجدا بمنزلة تبدل المجلس لان الركوع والسجدة عمل كنه فيقطع المجلس والقياس وسوقه  
 الى يوسف الاخر انه لا يسجد لثنيه كنه السهو وبالحرف اي وما ذكر من الاصل والكنه في  
 السجدة فثم التومي اي حكم القضي بالاياء اذ كرر آية السجدة في الاولين انه سجد السجدة عليه ان  
 كان مني السجدة على بعد فرض القراءة ولا يندوان كان على كنه الفصل والاختلاف اي وثمرتهم  
 حكم الركعتين الاخرتين اذ كرر المقيم فيها ولم يذكر ذلك في الكتاب واختلفوا فيه فان على  
 فرض اصل القراءة لا تسجد السجدة عليه لعدم التوضي وعلى اصل كنه الفصل سجد وجوده ولو  
 لما وثق بعد سير الدابة بان قرأ ركبتها مرارا وسيئ سجد السجدة للسجدة للتبدل اي تبدل  
 مجلس التلاوة باختيار التالى بمنزلة سيره بمنزلة لان سير الدابة مضاف الى ركبتها لكونه  
 بضع منه حتى يجب عليه ضمان ما تلفت بخلاف السفينة فان جريها لا مضاف الى ركبتها بل الى الماء  
 والريح النافذة في الهواء من موضع الى موضع ولهذا يطل خار الخيول بسير الدابة لا السفينة  
 فلو لم يثني بعد جريها لم تسجد السجدة واجزى بالسيرة عما اذا تماركها ثم نزل وثني اولها ثم ركب  
 وثني قبل سير الدابة فانها لا تسجد والاتحاد والمجلس ثم اذا قرأ على الدابة لا غير تومي بالسجود  
 على الدابة وان تماركها ثم نزل وثني سجد على الارض وكذا في عكسه لا تجزى الايام ولو لم يركبها  
 ثم نزل وركب من تجزى الايام فيه خلاصت الا في الصلوة استثناء من غير في الاثبات لا يستأنه  
 المعنى مثل قرأت الا يوم كذا اي تسجد سجد من تلا وثني بعد سير الدابة الاجال كون ذلك  
 في الصلوة فانه لا تسجد السجدة عليه بالاتحاد المكان حكما بمعنى ان الترخمة تحمل الالكنة المتخلطة في  
 حكم مكان واحد لصح الصلوة ولا يطل باختلاف المكان وعند اتحاد المكان تداخل الأسباب  
 فيسجد السجدة لكن صرون الجواز اي كمن به الاتحاد الحكمي انما يعتبر لصرون جوار الصلوة

انه السبب

فلا تسمع الى لاسا وزنا الى السماع ولما استعد السجدة على روي لم يسمع تلاوته وفي الخبر ان  
 الصلوة حاملة للمكانة فعبارة مكان من الدابة لا مكان الدابة او عبارة اتحاد حرمة الصلوة لا المكان  
 لان السجدة من المكان والسموع من الموضع كرواي مثل السمع وفيه شذوذ ان كل كثر اذ قال  
 الكافيت على الصلوة وحمله منفلا وفي صولح المرفوع واعماله في من المجنون ولما خيره  
 دفع وهو ان يجعل من يؤولا محموله وكذا في كل موضع ذكر بعد الضمير ما يؤولا مطهرة ومن الطير  
 والصدى اي وكما لصدى فانه السمع بعينه لانه اسم لصوت كحدث من تقاونه البوار  
 الممتوح جزم المفسر برده الى خلف على بينة في انه لا يوجب اذا اشتغل على آية البحث شيئا  
 من السجدة لا عليه ولا على سامية لافي الصلوة ولا بعد ما لعدم الاعلمة للقراءة فالقراءة منهم كذا  
 قراءة والسموع كذا سموع اذ العلة في حق السمع مع الصلوة والقراءة وانما السماع شرط  
 لظهور الاثر في حقه وما ذكرنا من السمع السدي سدفع ما سوسم انه صوت القاري الذي سوا ما  
 على ان المقصر في امثال ذلك هو العرف وهو لا يحمله كلام القاري خلافا لمحمد رحمه الله  
 حيث قال يجب بالسموع من الموضع عليه وعلى الامام وعلى سائر المند من ان يسجدوا بعد  
 الفراغ من الصلوة لوجود السبب من ايله وارتفاع المانع من الاداء وهو الاقدام لما فيه  
 من التلذذ التام مشوعا من العزلة لا يمنع الوضوء كذا هو المحب والخاص للذات  
 الى الفرق فقال بخلاف المحب والخاص فانها ايمان للتلاوة فالسموع منها يوجب  
 السجدة لكن لا على الخاص كما اذا سمعت لاعداد ايله الصلوة بخلاف المحب والموضع  
 محذور عن القراءة لان المحب هو المانع عن المقصر على وجه يظهر نفاذ ذلك المقصر  
 عليه من الغيرة وسوذلك اذ قد ندد عليه قراءة الامام على ما شير اليه قوله عليه السلام  
 من كان له امام فقرأه الامام له قراءة ولا كذلك المحب والخاص بل مما ينبغي ان يقع  
 بقرائتها دون قراءته لان المحب يعني الاعتذار والاعتذار بالحرورية في حكم الشرع لا بما  
 ليس بجزء المحذور في حقه كالبعد في حق الاقرار بالحد والعصا وفي الاعتذار بغيره موثوقا وفي  
 توكله عن الغير ببيع ماله وبخود ذلك والهي لا يبيع بل ربما انتفضه على ما تقرر في الاصول من  
 ان الهي عن الافعال الشرعية المعنى مشروطين اي الاعتذار والاعتذار بهما مشروطين  
 الهي عمالا تكون عبث بمنزلة قولك للامان لا تطرو ولا على لا تبصر باب  
 الطهر عن النجاسة غسل النجاسة المذمنة فيه يجوز كما في قوله تطهر النجاسة والمقصود واضح  
 في الاجابة حتى زالت النجاسة ولو تهرق او ما فوق الثلث فان العبث فيها روال العين  
 والاثرا ايضا اذ لم يكن عمر الزوال وذنوب الغيبة بحسب حفظه وغنى الى انها اذا زالت

باب

وبالعكس لا تفر من ان انما الامام  
 السامع في حق السمع وكون  
 المقصد من غير انما



العين مرة لا يلبده من الغسل مرتين وقيل ثلاث مرات او غير ذلك مما لا يخل غير المار  
 الخاصة ثلاث مرات في ثلث اجابات ولو نذر امان بغسل الاجانة وعصر العضو ان كان  
 مما يتقصر كل مرة بحيث لا يسيل منه الماء في الثالثة بقوه الغسل والا جفته كل مرة بحيث ينقطع  
 السقط طهر استحنا وان كان القاس ان لا يطهر الا بصب الماء عليه او الغسل في الماء  
 الجاري نجس الماء باول الملاقاه ثم الاجابة وانما طهر لان المنع اي منع النجس عن صحة الطهارة  
 ونحوها على ما قالوا في تفسير النجاسة انها معنى اذا اختص بالجل منع كمال التقليم له تعالى  
 للجوار اي مجاورة النجاسة للثوب مثلا وبالعسل والعصر قد اتى ذلك واستدل الى الماء وذلك  
 اي امتناع الجوار من الثوب وانتقال المنع الى الماء بالغسل اي الانفصال والخروج لا القار اي  
 ملاقات الماء للثوب النجس والاما طهر الثوب قطا ولو بطريق الصب لان كل ما لم يلاقه  
 يتنجس والنجس لا يطهر النجس وهذا ما قال قاضي خان ان الشرح جعل الماء طهورا فلا يخرج من  
 ان يكون طهورا الا بانفعال النجاسة منه وذلك انما نحن عند خروج الماء وانفصاله عن  
 الثوب لان الشيء الواحد لا يشتغل بمكانين في جالته واجتهاد اذا كان الزوال والانتقال بالانفصال  
 فادام الماء في الاجانة وعلى الاتصال فهو طاهر لا يمنع ان يطهر الثوب فيدفع ما قال  
 ان الماء ينجس باول الملاقاه فلا يطهر الثوب وانما اعتبر في غير المربية الثلث والعصر لانها  
 تدخلت لغير الثوب فلا بد من المعالجة بالخروج وذلك بالكثير واقلة ثلاثة وبها جعل غالب  
 الراي وشروط ابن يوسف اي شتر اطله الصب في طهارة العضو فرقا بينه وبين الثوب  
 بان تركنا التماس في الثوب وجعلنا بطهارته بدون الصب لصرفه دفع الجرح اذ لا يمكنه  
 ان يصب عليه باحدى يديه وغسله باخرى ولا يجد كل احد من بعينه على ذلك ويجري العادة  
 بغسل الثوب في الاواني ولا كذلك العضوان له صفة الماء اثر ليس للثوب اذ يصير مستعملا  
 بالاستعمال في العضو الطاهر مردود لم يؤم الجرح وشموله العضو كما في غسل اليد ولان الصب  
 قد ياباه الافراد من الاعضاء كباطن القدم والاعف وكذلك الثوب بل فيه الجرح فقط  
 فاعبر الغسل عليه ودفع الجرح حكمه والكملة تعبر في الجرح دون الافراد كما مشتق في السفر والمياه  
 التي غسل بها الثوب او العضو كحتم لنقل المنع الذي كان في الجمل الى الماء واردا كان الماء  
 كما في الصب او نوزودا كما في الاجابة لكن متى في النجاسة كالحل حال الماء اي عند ملاقاه  
 الماء اياه وانفصاله بالاحال الانفصال عنه في الاظهر اجزاء عادته البصير وسوروايته  
 الطيوي من ان نجس الماء بغير المحل حال انفصال المار عنه وعلى ما هو الاظهر طهر النجاسة  
 الاولى اي للنجس بالنجاسة التي اسلت الى الماء باول الغسلات فيما اذا صاب ذلك

وهذا هو الذي ذهب اليه  
 في ما ذكره من ثبوت  
 النجاسة في الماء

١٥

المار ثوبا او عضوا بالثلاث اي بالغسل ثلاث مرات والوسطى اثنتين اي ولطهر النجس بالنجاسة  
 التي اسلت الى الماء بالغسل اثنتي عشرة مرة بالغسل مرتين والاخرى مرة اي طهر النجس بالنجاسة التي  
 اسلت الى الماء الاول بالغسل الاخرى بالغسل مرة واحدة كما هو حكم النجس عند  
 ملاقاه الماء وهكذا لا يطهر الاجانة الاولى الا بالغسل ثلاثا وان سبه مرتين والثالثة  
 مرة وعلى غير الاظهر لغير ما نجس بالماء الاول بالغسل مرتين والماء الثاني بالغسل مرة وبالماء  
 الثالث مجرد العصر على ما هو حكم العضو عند الانفصال وكذا اظهر الاجانة مرتين والثالثة مرة  
 والثالثة بالاراقة لئلا يما فلف من ان كاسه المار كنجاسة المحل عند المار لو صب  
 الدلو العاشر من غير الثالث اي من السر التي وقعت فيها فارة فاجت من غير اسنا  
 وتنجس وحكم ما نهى ان سرح منها عشرة دلووا ليظهر في غير اخرى يخرج منها اي من  
 الاخرى احد عشر دلووا ادخل الفضل هذا الدلو من المحل اعني النجس الاول كان  
 الواجب سرح احد عشر دلووا فكذا المبخس بهذا الماء وما روى من انه سرح عشرة دلووا  
 فمحول على غير الاظهر كما هو حكم البه بعد انفصال هذا الدلو عنها او على ان المراد سرح عشرة بعد  
 سرح الدلو المصبوب لا يقال على الاظهر يعني ان سرح احد عشر بعد الدلو المصبوب فمصب  
 اشي عشر لانا نقول لما كان النجس الوارد كالمرور وعليه اخذ حكمه فكني احد عشر كذا اي مثل  
 ما نجس الماء الثلاثة في غسل الثوب او العضو نجس الماء الرابع في غسل العضو النجس  
 للمرأة اي لاقاه العربية بمصر معلما والمستعمل نجس وان كان الحمار للمرأة قول محمد رحمه الله  
 وهو انه طاهر وليس يظهر دون عرف اي دون الماء الرابع في عمر العضو كالثوب اذا  
 غسل اربع مرات فانه لا يصير مستعملا لسي طاهره اطهرها لعدما اي لعدم الغزوة في غسل  
 الثوب لانه ليس محل لذلك فان غسل الماء الرابع في غسل العضو لازالة النجاسة ليس  
 وصوفا لكونه مرة ونورا على نوزل ربما يكون في عمر اعضاء الوضوء وربما يكون الرجل عن  
 محدث ولا جف وربما يقصد زماة التطيب ودفع الوسوسة فلما جرد استعمال  
 الماء في العضو نزع الحدث واجاب به واذا كان عمر محدث ولا جف حصل زيادة الطهارة  
 فاذا اقرن به قصد الطهارة او كان طاهره حاله ذلك لغير الماء حكم الاستعمال نعم لو علم  
 انه لم يقصد به الطهارة لم يكن مستعملا  
 ما قول الصحابة في كمرة العدن عدد او محلا لانها كمرة من المبال عليها زاد  
 الشيخان ابو بكر وعمر رضي الله عنهما على الكمرة ات الاصلية التي للنجس والركوع في كل  
 ركعة من صلوة العدة ست كمرة قبل العزارة فالرواية ثمانية عشر في كل زاد انتفا







شروع الامام في الصلوة عن بعض تكبير المنادي ويكون الخطأ منه كمن ذكر ليس بتكبير  
 المتابعة وينويه اي الشروع في الكل من التكبيرات اخذا بالثبوت والاجتناب لجواز ان  
 يكون افتتاح الامام بتلك التكبيرة والمنادي احتيا في قبلها وتبع المتعدي راي نفسه  
 في قضاء ما سبق به من الركعة او مجزئ التكبيرات للثبوت في كل اى يكون المسبوق في حكم  
 المنفرد لا لولائه عليه من جهة الامام ليلزمه متابعته وان كان معتدلا بمخارج او لكونه منفردا  
 في حق الاجحام على ما سبق وان كان معتدلا بمخارج في ثواب الجماعة بخلاف للاختصاص فان  
 تدونه فانه حتى كانه خلف الامام فمن شرع مع الامام وناسه وانتهى بعد فراغه يكبر  
 فمما يقضي على يراة الامام وان كان خلاف رايه وتقدم المسبوق بالتكبيرات قضاء تكبيرة  
 في جميع الصلوات وعن ابن المنذر انه لا يات في التثنية والثالثة والاشتماع واجب  
 وقيل لانه في صلوة المخاضة دون الجهر وانما تقدم المسبوق بالتكبير التكبير والتثنية والثالثة  
 حذار القوات اصلا اى بالكلية لان مجملها القيام ولا قيام بعد فراغ الامام فاني قيل  
 الاشتغال باداء ما سبق به قبل فراغ الامام منسوخ ولا دخل بالمنسوخ اصله قلنا  
 منسوخ اذا افضى الايمان به الى المخالفة من كل وجه وكان لا ينوت عن اصله بتدوير  
 وهذا ليس كذلك واذا شرع في الصلوة والامام راى ياتها اى تامة تكبير العيد  
 حال كونه راى ان خاف على تدوير الايمان بها قائما بالرفع اى رفع الامام راسه من  
 الركوع وتبع في ذلك راي نفسه كونه مسبوقا وان لم يخف انه باقيا لكونه اقوى  
 في مجملها من كل وجه وان فاته المتابعة في بعض الركوع بخلاف التوجيه فانه لا يات بها  
 راى وان خاف الرفع للمجمل اى يكون الركوع مجزئاً للتكبير الواجبة او تكبيرة اى  
 تكبيرة الركوع واجبة في صلوة العيد تكبيرات العيد حتى يلزم تركها جهنم السهو بخلافها  
 في سائر الصلوات وتجاوزت في الركوع فكذا تكبيرات العيد لكونها من جهتها بخلاف  
 التوجيه فانه فرض فلا يجوز في الركوع كالقراءة ويسجد بعد هذا بيان المجمل بوجاهة  
 وسوان الراكع قائم من وجه حيث صار ادراكه سبب لادراك الركعة المستتممة  
 على القيام وان ضاق الركوع عن التكبير تامة لقوله ياتها راى خلافا لاداء  
 بعد الله فان عند اداء التكبير الركوع التكبيرات والتسبيح لا يكبر كون الركوع  
 على التسبيح دون التكبير وهذا ليس بانها اذا وسعها اتمها جميعا وما يقال من ان  
 التكبيرات موضعها القيام وسوغية فلا على مثل من عند تدونه في الركوع مدفوع بانها  
 للركوع حكم القيام واضحا اى ياتها راى واضحا يديه على ركبتيه لاداءها كما في

على فراغ الامام من القراءة كالتثنية  
 اى كما تقدم ثناء الافتتاح وبالله  
 به عند ما اخذ الامام من القراءة

القيام ترجعا بالوجوب ثم المجمل تعليل الايمان التكبير على التسبيح اذ ضاق الركوع عنها  
 ووضع اليدين على الرفع وذلك ان تكبير العيد واجب بحكم السجدة تركها سهواً في الركوع  
 والواجب اولاً بالوعاية والاعتبار من السنة وان كانت في مجملها لان الوجوب على الذات  
 وكون السنة في مجملها الى الجاهل والرجوع باليعود الى الذات اولاً واما الوضع والرفع فكلما  
 سنة فترجحا الوضع يكون في مجملها كما نرى التسبيح على التثنية فيما اذا ادرك كلامه في الركوع وترك  
 التثنية خوفاً من فوات الركوع فانه لا يات فيه بالتثنية وان لم يلفظ لم يكون التعليل على وفق المصلحة  
 حيث ذكر اولاً الايمان بالتكبير ثم قبل بوضع اليدين لا يلزم الامام اى لا يورد المشكك ما ذكرنا  
 من الترجع بالمجمل لان الامام اذا ذكر الركوع سوت تركها وقراءتها او بالعكس وتكبر  
 سوت ربا يسيراً هذا او ذكر تكبير من تكبيرات العيد تركها ناسياً فانه يعود من الركوع  
 وبالله بالسوت او التكبير فقد ترك الركن وموئذ مجزئ لاجل الواجب وقد فات مجزئ لاجل  
 العود اى وانما لم يلزم ذلك لانه يجوز العود برفض ركن لم يتم اى لم يصير تاما بالاشتغال  
 منه لمصلحة اى لاجل الايمان بما يات في الفرضية وان لم يكن ركن في اصله كالسوت لان هذا  
 امتناع عن ذلك الركن لانه ما اذا لم يسجد فيه لا يابطال او الواجب اى لاجل الايمان  
 بواجب لم يغت مجزئاً بالكلية وقصد الايمان بما هو مجزئ له من كل وجه كالتكبير اذ في  
 ذلك ايمان بالواجب في مجزئ وبالركن على كماله بالعود اليه من الواجب لم يبق كون  
 السوت مثل الركوع في الفرضية بقوله اذ المحذور فرض كله حتى اذا تلا سوت طويلاً لم ينع  
 كلها فرضاً وكذا اذا ضم السوت الى النافحة وبين كون التكبير لم يغت مجزئاً حال الركوع  
 بقوله والراكع قائم من وجه حتى اهتز الركعة بكاملها ان تابع الامام في الركوع مع انها  
 عبارة عن القيام والركوع والسجود فجعل حكم القيام في حق التكبيرات الواجبة حتى يعود  
 من الخاف فوات الركن كالامام جهرت على فضته عدم فوات المجزئ لانه حتى الادراك  
 كالقراءة والقراءة حيث لم يجوز في الركوع لافتقارها الى حصة القيام بخلاف القيام  
 الى الركعة الثالثة قبل القعدة الاولى فانه لا يعود الى القعدة وان كانت واجبة و  
 لا يوقض الركن الغير التام الا على لفوت مجزئاً بالكلية اذ القيام ليس مجزئاً للقعدة  
 وقيد القعدة بالاول لانه لا يرام من القعدة الاخير على انها لكونها ركن بخلاف القيام  
 بعداً ولا يلزم ايضا القعدة حيث لا يات به في الركوع مع انه واجب كالتكبير لانه مقرر  
 بين التثنية على سوت اى الجهر والقرآن على روى عن علي رضي الله عنه وابن  
 مسعود رضي الله عنهما من لم يركب في الركوع لم يجز له الجنب والمريض قد آتت اجتنابا واذا كان

راجعاً



القنوت بين النكاه والقرآن فاذا تذكره في الركوع فلا يعود اليه القيام للاتباع به رعاية لمكانه  
 ثناء والثناء سنة ولا ياتي فيه اي في الركوع دعاء له كونه قرائنا كالنكاح وايضا القنوت  
 يشبه القرآن من جهة كونه دعاء فوقفنا منطوقا بخلاف التكبير فانه ثناء وكلما قطعته بغير  
 والركوع يحمل للثناء وليس القنوت من اركان الوتر فيقتضى بالوقوف عن موضوعه والاباء  
 اي القنوت في القنوت بعد الركوع لاننا فضل بين الركوع والسجود لا قيام ثم الاتباع  
 لا ياتي بعد الركوع في الوتر خاصة لانه اي القنوت بعد الركوع في الوتر يجتهد فيه سجود  
 السهو قبل التسليم بخلاف القنوت في صلاة الفجر بخلاف خمسة التكبيرات في صلاة  
 الجنائز بخلاف رفع اليد في حاله الخفض اي الركوع وفي حاله الرفع من الركوع فانه  
 لا يتابع الامام في شيء من ذلك للشيخ اي لانها كلها مسنوخة لا يجتهد فيها ولا متابعة في  
 المسنوخ اما نسخ قنوت الفجر فلما روى ابن مسعود رضي الله عنه انه عليه قنوت في صلاة الفجر منها  
 يدعو على يحيى من احبب العرب لم تركه والترك دليل النسخ وروايته لثقة سنة نوح  
 في رواية ابن مسعود انه عليه كان يقنوت في صلاة الفجر ان فارق الدنيا واما خامسة  
 الجنائز فلان آخر فعله عليه كان اربع تكبيرات واما رفع اليدين فلقوله عليه لا يرفع اليدين  
 الا في سبع مواطن ولم يعد منها حاله الخفض والرفع ورفع يديه عن قوله وياتيها راعيا  
 اي من تكبير راعيا يرفع راسه من الركوع مع الامام وان بقي عليه شيء من التكبيرات ولا  
 يتوقف لتمامها جذازال الخلاف او لا يقع على تقدير عدم الرفع موافقة مع الامام لا صلوات  
 ولا مع خلافه ولا اي ما اذا كان يكسر في الركوع مع ان الامام سجد لوجود الموافقة صلوات  
 وسقط البقاء من التكبيرات لقنوت المحل بالكلية حيث لا قيام حقيقة ولا جمل كما في النكاح  
 اذا ذكرنا بعد رفع الرأس من الركوع فانما تسقط عنه حتى لا يقضيها في الاخرى بخلاف ما اذا  
 ذكرنا في الركوع فانه يعود ويقرأ وسورة ثم يركع اذ القوة تعليل لقنوت التكبير والنكاح  
 بعد الرفع من الركوع يعني ان القوة التي بعد الركوع انما شرعت للفضل بين الركوع والسجود  
 لا الركعة فلا يكون لها حكم القيام ليصل بجمل التكبيرات والنكاح والركعة في الاخرى لا لاداء التكبيرات  
 والنكاح لا القضاء لما لا يلزم من زيادة التكبيرات على شيء ومن تكرار النكاح في ركعة  
 وكذا اذا تركها في الاولين لا يقضيها في الاخرين بخلاف السجود فانه يقضيها بخلاف  
 التشهد فان الاول بالمعنى ان يته ولا يتابع الامام في القيام عن السجود الاول والسلام العليل  
 الاخرى او البعض من التشهد لا يسمي به لانه اسم لركعتين معتين مؤخر شرعا فلم يتم  
 البعض المؤخر في بعض البعض البقاء اليه لغير البعض المؤخر بخلاف التكبيرات فان كلامها يسمي

فانه يتبعه في ذلك

كبيرة والآية بها يسمي تكبيرا ومثله ابن مسعود رضي الله عنه الامام الاخذ برأيه في صلاة العبد وان كان  
 يجتهد في نفسه لو بدء بالقراءة قبل التكبير في الركعة الاولى من العبد كبر اذا ذكر تركه للتكبيرات  
 سواء كان في ذكره بعد قراءة النكاح والسجود جميعا او بين النكاح واعادتها اي  
 القراءة لو كانت قبل ضم السجود بان تذكره اثناء النكاح او فيما بينها لتكون القراءة على  
 وجه الحال وذلك بتبطل السجود بالنكاح والاعيد اذا كانت بعد ضم السجود لان الترتيب بين القراءة  
 والتكبير ثبت بالراي او بخبر الواجب والحمد لله على كل الاجتهاد فلا ينقض ما ثبت بالكتاب  
 والسنة والاجماع وبما في القراءة فتقوله قبل في موضع الحال من ضم اعادتها او جبر متبدا بخلاف  
 اي هذا قبل الضم وفي جملة مستغنى بذكر الترتيب للضرورة في الرفع لم يتم اي انما  
 تكبر ومعيد القراءة الثانية قبل الضم لان ترك القراءة رفض لما لم يتمها بضم السجود ورفض  
 الركعتين قبل تمام جاز لواجب لم يثبت محله والتكبير مع قيام القيام كذلك فيجوز اليه  
 ومعيد القراءة وبصير النكاح الاول كان لم يكن فلا يلزم تكرارها في ركعة واما بعد ضم السجود  
 فيمكن تام لم يرفض فلا عار بخلاف ما اذا لم يضم وان لم النكاح لانه لما قصد الضم  
 صار الكل فرضا واجدا بحسب مقتضى وكان يعود الى التكبير فوضاه كما اذا كان في اثناء  
 النكاح والافلاخفاء في ان السجود قبل ضمها انما يصير فرضا بعد ضمها والاتباع بها لا  
 قبله ولذا قال اذ القنوت فرض كلكم وسجد عطف على كبر واعاد اي تجدد للسهول لا تجزئه  
 التكبير الواجب عن وقته الذي هو ما قبل القراءة فان قيل لما رفض القراءة الاولى و  
 صار كانه لم يشرع فيها ثم انه بها بعد التكبير كان التكبير قبلها لا بعدا قلنا هذا في  
 التقدير واما في التحقيق فقد وضع بعد ما كذا كبر سجد اي حكم المقلد الذي ذكر التكبير  
 ضم السجود وبعد حكمه مضمنا ذكر سجدت عليه في الركوع وبعد اي بعد الركوع فانه ان  
 تذكرها في الركوع فان خرج ساجدا من غير رفع اعاد الركوع للرفض قبل الاتمام وان  
 تذكرها بعد رفع الرأس من الركوع لا يعيد لانه لا يرفض بعد الاتمام وسجد للسهول لا يجزئه  
 وان تذكرها في الركوع ورفع راسه مشجدا لا يعيد الركوع لانه لم يكن ان يجعل الرفع انما  
 للركوع والاعادة افضل لان الغاية ان قصد ادائها تذكرها الاتمام للركن بالانتقال  
 عنه وبني هذه الاحكام على عدم فرضية الترتيب في افعال الصلوة والاضطرار في  
 السجدة لجملتها بطلان اي قبلها من القراءة والقيام والركوع ويبدأ بمثل ابن مسعود  
 بها اي بالقراءة في ركعة مسبوقة اي سبق لها معنى ان من اراد الامام في الركعة الثانية  
 من العبد اذا قام بعد فراغ الامام ان يقض ما سبق به يقرأ ثم يكبر لان تكبيرة في الركعة



الى ادى مع الامام كانت بعد القراءة فلو جعلها في ركعتي التي يقضيها قبل القراءة لزم الولاة بكبر  
الركعتين وموافق كمالها اذ لا قابل بولاء التكبير بخلاف البداية بالقراءة فانها يوافق قول  
على مضي الركعة فان قيل من صلى الركعة الاولى على راي على نفسه فكبر بعد القراءة ثم لو جاز ان  
في الركعة الثانية انما قول ابن عباس لزم ان يكبر قبل القراءة فيكون موافقاً بين التكبيرات  
فيكون ان لا يجعل من مخالفة الاجماع منزلة ما اذا عمل في مسير يراى يجتهد وفي اخرى يراى  
يجتهد في ان المجتهد من حيث هو المجتهد لا يكون راي احد من المجتهدين قلت لا يسوغ له ذلك لانه في حكم  
واحد بخلاف المتن وسداسه قوله وفتح الصابرين المشتغلين من مذنب على نفسه الى مذنب  
الجبر بن عباس رضي الله عنهما في هذه الوجه لتأويله في مخالفة الاجماع غاية ما وانه يلزم العمل بخلافه واعتقاده  
او اجتهاده وموافق وقيل بدأ مقلد ابن مسعود رضي الله عنه في ركعة السجدة بالتكبير لانها  
لان ركعتي الركعة الاولى من صلوة لان ما يقضيها السجدة اول صلوة لانه قضاء ما فات من  
الامام وفي اول الصلوة على راي ابن مسعود رضي الله عنه انما يدل بالتكبير خلافاً لما هو فعند يدا القراءة  
علاما بكونه آخر الصلوة بحسب الظاهر وتركه للاصل المتفق عليه جاز ان الثاني في مخالفة كمالها  
على عدم الموالاة بين التكبيرات ولهذا جرى على الاصل ولم يخالف في ان السجدة بركنة  
الظهر يقضيها بالنافحة والسجدة والسجدة والسجدة اذا قنت مع الامام لا تقنت في  
قضاء ركعتي السجدة لهما وايضا ما يقضيها وان كان اول صلوة الا ان المعنى الذي اوجبه  
تقديم التكبير في اول الصلوة اوجب منها التاخير لان الاصل هو الجمع بين التكبيرات لانها انما  
شئت للاعلام والجمع بينهما يبلغ فيه الا ان في الركعة الاولى يعارض تكبير التوبة وتكبير  
الركوع ففتى في السابق وفي الثانية ان التكبير الركوع لتعنيها وايضا ما يقضيها وان  
كان اول لكن ليست فيها تكبير ركعتيها فلو لم يفتى في التكبير الركوع سدا والمدكور في  
عامه اكتب من الجاهل والزبورات والسيك وكتاب الصلوة موافقاً بالقراءة على ما هو  
الاستحسان واما البداية بالتكبير على ما وقع في رواية النوار وهذا القول الثاني فيسويها  
ذكره الكروخي من انه ليست في المسند روايتان واما رواية النوار قول ابن حنبل في حقه  
و رواته عامه اكتب قول غيره وعامة الناس في ان في المسند روايتان فلو ان  
الامام المتكلم لابن مسعود رضي الله عنه في رايه وتكلم الجبر بن عباس رضي الله عنه بعد القراءة بتأملها  
او بعضها انما بالزيادة من التكبيرات كالاثنتين في رواية الحسن بن محمد او قد اتى بالسكتين  
كان على راي ابن مسعود رضي الله عنه لا يجب العمل برواي المجتهد ويجوز التكبير ثلث لانه قائم  
فيما جاء في الزيادة على الثلث الحاقاً للصفة اعني الزيادة الذي هو في كماله به بالاصل

هذا هو الصحيح  
في رواية ابن مسعود  
في رواية الحسن بن محمد

وسواء السكت حتى كانت انما بالكل قبل القراءة فلا يلزم الموالاة بين التكبيرات ولا يخلل القراءة بين تكبير  
ركعة وسوطها ولا ايمان الشك فيما مضى نظراً الى ان تبدل الراء منزلة الشك وفيه جعل الموقف بعضاً  
بعد ما كان كلاً وذلك لان هذا انما وجب على قصد تكبير الموقف لا تعنيها لتكون اعلا للشك فيما  
مضى والحاصل ان نقص ما ادى بالاجتهاد وضماً لا اصلاً جاز ان يكون تغيير الموصف بمنزلة  
الزيادة على الكتاب الخبر المشهور واعاد ما اي القراءة ما دام لم يفتى في السجدة في النافحة لانه  
ترك على سبيل التوضيح خلاف ما اذا ضم لانه لا يفتى بعد الامام ولو صار الامام في صلوة  
العبد من مذنب الجبر بن عباس رضي الله عنه في مذنب على نفسه بعد القراءة التكبير على ما هو  
راى على نفسه في كون التكبير بعد القراءة لانه اي تبدل الراء كالشك وسواء ما يعمل في الآتي  
دون الماضي ولو كبر بعد القراءة كان قولاً بان التكبير الذي وقع قبل القراءة ليس بمحسوب  
من تكبيرات العبد وهذا يقتضي لراي الثاني لما تم ومضى بالروي الاول بخلاف ما اذا صار  
من ابن مسعود رضي الله عنه ابن عباس رضي الله عنه فانه يجعل التكبيرات السابقة محسوبة لكن يكملها بضم  
الزيادة والتغير بانها كانت كاملة وكلاً فصارت ناقصة وبعضها انما وقع ضمن الاقصاء  
فان قيل لم لا يجوز ان يكبر لا على وجه افعال الراء الثانية في نقص مضى بل على وجه افعالها في  
فانه يوجب التكبير بعد القراءة قلت لان هذا يوجب توسط القراءة بين تكبيرات ركعة  
واجب لانه قد اعتد بالتكبير قبل القراءة نظراً الى الراء الاول والتكبير بعداً نظراً الى الثانية  
ولا قابل بتوسط القراءة بين تكبيرات ركعة فيكون مخالفاً للاجماع بخلاف ما اذا عمل برواي  
على مضي في الركعة الثانية فكبر بعد القراءة فانه يجوز ان يكون من الموالاة بين التوازين وتوافق  
قول ابن مسعود رضي الله عنه فان قيل توسط القراءة بين الست والاربع ليس مذنب احد  
قلت الست في الاول قول ابن عباس رضي الله عنه والاربع في الثانية قول علي رضي الله عنه وتوسط القراءة  
قول ابن مسعود رضي الله عنه فالجواب قول من شكك من الصحابة رضي الله عنهم بخلاف ما سبق

**تكميل التشريق**

وعن الخليل والنضر بن شميل موافقاً فالأضافة للبيان وعن بعضهم ان الوقوف يوم  
يوم عرفه او بالجملة يوم البسملة تشريقاً لقيامهم في المشرق وبالجملة فاليوم التشريق  
في السنة بعد يوم النحر لانه يوم الاضاحي يشرق فيها فمضى قوله تكبير التشريق ان التشريق  
يوم عرفه والنحر فاعاد الاضافة لانه وان اراد ايام التشريق فعلى قول ابن حنبل في التشريق  
والمجاورة بين عرفة والنحر اللذين فيهما التكبير وبين ايام التشريق وفي السنة بعد النحر  
مواكبين ايام النحر وجوباً لقوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات من يوم عرفه



بلا خلاف من علمنا في ذلك لانتفاقي كبراء العبادة فيه عليه كثر وعلى وابن مسعود رضي الله عنهما يوم النحر  
المتعارفين المشهور وسواء كان من ذي الحجة وان كان الاثنان بعد ايضاً يوم النحر كما انها تشرى  
فور وقته الى ان عقب فرض مودى في الوقت بلا فصل يفتح البناء فلا يكبر في القضاء ولا  
في النوافل ولا في صلوة العيد ولا اذا انقطع النور بل كل كلام عند خلف الى مودى خلف الامام  
الرجل المقيم في المصير محرراً كان او عبداً فلا يجب على المنفرد ولا اذا كان الامام مسافراً او امرأة  
او من اسل التوى والمناور وحج على المسافر اذا اقتدى بغيره وعلى الفريخ اذا اقتدى بالشيخ  
وعلى المرأة اذا اقتدت بالرجل وظاهر العبادات قاصر عن افادة الوجوب على الامام فور  
صلوة الالة معلوم بطريق الدلالة وقال لا يجب فور كل وقته سواء ادى بالجماعة او لا سواء  
كان المصير رجلاً او امرأة مسافراً او مقيماً في الاضداد او التوى الى عصر اليوم الخامس  
يوم عرفه وهو الثالث عشر من ذي الحجة وهو تشرى وليس بنحر وفي كل من القولين  
ان من العبادة اما لانه جيفة فمن ابن مسعود رضي الله عنهما ما اخذ بالكثر  
اجتياهاً في باب العبادات لكن الجهر بالتكبير بدعة اي يحدث في الدين سيما في الجماعات  
واراد الصلوات لقوله ثم ادعوا ربكم تضرعاً وخفية فالأقل ان لا يجازي وعصر يوم النحر  
بان يكون عقب المكتوبات الموداة بالجماعات من الرجال المقيمين في الاضداد او لا وانما  
لم نأخذ في جانب الابتداء بالقل وسواء كان من ظهر يوم النحر فانه ايضا مودى ونذبت  
لبعض المجتهدين لانه قد وقع الاجماع على الجهر في ثمانية صلوات فان قيل بل لاخذ بالكثر  
او لا اجتياهاً في العبادات فما لا يفتى ابا نفعان بخلاف كبريات العيد فانها مودى في  
الصلوة فزادها نفعان فيها من جهة ادخال ليس منها فيها واما الذكر والتكبير خارج  
الصلوة فشرع في الجملة في غير ايام التشرى فيها اوساً وايضا هو واجب بالامروني  
واراد الفعل بين الواجب والبدعة كما في الاثني عشر اوساً لم تود ابا نفعان في الصلوة فكن  
التكبير لما كانت تودى في ان الصلوة موصولة بها ولا تترك الاصل من وجه يمكن بزادها  
الصلوة نفعان من وجه فكان الاجود تركها واد من الواجب والبدعة فوجب الاخذ  
بالتيقين كما في العيد فان قيل متى يبح للمكتوبة فيجب عليه المكتوبة كالنبي  
مع الحج قلنا قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا تجتمع ولا يفرق الا في مصر جامع ليس  
المراة صلوة العيد لما قال في حديث علي رضي الله عنه لا تجتمع ولا تفرق الا في مصر جامع وليس  
جامع فاشترط الذكور والاقامة والجماعة دون السلطان لانه لا يروى بالحج العظيم  
وانما لا يصح في البدعة الاجتياها عند الاجماع دون القضاء اي من نور المودى في وقت

لا في القضاء تجتبه تجاوز القضاء الا فائته المدة استثناء من القضاء على تقدير مضاف اي  
الاقضاء فانه او من متعلق القضاء اي دون قضاء النوايت الا فائته ايام التشرى حال كونها  
تفتي فيها اي في المدة اي ايام التشرى من السنة لانه قابل فخره الفائته في غير المدة تفتي  
فيها وفائته المدة تفتي في غير ما وفائته المدة تفتي فيها من سنة اخرى فانه لا تكبر عقيب شيء  
من التلث لتوفت القرية اي لان كون الجهر بالتكبير قرينة قد صادف وقتها بالوقت  
المخصوص متعين في صلواته فيبطل بفوائده ولا يتدر العبد على ان يحل قرينة في سائر اوقات  
فعلية ان يعترض القضاء على قدره عليه وان لم يكن طبق الاداء كالمريض تفتي فائته  
الصحة بالايداء فانه قد سبب اليه الشافعي رضي الله عنه انه تكبر عقيب فائته المدة تفتي  
في غير ما ليكون القضاء على وفق الاداء وما نقل عن ابن يوسف في من انعكس وجهه عند  
على القضاء بصفه الكمال كفايته المرض تفتي في الصحة وذلك لانه لم يشرع قرينة في غير  
هذا الوقت فضلاً ان يكون كالاخلاف الاثني عشر ايام كان الصلوة وتلك الفرق بين المدة  
في السنة والمدة من قابل فانه اذا لم يخرج الوقت لم تفتي مودى وقتها من كل وجه و  
ان اشكل من زمان اي زمان على انه لزم في القابل الزيادة على شروء الوقت فلا يفتي  
واعبر التكبير بالرمي والنجس اي برمي الجمار والاصحية فانها لا غرة فائته في الوقت  
المخصوص سقط بفوائده واذا فاتنا في يوم قضيان في يوم آخر من ايامها بين سجود  
السهو متعلق بالطرف الواقع خبر المبتداء اعني من فجر عرفه او فور وقته اي سونه ذلك  
الوقت حال كونه من سجود السهو والتبليغ ان اجتمعوا اي ان اجتمع سجود السهو والتبليغ  
وتكبير التشرى على المصير وجه صفة العقلاء على معنى ان اجتمع الساجد والمبليغ والمكبر  
تتبعه الصفات منزلة تعدد الذات كما في العطف لذلك في قوله الى الملك  
القرم وابن الامام وانما يبدو بالسجود لانه مودى في حرة الصلوة وهذا حكم مودى في  
الاقتداء فيه ثم بالتكبير لانه على فوراً واما التبليغ فلا في حرة الصلوة ولا على فوراً وجاز  
التكبير في صوت الاجماع قبلها اي قبل السجود والتبليغ بان تكبر ثم سجود لم يبق لعدم  
المضاربة بين التكبير والصلوة لانه ذكر وشاء فلا ينقطع به حجر عنها فيجوز السجود  
وسقط التكبير بعد ما يسقط السجود بعد التبليغ ولو قال ويسقطان بعد التبليغ  
لكان اخضر اذ التبليغ كلام يتعارف به اجابة النذراء فيما بين الناس والكلام كالجد  
الحمد يقطع الجري اي حرة الصلوة للمضاربة بين الصلوة وبين كل منها ونقطع النور  
لكونه مانعاً للتبليغ فاذا تقدم التبليغ عليها او على احد ما سقط ما تقدم التبليغ عليه اما



السجود فلا ينقطع الحزبه واما التكبير فلا ينقطع العز ولا اذا اجردت عدا قبلها واما اذا سبته  
الحدث فلا يسقطان لان وجه الاجتماع ولا على الانفراد لانه لا ينقطع الحزبه ولا العز لكن يحتاج  
الى التوضي للتكبير بل ربما كان خروج من المسجد للوضوء للتكبير قاطعاً للعز فلا يكون  
التكبير وقال بعضهم يتوضؤون ثم يعودون ويكبرون ويتبع المعتدي والى غيره لا رأى الامام  
في الفعل والترك اي في فعل التكبير وتركه حتى لو كان الاقتداء في صلاة يروي المعتدي التكبير  
بعدها والامام لا يراه كبر المعتدي كالجني بالى فمضى يوم عرفه وان كان بالعكس كبره كالشاه  
بالجني فيه او في غير الخ او عصره كقولهم التشرية لرواى الامام بالتسليم مع انما كان  
اتباعه للاقتداء به ولم يبق حتى جاز التكبير مع الحدث غير العدم بقرينه ما سبق اننا ان العدم  
يقطع العز فلو كان التكبير مع الاقتداء لما جاز مع الحدث اذ ليس فعل من افعال حال  
الاقتداء جاز مع الحدث فان قيل لو كان التكبير جائز زوال العدم لما وجب تنبيهه  
على من لا يحب عليه فقد روى الامام كالمسافر معتدي بالمقيم والمروة معتدي بالرجل قلنا  
ليس المسافر والمروة المعتديان يكرهان للبعثه التي يكون من المعتدي والامام واما كبر المسافر  
والمروة للبعثه عاده التي يكون بين المسافرين والمقيمين وكذا بين النساء والرجال  
بهذا صرح من قال ان صبح النساء والمسافرون مع الرجال المقيمين في محضر جماعة وجب  
عليهم التكبير بالاجماع تبعاً للمقيمين اذا كان الامام مقيماً لا نقول فينبغي ان لا يتوقف  
على الاقتداء ولكن مجرد الاجتماع مع المقيمين انما نقول بالاقتداء فيحقق كالاجتماع  
فيحقق كالالتبعية كذا اي كانه لو قدم التكبير لا يسقط السجود ولو قدم التكبير لا يسقط السجود  
والتكبير كذلك لو سجد الامام عن تكبير التشرية ثم ذكره عاد ولبث قبل الخروج من المسجد  
لان مجرد الاجراف لا ينقطع العز كما ان التكبير قبل السجود لا يسقط العز اي بعد الخروج  
لانه ينقطع العز كالتبعية كما يخوف اي هذا الامام السامي كالامام المخوف من القبلة  
لحق تمام صلواته او لحق رعاى به فان زوال طئه ان كان قبل الخروج من المسجد يعود  
الاتمام صلواته ويكبر بعد السجود لان المسجد كله كان موضع صلواته فلم ينقطع فزول وان كان  
بعد الخروج لا يعود ولا يكبر لانقطاع العز قيل في الرواية في الاجراف لحق تمام  
وانا التروية في الاجراف لحق الرعاى والكم خرج على خلاف في ظن الاتمام يقال  
ينبغي عندنا حسنه خلافه لان الاجراف موقوف للاستكمال الذي هو شرط فينبغي  
اذا قصد الاصلاح ومنها قصد الترك فتعشده كما لو ظن انه لم يسجد لله لله فاجزى ثم تذكر  
والجواب انه لما ظن الاتمام لم يكن الاجراف لعقد الترك والاعراض لم يكن معتداً كانه

٢١  
الرعاى وكبر القوم في صوت خروج الامام لان التكبير في نور الصلوة لا في غيرها فلو كانت  
له الامام وهذا كالمسافر ينتظر سجد التمام فان سجد التمام ولم يسجد سجد المسافر وذلك  
انما هو اذ كان المسجد لم يبع اليه ينتظر ونها فاذا خرجا جمع اليه يكبرون ويكبرون  
خلاف سجود المسافر فانه في تحريته الصلوة فاذا تركه الامام تركه المعتدي لكون الامام  
شرطاً له ولهذا يدرى الصلوة باكمال الامام فيه وفي التكبير لا والله اعلم بالصواب  
**باب نذر الصيام والاعتكاف**  
لفظه نذر ليست في الجوامع وهو الصواب وايراد الباب في كتاب الصلوة كانه من جهة ان  
الاعتكاف يلقب بها باعتبار كونها الغرض وسائر الصوم يلحقه بسايل الاعتكاف لوقال الله  
على ان اعتكف منها صح مع ان النذر يقتضي كون المندور قربة الجساق لا كالحاجب العبد بالحاجب  
الهدى ونسب اليه في المسجد ليست بقرينة اذ ليس للهدى واجب من جنبه كلف الصوم  
والصلوة والحج والصدقة وخو ذلك لكن صح الجساق بالصلوة او الصوم باعتبار الغرض اذ  
الغرض منه انتظار الصلوة بالجماعة او باعتبار الشرط اذ الصوم شرط للاعتكاف  
فكان التزانه التام بالجماعة او للصوم وبما من القرب ولا اي وان لم يكن صحة بطريق  
الاجاق وجعله في معنى الصلوة والصوم لما تقدم الاعتكاف المندور بضعف صاح  
بر او بصاح من تمر او شعير لكل يوم اذا عجز عنه كلف الصوم والصلوة فان التذية شئت  
في الصوم بالنقص وسوقوله وعلى الذين يطيقونه اي لا يطيقونه بخلافه او على الذين  
يصومون جهدهم وطاقتهم ومبلغ وسعهم اذا افطروا فدية وذلك على خلاف القياس لعدم  
الممانعة من الصوم والتمر او التمر وانما وجبت في الصلوة اجتناباً لظن باب العبادات لا لاجتناب  
ان يكون الغنى معلولاً بمعنى تركها وحق لا نذكره لغرضنا والصلوة كالصوم عبادة  
بدنية محضه وامت من جهة تكرارها كل يوم وكونها عبادة لذاتها والصوم بواسطة امر  
النفس فيجزيه او حب البدنية فيها هذا باعتبار وقال بحسنه انشا الله وضارت  
الصلوة في حكم المنصوص والحاجب التذية في الاعتكاف للجوز ان يكون بهذا الاعتبار لانه  
ليس بقرينة بغيره ولا واجب بالحاجب اذ الصوم والصلوة ليجنبا في امره ولا يطرأ  
القياس عليهما بجامع كونه عبادة بدنية في الجملة اذ الحكم المعدول به عن ثبوت القياس  
لا يقاس عليه ووجب البدنية في الصوم كذلك فتعين ان يكون في الاعتكاف بطريق  
الاجاق بالصوم اذ الصلوة باعتبار شرطية او الغرضية مع ان النذر به كانه نذر  
باجرها فان كان لا يجرى لا بطريق الاجاق القياس ولا شعير في مدعى ان اعتكف



شهر ما يليه اي الشهر الذي يلي هذا النذر للتشكيك المقتضى للاطلاق والابهام ولانه للتقدير  
 اي لان ذكر الشهر لبيان مقدار النذر لولا اي لولا ذكر الشهر كان النذر يوميا لانه اذا  
 مدة الاعتكاف خلاف اليقين فيما اذا قال والادراك شهر والاجازة فيما اذا قال  
 آخرتك هذه الدار شهر احث ينصرف ان الشهر الذي يلي هذا الكلام للتعريف حقيقة وان  
 كان نكرة ظاهرة ضرورة الحاجة في اليقين وذلك انه يمنع النفس من التكلم عند الحاجة  
 ويمنع منه في الحال فثبت المنع فيه ولان الجاهل على اليقين غيظ لظن حاله فيمنع نفسه عن  
 الكلام للحال وضروبه الصحة في الاجازة فانه لو اجرى على نكاحه والابهام فسد الاجازة  
 ثم الشهر الذي يليه يتبع بالسبق والاتصال فيستقيم ولانه اي ذكر الشهر في اليقين و  
 الاجازة لا يخرج اليقين اذ لولا اي ذكر الشهر بان يسكت عنه ويقول والادراك شهر و  
 آخرتك هذه الدار تا بد الحكم بان يتصل بالاكاب ويقتضي آخر الحيوة ويذكر الشهر بسقوط ما  
 وراؤه الشهر ونقضي الامتداد ويبقى الاتصال خلاف لدعلي ان اعتكف فانه لليوم دور  
 الابد ويتابع اي فيما اذا نذر اعتكاف شهر لزم بصفة السابغ والابهام ان يعتكف ثلثين  
 يوما متفرقة حكما لتتابع وقته اي وقت الاعتكاف حيث لم تشمل على زمان الا يصح  
 للاعتكاف خلاف نذر الصوم شهر فانه لا يلزم بصفة السابغ بل يجوز ان يصوم ثلثين يوما  
 متفرقا لعدم تنابع وقته لا تشمل الشهر على التيام وسمى لا يصح للصوم لا يتناول التفرق بل  
 معين لا يوجب انتفاء الحكم لانا نقول الحاصل ان الاصل في الاعتكاف هو السابغ لتتابع  
 محله حيث يصح في التيام تبعا لليام فلا يثبت التفرق الا بدليل والاصل في الصوم هو  
 التفرق لتفرق محله بخلاف التيام فلا يثبت السابغ الا بدليل وشبهه ان يكون هذا في قوله  
 حكما لتتابع محله اي اثراته ومربها عليه وحكمه ان يكون معناه يتابع حكما لان الاعتكاف  
 عند لا يتوقف بالسابغ حقيقة بل حكما وتقدرا باعتبار نواله محله من الايام والليالي  
 لا يتناول جميع الاعراض على التقصير والذوال وتجوز الامثال لانا نقول لو سلم غنناهم  
 المعروف هو ان السابغ حقيقة انما يكون فيما يتوقف بالبعد حتى لا يجعل اليوم متتابع الا  
 باعتبار ساعاته لا ترى ان مثل اللبث والركوب لا يوصف به حقيقة الا اذا كان له  
 انقطاعا او كما جمل على انه متتابع حكما من شريح فلفظ الحكم ولفظية افرا  
 الشهر بان يكون الشهر ايام خاصة دون الليالي جدار في شهر ربيع ولفظ التيام  
 يعني ان الشهر اسم لعدد خاص من الليالي او ليالي ليلة او تسعة اشهر واسم العدد  
 لا يقع على البعض الا بطريق الاستثناء لا يراو عشرة خمسة الا ان يقرن بالاحتمال

فلو كان نية الشهر خاصة من الشهر وافرا في الليالي بدون كلمة الاستثناء بان يقول الا الليالي  
 لزم رفع اسم الشهر والبطالة مع رفع لفظ الاستثناء اي جرده وعدم الاتيان به كما لفظ  
 نية البعض في الاعداد بان يقول علي ان اعتكف عشرة ايام واراد خمسة او يقول  
 ثلثين يوما وثلثين ليلة واراد الايام خاصة لا ليالي لم لا يجوز بغيره اطلاق اسم  
 الكل على الجزء مجازا لانا نقول ذلك لا يجوز بالاتفاق في اسم العدد بان يراو بالعشرة  
 تسعة بدون الاستثناء سيما عند عدم القرينة سيما فيما فيه تخفف على القائل كذا اي  
 مثل الشهر لزم السابغ فيما اذا قال لدعلي ان اعتكف يومين ويلزم اعتكاف  
 يومين بلياليهما خلا لانه يوسف في الليالي المتقدمة فعندما تدخل المسجد  
 قبل الغروب ويكث ثلث الليالي ويومها والليالي الثانية ويومها وعند ابراهيم  
 في لا تدخل الليالي الاولة لان اسم اليوم لا يتناول الليالي وانما يدخل الثانية لظهور  
 السابغ وعنه في رواية لا تدخل الليالي الثانية ايضا ويعتكف يومين على التفرق  
 ولم يخالف في الجمع ثلث ايام او ثلث ليالي الا ان ينوي في اعتكاف يومين او ليالي  
 من اعتكف ثلث ايام واما ما الشهر خاصة فانه يعتبر نيته ولا يدخل الليالي لانه  
 نوى حقيقة كلامه كذا لو قال لدعلي ان اعتكف لياليتين لزم السابغ واعتكاف  
 لياليتين يوميهما الا ان ينوي سواد الليالي خاصة خلا لانه يوسف في حيث لم يدخل  
 الليالي الاولة وجوبا بل استحبابا في رواية ولم يصح النذر في اخرى لاضافة النذر  
 الى غير المحل كما اعتكف ليلة كفاء بالجمع عن ثلثه تعليل في يومين وسبب التيام  
 واستعمال لفظ كفاء في معنى الاكتفاء من اختراعات المصنف للاختصار وليس من  
 اللغة يعني للاكتفاء باللفظ الدال على معنى الكثرة وانضمام شيء الى شيء سواء كان  
 صيغة تثنية ليومين او جمع كايام عشر كوما يملو مدقول ذلك اللفظ ويتبعه كالليالي  
 لليومين واليومين للياليتين حتى كانه قال في الاولة يومين ولياليتها وفي الثانية  
 لياليتين ويوميهما وذلك بحكم العرف وبما يستعمل سواء فيه الجمع مادام انه من ذلك  
 ايام او ليالي والتثنية متساوية منذ يومين او لياليتين يراو الوقت المتصل  
 من غير تخصيص بالليل واليهما فاندفع ما قال ابو يوسف في ان الاستعمال في الجمع  
 لانه التثنية ولم يحكم له اعتبار الجاهل المنع بالجمع كجامح الدلالة على الكثرة  
 حتى يحترض بان اللغة في الجمع هو العرف والاستعمال اما جعل اليوم ثلث ليالي  
 فباعتبار اليوم فان يوم الجمعة بعد ليلة واما العكس فباعتبار الاضافة

الليلة

مثل



حيث يقال ليلة الجمعة والمضاف تبع للمضاف اليه لكن ذلك الاكتفاء انما يكون عادة  
وتحكم العرف والاستعمال لا لفظا بان يصير احدهما دلول لفظ الآخر فصح بينه السواد  
في اعتكاف ليلة الاثنين او الاثنين لانه نوى حقه كلامه وفي الاحتجاب شي كما لا يحب  
في الفرد مثل لد علي ان اعتكف ليلة ولو نوى اليوم معها علم على ذكر الكرم في لفظة الصوم  
في الليل وسواء الصوم شرط في الاعتكاف لقوله علم لا اعتكاف الا بالصوم فان قيل  
لو كان الصوم شرط لم يقع الاعتكاف ليلتها فيما اذا ابتداءه بعد الغروب قلنا  
جعلت ليلا من اجتمعا للصوم متبعا لليلا سواء ذكر في النذر اليوم او الليل فجل  
الصوم الموجود في النهار كما انه موجود في الليل حكم هذه التبعية فان قيل لو صح اعتبار  
الصوم في الليل تبع للنهار لزم اشتراط التتابع فيما اذا نذر صوم شهر كما في اعتكاف  
شهر قلنا الصوم لما كان شرط للاعتكاف كان تبعه فصح اعتباره في الليلا تبع  
ولم يلزم من ذلك صحة اعتباره في الليلا متبعا للايام فيما اذا كان مقصود الاتباع  
خلافا لمخرجه في النفل فغند لا يشترط فيه الصوم فيصح الاعتكاف ساعة او ليلة او ايام  
بقطع الغضاء لانه ليس بظلاله وكذا عند انه يوسف في قوله خلافا لما كان ايا  
كذا لو قال لد علي ان اعتكف يوما اقتصر عليه ولم يستتبع الليل ليجب اعتكاف  
يوم ليلة كما انه اذا قال ليلة لم يستتبع اليوم ليقع خلاف التثنية والجمع حكم العرف  
والاستعمال ويدخل من نذر اعتكاف يوم مسجد الجماعة لما ان الغرض انتقاد  
الصلوة بالجماعة لكن الاختلاف في الجواز في الجامع وان لم يكن فيه الصلوات الخمسة  
قبل طلوع النحر والاحتراز ما لم يغرب الشمس لان ذلك تمام اليوم الشرعي ولا يمكن  
الدخول والخروج مع الطلوع والغروب متارنا الا خلافا لابي بول وغايط او حجة  
وثمان سبعا اى ثمانية ركعات مع الجمعة اربع قبلها واربع بعدها فلا يخرج قبل الزوال  
لعدم الجمعة الا ان خاف فوت الخطبة او الجمعة فيخرج قبل الزوال ولا يكتف بعد تمام  
الاربع التي بعد الفريضة لان السنن لتبعيتها اجعت بانها ايضا ولا تبعية لغيرها  
وهذا يندفع ما روي عن ابي حنيفة انه انما يخرج للزينة فقط دون الثمان فان قال  
لد علي ان اعتكف رمضان وادى رمضان الى صوم يومين فصح اعتكافا جاز  
التنكح بذلك الشرط وهو الصوم عن الجمعة وسكوته لا يبرئ الاعتكاف لان المعبر  
هو الوجود لا كونه للشرط كاللهمارة لمست المصنف يوردى كونه لصلوة فان قيل يقال  
ان الصوم يستحق جمعة الفريضة فيكون معدوما في حق الاعتكاف فيتم له كما لا يستحق

للعطش يجعل معدوما في حق التيمم كمال اى كمن تلا آية السجدة في الصلوة او تلاها  
خارج الصلوة ولم يسجد لم اعادها في الصلوة فانه اذا سجد للصلوة اخرجت من تحت  
التتابع وان كانت جمعة اخرى لان المقصود ذات السجدة تواضعا ومخالفة للكفر  
وتدوجبت وكذا اجل اى كمن دخل مكة بلا اهرام ثم اهرم للفرض من الحج  
اجزاه عما عليه من اهرام الدخول كما اذا دخل ابتداء محرما عن نذر الحج لان  
المقصود من وجوب الاهرام للدخول هو ان يدخل على وجه التعظيم لهذا البتة  
وتدوجبت هذا المعنى فلا حاجة الى ان يكون محرما لاجل الدخول وليست ان يكون  
اعتكاف شهر رمضان باللفظ يوما في القضاء دون الايام جعلا للتتابع في صوت  
القضاء ولشرف الوقت في صوت الاداء يعني ان التتابع الواجب عند كف  
الشهر قد سقط اذا اوتر يوما من رمضان ولم يجب الاستئناف لضرورة اهرام  
فضيلة الوقت في الجملة ولا ضرورة في صوت القضاء لان فضيلة الوقت قد فانت  
فصح على اصل اشتراط التتابع فيجب الاستئناف باظهار يوم وان لم يعتكف في  
رمضان بل انتصر على الصوم لم يسقط عنه الاعتكاف في الصحيح من المذهب بل لزم  
القضاء متتابعاً وعن ابي يوسف انه ان يسقط لضرورة انتفاء شرطه الذي هو الصوم  
لان هذا الاعتكاف لم يوجب صوما في الاداء لا متتابع وجود صوم في يوم فلا يوجب  
في القضاء كمالا يزد على الاصل ولا اعتكاف بدون الصوم ولم يسقط في الصحيح  
اذا ذكر اى شهر رمضان ما مع الشرط وهو الصوم الخاص للاعتكاف لا متتابع الصومين  
في يوم لا بشرط فيه اى في الاعتكاف حتى لا يقع بدونه ويسقط ولهذا اذ ياتي نذر  
في كتب المصنفين واذا لم يسقط فيما بينه اى ياتي بالاعتكاف حال كونه صائما صوما  
مقصود الاجل جعلا للاصل وهو الاعتكاف بالزام الشرط وهو الصوم او لاختفاء  
في ان اجاب التبع لبناء الاصل او من بطلان الاصل ليقع ان التبع فيما  
باب العبادات التي يحيط بها اثباتها كما لو نذر ان يعتكف منظر او ليلا عارفا  
فانه يحيط على الاصل وهو الاعتكاف والصلوة ويلزم الشرط وهو الصوم الكسوف  
مع انه نفاه فلهذا اولى بحدوث ما اذا نذر ان يصوم مجتزا فانه لا يلزمه الصلوة متتلا  
في الصحيح وقال ابو يوسف في وجوبها الزام للشرط لتحقيق كماله وانما لم يلزم  
عند الجمهور لعدم التبع في الصلوة مجتزا ليكون النذر بها ملزما خلافا لاعتكاف  
منظرا كما في السداد وخلاف الصلوة عارفا كما في حق من لم يجد الكسوف ولا يخفى الباطل



اي اذا نذر اعتكاف رمضان وصامه لم يعتكاف لزمه القضاء في شهر غير رمضان ولم يؤخره  
القضاء في رمضان القابل لان صوم الاعتكاف صار بالفوات في رمضان كاوله وثانيه  
في الذمه واجب مستطاع سببه النذر بالاعتكاف وسبب صوم رمضان ظهور الشهر  
وما مختلفان فلا تدخل الصومان او لا تدخل في مختلف السبب خلاف اذا ادى  
رمضان معتكفا او قضاة معتكفا فانه لم يصح صوم الاعتكاف عنه واجبا مستطاع  
سببا آخر فاندفع ما قال زفره انه نذر اعتكاف شهر صايم فيه وقد وجد كذا دخل  
بحرم اي لا يخزي القابل كالا يخزي ممن دخل مكة بلا اجرام فلهذا جازم فلم يخرج من تلك  
السنة واجرم للفرض من قابل فانه لا يخزي عما فاته من الاجرام الواجب بالدخول  
لانه صار بالفوات وثانيه في الذمه مستطاع سببه فلا يتأذى الا باجرام لم يقصده وهذا  
اذا فاته اعتكاف رمضان دون صومه بان صام ولم يعتكف واما اذا فاته جميعا  
فالصوم كجائز متاكف بصوم رمضان غير مستل بالاجاب بسبب آخر فلهذا جازم عكاف  
في القضاء ويجوز ان لا يخلط حكمه لا يصلح فكما ان اداء صوم رمضان كان مستطاعا لما يلزم  
الاعتكاف من الصوم الواجب باجابه فكذلك قضاءه لا احتمال ان يكون العكاف متاكفا  
بالصوم الفرض لا اجازة فضيلة الوقت فكان باقيا على السقوط بخلاف ما اذا كان  
الثابت هو الاعتكاف فقط ولو قال لا ادعى صوم شهر متتابع لزمه بوضف المتتابع  
لان لزمه واجبا من جنسه كصوم رمضان فلو افطر يوما سبق له الفطر وفاء بالوصف  
الذي هو المتتابع الا ان معنى قوله صوم شهر المتتابع فان المتكوى يحتمل التعيين وهو  
لا سبق له الفطر بل يقتصر على قضاء ذلك اليوم جازا تعريف المعرف او جازا تعريف  
المعرف فان اعتبار الوصف انما هو لتعريف الشهر وهو انما يصح في المنكر واذا اراد به شهر  
بعينه لم يبق على تكارره وصار غير لزمه ان يقول اصوم هذا الشهر فلم يصح تعريفه لا متتابع  
تعريف المعرف ولانه اذا امر بالاعتكاف جعل صوم الشهر العتق كله في غير وقت  
فكان فيه زيادة قوت بالسببه الى ما اذا امر بقضاء ذلك اليوم فقط حيث يقع البعض  
في الوقت وانما ذكر الوهمين بكلمة او اما في الرفع في وقت او في ما لم يكن  
مثل هذا هو وصف للمعرف بل المتتابع وصفه فهو كقولك العكاف به اشق وعزير  
الغواب حق لكن انما يصح مثل هذه الارادة والنية الاحال كونه موصولا بالكلام  
لانه اي تلك الارادة والنية وتذكر الصغير لرجوعه الى ان يكونه او باعتبار الخبر اعني  
تعيين المتتابع الثابت بقوله لا ادعى ان اصوم شهر متتابعا لانه التزام للصوم

النتيجة

بوصف المتتابع وبنيه المعين بلغوا هذا الوصف في بغير الكلام فيكون من غير صوم  
لا يصح الا موصولا بخلاف تعيين المعين اي ثبت بهامه وتقرر لهذا الاعتبار صحيح حمله وتبين  
نية التعيين فان معناه قصد ان لا يكون الكلام على النكاح والابهام بغير اذ لم ينف  
بقوله شهر متتابع بعينه بل جرى الكلام على اطلاقه ثم عتق شهر اداء الصوم وافطره  
يوما لزمه الاستيناف ولا يكفنه قضاء ذلك اليوم اذ ليس في اعتبار وصف المتتابع تعريف  
المعروف وموطأه ولا يورع كل الصوم بل منه في غير وقت لان كل وقت هو وقت  
يتمثل هذا الصوم فكان قادرا على اداء الصوم بغيره المتتابع على ما لزمه فلو نوى  
اليمين فيما اذا نذر صوم شهر متتابع مع نية التعيين وصرح بالتعيين مثل لا ادعى صوم  
رجب وافطر يوما كقول المعين وقضى للنذر خلافا لانه يوسف في لزوم القضاء لان المتتابع  
الى انهم من اطلاق هذا الكلام هو النذر فيكون حقيقة فيه ثم قد يستعمل في اليمين مجازا في حقه  
ان في النذر تحريم تأخير المندور عن الوقت وتحريم الجلال في حقه عما تقرر في موضعه وقد يقال  
ان النذر لوجوب المندور بعينه فكان واجبا من كل وجه في حقه حقيقة واليمين لوجوب غيره  
موصوفا بفرقة اسم الله عن الهتك فكان واجبا من وجه كان مجازا او بالجملة اذا نوى اليمين  
تحيته ولم يتوكل حقيقة لا متتابع الجمع والمذكور في بعض الجوامع وهو مشهور في كتب الأصول  
انه لا جمع لانه نذر لصيغة عين موجبه اي بما لوجه النذر من تحريم الجلال على ما اشار اليه  
ولما كان في هذا نوع خفاء وعرفه غرض مع زمان تعاضل في انه اما ان ينوي هذا الكلام  
النذر واليمين او النذر فقط او مع نفي اليمين او اليمين فقط او مع نفي النذر او لا ينوي شيئا مما يتبين  
في شرح الشيخ المصنف الى وجهين آخر من ظاهر من وان لم يكونا به من احدهما وموالمذكور  
كلام الامام السرخسي رحمه الله ما اشار اليه بقوله محل اللام للقسمة فانه قد ثبت من استعمال  
العرب لله لا فعل كذا المفعول بالذم فيكون اليمين تحت الكل حقيقة كان او مجازا والنذر كلمة  
كما هو المتعارف في الشارع في الاحتمال ولذا لم يتعوض له فاذا نوى النذر واليمين لم يكن من  
جمع الحقيقة والمجاز اي اراد المعنى الحقيقي والمجازي بلفظ واحد وان خبير بان كلمة الله في هذا المقام  
لا ينهم منه احد مع القسم وليس في الكلام ما يصح جوابا له وان مجرد على كذا اقتضى في النذر  
ليس المعنى الا ثبت في حقه على كذا او ناهيها وموالمذكور في الجوامع ما اشار اليه بقوله او  
الكل اي يجعل مجموع لا يخلو كذا المعنى واحدا بما لذات الغير لثقل الاحكام بالذات  
اي النذر لانه لو لم يندور بعينه والاحكام بالغير اي اليمين فانه انما لوجه لصيغة حرمه اسم الله تعالى  
عن الهتك وذكر في صوم مطلق الاجاب فيكون من عموم المجاز كما في صوم القدم وهو اما

مشرحه



في الحاجع العاقل ان الذر الحجاب والواحد على نوعين بعينه كالمنذور به ونحوه كالحجوف عليه  
 فاذا نوى بصيغته الذر كالحجاب ومعنى الواحدة انه لا واسطه بينه وبين الواجب وبغيره ان  
 منها واسطه لا الحقيقة والمجاز محو وعطف على معنى ان يجعل الكل لها يلزم ان يكون على  
 جعل اي لا يجمع الحقيقة والمجاز فان قيل اذا كان اللام للغير او كحقن غوام الحجاز في جعل عند الطلب  
 على الذر فلما جعله الاستعمال والبرهان الحقيقة وله اي ولكن نذر صوم شهر بعينه او صوم شهر  
 متابعاً ونوى المعنى التجليل بان يصوم قبله خلافاً لمعد يولده كذا الصلوات في المنذور ان  
 في وقت معين يجوز تجليلها قبله بان يذرك وقت يوم الجمعة فيصليها يوم السبت او يذرك يوم الاحد فيصليها  
 قبله خلافاً له واما في نذر الصدقة في وقت معين فيجوز التجليل بها خلافاً له ووجه الفرق  
 لمجد يولد ان اجاب العبد معناه بما جاء به الله في اجاب الله الاموال في وقت يجوز التجليل  
 كما ذكره قبله لان الجول خلافاً لافعال الصوم رمضان وصلوات الاوقات فيجوز تجليلها واما  
 من جوزه في الذر فذلك لتمام السبب بنفس الذر فان جوزه قوله على كذا سبب فيكون من غير  
 توقف على الوقت المضى اليه ذلك المنذور وبعد تمام السبب يجوز الاداء كما ذكره بعد  
 النص قبل الجول خلافاً للذر المعلق مثل اذا جاء غداً وقدم فلان او شئ الله مريض لله على كذا  
 فانه لا يجوز التجليل قبل وجود الشرط وفاقاً لان التعليل في منه السبب بمعنى السبب انما يصير  
 سبباً بالوصول الى الجاه التعليل قد يمنع من الوصول الى منه الحكم بان يحصل سبب سبباً وتيا الحكم  
 بما في التعليل الى وجود المعلق عليه وتمام ذلك في اصول الفقه واذ لم يتم السبب لم يصح الاداء  
 بخلاف المضى مثل يد على ان اصله كعتن غداً فان السبب تام وذكر الوقت لئلا يجعل لذل ان  
 السبب بنفس الذر لم يسقط المنذور بالجنون المستوعب جميع الوقت مثلاً اذ نذر صوم رجب  
 وجئت جميع الشهر لزمه القضاء فلو لم يتم السبب قبل الوقت لم يلزم القضاء كما اذا جئت تمام شهر  
 رمضان فان قيل لو كان الذر تمام السبب من غير ان يكون الوقتان للوجوب عند كذا  
 في صوم رمضان وصلوات الظهر مثلاً لم يكن فائدة اذ وجوب وعده على السواء في ان السبب  
 تمامه صوال الذر والوقت للتخفيف على العبد بان يترك الوجوب اليه فلا ياتم بالترك قبله بعد تحقق  
 السبب عنه كذا الذر دون الامانة للوجوب كما في الحجاب الله لم يمنع التجليل قبله كانه صوم  
 رمضان والصلوات الظهر لان ذلك اثبات لشرف الوقت وتفضيل كل يوم للغير ذلك بل الواضع  
 لشرف الوقت سواء وجد خلافاً لاجاب الله فان لا ضارة في الوقت في لاثبات الشرف  
 وجعله لمان الوجوب لا يجوز التجليل قبله وهذا خلافاً للتعليل فان مضى صلاته الكلي لثبات قبل  
 الوقت انما يصح نذر اغتد وللتعدي بعض الاوقات لاثبات الذر فيه في الوقت لا نذر في ان

فيه

يجت

السجل

السجل نذراً على السبب فامتنع فسقطت تفرعت على كون الوقت في الحجاب العبد للتخفيف  
 اي لما كان كذلك سقط الذر بتعيين رمضان بان قال للذر على صوم رمضان فانه واجب  
 ما حار الله من غير اثر لا الحجاب العبد فلو لم ينع تخفيف عليه لم ينع تعيين رمضان والصوم  
 شهر على حين وجاز صوم الذر المصاف انما الوقت باصل النية من تعيين للذر في ان  
 غير تعيين حتى لو نذر صوم غد ونوى الصوم مطلقاً او اصبح لا نوى ثم نوى قبل الزوال او نوى  
 الذر تخفيفاً عليه بخلاف ما اذا نذر صوم يوم فان غير المعنى لا يتبادر في نية بل انما وجاز صوم  
 يوم العيد المنذور بالرفع صفة الصوم وذلك فيما اذا نذر صوم الغد وصعيد او نذر صوم يوم  
 فلو كانت الاضارة للامانة وتعليل الوجوب لما جاز لانه معصية ولا نذر بالمعصية كس لما  
 كان للتخفيف ما دى الواجب بصوم يوم العيد ولم يجب صوم كامل فان قيل فانه الذر اية الوقت اما ان يتعين  
 الوقت فليزوم ان لا يجوز التجليل قبله ولا يتعين فليزوم ان لا يسقط بتعيين رمضان كما في  
 نذر الصوم المطلق لجوابه ان التعيين لا يستلزم عدم جواز التجليل واعتبر ذلك على لفظ النية  
 للمعول او الامر بالصدقة المضافة الى مال احسن مثل الله على ان الصدقة لصاحب الدارم غداً  
 او سقطت بغير المال المعين فكذا يسقط صوم نذر رمضان اذ عدم قابلية الصوم كالحجاب  
 العبد بغير تلف المال المعين ويجوز له التجليل لهذا الدارم والصدقة قبل الغد فيجوز  
 التجليل والتبديل جميعاً فكذا يجوز له التجليل مثل ذلك الصوم المضى الى الوقت قبل الوقت بخلاف  
 نية الكفار ناظر الى قوله باصل النية نية لا يجوز صوم نذر الوقت نية الكفار حتى لو نذر صوم  
 رجب ونوى في صوم الكفار لم يقع عن الذر بل عن الكفار وبنى على قضاء المنذور اذ تعيينه  
 اي تعيين العبد الشهر للحجاب بالذر تعيين تحليلة ما له اي عليه الشهر لما له وهو النفل وله ولا  
 التصرف فيما له فلو صام ذلك اليوم بنية النفل لم يجر عنه بل وقع عن الذر باصل النية دون تحليلة الله  
 تكا من الواجب كالكفار والقضاء فان تعيين الوقت للذر ليس بتعيين الشهر او ليس له ولا  
 التصرف فيما له فلو صام بنية الكفار وقع عنها وعده قضاء المنذور وما قدرنا من المضى ويجعل  
 الاضارة للملابسة اي في الوقت في حقه ما له عباد المسكين يوم القوم وهو ان غير رمضان في كل  
 من الصيامات من النفل الكفار وغيرهما وتعين انما بعض الاوقات للذر بتعيينه عن  
 محله يسهل فيظهر في جوابه ووصو النفل فلا يسهل في شروعه فيه ونص في نية الله ولا يسهل في  
 ما عليه كالكفار في شروعه فيه ويصح نية في الاوقات صرعباً له اعتبار الاوقات بتعيينه للمال  
 وما له يسهل ان لا يسهل عن صحة الوقوع في ذلك الوقت لا الواجب في صحة يوم الذر نية الكفار  
 دون النفل بخلافه في اشارة رمضان للصوم فانه تخيير له عن محله ما سواه من الصيامات وابطال

ونوى رمضان

لا بد

وانق







اي جعلها مساعين فان قيل على قياس ما ذكرتم في الكفارة من جنس واحد ينبغي ان يقع  
 احدي الصلوتين فرضا اذا كانا من جنس كل واحد ولا يصح النواوي لا عينا او متفلا على اختلاف القولين  
 بخلافه ان التعيين شرط في الفرض ولا تعيين مع التدافع فيكون لصلواتي من جنس الكفارة  
 من جنسين وهذا معنى قوله وشرط التعيين في فوضيه الصلوة بين الظن من المنويين خاتما  
 اي من جهة كون المنوي صلوة والقطع يكون النواوي لا عينا على ما هو القول الاول ومخرجنا  
 من جهة الخرج على المسائل المذكورة بان سئل الفرض فقط وسئل اصل الصلوة ويكون النواوي  
 متفلا على ما هو القول الثاني ونواوي الفرض الفعل محابا بنوي ظهر وانفذ او صوم فصار  
 تطوع او ترك وتطوعا كذا على التمام منقوض ترجحا بالقول فان الفرض قوي من الفعل فيخرج  
 كما اذا جمع في النكاح بين حرة وامة فيخرج النكاح بالحر او حرة بالامة فيخرج النكاح  
 الى التعيين في الفرض دون الفعل والاصالة للمسلم كانه مسلم القبول فانه لو باع قبا وعدا  
 عامه حرم ولم يحدد في المجلس الا قدر القبول بغيره في القبول لانه يحتاج الى قبض الشيء في  
 المجلس والاول كما في حجة الاسلام فان من اجرم بها وبالطوع معا كان محابا بالانفاق  
 لانها اقوى وفيه حجة الاسلام لان من نذر محرم اجرم غل المذخور والبطوع يقع على التطوع عند محمد  
 رحمه الله وبالحرقي اي بالاصل المين عليه ترجيح الفرض يعرف ان الركوع وغيرها اي تعرف حكم ما  
 اذا جمع في البيعة بين صلوة وركوع كالركوع في ركعتين كالركوع في ركعتين فان الفرق ان كان  
 سوا الفرض ينبغي ان ترجح الركوع اقوى على الجنان وان كان هو الحاجة لزم التدافع والتساقط  
 لساويهما في حاجة التعيين وقول محمد في نية الفرض والفعل كانه في نية الفرضين وصورته نحو  
 ولم يعتبر الرجحان بالقول لان القول في الفرض لخص اعراض صلوة الفعل على الفرض بان كان  
 في الفرض فنواي الدخول في الفعل فانه يصير خارجا من الفرض فكذا في الاستدعاء لعدم الفرق اما في  
 الصوم اذا جمع بين الفرض والفعل فهو متفلا عنده ايضا من غير الغا لبيته لان الثاني فيه حجب  
 الوصف فيبقى اصل البيعة كما في الركعة الرجحان بالاجابة الى التعيين الى الفرض في الفعل  
 لان حاجة التعيين قد لغت في الحج اي حجة الاسلام او مطلقا للفرض اي مطلقا في يكون الحج الفرض  
 كما اذا اجرم محرم ولم يبرحينا وقعت عن حجة الاسلام ولزم تركيحي اجتناب الفعل الى التعيين  
 لكنه لما كان في الركعة الرجحان بالاجابة فقط فقد ظهر ان الرجحان للتعين لم يثبت كل  
 فرض فلم يلزم ان نواوي الفرض والفعل غير ضابطا بذكر من الفرق ولا ان مع الفرض والقول  
 في اعراض الفعل عدم اعتبارها والرجحان بها ومعنى الغا الحاجة في الحج في ثبوتها ولا يلزمها  
 اي باجتنابه واما يوسف رحمه الله نواوي المحسن معا حث لا بان عقاد اركونه مما يجبا بانها على

منه ص

شرطا كالطهارة للصلوة ولقد اصرح قبل وقت الحج فكان الاجرام لها كالنوى لصلوتين فذكر في  
 الفعل اداء الحج لا يعقبت العقد اي عقدا الاجرام يستحق التنافي بين العقدتين كما بين الادب  
 فصار ذلك بمنزلة النذر محتمس وانه صحيح وعند محمد رحمه الله ينقض اجرامه باجتماع المنويين  
 من الاجرام موالاداء ولا يتصور تعدده في وقت واحد فكذا الاجرام ولا يسقط الاجرام من  
 الفعل حتى يلزم عدم الفاعل في انعقاد الاجرامين بانها على ان رفض اداء الادب لزم من  
 امتناع الحج فيلزم ان تنافض الاجرام المنعقد لاجله كما يسقط الاجرام من الطمان ان عليه حجة  
 من اجرم محرم لظن انها عليه لم يثبت انها ليست عليه فانه لا يسقط اجرامه بل يلغى على حجة  
 تطوعا وكذا اذا تصدق بنية ان عليه الركوع ولم يكن فانه يلغى عليها تطوعا ولا يثبت بالاجماع  
 ولا يسقط كما بعد الفوت ولا بعد الافساد فان من اجرم بالحج فانه لو توفي بعرفه او افسد الحج  
 فهو على احراره من لا يخرج في الاول لا باعمال الموت وحج لو جنى في ضوئ الافساد حجاب  
 ثانيا يلزم ما صول لزم الجناية في الاجرام بخلاف غيرها في غير الحج كالصوم والصلوة والفعل  
 فيعقب الشرع والشرع فيه والاجرام به يسقط برفض الفعل اي الاداء وبعد الفوت بعد  
 الافساد عن ان لا يبقى التبرع والشرع ولا يصح له الا تمام بطوعا وكذا يسقط عن الطمان  
 لكن لا يلغى عدم البقاء بل عدم الزوم فان من صلى بظن انه عليه لم يثبت ان عليه والافضل ان  
 يلغى عليه لكن لو تركه لم يلزمه القضاء لانه انما شرع فيه سقطا لا ملزما خلافا لوفر ليعلم الله  
 عليه القضاء كما هو حكم الشرع في الفعل ابتداء ثم فرغ من العقد اجرام محتمس قوله يمكن  
 الوفا بما اركبه من المحسن برفض اجرامها حالها في الحال عند ذلك يوسف رحمه الله في قوله  
 من الاجرام جائز وان اداء الاعمال وبين الادب تنافي فلزم رفض اجرامها قضاءها بعد ذلك وانما  
 اي قبل الحج الاخرى عند الامام انه حنيفة رحمه الله اذا اراد ان لا يتنافيا ان استاء فلا ساقا  
 تنافيا بل بان البقاء السهل من الاستداء فلا يترفع احدى المحسن الا في الشرع في الاخرى وطاهر  
 الرواية ان ذلك يحقق بان يسيب له لاداء الافعال حسب الثانية في الاختلاف في تأخير الامام  
 في الحاشية الاحصاء فعند الامام زمان بقاء الاجرام وعند انه يوسف دم واحد لا رعا  
 اجد الاجرام من قبل الاجراء وكذا عند محمد رحمه الله لان الاجرام لم ينقض الا واحدا من جبرها  
 عطف على رفض اجرامها لزم للجنابة برفض الحج اي بالتمتع والقضاء لا به بالالحج وقد قال  
 اليه عليه السلام عرفة بغيره فانه الحج فالحج يرفع ويغسل من قبل  
**الزكاة** بان يكون الطعام مائتا ذرا حنيفة للجنان تعديل  
 نصا من النبي صلى الله عليه وسلم رآه ذلك الذي تعدل نصا بعد حوله لا في الجول صار اصحفا او

اي ص

صام اوم

في وقت الرقص في وفق  
الاختلاف

والتمتع



ارسمه رسم او نقص صائرا نصفاً اي تعدل مائة درهم وضمير بعد لما يتا فيه خطه وافران بالبط  
 الى نصاً بما كما في قوله ٢ فان كانتا اثنتين لذلك وكانوا ثلثاً صمد الكلام ٢ وطم الكلام في  
 حمله صحفاً ونصفاً جالاً او مفعولاً زاد نقص لا كما في قولك زدت مالا ونقصت بل نقصت  
 مع الصيرة عما قدرنا فان كان ما حدث من الزيادة والنقصان لتستور ذمنا عا والحفاظاً  
 ادى ربح الخشبة من الخطه نفسها وصوتها اقوى بالاتفاق او قيمته اى ادى قيمة ربح الخشبة يوم  
 جواز الجول في يومه راسم عند اى عند اى يوسف حسنه يومه في صورة في الارزاد  
 والانتقاص لجدها بعد الجول لانها اى القيمة اصل ايضاً كما لعين لا بدل منه والحق الواجب  
 من اول الامر مطلق الجوسوا وكان من العين او القيمة والحيث للمالك فانهما اختار اجبر المصنف  
 على القول لان يكون الحق موالعين والقيمة بدلاً لهذا لو كان جارية لم ينع من مظهرها بعد الجول  
 ولم يحل شريكه بينه وبين الفقار ثم القيمة ايجلت اصلاً كما لعين لم يصير العوض باعشاراً احوال  
 الزكوة يمكن الاجاب فيها لكن لا خفاء في تبعيتها للعين من حيث قيامها بها فهذا الاعتبار  
 جلت بينا العين فلم يحل انتقاص القيمة كهلل بعض العين ولم ينقص من الواجب بقدر ما  
 لم يكن الواجب في صورة الانتقاص الى مائة درهمين ونصفاً كما اذا هلك مائة درهم من الخطه  
 واذا كان الحق مطلق الجزء والحيث الى المالك فاستند ما اختار من العين والقيمة الى وقت  
 ثبوت الخيار له وصوقه تمام الجول وتورق في خان ان الواجب كسب المالكين وليس مما ادا  
 موخر من نصيب من حيث الظاهر فاذا اختار القيمة اذ بين انهما ليس بينهما من الواجب  
 فتعبد القيمة يوم الوجوب وهذا كالباع بشرط الخيار اذا اختار في المسع بمقول المالك له  
 مستنداً الى وقت ثبوت الخيار حتى تكون الزيادة له وصدا الفطر عليه اذا كان المبيع عبداً عليه  
 الفطر من الخيار والكفان الواجب احداً الامور الثلاثة تحرير رقبه او اطعام مسكين  
 او كسوم وخيار النقص الى الجاني في الجاني فانهما اختار تعبد للوجوب مستنداً الى وقت  
 ثبوت الخيار وصوقه في الحث اذ ليس للبعد ولا لثقل الوجوب من محل الى محل فاقطع والدفع  
 بما ذكرنا من الدليل على كون المعقود الوجوب الجاني اى الخاق الى يوسف ومحمد يوم الله الطعم  
 بالمواشي في اعتبار قيمة يوم الاداء دون الوجوب حيث قال الواجب من الابداء جزم من  
 النصاب الى النقص بالجانب العشر ولقوله عليه السلام للساكن في زمن الابداء لا بل ومن الغنم  
 الغنم ومن النمل والوهك النصاب سقط الواجب ولو كان الواجب احد ما قبل الجوز  
 احدهما لم يسقط الاخر كما في خصا للكفان الا الى شجرة اعطا ولا الى النمل الى القيمة و  
 التقل بالاداء فتعبد القيمة يوم الاداء كما لو تغير بعد الجول لسوقه نصيب الساب في يوم الاداء

الى مروره و قد روى الجول مصدر  
 على مفعول وليس بذلك مفسك انما  
 هو مصدر جان على مثنى الفرس  
 وثبت و حال الشئ تغيرت

النصاب ٣

ووجه الانتقاع والاندفاع بعد كون تسليم السوالم بالاجماع ما اشار اليه بقوله اذ اكل  
 ٢ زكوة المواشي موالعين والحق جزمها لان نصها يكمل العين دون المني حتى لو نقص  
 من النصاب بحسب العين لم يجب الزكوة وان بلغت حصة القيمة اضعاف النصاب ولو غت  
 نصاباً وجبت ان كانت القيمة اقل قليل واذا كان الاصل في زكوة المواشي موالعين  
 كان اختيار القيمة نقلًا عن الاصل ومنعاً له فاعتبر حسن المنع والنقل وذلك يوم الاداء كما  
 في ولد الجارية المغصوبة اذا ولدت عند الغاصب فانه ليس لمصون لان سبب الغصب  
 ولم يوجد في حقه اذ لم يكن للمالك يد على الولد حتى تزال محمول الغصب وكما في ولد المغرور  
 ان هلك قبل الغضا بالقيمة لا يغني المغرور لان الحق فيها اثناء اتمامه في العين شتم اية  
 القيمة بالمنع عن المالك عند المطالبة فاعتبر قيمة يوم المنع واما غير المواشي وكما المغصوب بغير  
 مسدا اية اول انعقاد سببه وموال الغصب فتعبد قيمة يوم الغصب واما سقوط الواجب  
 هلاك النصاب فلان مبنى الزكوة على التيسير فالواجب ايسر المالكين ومن حجب الظاهر  
 الجزء من النصاب لانه القام فيسقط هلكه واما يتبين كون القيمة ايسر اذا اختارها هذا  
 كله اذا كان حدوث الزمان والنقصان لتغير السعر وان كان حدوث الزمان للذات اى  
 لمعنى في عين الخطه كيبس القدي بان كانت ذات تدفق يذهب بعد الجول ندتها ويثبت  
 فصارت تساوى اربعة اية وعكسها وكعكس ما ذكرنا بان كانت يابسة فاصارها بعد الجول بافصاد  
 نوية فتراجعت قيمة اية مائة في صورة الزمان الحكم عند الكل ما قال الامام وموال الغنم يوم  
 الوجوب حتى لو دى راسم بالاتفاق وفي صورة المحس اى النقصان الحكم عند الكل ما  
 قال الى المختار يوم الاداء حتى لو دى راسم ونصفاً بالاتفاق واما كان الحكم في  
 صورة الزمان قول الامام لا يمنع القيمة بعد الجول اذ لا خلاف في ان المستند انما قلح الى  
 النصاب اذا حدث في اثناء الجول لا بعد وهو الزمان اعني اليوسنة انما حدث بعد الجول  
 ولا حتى للفقهاء الا في خمسة اقوال قبلوه واما كان الحكم في صورة النقصان فوجه الانتقاع الزكوة  
 الهاكك وهما قد هلك بعد الجول جزم من النصاب لان ما فات باصالة الما موخر من العين  
 مسقط من الزكوة بعد ذلك ولا كذلك النقصان بتغير السعر فانه بما احدث الله في القلوب من قلبه  
 الرغبات الا ان يتبين انتقاصها من غير ما تنقصه انتقاع الزكوة في الهاكك من غير ما تنقصه  
 مندر عام في موقع الظاهر اى لاجل الزكوة في الهاكك في شئ من الاوقات الا وقت ان يتشاء  
 احدهما الى احد العين اللذين هما الزمان والنقصان عن الاخر وذلك كما اذا هلك جزء من النصاب  
 وحدث منه شئ يرغب به فانه يصير خلفاً عن الغائب ولا يسقط شئ من الواجب كما اذا لم يفت شئ

ما روى في الزمان والانتقاع  
 فانما هذا ما وجد في بعض النسخ  
 او حجب ربح على ما قاله  
 زكوة المواشي من النقصان

والنقصان هو

هذا الا اذا اكل في يومه  
 فحينئذ لا يثبت



اصلا كالولادة فان النصاب لو كان حادثة للنجاة ولدت بعد الجول ولد ان نقص من قيمتها  
والولد من النقصان فيجب التحصيل بالنقصان بالولد وحجب الزكوة كمالا فلو كانت الحادثة مساوية  
العاصيات بالنقصان سميته والولد مساوية اربعه ذكي الالف وان يساوي ما تن ذكي  
ثمانية وان هلك الولد ادا الزكوة فكان لم يكن وهذا كما في الخصف في الجارية المعصومة  
اذا ولدت في يد الخاصف فنقصت قيمتها قدر ما ينفع الولد لم يضمن الغاصب شيئا لان  
سبب الزيادة والنقصان امر واحد هو الولادة فلا يلزم النقصان فلا يلزم الضمان فان دفعها  
قال رفران الولد حقه فلا يكون جازرا لجهة ولما كان وضع المسئلة ما بين قفصه وبين من الملك  
اراد سان الحكم في غير المثل قال غير المثل اذا زاد ضعفا او نقص نصفه بغيره في ذبانه و  
نقصه سعرا فم يوم الجول عند ويوم الاداء عندهما وفي الزيادة اذا اتي بغيره فم يوم الجول عند  
وفي النقصان اذا اتي بغيره يوم الاداء وفاقا حتى لو كانت للجمان جارية قيمتها الف درهم فصار  
بمحدث العور بعد الجول مائة درهم فزكوها من العين ربع العشر ومن القيمة درهمان ونصف لان العور  
ملاك بعض العين فيسقط قسطه وان كانت قيمتها مائة وعشرون درهم فصار يذهب العور بعد  
الجول اربعة فزكوها من القيمة خمسة درهم اذ لا حق للفقير بما زاد بعد الجول لكن الغنى المستقر بعد  
الاتفاق اذا اذنت اذ اذ كوف غير المثل من القيمة للفقير بغير فرق بين المثل وغيره فيما اذا اذنت  
بعد اتفاق العين في المثل لا تنافي بين قيام العين والاتفاق لان بالاتفاق يصير مثله ويكون  
قيام المثل بقيام العين وفي غير المثل يكون هو المستقر لولا بالاتفاق تنقر القيمة عليه لعدم المثل  
وسقط المثل عن العين واذا عثر العور في الجلاء العور ان اذنت اذ اذ كوف غير المثل من العين  
وزادت بحسب الذراع ضعفا كما اذا كان بعين الجارية بياض فاجل فصار قيمتها اربعة فزكوها  
من العين ثمن عشرة خمسة ان يقول للفقير حقه في ثمن عشرة الجارية بخلاف المثل فانها ربع العشر لا فرق  
ان غير المثل ليس برهون والواجب خمسة وقت الجول اذ لا عثر بما زاد بعد وربع عشرها قيمة يوم الاداء  
فاذا اذنت ثمن العشر بدل من ربع العشر باعتبار الجوز جاز للفقير الجوز في غير التويات كما اذا باع  
ثمن جارية برهون جارية اخرى بخلاف الرهون كما في الجوز فان الجوز باعتبار العين كان في خمسة فلو  
ملو دفعت مكانها فغير من ونصف من حظه جيت وقت الجوز في مقابله فغير من ونصف ذلك  
وهو بخلاف اي جاز اذ ثمن العشر في الصوت المذكور بخلاف الزاد في الزاد قبل الجول في الجاه  
التي تساوي ما تبين فصار اربعة اذ عثر بعد اي بعد الجول اربعة الى المائتين وان جلت في  
الجارية اي بياض عنهما فصار اربعة فانه لا يجوز ثمن العشر لان الزيادة قبل الجول قيمتها اربعة  
الاصلي فلو كان الواجب عند الجول ربع عشرها صحح العين ثم صار الاعور ما باعها قبل الجلاء بغير

قبل

كذا

لا فرق

اذا

الواجب الاول اعني ربع عشر قيمتها اربعة و لا يكفي ثمن العشر لانه اي الاجلاء روال المائتين  
الزيادة بعد الجول ليبلغ ويكون الواجب ثمن العشر واعتبر زوال الضمان الجارية روال  
الضمانة القديمة فان الاول يعذر روال المائتين فوجب الزكوة عند خلاق الثمن والتميز  
يتعذر الوصول اليه مع بقا الملك كما لا يبق المفقود والمقصود لا يثبت والمدفون  
الصحة وقد تسمى مكانه ولا زكوة فيه لقوله عليه السلام لا زكوة في المال الضار ولا في السبب  
سواء المال النائي ولا غائبا فيه حقيقة وصوطا صر لا تقديرا لانه لا يملكه فلا قدر على ان ينفق  
فاذا لم الجول على مال مدفون معلوم وامتنع وجوب الاداء لجود الضمانة بعد الجول بنسب  
مكانه فاذا زالت تلك الضمانة بالذكور وجب الاداء واذا لم الجول على مال مدفون منس لم تكن  
مكانه الا بعد الجول وهذا معنى زوال الضمانة القديمة لم تحب الزكوة لعدم استعانة الجول  
ولو اذنت من علة حقة من مائة فغير حقه فغير الجول من مائة لم يجر عن الكل ولم يقع الا  
عن قفصه وبقى عليه اربعة اقعة عندنا بخلاف لو فرحت قال جوز عن الكل لان الجوز سقط  
اعسار ما لاجل الربوا ولا ربوا بين الجيد ومولاه وصار كما لو اذنت شحيحة مكان شاتين  
بوي العمة اولا اي لم يجر سوا بوي كون القفص من قيمة الخط اولم ينوب قصد كونه من العين اولم  
يقصد احدا من وصو الصحيح لا ما قال الكرخ انه اذا قصد الاداء من المائتين سعي ان يكون  
كما لو اذنت من صنف آخر وغنيته ان يكون من القيمة بغير قصد احدا للجواز وانما لم يجر لعلها اي  
لان نعوم الجوز ربوا بين المولى والمكاتب لان المولى عاملنا معا مع المكاتب حيث ثبت لنا  
اليد في الاموال والنسب والاعمال والربوا يعبر فيها بينهما وان لم يكن حجة فيما بين المولى  
وعبد لا يقال لم لا يجوز ان يكون ذلك باعتبار القيمة فلا يلزم الربوا الا ان يقول الما اخذ الاداء  
من الخطه تعتبر العين للوجوب لم يكن الواجب هو العمة كذا لا يجوز صرف نصف من القفص من غير  
فارسية عن قفصه قبل مندور وان ساواه في العمة لانه لما اقبل الجوز سقط الجوز ثم لك  
المقصود عليه لا ينوب اخذ اي لا يقوم مقام منصوص عليه اذ بان يكون اداء بدلا عنه  
بل يقع بطريق الاصاله عن نفسه اما عند المساواة فظروا اما عند كونه اقل فلا يكون نصيبا للثمن  
بالجوز وبسبب ساقطة في الحب الواجب وذلك كصاع ونصف من البرد لا عني صاع الكفان في  
العين لان الطعام هناك منصوص لصيام والبر ان كان اداء البرد لا على التمر والتمر لا يجوز  
لما ذكرنا بخلاف اداء التمر عن الطعام في الكفان فانه يجوز من كل واحد منهما بعض او عشر  
الكسوة سعي ان يكون عاقد المصاف في عشر التواب او افراد كسوة لا ينع عن غيرها اي من  
الاطعمة لان المعنى يختلف فالكسوة ليست بالطعام لرفع الجوز فلا يكونان كسوة لا سقط الجوز كسوة

يزام

اذا

الاول



ما من صرق نصف فارسي عن قفره في الذر واداء البر عن التمر في العطف لان المقصود اجد  
وصوكناه الفقير من جهة دفع الجوع فكان في حكم المنجدين الجوع ساقط ولا يلزم جواز صاع  
وصصف عن صام الكفان لان الصيام لا يتعلق بمقصود الفقير حتى يستبدل بالطعام ولو  
ادى تحسنا الى خمسة وقد جرت عاقبة اختصاره انما تجوز التنازل وان كان المعدوم مذكرا فله طلب  
تأويل يناسب المقام كما وبيل الدرهم بالنصف زينا من الدرهم عن ما تبين من الدرهم جبارا وولي  
بعض السبع عن ما تبين جازا من التمسك وحاصلا منه ما من النظر الى المعنى او على موصوع  
كما يرتق فضة وزنه ما تبين بعد الضعف الى اربعين بحسب القيمة جاز عندنا حصة وانما  
يوسف جرمها لله وقال محمد بنو الله لا يجوز ما لم يورد الفضل وموصوفة الجوع في الدرهم و  
الحق ايباقية في الابريق موصوفة الجوع ان كان من فضة جيت يوم محمد بنو الله الجوع فيما عليه  
اي على المالك يعني فما فيه ضرر للمالك ونفع للفقير وان كان الجوع مما لا يقوم عند المعاملة كمنها  
فاثر صواب محمد بنو الله الفقير في النفع له جيت يردد الامر بين الربوا وعدمه فان الجوع وان  
لم يكن متقومه من وجه حارس الجيد بالبردي كمنها متقومه من وجه حرمي لم يخر للتوصي مع الحد من  
مال الصبي بالبردي وكذا ادبايع المريض ابريقا ورنه مائه ومئة ما تبين مائه لم يسلح بشري  
واثر في القيمة وان لم يكن في اعتبار ما يقع للفقير لان الجوع انما يسقط اجرا اذا عجز الدوا ولا  
ربوا من الجوع وسبيل ومما اى اثر ابو حنيفة واليوسف لهما الله القدر لان الجوع في  
اموال الروي ساقط اذا قبلت بحسبها والحقه الزبوف مثل الحق الجياد في القدر فجاز كل من  
لنقصان وصف الجوع وهذا الى اعتبار القدر او لا واجبت الزكوة في مائة تعلق الصنف  
اي ما من يفي في ابريق فضة وزنه مائة وقيمة مائة فان اعتبار القيمة النفع للدارم منصف بالان  
وجوابه ظاهر وموضع الدوم بناء على انتفاء السبب وهو انصاف فانه بعد الزكوة شرعا  
لما خلاف ومحمد بنو الله لما نفع القيمة في حق الاداء بعد الوجوب بسبب ولو ادعى تيمينه  
بعد ثلثين بحسب القيمة عن شئ عليه جاز وان كان الشئ منصوصا عليها لعدم الربوا او  
الشئ ليست من الاموال الربوية لعدم النص على انتفاء القيمة المنصوص في باب الزكوة من الشئ  
الوسط حسب قال النبي عليه السلام عليكم بالوسط وقال عليه السلام لا تأخذوا من حذر  
اموال الناس واخذوا من حواشي اموالهم اي اوسطها والجزء الجياد من المال وصفه لكان  
اي ما ليس من حواشي اصل منزله الاصل في وجوب الاعتبار انما يكون لوجوبه وهو  
محتاج اليه في غير الحاجة فحتمه كالاصل ويتعلق الوجوب بصفة اوسطه كحلاها في  
الحاجة المحتين لها لثبوته واما اذا دى ثوبا يساوي ثوبين عن ثوبين كمال الحسن للذبح

حذر الاموال  
حواشيها  
الوسط  
لا تأخذوا  
من حذر

وان كان الثوب غمري لال المنصوص عليه ليس هو الثوب الوسط عبارة الامارة عطف على  
الطعام المنصوص على اوسطه حسب ما لم من اوسط ما يطعمون اهلكم او كسولهم والعطف كما  
نكلا ولا يصح المساركة في صد المعطوف عليه كحلاف ما لو نزل ان يطعم عبد من سطرين  
او ان لهدى شاتين وسطين فاني يفر بعد لها الى اعتق عبد يساوي عدد سطرين في  
القيمة او اهدى شاتين وسطين فاني يفر بعد لها الى اعتق عبد يساوي عدد سطرين في  
الجوع منزله الاصل ويقع الواحد عن نفسه باعتبار الاصل وعن الآخر باعتبار القيمة وانما  
لم يجاز القربة المعصية في الذر اما يكون في الهدى في الارادة وفي الجدة في الحق ولا  
لها اي للارادة والحق فتعد باعتبار المعنى اعني القيمة في الذر فلم يجز القيمة عن المنذور خلاف  
الصدقة اذ انذر ان تصدق شاتين وسطين فان المقصود دفع حاجة الفقير وذلك يحصل القيمة  
فيكون المعنى القربة تعلق بالقيمة فجوز ان تصدق عن شئ في الصدقة كما تعدل شاتين لوصول  
المقصود **باب** **زكوة المال** هو في عرف الروايل  
والمراد هنا ما سوى الطعام من الاموال كالدرهم والدينار والعروض والسواك وخيا  
ما سفع به ويدخل في الحاجة استرى رجل الف من الدرهم حولا الى ان عليه الجول فوجبت الزكوة  
عند النجاة ومات لم يضمن الرجل الزكوة لا الجاد المعلق بالزكوة مما بين غير السواك كحلاف  
فان معلق الزكوة مما بينها وبين غيرها مختلف في ذلك لان معلق الزكوة لا جدي في النجاة  
في النجاة وهي معنى واحد يوجد في الكل حقيقة البيع والشري فيحسب الزكوة بالقيمة  
اخرابه من ثمة المال توفر الحق لله ثم وبعد الشري ينقل الحق الى ما اشترى النجاة فلما افلح  
لهلاك النجاة كما لا يضمن لهلاك الاول في السالة متعلق الزكوة الاساسه التي هي نجات النجاة  
لا النجاة التي هي نجات في الحق فاذا اشترى بها مال النجاة كان ذلك هلاكها لوجوب انصاف  
ان لحول الثاني مثل الاول فصار الواجب في ثمة لا يجوز الا ما اشترى ولا اشترى البقوام  
بعضها بالبعوض وان اتحد المتعلق لان ما هلكا كان بعينها لا بالبيع والشري لم يكن مطلقا  
في ذلك فكان بينهما التلافا فكان سببا للنجان الا في حشر الحسن اي لا يضمن الزكوة الا في حشر  
الغبين الفاشين يعني ان ادعى ثوبا بالالف الجولي بعد اتمه ثمانية فاشترى بعد ثمة الزكوة  
لانه لا يعذر لما كان صياح بعقود عند فكون هلكا لهذا القدر من الواجب لانه لا يضمن  
للباطال ولا يضمن الكافي في حشر ثمانية مستبدل لا هلكا مبطلا لانه وان خرج من ملكه  
الالف فقد ادخل فيه ثمانية بخلاف ما اذا اشترى الوصى الغيب الفاشين بعد ثمانية  
بالف فانه يضمن الف لانه استهلكه بالكلية او اشترى وقوله لا يضمن ثم اشترى ان كان مبيع ان لا

لنيل

اي ما يجب الزكوة



السح ٢ قدر الواجب لعلن حتى القواء بعين النصب فاحس بقوله والتفاد أي تفاد السح  
 في الكل كمنه الخليلص أي التمكن من تخلص تمام النصب عن حق القواء بأداء المثل من عند  
 و ٢ اقدامه على السح المرامه لذلك فاقم مقامه فصار الكل خالصا له فتفاد به فيه كما في  
 العبد الحاني اذا باعه فانه احتسابا للهدا وتخلص للعبد دون يسهل الى بعض الركوع ٢  
 فاحس الغن ٢ ليس الغن للحفا فيه وتعدا الضبط وتخصيصا له العقود عنه فيكون يعوا  
 دفعا للرجوع واذا قد ضمن في الغن الفاحش دون البسه واحتج الى فصل من الفاحش ليس  
 قال فيكون له التقوم من المقومين وفي كثير النسخ حيث ما لا يدخل فيه كونه ظرفا مبتدأ  
 حرج موالحا الفاصل بينهما لئلا يخل ما يدخل تحت البسه وما لا يدخل تحت الفاحش في كل  
 على ما قبل ان الحد موالحا الغن عنه انه فادونه بسره وما فوقه فاحش وقيل نصف العشر فادونه  
 لسره وما فوقه فاحش في الحيوان الخسرة في العوض نصف العشر وفي العقار الخسرة بل ما يكون  
 له التقوم موالحا في الاصح اذا التفاوت بحسب العادات والامكان والافاق مع الحد  
 بحسب المقدار لا يلزم اشكالنا المستوعر قال في ما اذا كان مال الركوع حلالا مستوعرا  
 معارف فباعه بعد الجول بالغن البسه فانه يضمن للظهور وعدم الحفا الذي كان في السب  
 في تحمل الغن البسه ولا يلزم ايضا المرض الذي عليه من مستوفى اذا باع ماله نجما بانه  
 غن بسره فانه لا يتحمل مع حقوق الحفا المتعلقين بالغير وهذا ايضا قد تعلق حق الغن وانما  
 لم يلزم لان الصدوق لم يرد في الموضع الا في الموضع وان لم يصحح الفقهاء ان لا يملك على البيع لا سيما كما  
 ان الموضع فان من له الحق هو الغنم والغنم لا يملك على التصرف بل انما يتصرف باهل بيته  
 فيكون ان يكون على وجه لا يلحق الغن ولو لم يسهل او اعتبر بالمضارب ورجع الى مال المضارب  
 لو باع بغن بسره حاد لانه يتسلط من قبل من له الحق ومورد الجلال ولو باع رجل مال الغن  
 لم يتحمل فيه الغن في حق المضارب وان كان بسره لان المضارب قد تعلق حق مال المالك في  
 فصا ركض في المرض لا يحد من شترى باللف حوله عند ايساوي خمسة في ليس الفاحش  
 اي في مقدار الغن ليس من الغن الفاحش خمس من خمسة يعني لا يضمن البسه ولا نقالا انه  
 ينبغي ان يضمن كونه اربعا وخمس ولا يضمن قدر العوض كذا غن اربعا وخمس فلا يضمن  
 الا اربعة هنا لقد ربل لا يحد من ذلك فقد احدث بعض النما كذا في حق قد البسه وجعل في  
 تعذرا لا يحد عنه فاذا جازيما يمكن الاجر عنه لعدم الضرر له اعني اصلاحه كما في الحاشية  
 فان العبد منه يعمل لمكان الضرر ما اذا كان يكون الكل ما نفا وكما في الترخيص بين كليلين فانه  
 لو وجد الطعام في الشاة مكايده يزد زياد تدخل تحت الكيل سلمت الزمان ولو وجد يزد

وقيل

الوصي قد ائتم به يكون قد ركب ما لا يتعم  
 بالوجه الا حين يتحمل الغن بسره  
 ولا كذلك

زياد لا تدخل تحت رد الزمان كلها ولا سلم قد زما كان يدخل تحت الكيل ولا يحد من الغن  
 ايضا في الاظهر خلافا لانه يوسف لم يسهل بانه ان الزكوة عساة فتكون ذلك امر ابسه  
 ومن اسد فاذ لم يعلم لم يكن مغرطا وانما لم يحد في الاظهر لانها اي الزكوة مطالبة على  
 لفظ اسم المفعول اي لها مطابك من جهة العباد وان كانت عساة لله وذلك لان ولا يحد  
 في الاموال الظاهرة للسلطان وكذا في الباطنة الا انه فوض الى الملاك ليس الشعاة  
 فصادت الزكوة في حكم حقوق العباد وان لم يسهل شترى باللف الجول عند اشياء اولي  
 دون النجاس او اشترى بالالف الجول في ثلوثا للنفقة ضمن قدر الزكوة ان عليه ركن الالف  
 سوار كان ما اشترى فاما او بالكا لانه لا يبيع محلا في القواء لعدم النجاس كان اهلكا ولا كذلك  
 ما اذا اشترى بعض النجاس عرضا لغير يكون للنجاس فانه يصير للنجاس وان لم يملكه فله عنه  
 فاما مقامه عند الاطلاق فيكون كل منهما نعتا للاشباع باصل الخلق ولا كذلك العوض لغير  
 بالالف اذا الدرامم والدنانير محلة للنجاس والعوض محلة للاشباع خلقه ولا خلاف عند  
 اختلاف في الاعداد فلا بد من البينة ولا يبرأ عن ضمان الزكوة بالردة اي رد ما اشترى بالالف الجول  
 من عرته النجاس بالعب بعد الجول واشترى اذ الالف وان كان الرد بعضا لان الفاحش لم يضمن  
 بعين ذلك الالف لعدم تعيين النفقة في العقود والفسوخ حتى لو اراد رد غير ذلك كان  
 له ذلك فكان الماخوذ بلا عا وجعله في ذمة البائع فلم يرجع اليه عين مال الزكوة فلم يبرأ  
 حتى لو تلف الالف بعد الاسترداد لم يسقط عنه الزكوة وانما قال بالردة بعد الجول مع ما  
 لا يبرأ بالردة قبل الجول ايضا ليتحقق تمام الجول وجوب كونه الالف على الماخوذ وهذا فيصير قوله  
 كذا الماخوذ منه اي الذي اخذ منه الالف بردة العبد شترى منه الله وكذا اكل عرض لغير النجاس  
 فانه ايضا لا يبرأ عن ضمان زكوة الالف بهذا الرد والاسترداد اي مال الرده بر المبيع الله  
 من طاردي بعد تمام الجول واسترداد الوجوب فلا يلزم الوجوب بخلاف ما اذا لم يملك الجول  
 وذلك لان شغل بالدين ملك حكما فالحق الدين من الجول وهو الشك في الوجوب فلا يجب  
 واذا لم يملك وجب وقع الشك في السقوط فلا يسقط بخلاف ما لو اشترى الى عدا للخدمة بعوض  
 النجاس ونوى ببيع العبد بعوض النجاس ثم رد العدا اليه بعد الجول واسترد العوض  
 حيث بريا اي شترى العبد وباعه عن ضمان زكوة العوض الواجب على المشرى بالجول  
 الاول وعلى البائع بالدين بالردة اذا كان بقضا المتعين في تعيين الغنم في العقود  
 والفسوخ وكذا بالردة بالقسا فسخا من كل وجه يسقط الضمان على المشرى لانه عدا اليه

لانه هو



قديم ملكه وعن البائع لانه هلك عنه مال الركن فخر احبنا والعبد عند تكون للخدمة دون الهان  
 لانه عايد اليه لا مشركي لغرض التجار دون الرضا الى خلاف ما اذا كان الرود برضا المعاون  
 من غير قضاء فانها لا يبرأ لانه الى الرود بقضاء مع جدي في حاله وان كان في محله  
 صوما فخر قضاء حتى الفقا فصار كانه اشتراه بعد ما باعه وفيه ضمان محاله وتكون العبد  
 للتجان وان لم يبرأ لانه بدل ملك مال التجار مع صحة الخلافه كذا يضمن قدر الركن لو وهب  
 الالف الجوز لكونه مستهلكا لكن بربا بالرجوع الى برى الواهب والموهوب يرجع الواهب  
 في هبته بعد الجوز اما الواهب فعن ضمان الركن حتى لو هلك الالف بعد ذلك سقط الزكوة  
 واما الموهوب له فعن اصل الزكوة بهلاك المال لغير احسان سواء كان الرجوع بقضاء او غير  
 مضاء او سواء رجع واسترد او رجع ولم يقبض الموهوب حتى هلك على المرح واما بالتقنين  
 الفقه في باب الهبة وتعين الحق ان حق الواهب منه ان باب الهبة لقوله عليه السلام الواهب  
 احق بهسبه ما لم يثبت ولهذا لم يكن للموهوب له ان ينسك الموهوب به ويعطى غيره حتى لا يفتاض  
 الواهب عنه اي عن الموهوب اي لا يمكن المطالبة بالعوض ولو تعذر الرجوع في الهبة لم يرجع  
 شيء آخر بخلاف الرد بالحب فانه بدل عما يتخوف من ضلته السلام ولهذا يرجع بتفصال الحب عند  
 تعذر الرد بخلاف الاقالة فانها انشاء تصرف مباشر وفيه تملك للملك بالرض وليس استيفاء  
 واذا تعين التقدير الحق في باب الهبة استوى فلم يختلف الرجوع بالقضاء والرجوع بالرضا  
 حصول الية وسقوط الضمان بهما او فلم يختلف حكم الرجوع بحسب القضاء وما اعتداه حتى  
 يكون مسقطا عند رجوع غير مسقط عند عدمه وذلك لانها غير لازمة والواهب متى الرجوع  
 بمسوى فيه القضاء وعدمه كالرد بخيار الردية والشرط وهذا عندنا خلافا لفرق جعل  
 الرجوع بغير قضاء ابتداء هبة براضيهما فتعنه عقدا جديا كالاقالة والرد واجب بخلاف الرضا  
 ولهذا الرجوع في الهبة في موضع الموهوب له بغير قضاء كان من الثلث وقد قرأوا في حكم المرفق  
 انه من الكل على ما ذكر في الوصى ولو سلم انه من الثلث على ما رواه ابو سليمان فالقول ان تصرف  
 المرفق بمنزلة المضاف ولهذا الهبة من الثلث فصار كانه اوصى بربع وبعد الموت يبطل حق  
 الواهب بالرجوع فيكون ذلك تملكيا مبتدئا اما ههنا فنقد رجوع الواهب في وقت كان له حق  
 الرجوع وان لم يمسحوا استيفاء الحق فانه في كل الواهب اذ وصي بشرط العوض عاود  
 اذا كان غير العوض كان الرجوع بمنزلة المبادله فلما العوض لا يضمن المطالبة له فصار  
 عن حقه في البيع واستيفاء الحق لا يحمل المبادله لان الدال لا يبرأ لانه لا يمكن جديا

سوت ح

بلكاد

بل صار كاخذ الشئ منه فانه لما كان متعينا في نفس البائع لم يملك الحكم بان يكون الاخذ متعينا  
 او بغير قضاء ولم يجعل يكون بغير قضاء بغيرا جديا حتى الثالث حتى يثبت لاجد الشئين بعد  
 سلم البيع حتى الشئ ثانيا كذا خذ الموهوب القدر منه الذي استره الكفار فاجزوه فقلوبه  
 فظفر به في الغنيم فانه ياخذ قبل القسمة مجانا وبعد ما من المسلم الذي وقع بونه لله بالهبة  
 ومن الذي اشتراه منه بالثمن ويكون ذلك ولو بغير قضاء استيفاء العين حقه وابطال  
 الملك الغرة لا يبرأ جديا ولهذا يكون للخدمة ولا يصير مال تجارة وان نوى وسلم العوض ثم لا  
 ان حكم العوض التجار بل جميع الزكوات حكم النقود في ان هبتها بعد الجوز لوجع الضمان و  
 الرجوع لسقطه ولو بغير قضاء وانما خص البيان بالنقد لانه المحتاج الى البيان حيث كان متعينا  
 في الهبة لانه البيع والرد بالحب بخلاف العوض فانها متعينة في الكل بلا حصة وعلى هذا انك  
 ان تفسر كلام المتن بانه لو وهب نصاب الزكوة ضمن لكن بربا بالرجوع بعد الجوز اطلاق لعين  
 النقد ايضا في هذا الباب كالتوضيح في جميع الابواب فيتم الدليل وينطبق على ما نقلناه  
 لهذا ان يكون الرجوع في الهبة استيفاء الحق عاد الدين فيما اذا وهب عبد المليون  
 لداينه وسلم اليه ملكه وسقط دينه عن ذمة العبد لان المالك لا يملك الدين على مملوكه فاذا رجع  
 في هبته عاد الدين عند انه لو سلف رجوعه لانه اما سقط بلك الرقية فاذا انتقض فصار كانه  
 لم يكن بخلاف ما لو زال الملك بوجوه اخرى اسقط وهذا يسقط ما قال محمد لانه ان الساقط لا يعود  
 ولو كان الرجوع بدون القضاء بمنزلة هبة مبتدئة لما عاد الدين كما لا يعود بالهبة وما ذكر من جواز الرجوع  
 في هبة العبد المليون من دايته موطن هو الرواية ووجهه ان سقوط الدين زمان في القيمة كزيادة السعر  
 فلا يلغى الرجوع والقياس ان يلغى لكونه زمان متصلا رواه الحسن عن ابن حنيفة والمعاذ بن ابي يوسف  
 وهشام عن محمد بن احمد الله وعاد الجنازة فيما اذا وهب عبد الجنازة من بعد وسلم اليه وهو  
 لا يعلم الجنازة فيضمن قيمته ثم اذا رجع في هبته عاد الجنازة وسقط الضمان ولا كذلك حال الهبة المبذولة  
 ولهذا الزم في الرجوع في هبته في البعض الشائع من الموهوب بان يرجع في نصفه فلا يقبل البعض لو كان  
 الرد الى الواهب في صورة رجوعه عن هبة مبتدئة لما لزمت به بل كان للموهوب له الرجوع ولما جاز في  
 الشائع لكونه هبة الشائع ولما جاز بدون البعض لكونه شرطا في الهبة والنوازم متعينة فلا على  
 الرجوع استيفاء الحق لا ابتداء هبة له كذا ان كان له الرجوع الواهب في هبته الى الواهب و  
 الموهوب له كذلك لو رجع في ملكه النصف من الصدق المقبوض الذي تم عليه حول غير الزم فيضمن  
 ركونه وجوز لغيره ان يوجب عليها زكوة بالطلاق قبل الدخول او ردته في كل ما لم يجر منه الجاونة  
 مع الزوج وان مكنته لانه او قبله الحق اوسع ضررتها الصغيرة بان ارضعها بربا الى الله الزوج عن ضمان

انتقض ح



الزكوة والمروءة عن اصلها كمن في الساية دون النقد لما من ان النفوس لا تتعبد في العبود  
 والمنسوخ خلاف العوض في صور الطلاق بحسب عليها زكوة جميع المقبوض اذا كان نقداً لانه  
 لم يجب عليها رد عين المقبوض فكان مذكوراً فيها بعد الجول ولم يسقط عنه الفمان لان العائد  
 اليه مال آخر خلاف الساية فان المقبوض متعين الورق فاذا استحق بعينه ارتفع سبب الفمان  
 في حقه وصار كالمالك في حقه وبزوايا ثم استشعرنا في صور حدوث المحرمية بثلث التنبيل  
 والارضاح سببها للنصاب لمباشرتها السبب اختياراً ينبغي ان لا يسقط عنها الزكوة  
 فاجاب بقوله ثم المسقط لزكوة فوت التسليم المستحق بفقد النكاح والتنبيل والارضاح  
 شرط للاستطاع اذ مشت بها حرمه موبد يطل عليه النكاح لا عله لانها لم توصف لعود  
 الصداق الى ملك الزوج وهذا كقولها نفسها قبل الدخول فانه ليس مباشرة للزوجة لانه  
 العلة موت التسليم والتنبيل شرط له فلا يسقط مهرها بالعتل وانما يسقط بالردة والطلاق  
 قبل الدخول مع ان كلياً منها شرط لانه شرط لم يعارضه علة صالحة لاضائه الحكم اليها ومثله  
 نضاف اليه الحكم خلاف العتق فانه غير صالح لاضائه لانه لا يتم الا بالموت وغنى سقوط السببية  
 السعل وجعل العتق اي كمل رجل قيد عبد للغير ابق فانه لا يفسد العبد لان شرط والعلة  
 ما حلل الجمل والاباق من حركات العبد باختياره وهي صالحة لاضائه الا باق اليها فلا يضاف  
 اليه الجمل الا ان يزيد العين اي عين الساية عند المروءة وهذا استثناء من قوله بزوايا  
 يعني انها يجب عليها زكوة الكل ولا يسقط عن الزوج شيء من ضمان الزكوة ليعول الحق  
 للزوج من الساية الى القيمة لا متناع التفتت بسبب هذه الزيادة لانها حثرت على  
 خالص ملك المروءة فلا يسقط اي تنصيفها مع الاصل كونها خالص حق المروءة ولا لا تنقص كاصل  
 وزكاته بدونها لا متناع انصافها عنه فحول حق الزوج الى القيمة فلزم المروءة رد نصف  
 البتة في صور الطلاق وكلها في صور المحرمية وهذا خلاف اذا باع عبد الجارية فزادت  
 في بدنها ثم سلك العبد قبل التسليم فان قابض الجارية مردة بعينها لان زيادتها لم تحدث  
 على خالص ملكه بل هي شائعة حق المطالبة مردة عند تعذر تسليم العبد ولو باع رجل من  
 اي عبد له يساوي النابت اي عبد الآخر يساوي ما بين وكانا للثخان زكاة في الجول ايما  
 في الشبهة كقولهم احد من الزوجين مائة يد من العبد اذا تم الجول يعني ان على شئى الارفع  
 زكوة الالف لضم الزيادة في الجول اي اصل النصاب وعلى شئى الاوكس زكوة مائتين  
 لاجل جمل الشاهد في الجول كما نرى من ان استملك مال الزكوة في الجول لا يجب  
 الضمان بخلاف الزيادة والالف بعد الجول حتى لو كان هذه البايعة في الجول كان على شئى

في الجول بثلث بغير شئى

الارفع زكوة المائتين وعلى شئى الاوكس زكوة الالف فان رأى شئى الاوكس  
 بالاوكس عوداً ليقص فتمت قدر مائة مثلاً ولم يرد في الجول لم يجب شئ من الزكوة  
 على احد منها لفقدها كمال النصاب في الطرفين من الجول لان شئى الاوكس قد انقصد  
 له الجول ومائة الف وستم ومائة مائة وشئى الارفع بالعتق فلم يحل الجول لا جملها على  
 كمال في طرفه الجول وكما ان النصاب في الطرفين شرط لوجوب الزكوة وكذلك لا زكوة على  
 على احد ما بعد رد العيب واسترداد الارفع لفقده الجول في هذا وفقد النصاب في ذاك  
 الا ان يكون جمل كامل بعد البيع فيزك الارفع لكمال النصاب وتام الجول لا الاوكس  
 لفقده النصاب ويبدو في هذه الصور شئى الارفع عن زكوة بالرد للاوكس الا عود  
 بالتقضاء من النابت لا بمجرد التراضي للعتق اي للعتق حقه كما نرى من ان الرد بالتقضاء  
 فيشع لا بيع فصادقانه لم يكن ماله عندا لفقده الجول الا مائة الا انه قد رد المروءة كوكس  
 فان شئى الارفع لا يرد عن مقدار قيمته حتى يبرأ عن زكوة شئى مائة ويبقى عليه زكوة مائة  
 للخلافة الى كونه خلفاً عن العبد الذي قيمته الف فجعل النصاب في حقه كانه كان ثابتاً  
 في ابتداء الجول وصار بمنزلة سلك بعض النصاب بعد الجول حيث يبقى عليه حقه ابداً  
 دون الرد بمجرد الرضا فان شئى الارفع يضمن زكوة شئى مائة لانه اي الرد بالرضا  
 بيع مبتدأ وبيع ما يساوي النابت ما يساوي مائة استملك الشئى فيضمن زكوتها ويحول  
 حتى زكوة المائة الى العبد الآخر لانه استبدان وهو استبدال مال الثخان على الجول الواجب  
 اليه البدل والحاصل انه ان رد الاوكس بغير تقضاء او بغير رضا بعد طان الجول من وقت التقضاء  
 الى المعارضة في البيع اعني بيع العبد بالعبد فلا زكوة على الرد لعدم النصاب وفي المروءة  
 عليه زكوة الالف ان كان الرد بغير تقضاء وزكوة المروءة ان كان بغير تقضاء اما الاول فلهذا  
 بيع مبتدأ فصادقانه شئى عبد يساوي مائة بعبد يساوي النابت فيضمن سلكاً قدر شئى مائة  
 فيضمن ذلك ويحول زكوة المائة الى العبد المردود ولو سلك سلك بذكاته واما الثاني في  
 فلان الزيادة اخذت منه بغير اختياره فنسقط زكوتها كما لو سلك وركب ما بقي اذ بالرد لا  
 يثبت ان البيع الموجب للملك لم يكن عن اصله من كل وجوب الرد بعيد اليه قد تم ملكه  
 وبهذا يرفع ما قيل انه ينبغي ان لا يوجب على المردود عليه شيء بمنزلة ما لو استجتمت شئى  
 اعش ر العبد الارفع بالعتق فانه لا زكوة عليه لثبوت عدم النصاب وان كان الرد  
 قبل ستة اشهر من وقت البيع فيقبل يجب ان يكون على الرد زكوة الالف لكمال النصاب  
 في طرفه الجول وانما النقصان في خلافه ولا شيء على المردود عليه لان ماله في طرفه الجول



مات واما الزيادة في خلاه سداكله اذا او جد شترى الاوكس عتد اعود فان راي شترى الاربع  
ذلك العود بالاربع بعد الجول وورق و اسوة الاوكس ذكيا للكل اي المكان النصاب في  
حق كل منهما في طوع الجول فلو كان نقصان العيب قدر الخس بركة مشترى الاربع ثمانية  
ومشترى الاوكس ثمن ولا يبرأ الراد اعني مشترى الاربع سواء كان الورق بقضاء او بغير  
قضاء لانه مختار في الورق فيكون مستهلكا مكن باع ما يساوي ثمانية با يساوي ما بين كين  
زكوة المردود الاوكس اي مقدارا يتعلق بالعين يعني زكوة ثمانية يكون في زكوة مشترى الاربع  
بطريق الضمان وزكوة ما بين يتحول اليه العبد الماخوذ ويستحق بالملك اي سلك الماخوذ  
للمخلافه اي كونه خفا عن الاربع المتعلق زكوة بعينه والمخلف حكم الاصل ولا يشي  
على المردود عليه ومو شترى الاوكس في الزيادة المردودة عليه وهي ثمانية لانه زيادة  
مستندة بعد الجول فلا يفهم وتقتصر واجبة على زكوة الماتن ولو كان اجد ما ايا  
اجد العبد من الخدمة والآخرة للتجان وكل عتد بعدل الفا ومماضا اي ببا بعا في  
العبد في نصف الجول اي بعد مضي سنة اسهر وسما ينوي ان التجار ومضي سنة اسهر  
اخرى ووجد اظن اي آخذ عتد من العبد في عتدنا ننقص الخس من قيمة ضمير آخذ لا اجد  
العبد من العتد الذي للخدمة ولا لكل عتد لان وضع المسما بما اذا او جد اجد المتبايعين بالذي  
استشراه عتدنا على مو صرح عتد الجوامع ونفصه عنه آخر الكلام في المسما لا فيما اذا وجد  
بكل عتد عيب او بالذي للخدمة خاصة فعلى هذا القول ووجد اجد ما او جد با صرهما لكان  
احسن ولا يبعد ان يكون التجرف من النسخ وبالمجلة ففي هذه الصورة لاشي من الزكوة  
على من كان عتد للخدمة سواء كان هو الراد او المردود عليه وسواء كان الورق بقضاء او  
بغير قضاء لعدم كمال الجول في حقه لان ماله انما صار للتجان من حين المنايضة ولا شي عليه  
ايضا بعد مضي نصف آخر اي سنة اسهر من وقت الورق في صورة الرد اذا كان بقضاء  
لعود قديم ملكه الذي كان للخدمة ولا زكوة في قديم الملك وان نوى التجان وانما فعل اليه  
اذا كانت عند ابتداء التملك وكذا لا زكوة عليه في صورة الرد بخروج الرضا لمان نوي  
عند قبول المردود الخدمة دون التجان للالتفاف اي لان هذا التلاف طال الجول وهو  
لا يوجب الضمان والا اي وان لم ينف الخدمة بل نوى التجان اوله بنو شي ذلك المردود  
عليه لا يترتب من ان الورق بالرضا بيع فيكون هذا بدل مال التجان بمنزلة ما اذا باع هذا  
بذلك ثانيا فوجب زكوة اقامه للبدل مقام المبدل منه مالم يخرج عن البدلية بصرح  
النية لم وجوب الزكوة لا يتوقف على قبض المردود بل يجب وان ما يتقبض لانه بدل

المال بخلاف المهر عتد فيما اذا اصاب الجول على الابل المهور قبل القبض فانه لا يجب على المهر  
زكوة ما عتد انه حبيبه لانه ليست بدل المال وقد روي عنه انه لا زكوة ههنا ايضا كالمهر سدا  
كله حكم من كان عتد للخدمة واما الآخر اعني من كان عتد للتجان فيجوز ان يتركه اربعة  
الاخماس من الالف ومي ثمانية ان رد اي ان كان هو الراد بان وجد ما اشتراه عتدنا  
ننقص من القيمة فزده لان ماله عند تمام الجول لم يكن الا ثمانية ولا يكون في الخس الزايد  
الذي حصلت له باستمراء العبد الصحيح الذي قيمته الف طرقت في كل الخس بعد الجول وثملا  
لا يضم اليه النصاب او ان رد عليه بان وجد شترى عتد الذي كان للتجان به عتدنا ننقص  
خس القيمة فزده عليه بقضاء من القاضي فيزك اربعة اخماس الالف ثمانية للتجان لان  
الخس الآخر قد استحق عليه بعد الجول بغير احتيان فكان بمنزلة الملك وسدا ينسلك على ان  
ضمير آخذ ليس لعبد الخدمة وفي صورة الرد عليه بطريق الرضا بركة الفا قدر الماخوذ منه  
وهو العبد الصحيح لما ت من ان الرد بغير قضاء بيع فصار كانه باع عتد بعدل الفا  
بعبد بعدل ثمانية فيضمن ما بين ويتحول زكوة ثمانية اليه العبد الذي آخذ حتى لو سلك  
بملك بركوته وبهذا ينكر ان ليس ضمير آخذ لكل عتد ولا لم يكن قيمة العبد الماخوذ منه  
الفا ثانيا **باب الفهم والتجمل بدل الابل**

المزك نفرد بالجول يعني اذا كان له نصاب سائمة من الابل او البقر او الغنم ونصاب  
نقد من الدراهم او الدنانير فزك السائمة بعد الجول ثم باعها ثم جال الجول على ما كان  
له من نصاب الدراهم شترى لوجوب الزكوة في عن السائمة نقدا كان او غير جول  
كامل من وقت البيع ولا يضم اليه ما كان من النقد في حكم الجول ولا في وجوب الزكوة اذا  
كان مو اقل من النصاب وبهذا ينكر ان كلام الافراد وعدم الضم حكم آخر كما ينكر ان  
واطلاق البدل ليعم النقد وعروض التجان كما اذا باع السائمة بعبد للتجان وبدل العرض  
كما اذا باع هذا العبد بالف او بنس للتجان وهذا عتد اي عند انه حبيبه لانه لا يضم  
اشبه الشئ في الصدقة لما اجد اي الابل وبدلها ماله اي من حيث المالية وان تغاير  
صورته والمالية هي المتصورة في الحقيقة لان الزكوة يجب شكرا او انكرت بالنعمة والنعمة  
بمقوى بالمعنى لا بالصورة وقد روي عن المالية ولم يحد له بابيع ملك المالية بل مكن الغير ولا يكون  
بهذا بدون صفة المالية وضار كانه ذكرا مالا واجدا في جول واجد مترتب فان قيل  
يشبه ان يعتبر جانب الصورة فتجعل كانه مال آخر اخذا بالاحتياط في بين العبدات  
قلنا الاحتياط ان يحد عن الكروء كالمسا وان لا ينفك لوجوب قبل الجول مالم يمتنع



على الضم وهي الخامسة فلا شك وهذا اندفع ما قال ان زكوة السائله تتعلق بالعين فالاولا لم ينش  
عن القيمة فكان بدلها كمال آفاقا واث في الجول يضم كثر عند اقوى فطرح وعشر طعام او عشرة  
الآن ان جعلها اي الابل السائة علوفه بعد اداء الزكوة قبل البيع فيعكس بالوضع الى  
يعكس الحكم اي يضم بدل الابل الى ماله من الدراهم ولا يفرده حول كما لو جعله بعد المزك  
للخدمة ثم باعه فان ثمنه يضم اليه ما عنده من الدراهم وفاقا وكذا لو باع السائة المأكلة  
بعيد للتجان ثم جعله للخدمة ثم باعه فانه يضم ثمنه او الثمن في امثال هذه المواضع لم ينش  
متام المال الزكوي لانه وقع بدلا عما لا زكوة فيه كالابل العلوفه وعبد الخدمة فلم يكن ضم  
كالثمن بل هو غني حادث اي غني لم يكن قبله والضم الحادث هو الحادث في المستفاد  
اي هو الاصل الذي يبنى عليه ضم المستفاد في انشاء الجول ايا ما تم عليه الجول حيث  
تحقق ضم وحسب لافلا شية الثمن في حيث كان البدل والمبدل مال زكوة لم يحقق  
لانه كان عينا باصلا حال حقيقة وشرعا وحيث لم يكن المبدل منه مال زكوة محسوس  
فلم يزد في حقيقة بدل السائة بعد ما جعلت علوفه وبدل عبد التجار بعد جعله  
للخدمة فضم ولم يحقق في بدل الابل المزك وعبد التجار فلم يضم وبه اي هذا  
الحرف يضم بدل المعشور من الطعام والارض و بدل العبد المؤدق فزكوة اما ما لم ينش  
من الدراهم لم يحقق الغني الحادث او وجوب العشر ليس بسبب ملك مال الزكوة لان الطعام  
نفسه ليس بنام بل بسبب ملك الارض النامية باقيات الطعام ولهذا لا يتكرر شكر  
الجول وان نقي الى الطعام في ملكه سنين وكذا صدقة النفل ليست حق المالك بل حق  
راس يكونه فبذلك يكون غني حادث حيث لم يكن المبدل منه مال زكوة فان قيل فيجب  
ان يضم بدل الارض فقلت لا رواة فيه ولو ثبت فلان الحمل الطعام فاختلف الحمل  
ولان بعد الحصاد لا يبقى الارض سببا لوجوب العشر لفقده وصف الثمار بعد الحصاد وعلى  
ان لا ينش ما لم يتخذ السبب لانه اذا اختلف السبب اختلف المسبب واداء حقيق مختلفين  
لا يكون سببا ومثله لم يتخذ السبب او هو المالكية في الزكوة بدل الاربعة زكوة  
المال وبدليل تكررها بتكرار المال غني حولان الجول على ما قرر في الاصول والنسب اسر  
عليه ولم يرد في الفقه وان الارض السائة في العشر وليس السبب في العشر في المال  
واعتبر ما في الضم فانه يجب على الارب فزكوة وليس مال من ارض الوقف على المسجد  
والرباطات فيجوز العشر في عدم ما يثبتها لعدم الملك والمالك والارض المكاتب فانما  
في عدم ما يثبتها للمكاتب لعدم الملك لا بد اوجب فزكوة العشر والمال المستفاد

لانها صارت لبدل الوصف لئلا  
عن آخر ص

حيث

بعد اي بعد حصول بدل الابل المزكي بان ومب له الف او ورث الف انضم الى اقرها  
اي اوجب المالكين اللذين اجد ما من الابل والا فما كان له من الدراهم حولا وموالدراهم  
اثير النفع الفقير اذ لو ضم الى ثمن الابل لبعده حول عليه هذا اعتدوا واما عند معاملة الجول المالك واحد  
للضم الا اخرج المسفاد او الولد المسفاد فانها ضمنا الى اصلها وان كان المال في  
اقرب حول لا يعني لو تصرف في ثمن الابل او الدراهم فرب او اشترى بالسعاية جارية للتجان  
وكانت له اخرى للتجان فولدت التي هي بدل الارب ولد افا ان كل من الزوج والولد انضم  
الى ما موصل له وان كان ابعد حول ترجى للنفقة من الاصل على الجنس الى الخامسة  
بس المسفاد وما انضم موالده ومي علة للضم وانما رجع اذ الذي اقوى اي لان الفروع من لواء  
الاصل لتولد منه فيكون ذاتا للاصل فيكون اقوى وبالا اعتبارا واولى من الجنس العاشر  
وحيث انه اذا كان من اجراء الاصل كان الجول المنفقد على الاصل منفعدا عليه فالضم الى  
الا في وان كان اقرب يكون وطعا للرجع الاصل وابطال الجول المنفقد علة وبه العوض  
التجان اذا اشترى باحد النقص فتم به وان كان النقص بالنقد لا في النفع للفقير واعتبر  
بالزيادة المتصلة فانه لو اشترى جارية للتجان باحد المالكين تساوى العا فادوات  
حتى صارت تساوى النفس فلو قلنا يضم الزيادة الى اقرب حول لزم ان تزكي نصف الجارية  
مع هذا المال ونصفها بعد تمام حولها وانه في محالف لما علة قواعد الشرع فكذا في  
الزيادة المنفصاة ونصرف الدين اي دس من كان له صنوف من الاموال درايم و  
دنانير وعروض للتجان وسوايم ومال مشغول بحاجة كنياب البذلة وعبيد الخدمة  
وعليه دس سغرف بعضها اذ لو استغرف الكل لم يجب عليه شيء الى النقص من الدراهم  
والدنانير لان قضاء الدين منه ليس لعدم تعلق المصلحة بعين الدراهم والدنانير ولعدم  
توقف العضاء منها على واسطة خصوصا اذا كان الدين من خسران ولكونها معلقة لعضاء  
الحواج بخلاف السوايم فانها للمالك والذو والنسل وبخلاف العوض فانها لله مسائل  
الى ظهور الروح ثم ان فضل الدين على النقص وكذا اذا لم يكن له نقد يصرف الدين الى العوض  
الذي للتجان دون الارب لانه لا يصرف الدين الى العوض النفع للفقير لانه اذا صرف اليه  
يبقى السائة خالية عن الدين وولاه اذ الزكوة منها الى الارب وان صرف الى الارب  
واداء الزكوة من العوض الى المالك فغسي ان ينفق حبه المال عن الارب ولا يصل الى  
الفقراء صفتهم يصرف الى الارب من المواشي فالأصل حتى لو كان له خمس من الابل  
وشلا من البقر واربعة من الغنم صرف الدين الى الابل او الى الغنم بحسب السائر



ولا تصرف الى البقر لان التبع اربع من اثنتي عشرة فكون النعم وان زاد على كل منها ولم يزد على البقر  
فان كان فيه ثمة تتبع وسط اكثر من ثلثين وسطن صرف الدين الى الابل والغنم وان كان فيه  
ثمة اثنتي عشرة فالى البقر ولو كان الابل ثلثا وعشرين صرف الدين الى الغنم وان زاد  
الدين على الغنم ولم يتفرق احد الاخرين سقط الى ثمة تتبع وفيه ثمة متخاصم ايها  
كان اكثر تصرف الدين الى نصاب الاخر وان كان فيه ثمة تتبع لكن الدين يصل على البقر  
دون الابل تصرف الى البقر والغنم ان كان فيه ثمة متخاصم ايها اكثر من ثمة سبع وثلاثون  
والى الابل ان كان مالعكس ثم تصرف الى المشغول بالحاجة كتاب البذلة وعبيد الخ  
لان الحاجة الى قضاء الدين فوق الحاجة الى الخدمة ولو خذ الصوف الى العقار عن الظل  
لان العقار مما لا يمدح فيه الملك عادة بخلاف غنم واخذوا من الاول من  
المشغول بالحاجة فعلى النقيب ابو جعفر تصرف الى ثاب البذلة لان مع العبد اشتق  
لاخصاص الانسان بعاني لا توجد في غنم وفيه لم يمدح العبد لانه اذا كان  
المعوق فيه الا ترى انه تحت صدقة الفطر ولا يجب في ثياب المهنه شي ثم علق  
ذلك من الترتيب في الصرف بعوله رعاية ليسر القضاء في تقدم النقود وتأخير المشغول  
وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم رحم الله امرؤ سدد قضاء سهل الا قضاء وسع الفقر  
في تقدم العروض على السوايم وتقدم الاقل زكوة وتعد اعتبار سائر القضاء والنصاب  
تقدم العروض على السوايم بناء على كونها معدة للبس وعدم ابتناء المصلحة وشبهه  
ان يكون بينا في النكبة في جمع التعليل وفي جامع فاصح خا ان هذا الترتيب مما اذا  
حضر الساعي واما اذا شغل كما في المال كزكوة كرم لا يصل انه يخرج ان شاء صرف  
الدين الى مال التماس وان شاء صرف الى السوايم وهذا ينبى ان الاعتماد على معنى  
الاقتضا والنظر لا على اليسر والاعلان عند الشغل انما تصرف الى عروض النجاة  
ثم فرع على الترتيب المذكور فعال حتى ان من كان عليه طعام وعبدان كوضع مثله على  
ما يتبع فقر حفظ وعبد وكان له ثمة كاسته درهم او عشرين وشارا وكان النصاب  
مثلهما كى مثله الطعام والعبد بان ملك ما يتبع فقر حفظ وعبد اعلى صفة العبد المالك  
في ذمة لا يملك التبع بل تصرف الدين اليه وان لم يكن من حصة الا الى الطعام والعبد  
وان كان من جنس دينه لما ذكرنا وعند غيره الله كضم تصرف الدين الى حصة يكون  
ايسر قضاء حتى ان في هذه الصورة تركي النقود فيحق سائر القضاء ويضع الفقر والحجاب  
ان الجنس ربما يكون مشغولا ما كما به ويكون القضاء منه اشق بخلاف النقود ولا يضر

على

فوت نفع الفقير له نه صمى ومن كان له ذود من الابل خمس ونعم اربع وعطه من  
سفر احداهما كحرم في حرفة الى اثنتي عشرة لاستوائها في قدر الواجب وهو كذا و  
ذكر في باب الزكوة انه تصرف الى الغنم قبل الابل اذا كان الغنم مازيل فالواجب  
واحد منها وهي اقل من الوسط الواجب في الابل وقيل في ذلك الكيفية فما اذا لم يخصه  
المصدق فان كان حاضرا ما ذكره الابل ثلثا وعشرين صرف الدين الى الغنم فانه النفع للنفع  
حيث يتبع نصاب الابل الى حاله ويصرف الابل بعد الواجب الى العفو حتى لو لم يزل على  
اربعين من الابل لم يهلك اربعة كمال الواجب بنت لبون ثم تصرف الى نصاب يملكه اي سائر  
العفو حتى لو بقي خمس وعشرون وجبت متخاصم ايها الى نصاب يملكه نصاب ثم يملك  
الى ان ينهي صرفه الى الابل الى التبع فان العفو تتبع للنصاب من حيث انه لا واجب فيه ومن  
حيث انه يحتاج في الوجود الى النصاب ولا يحتاج النصاب اليه وهذا المعنى كان النصاب  
الثاني مما فوقه تبع لما قبله وهذا الوجه الزكوة عن نصيب كشي وفي ملكه نصاب واحد جاز  
وان لم يكن له نصاب اصلا لم يزل ولو كان له نصاب في اول الحول لم يحصل له نصيب في آخر الحول  
وجب زكوة المجموع واذا اشتمل المال على اصل وتبع ويملك منه شي تصرف الابل الى  
التبع كما في مال المضاربة اذا سمل على ربع لم يملك منه شي تصرف الابل الى الربا وهو  
رأس المال وهذا الوجه الحول على الف المضاربة ربع الف ويملك الف زكي راس المال الفا  
وهذا لان معنى صرف الابل الى التبع جعله كان لم يكن وموقوف الحقيقة كذلك بخلاف الاصل  
فانه مال يتعلق به الحكم فلا يليق جعله كان لم يكن وانما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه قال في خمس من الابل التامية ثلثا وليس في الزكوة شي حتى يكون عشرة او هذا تنصيص  
على ان الواجب في النصاب دون الوقف من ثمة من الشرع حيث جعل الزكوة مع حصة  
للتبعية عفو وقال محمد بن ابي عبد الله شيخ الابل من النصاب والعفو وكذا في النصب جمعا  
لتعلق الواجب بالكل لكونه مالا تاميا حتى لو يملك العفو سقط من الواجب قدره وكذا  
النصاب الذي يملكه وهذا لان الاربعين اولى مقادير الاسباب لوجوب التامية فاذا  
زاد المال على ذلك فهو سبب كله لان المعنى بالزيادة على ربع مثل المعنى بالربع  
وهذا النصاب السرق والنصاب المهر والنصاب السفوف والمريض وكل ما قدره الله فان  
الجملة من ذلك سبب ايضا لان يزيد الفضل على لا دني ومعنى كون ما فوق النصاب الى  
نصاب كقرعوا لان الواجب له كزكوة من ثمة من الشرع وانما كل والنصاب و  
الزيادة اصل في الواجب فاذا تعدد النعم بها تصرف الابل اليها كما في حصة



الحول بغنى فقد ذكر في النوار ان من كان له الف وحال الحول عليها ثم اسفاد الف الف و  
 غلطها فذلك من مجموع الف بركي خمسمائة والوقت الذي حسمه بعد علم كون المسئلة  
 وفاقته ان الحول لو حوب الزكوة منهم مائة اي في مائة النصاب والعفو لم يعلق الوصوب  
 بعض معش بل كل شاة مثلا يصلح ان يكون من النصاب وان يكون من العفو معش منه  
 اي في مائة خلط الحول بغنى لعلق الوصوب بالالف الحول دون غنى واذا هلك البعض  
 من الحول المبلغ بقى الباقي للصرف المكاله ارباع تغيير من صبيته فذلك المكاله فغير اسع  
 ذلك للبس واذا كان الحول معتنا واضلظ بغنى صار بمنزلة المال المشرك فما يهلك منه يهلك على  
 الشركه وما بقي منه بقي على الشركه فهذا يعنى العبد الخ في عتق اليهم بان قال احد عبديه  
جروا ما تاحدما سبعين الباقي للموت دون العتق بان اعتق احد عبديه على العتق وسر  
ثم مات واحد لم يبق عتق الخ للاعاق بل عتق نصف فقط ثم فرع على ذلك خلاف المذكور  
احصاف الحكم عندهما وعند محمد في ثلاث صور تتعلق بصرف الهلاك الى العفو وهي ما اذا  
حال الحول على ثمانين من الغنى ثم يهلك نصفها او ثلثها او ربعها بعد حول وبعد حولين  
وصورة تتعلق بصرف الهلاك الى النصاب الخ ففي موت شرط الثمانين ومواربعون  
جب شاة لبقا اربعين صرفا للهلاك الى العفو وفي بقا اربعين من الثمانين بان يهلك ثلثه  
ارباعها فبقي عشرون جب نصفها اي نصف شاة لسقوط نصف الوصوب لئلا يركب نصف  
من غير فوق في الصور ثمر بن الحول والحولين كما سنبينه ولذا اطلق وفي موت اربع من الثمانين  
وبقاء ستة اذ كان الموت بعد حول حبت شاة اذا كان بعد حولين حبت شاتان اذ لا  
يملك لشئ من النصاب فلا يسقط لشئ من الواجب وهذا عند ما واما عند اي عند محمد  
فجب في الصورة الاولى نصف من الشاة في الموت بعد حول واحد لسقوط نصف الواجب  
لهلاك نصف النصاب لشروع الهلاك وجب شاة في الموت بعد حولين لسقوط النصف  
من الواجب الذي هو شاتان لهلاك نصف النصاب لشروع وكذا عند ما لكن لا  
الزيادة كان لم يكن فصادك اربعين حال عليه الحول ومنه لا يجب الا شاة لنقصان النصاب  
في الحول الخ لكون المشغول بالزكوة كالهالك فان فسد منها غم لغنى عكس كتمسك النصاب  
منها وهي العفو فله النصاب في حال الحول الخ بواحد منها فجب شاة لغنى فكون  
الواجب شاة قلنا الواجب على هذا التقدير ايضا شاة لانه اذا اكل النصاب بواحد  
من العفو كحل الواجب الى ربعه التي هي عفو واحد وصوب اثنان فبها يضمن الحول  
اثنان لما يملك اربعون كان الهلاك مضمونا الى ربعه العفو ويملك باقية من الواجب

وهو شاة فلم يبق الا النصاب بما فيه من اثنان الواحدة فبهذا الاعتبار اطلقوا القول  
 بان الزيادة كحل كان لم يكن قصر اليه وعلى قول محمد ان النصاب لم يلزم على  
 قياس قوله ان يكون الواجب نصف شاة واربعين جزءا من تسعة وسبعين جزءا من شاة لانه  
 لما وجب بخفي الحول الاول شاة بقي ماله الف الف تسعة وسبعين شاة فجب في الحول اثنان  
 شاة منقسم على ذلك فاذا هلك اربعون كان في الباقي نصف شاة باعتبار الحول الاول  
 واربعون جزءا من تسعة وسبعين جزءا من شاة باعتبار الحول الثاني والجمع شاة وشئ  
 والجواب ان الشاة التي وجبت بالحول الاول في ثمانين كان نصفها في القائم و  
 نصفها في الهالك والهاك اربعون نصف شاة منه مشغول بزكوة الحول الاول في سبع وثلثون  
 ونصف فوجب شاة في الحول الثاني في تسعة وسبعين يهلك نصفه ويوتسع وثلثون ونصف  
 فذهب نصف الشاة وبقي نصفه ويوتسعة وثلثون ونصف الذي هو غير مشغول بزكوة الحول  
 الاول فبقي نصف الشاة فمكون المجموع شاة وفي الصور الوسطى وهي بقا  
 اربع من الثمانين ويملك ثلثها ارباعا جب ربع من الشاة في الموت بعد حول لسقوط الثلث من اربعين  
 ارباع من شاتين وكذا عند ما لمان في وفي الاخرى اي في الصورة الاولى ولست لفظه  
 الاخرى في موقعها وفي موت اربع من الثمانين جب ثلثها ارباع من شاة في الموت بعد  
 حول لسقوط اربع من شاة وجب شاة ونصف في الموت بعد حولين لسقوط اربع من شاتين  
 هذا ما يتعلق بالصرف الى العفو واما ما يتعلق بالصرف الى النصاب اثنان فما اسار الله  
 بموله وفي موت اربعين عطا على في موت شرط الثمانين من مائة واحد وعشرين من الغنى  
 بعد تمام الحول جب عند ابي حنيفة وماء وابي يوسف شاة صرفا للهلاك الى النصاب اثنان  
 بمنزلة ما اذا لم يحل الحول الا على احد وثمانين وعند ابي حنيفة من شاة ترى جب من شاة قدر  
 حصته ما بقي من مائة واحد وعشرين بعد هلاك اربعين يعني جب احد وثمانون جزءا او  
 مائة واحد وعشرين جزءا من مائة تسعة وتسعون اربعين جزءا من تسعة وتسعون جزءا من شاة  
 اضلظ المشايخ في قول ابي يوسف والصحيح ان قوله كقول محمد فما اذا اسلم المال على النصاب  
 او اكثر وانما لو افى قول ابي حنيفة فما اذا اسلم على النصاب والعفو ووجه الفرق انه  
 انما صرف الى العفو لاعتقانه عن سقوط الواجب ولا سقوط في صورة بعد النصاب  
 مصروف الى الفلح وايضا العفو لا وجب بازائه فلا يسقط بهلاكه في الحول اعني في  
 الشروع في الفلح واللو يوسف النطر للعقير وابو حنيفة سبهم الاصاله والتبعته

بعد حولين  
 شاة ونصف في الموت  
 سقوط الثلث من اربعين

وهو احد وثمانون



ولو وجب الدين للغير ما عليه من الدين النصاب او ابراء عن ذلك الدين او صدق  
به عليه لم يخرج عن الزكوة لعدم التصرف وهل يصير الدين ضامنا قدر الزكوة ففي بعض روايات  
النوازل انه لا يصح لانه يستهلك النصاب قبل وجوب الاداء لان الاداء انما يجب اذا  
قبض فبعبه او ابراءه امتناع عن الحصول ما يجب به الاداء فلا يصح كما لو وجب النصاب  
قبل الحول او جعل السايه عكوفه او عبد العبد للزكوة ورواية الجامع انه يضمن ولو اوصى  
وهذا ما قاله في الزكوة في الامم للفقهاء ضمن الاداء اي في ضمنه لانه ماله او ابراء  
صار متلفا للدين وبالدلائل صار قابضا حكما لمعنى العبد المبيع قبل القبض يصير قابضا  
حتى يقر عليه التمس كذا ما فيكون ذلك استهلاكا للنصاب بعد وجوب الاداء  
كما لو وجب النصاب للمعسر من الغني بعد الحول ويصير كانه قبض ثم اتلفه فضمن الى افا  
للغني حتى يبالى بعض حقيقة احتياط في امر العباد ونظر الفقهاء وهذا ما قال انه  
استهلاك من حيث انه ثبت اصل الوجوب قبل القبض وليس استهلاك من حيث  
انه لم يثبت وجوب الاداء فنفس الاحتياط وانما قد الدين بالنصاب احتيازا  
الدين الواجب بدلا عما ليس بالمال كالمهر وبدل الحمل وبدل الصلح عن دم العبد فانه لا تعد  
قبل القبض بضا فلا يزعم بعبه الزكوة وفي الفقهاء اي في ان وجب للفقير ما عليه من الدين  
او ابراءه كلما او بعضا جري عما فيه اي في ذلك القدر المطلوب او المهر اعنه من الزكوة  
حتى لو وجب الكل سقط زكوة الكل او النصف من زكوة النصف ففيه ماله من امانته  
سقط درهمان ونصف وبقى درهمان ونصف وان لم تنو اي لم يخص النية اطلاقا او  
نوى النفل اي صدقة التطوع اما اذا نوى زكوة ذلك الدين فلا بد ان يصدق الناقص بالظاهر  
حاله وماله كاداء الزنوف عن الزنوف وذلك لان الموقوف عنه وهو القدر المطلوب دين  
لا يصير عننا حال وبهذا استحسن والعاس ان لا يجري لان الواجب في باب الزنوف  
هو المملك وعبه الدين ثم عليه اسقاط من وجه والواجب ان المملك من كل وجه  
انما يجب فيما قبله حاله كالعمر او ماله لا الدين له على لفر واما فيما لا يجب المملك من كل وجه  
لا حاله ولا ماله الا الواجب هذا القدر لا غير كذا في جامع السعدي حكمتي واما اذا لم ينو العاس  
ان لا يجري اذ لا يصح للتقريب بدون النية وانما جري لانه اي التوبة او ابراء من الفقير صدقة  
معنى لكونه ابتغاء لوجه الله وهذا لا مملك الا في وجه في عبه العين كما لو صدق وبعبه  
اي وبغير الصدقة قربته وعباده محتان عن العاق من غير احتياج الى النية بخلاف المملك  
عن النقطرات فانها انما تصير قربته وعباده بالنية واما اذا نوى النفل فالواجب

جزء شاع في كل المال فاذا اصدق بالكل او بالبعض فقد صدق بالذي فيه فثبتت  
الزكوة ولم يخرج الى نية الفرض لانها انما شرط الحصول العس وبها امسح فكانه لكون  
الواجب جزءا من النصاب كالصوم اي صوم رمضان فانه متعين برمانه فلو نية التطوع  
فصاحب عطلت النية وعند ابي يوسف رجع بعبه بعض الدين من النفل لا يقع عن الزكوة اطلاقا  
اذا لم ينو او نوى النفل حتى لو وجب ماله وحقه وسعس كان عليه ان لو دى في كعبه  
نصف العبد المشرك صرف الى نصف الواجب فاعنه دون العبد اي جري عما فيه لا عما في  
الخير وان نواه من عين بان نوى بعبه الدين من الفقير زكوة ما في يده من نود او سايه  
او عروض تجاز او من دين بان نوى بها الزكوة من دين له على اخي او على ذلك الغير  
سوى القدر المطلوب مثلا لو وجب له خمسة بنه زكوة ما عليه من الما ستم لم يجر الا عن  
زكوة خمسة اعني من درهم وربع عليه زكوة ماله وخمسة وسعس والحيلة فيه ان يعطيه  
بنه زكوة الما ستم خمسة ثم تترد بما حساب دينه وذلك لنقص في المملك الذي هو عبه  
الدين بالنسبة الى المملك الذي يجب في باب الزكوة وهو المملك من كل وجه فيما قبله  
على ما شعر به قوله واما تواقفه يوم حصاد وذلك لهر بعبه الدين ثم عليه وان كان  
مملكاً من وجه حيث يرتد بالبقا لكنه اسقاط من وجه حتى يتم بدون العبد والشرط  
بالعبد او لنقص في المملك وهو الموقوف بالنسبة الى الموقوف عنه لان الدين في المالة  
انقص من العس لانه مال من وجه دون وجه وهذا المملك الصرف فيه مع ماله ولم  
يدخل تحت مطلق اسم المال فيما نذر ان يصدق مجمع ماله لم يلزمه التصديق بالذات  
حاله او ماله يعني ان النقص في المملك او المملك بالنسبة الى المملك يكون في الحال اذا نوى بعبه  
الدين من الفقير الزكوة من عين له وفي العاقبة والمال اذا نوى بها الزكوة من دين له سوى  
الدين المطلوب فانه بعبه ان شقق بالقبض ويصير عننا في العاقبة بخلاف الدين المطلوب  
فانه لا يصير عننا حال فهو ناقص حاله وماله كذا في جامع الامام السعدي حكمتي فظهر ان كلامه  
نقص في المملك ونقص في المملك يمكن ان يجعل مقولا سعل كل من عدم لبراء بعبه الدين  
عن العس وعن دين قوله حاله او ماله متعلق بمعنى لكل من النقص في المملك  
النقص في المملك وكلمة او بنه على الاستقلال والمعنى انما لم يجر لكونه مملكاً ناقصا حيث  
تملك كامل او لكونه اداء الناقص عما وجب كاملا حاله كما اذا اصدق اداء عن وعن  
اما ماله كما اذا اصدق اداء عن دين اخي فلا يكون امثالا واسقاطا للواجب بخلاف ما اذا  
اصدق اداء عن ذلك الدين فانه مملك ناقص واداء لناقص حيث الواجب مملك ناقص

نقص  
مملك



الموتى عنه ما قص وهو ما قال في الاسلام ان نوى عن زكوة عن لم يخرج لان الموت  
عليه عليك جزء عن من ذلك النصاب او ما بعده ومبدا الدين استقام من وجه  
وكذلك ان نوى عن زكوة من ان لا زكوة ذلك الدين انما يجب اذا لم يعد  
النقص فقص على هذا الوجه اداء الدين عن العمن ايضا فسطر واذا نوى عن  
زكوة نفس الدين الموصوب صح لان الموتى من نفس النصاب حيث يطلب عاقبة  
واما جعل النقص في المملك بعد عدم الجواز عن العمن وفي المملك لعدم الجواز عن  
دين اخر وجعل الحال متعلقا بنقص المملك والحال بنقص المملك فخصص من  
غير محصن وتعليل لفائدة الظاهر انما انقص المملك الى الحال والحال الى  
ووقوعه بعد الحكم فاما انقص المملك فالظاهر انه مرسل بعلمه للملك الاول  
اعني عدم الجواز عن العمن لانا نقول قد اشترنا في انشاء التور الى ان هذا النقص يعتبر  
بالنسبة الى ما بعد اداء عنه وان نقص المملك في حق الاداء عن الدين لا غير  
لنفس الا كسب العاقبة والحال اذا باعتبار الحال كمالا مما ناقص من غير فقرة  
كما في حق الاداء عن الدين الموصوب حاله والاشارة في المقام على ما ذكرنا من  
اسرار هذا الكتاب وان عدم العلم بالصواب ولو عجل من كان له في ارض العشر زرع  
ويجمل العشر من الارض او من النخل قبل خروج الزرع او خروج الطلع لم يجز عند جرح  
خلافا لابن يوسف حيث جوز بجمل العشر بعد القاء البذر قبل ان ينبت وعشر  
النخل قبل ان يخرج شتلا لانه يجمل بعد السبب لان الارض بصيرتها من مجرد القاء  
البذر لانه يفضي الى الحب غالبا والشجر يفضي الى الثمر من غير حاجه الى صنع احد فكتفى  
بالتماء التقدي الى وجاز كسب العشر الزكوة بعد كمال النصاب حيث لم يبق بینه وبين الوجوب  
الا مضي الزمان ولا خلاف في السجاء قبل القاء البذر لانه لا يجوز كسب العشر الزكوة قبل  
ملك النصاب اذ الربح اي انما لم يجز عند جرح لان الربح وهو انما يجب قبل اداء العشر  
فيكون هو السبب لانه النصاب للزكوة او هو وصف في السبب بمعنى ان السبب يوق  
الارض والنخل بوصف الخرج قبل حصول الربح لا سببا لافا في عن اصله او باعتبار  
وصفه وان اي وان لم يكن الربح سببا او وصفا في السبب غم متلف النخل قدر  
العشر كما يفتي الذي يكون له ثم يبيع فانه اذا احصاه وتلفه غم قدر العشر كما تفصيل  
حتى قبل ان الوجوب متعلق بالقصد ابتداء ثم يتحول منه الى الحب اذا انعقد و  
اللائم وهو ان غم متلف النخل العشر منعت بالانفاق فاشبه السجاء قبل الخرج

اي السجاء قبل الغرس للخل وقيل الزرع للارض بالقاء البذر ان جعلنا الربح سببا واشبه بجمل الزكوة  
في الماشية قبل السوم ان جعلناه وصفا في السبب كالا سامة في الماشية بخلاف الخراج فان لم  
يجعله قبل الخرج لانه لو كان حازا لكان واجبا في الذمة كالقطر حيث يجوز بحملها سنة او  
اكثر وهذا سقط الخراج بالموت وليس الخراج متعلقا بنقص النصاب بل يكفي التملك من الزرع ولا القطر  
بنقص النصاب بل يجب في الذمة بسبب ما من يوقه ويبيع عليه عند النصاب الا اذا خرج او ائمه  
اي او ايل الزرع او الطلع قدر ما له فانه يجوز بحمل الكل انفا وان لم يخرج الكل وهو مستثنى  
من قوله لم يجوز ان يكون استثناء من قوله لانه من الذمة اي الخراج في الذمة ولا يتعلق بالحق  
الا اذا خرجت او ايل الزرع او الطلع من الارض لغيره فان الوجوب ح سماع بالخارج لغير  
الكفا بالتماء التقدي بالتملك من الزراعة انما كان عند عدم الحاجة فاذا اوصى بالكل  
اعني الحاجة بعلق الوجوب به وهذا لو اوصى بزرع آفة سقط الخراج كذا لو غل  
العشر قبل خروج الزرع او الطلع لا يجوز كذلك لو غل اداء الزكوة قبل ملك الماشية لا يجوز لان مناع تقدم الحكم على السبب  
وبعد اي بعد ملك ما نفس كوز عن الاف كثر وان لم يكن موصولا لان ما فوق النصاب  
الاول يتبع له لكونه متكثرا بها والسكنة وصف للكثرة وما به له وهذا يخيم المسفاد من انشاء  
الحول الى النصاب وبج زكوة الكل وهذا سدق ما قاله رفرع ان كل نصاب اصله  
فالجمل قبله كالسجاء قبل النصاب الاول بشرط كمال اي انما يجوز السجاء بعد ملك  
الماشية عن الاف بشرط كمال النصاب في الطرفين اي طرفي الحول ووجود سبي من المال شيئا  
اي بس طرية الحول بسند كمال النصاب في الحول كمال النصاب في الحول في اوله ولو كان كمال  
في الطرفين او وجود شيء فيما بينهما بما يداي بان ارضا ولم يدفعه الى الفقير لانه  
اي لان يداي في الحول يد المالك حتى لو ملك النصاب استثنى بخلاف ما اذا دفعه  
الى الفقير او تم الحول فانه لا يملك به النصاب فلو كان له ما تان وعجل خمسة قبل الحول  
ولم ينفذ شيئا حتى مضى عليه الحول الاول ثم استنفذ خمسة في السنة لم يقع السجاء زكوة  
عن السنة الاولى لعدم كمال النصاب في اخرها وان عدا عن السنة الثانية لعدم كمال النصاب في اولها ولو ملك  
ما سس فجعل خمسة ثم لم يبق منها شيء في انشاء الحول ثم استنفذ ما ينزل بقية الخمسة زكوة  
عن ملك السنة لان الاقطاع يمنع الاستنفاد ولو لم يبق الا درهم ولو في يد ابي كذا في ثم  
استنفذ ما ينزل حاز لان النقصان لا يقطع حكم الحول ولا يمنع الاستنفاد ولو اؤدى ولم  
ما تانهم حال عليها الحول خمسة عن الحول الا في خمسة عن الحول الا في اجماله بان يؤدى  
عشر عن الحول واما فصل ما بان يؤدى خمسة الاول ثم خمسة عن النصاب



اي في لغير الجول بان اسفاد عشرين في اثناء الجول عشر بنجرها نقصان العشر الموداة  
 جاز او اوعى الجول من الذي لزمه تمام الجول الاول اعني الخمسة الواجب الاول  
 لا يمنع وجوب الزكوة في المال من الجول الثاني اذ لا مطالب لذلك الدين في الجزء الاول من الجول  
 الثاني لان المطالبة حكم الوجوب المقارن لذلك الجزء ضرورة انه لا وجوب للاداء من ذلك  
 بعد تمام الجول فصار حكمه ولا نه لخطه لا يصور صحتها المطالبة والمال ما انما هو المطالبة فاذا لم  
 يحقق في الجزء الاول تحقق الوجوب وانعقد الجول لوجود السبب للمال ما لم يضره انتفاء  
 النصاب في الجزء الثاني كما في اثناء الجول اذ ايجل في الفرض وكذلك احكم في اداء شاتين من  
 الاربعة عن الجولين ثم الدين الذي لزمه وانقص به النصاب انما هو بعد تحقق الوجوب  
 للاداء عن الجول الماضي اذ حيث لا وجوب له استحقاق للفقر فلا دين له فلا انتفاء  
 للنصاب والانتفاء للجول الثاني ساقى على الدين لكونه مقارنا للوجوب السابق عليه كما  
 الاعلى الوجوب كما يقتضيه ظ سوق الفلهم وعبارة في الفلهم ولا علمها معاً كما مقتضى  
 ظاهر الظاهر لان ذلك مع كونه مخالفاً للتحقق ولتصح احكام الجوامع غير محتاج اليه في دفع  
 الطعن لانه اذا سبق لا بعد على جملة الدين دون الوجوب كان الانتفاء على نصاب  
 كامل فانتفع طعن عيسى بن ابيان بان النسيب حارصة الجول الاول فانتفع الجول  
 الثاني على نصاب انتقص منه قدر زكوة الجول الاول وهو خمسة ومطل السجل وبه قال زفر  
 والى حل ان اعتبر انتقاص النصاب مقارنا للجزء الاول من الجول الثاني وطعن وكى نفور  
 بل هو مضاف عنه لكونه حكم الوجوب المقارن له ضرورة ان الوجوب لا يكون الا بعد تمام  
 الجول وهو متصل بدخول الجول الثاني فلا طعن وكانه جعل الوجوب مع تمام الجول لا متاخرا  
 عنه بحسب الزمان لان تاخر الشرط وطعن على الشرط والمعلول في العلم انما يلزم بحسب الذات  
 الاحصاء وانما بحسب الزمان فقد تقارنا بل يلزم التقارن بالنسبة الى تمام النسيب ولا  
 تاخر الوجوب الى الجزء الثاني فلهذا لم يفرق في الفلهم ان الواجب لا ينفك عن تمام الجول الاول  
 والتمام الا بوجود جزء من ابتداء الجول الثاني واذا وجد ذلك تعقبه وجوب الخمسة استحقاقاً  
 فانتفع الجول والنصاب كامل ثم انتقص فبقي ان يجمل على ان ذلك اشارة الى تمام الجول  
 الاول لا الى جزء من ابتداء الثاني او على ان مجموع الوجوب مع الاستحقاق اي تغطية المطالبة  
 تعقب الجزء من ابتداء الثاني وان كان الوصوفى يباين ذلك انه يصرح بان الواجب لا  
 ينفك عن تمام الجول الاول وبهذا لا يصح الا بان يكون الوجوب مقارنا للجزء الاول من الثاني  
 فان قيل انه قال من هذا الفلهم وان شئت قلت ان الوجوب بعد اتمام الجزء الاول في

فنسب ان الجزء الاول من الثاني والنقصان حكمه فصار في عنه فقلت محل على انه لا يرد في الجول الاول  
 لاجواب آخر فكون لنا علينا واداء ذي الانواع اي من كانت له انواع مختلفة من اموال الزكوة  
 مواش او غيرها فاداء الزكوة بعد الجول ولزوم الاداء يكون عما عسى من تلك الانواع لزوماً  
 بمعنى انه لا يقع عن الكل ولا يكون له ان يجعله عن نوع آخر سواء بقي النوعان بعد ذلك او يهلك  
 احدهما مثلاً لو تم الجول على ما بقي درهم وعشرين مثقالاً من ذهب فادى خمسة عن الدرهم  
 وقبضها لا عنها حتى لو هلك الدرهم لم يصرف الى الذهب لاختلاف الواجب حسناً  
 اعني الذهب والفضة والنحاس في مختلف الجنس صحيح على ما تبين ولا يضر اتحادها في حكم السبب  
 المالية لان الاداء بعد الجول يتنى على تمام الواجب وانما المقتضى على تمام السبب هو العجز  
 فان قيل انما يستقيم معنى له خمس من الجول واربعون من الغنم فادى شاة عن احد النوعين فانه  
 من اداء ذي الانواع وحكمه الوقوع عما عسى مع ان الواجب مختلف وله كون العلل تاماً  
 منطبقاً على تمام الدعوى والقول بان الواجب مختلف منها انما بالنظر الى الزعم لا غلب اذ هو  
 الشاة عن الجول انما هو فيها دون خمس وعشرين خاصة او بالنظر الى نوعي الجول بل والغنم فان الواجب  
 في احد هاتين بالتعريف بخلاف الآخر والنظر الى ان الشاة السبب عن الجول غير السبب عن  
 الغنم لا يجلى بفعل الغنم في التعريف في التعيين ولزومه مواصفات الجنس حقيقة وحكمه الجول لا اعتبار افر  
 بالنظر الى صورة الفري وكلام الجوامع باجموعها صريح في ذلك وفي ان علته الوقوع عما عسى في  
 صورة اربعين من الغنم وخمس من الجول مواضلة والمالين وان الواجب واحد الجنس فليس  
 اسفاد من كلام الجوامع ان العلل باخلاف الواجب انما هو في مثله الذميب والفضة  
 بعد الجول واما في مثله السوايم فكيف كانت فاحدة اخلاف المال وذللك لغير المالين في غير  
 السوايم حسناً واحداً في حكم السبب والمالية وفي السوايم انواع لكون زكوتها متعلقة بالنسب  
 في الجوامع او ردوا مثله الذميب والفضة وعدة مما يجازيها مثله الدرهم السور مع السور  
 بعد التمايز مع جازيتها كل منها بالف والف درهم عن الف من وجوه ذلك مما يكون الزكوة  
 فيه باعتبار المالته ثم قالوا واذا كان كذلك لم يلزم من اربعين من الغنم فادى شاة عن  
 احدهما مع السور قبل الجول وبعد الاختلاف المال حقيقة وحكمه وان كان الواجب  
 جنس واحد كما في الكفارات المختلفة وان كان الواجب واحداً وهو العتق كحل والذهب  
 والفضة فان جنسها واحد حكمها وان كان مختلفاً حقيقة فاحكمها بما عسى من الجول واداء ذي



الانواع كان عليه ان يعم السعبد ايضا لكن تركه اعتمادا على نساق الله كلاله في الزق سم  
المواشي وغيره في حكم السعبد ويجعل اي يجمل في انواع الزكوة قبل الجول بان يصعد لاداء  
عن احد النوعين مثلا في المواشي كذلك اي من لاداء بعد الجول في ان ينع عما عني للمعنى  
لحقق المقصود وهو كون السعبد مفيد اختلاف غير السوايم على ما سيجي قال الامام السعبد  
في مقام لفران السعبد في الجول فكذا قبله لان المعنى كحدها وهو كونه مفيد او لحقق المعنى  
الملايم لا اعتبار السعبد وهو اختلاف الجنس فان الحمل الصالح للفران والعمير هو لا عيب  
الخلافة لا الجنس الواحد فالسعي في لغوم اعيان ان راع كما في صوم من عليه كفاية  
اما ان او قضا ايام وكوز ان يكون المعنى اشارة الى ما سبق من اختلاف الواجب لكن لا يخفى  
انه محض باعد اصون خمس الدليل واربعة من الغنم وان في السعبد اعيان لا خلاف  
وذلك كما في المولى اولى منه في الواجب كما ان السعبد يبتنى على مقام السبب لا الواجب  
وفي غير ما اي ويجعل في غير المواشي وان عني السعبد بعض انواع يقع عند تمام الجول  
عن الفلاح حتى لو عجل الخمسة عن الماستر وبقي الماله الى لفر الجول كان عليه نصف زكوة الله  
ونصف زكوة الفضة في السنة وذكر في نوادر الزكوة انه ينع عما عني كما في المواشي حتى يكم  
الباقى عليه زكوة الذهب لا نهما لان محله ان يلد لاصلاف قدرها ما وولجها  
والسعيين في مختلف الجنس كما بعد الواجب به اذا بقي الماله وان يملك احد هما في  
اشاء الجول كان المعجل عني في لفر الجول حتى لو يملك الدراهم بصرف الخمسة الى زكوة  
الذهب وكان عليه ان يودي الفضل ان كانت زكوة الذهب اكثر وهذا معنى قوله  
او عن الباقي لفر الجول بهذا بانفاق رواية الجامع والنوادر وهذه اقدم عليه قوله في السنة  
اشارة الى ان اختلاف الروايات انما هو على تقدير بقاء الماله نعم روى عن ابي بصير  
وموروا يرضى ابي جعفر ان على قدر يملك المولى عني يكون المعجل بطوعه ولا ينع  
عن الباقي لانها محله ان يلد لاصلاف لاداء عن لاصها اذ عني كلف كما بعد الجول و  
الحاصل ان السعيين بعد الجول ينع بالانفاق وقبله ينع في المواشي وفي غير ما ينع  
ان يملك المولى عني بل يؤول الى الباقي بالانفاق الا ما روى عن ابي يوسف ان ينع  
الماله في رواية الجامع لا ينع بل ينع عليها وفي رواية نوادر الزكوة ينع حتى لا ينع  
بل ينع عن الذي عني فذكر رواية الجامع وجهها سدع به وجه الروايات في مخالفتها

ونشر على الفوق من المواشي وغيره فقال لان الجنس المجوز للسعي وهو السبب في السعبد  
انما جاز لقيام السبب وهو النصاب واحد معنى وان كان مسددا صورا او زكوة  
النفقة وعروض التجار انما هي باعتبار المال لا وصفه فلغا وصف السعي لانه انما يحتاج اليه  
للافراد والعمير وذلك في الاجناس المختلفة لا الجنس الواحد صمد المواشي وانما جنس  
السبب فيها ليس بواحد اذ الزكوة فيها متعلقة باعيانها فلا يكون السعي فيها لغوا  
واعتبر بالضم والسكند للمعقول كالحا في الجنس في غير المواشي وعدمه في المواشي فان  
الذهب ينع الى الفضلة وبالعكس وبكل نصاب احد هما بالفر فدل على اتحاد الجنس  
لغير الضم لا يكون الا بين متحالي الجنس والابل والبقر والغنم لا ينع احد الى لفر ولا  
يكل به نصابه فدل على اختلاف الجنس ووجه لفر وموان السعي لم ينع سواء يملك احد  
النصابين او بقيا فاعين اما على الاول فلا نه نوى شئ ان يكون المودى زكوة وان  
يكون عن الدراهم مثلا فاذا يملك الدراهم قبل الجول يبطل نه الزكوة اذ لا زكوة  
حتى يملك النصاب قبل الجول ولو ابطنا السعبد لا يبطل نه الزكوة لوقوع المودى زكوة  
عن الباقي فاذا لم يكن بدين الفاء لهما فالغناء السعيين اولى لانه غير محتاج اليه فحذف  
فيه الزكوة وانما على اني فلانه غير مفيد اذ لا سفاوت ما بقي عليه يجعل المودى عني غير  
او عنها سواء كان في صفة نصف مثقال من الذهب خمسة دراهم او اكثر منها او اقل يعرف  
بالمال فدل على ان اعتبار السعبد لا ينع في الحال وانما ينع باعتبار حال الهلاك وهو  
امور شكون قد يكون وقد لا يكون بل الظاهر انه لا يكون فلا ينع السعيين لغايد موهومة  
اذ لا ينع لذلك في الاصول وبهذا الخلاف ما بعد الجول فان السعيين ينع بغير حق الفقة  
تما عني ويغفر الماله عنه لان كماله من النصابين صار مشغولا بحقه ولا كذلك قبل الجول  
لعدم الواجب وانما هو الاداء لقيام السبب في السبب مما واهد فلغا السعيين  
واذا الغايبه السعيين فان كان النصابان قائمين انفس المودى عليها للتعاوض وان  
يملك المودى عني بطل الانتقام لعدم المنزاع ووقع عن الباقي كماله عني المبهمة عن غير  
اذامات اهلها نعن الباقي وبهذا الخلاف ما اذا استحق احد النصابين فان المودى لا  
ينع عن الباقي لانه ينع بالاكس حتى ان زكوة مال غني ولا ينع عن زكوة مال غني  
ذلك في التبرير بخلاف ما لو كان له خمس من الابل واربعة من الغنم فانه ينع من السعيين



ببل الجول وبعد ولم يتم على تقدير بقاء المالين ولم يحول الى الباقي على تقدير هلاك المحل  
عنه لان جنس المالين مختلف حقيقة وموطأ وحكما لان نصاب اصدما لا يعمل بالافزدي  
محررهم وغنى **باب** ما يبطل الزكوة وما لا يبطلها النذر لا يمنع  
وجوب الزكوة لقوله المطالب من جهة العباد وكذا كل من لا مطالب له كالكفارات  
واجب لان اثره انما يظهر في الاخرة فلا يجعل المال كالأذهب بخلاف ماله مطالب من جهة العباد  
سواء كان له من الزكوة والعشر واجراج او كان للعباد كالثمن والهدم والنفقة وغير ذلك  
لهم توجه المطالبة بحول المال مشغول حاجته الاصلية التي هي دفع المطالبة والجلب الا اذا  
ولم يتم في الكفارة فجعله كالزكاة ممن قال الله تعالى ان تصدق بهن الدرهم ولم يصدق  
حتى تم عليها الجول وجب فيها الزكوة بل سقط النذر في محله الى محل الزكوة لا كما ذهب اليه  
بعض المشايخ من ان النذر باق لكنه ينادى باء الزكوة لانها حقان معصيان وصالح واحد  
ومصرهما واحد والاصح لانه سادى الزكوة فوط لان السبب مختلف لكن وجوب الزكوة بصير محله  
النذر كالأل كسقوط حتى لغا النذر المضاف الى النصاب بان قال الله تعالى ان تصدق  
بهذه الدرهم المائتين وحال عليها الجول لم يلزمه الصدق الآية وخمسة وتسعين ولغا نذر  
في ربع العشر لتعقبة للزكوة موقوف السبب اعني ملك النصاب فان وجوبه لا يورث  
بعد الجول الا انه يستند الى اول النصاب على سبيل الشروع فيكون نذر فيه  
اذا با على نفسه ما هو واجب بالحاج اليه من مملو وكذا لو نذر نصف هذا النصاب او ربحه  
او غير ذلك حتى لو نذر بدينهم منها لغا في حق ربع العشر مما نذر وحتى لو نذر بانه منها  
صدوق سبعة وتسعين ونصف على هذا العكس ولو أدى النذر بعد وجوب  
الزكوة فالصحيح انها تسقط الزكوة وهذا لا يكون متعينا بربى من وجب عليه الزكوة بالاربية  
لجميع النصاب من الفقر لتعقبة اداء الواجب ولو لم يكن متعينا بل ثابتا في الذمة  
كما يرى كما اذا وجب منه قدر النصاب من مال الفم بخلاف النذر المطلق مثل الله  
عالي ان تصدق بما تقي درهم فانه لا يتعلق بهذا المال وهذا لا يسقط النذر بهلاك  
المال من الزم الصدق بما شرع ولم يبطل النذر في ربع العشر لعدم التصاقه بالواجب  
بالنذر المطلق والواجب بالزكوة لهم الاول في الذمة والآخر في العبر كذا الحج والكفارة  
والاصحى للمنع وجوب الزكوة لما من فقد المطالب من جهة العباد والعشر واجراج حتى نزل

٢٢  
كل منها منع وجوب الزكوة للمطالبة من جهة العباد فمن حالت له الجول على ما تقي درهم وجب  
عليه خراج ارضه او صار عشرة طعام ارضه العشرة دينا عليه بان اسهلته فله من المثل لم  
يجب عليه الزكوة واما اذا كان الطعام قايما فلس من الدين في سبيل المنع وجوب الزكوة  
كذلك النفقة المفروضة التي فرضها القاضي عليه للزوجهات والمخارم منع وجوب الزكوة  
لوجود المطالب وقتد بالمفروضة لان النفقة لا يصير هنا الا قضاء القاضي وذكر في كتاب  
الكساح ان نفقة المخارم لا يصير دينا بقضاء القاضي وسقط بعضي المدق وقالوا في وجه  
التوفيق ان المذكور منه محمول على ما اذا لم يستند بل اكل من مال نفسه او بالتكدي  
او على ما اذا طالت المد بعد الفرض والمذكور منها محمول على ما اذا استدان فكانت  
الحاجة باقية بقاء الدين او على ما اذا قصر المد بعد الفرض وبعض المد القصص لا  
سقط النفقة والآل لم يكن الفرض مفقدا لان نفقة التاع الماضية قد سقطت و  
التاع المسبق لم يجب لكن القاضي ما مور بالقضاء بالنفقة ففردوا البصر بادون الشهر  
فموضوع المسئلة منها ما اذا بيع من الجول اقل من الشهر فقضى القاضي بالنفقة وكذا الزكوة  
عينا كان او دينا منع وجوب الزكوة اما عينا فحقا اذا كان النصاب قايما فان  
الزكوة تتعلق بعينه ولو حال عليه حوله لا يجب عليه زكوة الجول لك ولما كان اذا  
اسهل ملك النصاب بعد وجوب الزكوة لم يسفاد نصابا لفر حال عليه الجول لا يجب  
زكوة له لوجوب المطالب من جهة العباد لان سقوط الزكوة بهلاك المال وسقوط نفقة المحل  
بالتأخير شهر افما فوقه بخلاف نفقة الزوجهات فانها لا تسقط بالتأخير لانها وجبت جزاء  
للاعتباس لا بطريق الكفاية للحاجة لسقوط محصول الكفارة بعض المد كنفقة المخارم في  
الجملة سقطت الزكوة والنفقة في بعض الصور لا تنفي المطالبة من جهة الفقراء والمخارم و  
العبى في منع وجوب الزكوة تلا الى نفس المطالبة من جهة العباد سواء كانت فاعية في الحال او لم تكن  
بدليل منع الدين الموجب وجوب الزكوة مع اسفاد المطالبة في الحال واذا كانت العبرة  
بنفس المطالبة في الجملة ولم تكن السقوط بالهلاك منافا لها فان دفع مرق ابي يوسف رحمه الله  
بين النصاب القائم والنصاب المسهل من غير السوايم ذبا الى ان نفس الزكوة في  
النصاب القائم يمنع لفر قدر الزكوة صار حقا للفقرة ملحقا بحقيقة الملك حتى يضر بالهلاك كما  
اذا كان ملكا للفقرة فانقص النصاب واما من زكوا النصاب المسهل فلا يمنع لانه



ms

تتزايد الى ان يعود اليه للاف وفي صور العكس ثبت لنموذج الملك حسب سفا  
المساجد المنفعة فحصل له في كل سنة ما يرمي من اعيان المستاجر فسقط هذا  
عن ركوة الخ تبارك وتعالى في كل سنة ما يرمي من اعيان المستاجر فسقط هذا



المستأجر في الصورة الاولى والموجر في صورة العكس في شرط النصاب ونزكي الكفو وهو الموجر  
 في صورة الاصل والمستأجر في صورة العكس الباقي اي ما بقى عدله من الدين بشرط النفا  
 حتى اذا لم يبلغ حد النصاب في صورة الزايد وانقص عنه في صورة الناقص لم يجب شيء  
 وانما وجبت الزكوة في هذا الدين قبل القبض مع انه بدل عن المنفعة كدين المهر للمهر  
 العيص انما شرطه ما ليس بدلا عن المال ومنفعة المهر مال بخلاف منفعة البضع  
 ولو اخرج الدار بعرض للتجارة كجارية ممتها الف درهم عشر سنه وبيع بها ولم يملك  
 الدار فمال المستأجر ما في الجارة بالدراهم من انه نزكي في الجواز الثالث بل لا يشترط  
 المهر وفي الرابع اربعة اعشار لم يوزى زكوة ما مضى وعلى هذا العكس لانه عاد العدم فلم  
 ملكه الذي كان للتجارة حيث انفس العقد من كل وجه هلاك المعقود عليه فلم ينجح الى انه  
 التجار بخلاف الاقاله فانه وان كان مستأجر حق المتعة قدس لكسبه مع جديده في حق  
 غير مما ولد الاحتياج الى نه التجارة وهذا اندم ما عاك انها كانت معا بله المنفعة فاني  
 لست في حق المستأجر مال التجار فيكون بمنزلة المشتري بنية البذلة اذا تقابلا  
 فيه العقد لا يعود العرض عليه للتجارة الا اذا انوا لم تكن فيه اسكان وهو ان الجواز اذا  
 كان عينيا مقبوضا وهو بعد انفاخ الدار بهلاك المنفعة لا يعود الى ملك المستأجر  
 الا بقضاء او رضا منبغى ان لا يجب الزكوة على المستأجر فاشارة الى دفعه بعوله  
 لانه اي عرض التجار وان لم يعد الى ملكه قبل الحكم بالصالح وجب اي لكى وجبت له قيمته  
 على الموجر لان الملك الفاسد مضمون بالقمة فالمستأجر قد ملكه بالثقة وان لم يملك عينه  
 ومبنى الزكوة على المالة وقدم الجواز في حو المستأجر على القمة فان اخذها قال بذلك العزم  
 قبل البيع فقد مضى ما انعقد عليه الجواز وان قبض العزم فقد قبض مثل القيمة لغير حقه فينتقل  
 بالعقب من القمة الى العين والقمة مال التجار فكذلك ابدله واعتبره مستأجر بالبيع سقا  
 كما اذا باع بالعب جارية ممتها الف الف بعافا سدا فان على المستأجر البايع زكوة لا لغير  
 لانها مضمونة على المشتري بقبضها كالمقصوب ولا شيء من الزكوة على الموجر في الصور المذكورة  
 اعني اذا قبض العزم الذي هو كالجوع ولم يملك الدار حتى مضت الحد بتمامها معني ان  
 زكوة تسعة اشرا وان وجبت في السنة الاولى وبكذا في كل سنة لكانها بطلت لا استحقاق  
 العزم لان المستأجر قد استحق على الموجر عن مال الزكوة بسبب انفساخ الاصل لا بغيره

٤٤  
 لهلاك المعقود عليه واستحقاق العين سقطت الزكوة سواء كان الاستحقاق في الجواز  
 او بعد الجواز بخلاف النقص وانها لا تنفس ولا يكون من استحقاق العين بل بمنزلة  
 من الهوى بعد الجواز وكذلك اذا كانت العروض غير معتنة كالمكلا والموزونات  
 في الذمة فان حكمها حكم الدراهم والدنانير بخلاف ما اذا كانت معتنة فان حكمها حكم  
 الجارية وان فصل استحقاق العين عليه كان نفعه وهو الا متناع عن تسليم الدار فحكم  
 ماله كما مضى فلف فعله ليس في المال بل في الدار ولا يكون اسرها كالا وانما الهلاك  
 وبطلان الملك اثره في فسخ العقد لا يترتب اسقاطا له على ما ذكرنا ما لو سلك المستأجر  
 الدار ولم يملك الجارية بخلافه فان زكوة تسعة اشرا في السنة الاولى سمي عليه  
 ولا يبطل باخذ الجارية وعلى فاس ما ذكرتم مهابا كان ينبغي ان يبطل وان لم يملك  
 لانه اي المستأجر ممالك ضمن قدر الزكوة لسلامة العوض اي لانه قد سلم له عوض الجارية  
 وهو منافع الدار وصار بمنزلة مالو باع مال الزكوة بما ليس مال الزكوة فمضى ولا يسقط عنه  
 الزكوة ولا يبطل بخلاف الموجر في الصورة الثانية فان زكوة الجارية سقطت عنه  
 باستحقاقها عينها عليه ولا ملكه استحقى في عين الجارية حكما من غير فعل منه فكانها  
 ملكته ولا ماله بها فعليه في السنة الثالثة زكوة ثلثه اعشار وفي الجارية وفي الرابعة ربعه  
 وهكذا الا ما ذكرتم من زكوة السن الخامسة وعند ابي حنيفة زكوة الكسور ايضا  
 وما كان منها مطنه ان قال ان نه التجارة من الموجر ينبغي ان لا يعتبر فلا يجب عليه  
 الزكوة اطلاقا لانها لم تقارن عمل التجار اعني مقابله المال بالمال لغير المنفعة لست  
 بمالك كما اذا نوت بالمهر او بدل الجواز التجار لهاب بقوله فالمنفعة ليست بمالك حقيقة  
 لانها ليست قريبا من الوقت الجازي لكن عقده اي العقد تخلق بها الدار عليها كما في الجواز  
 يكون من التجار ولو لم يملك المالة وهذا اصله هو او هذا هو المراد بقوله منفعة الدار  
 مال بخلاف منفعة البضع ومولاهم ان لا تجارة من التجار واذا كان كذلك فصحت نسبتها  
 الى نه التجارة في الجارية التي جعلت لغير الدار وفيه اشارة الى ان جديده التجار هو له  
 في وضع المصلحة وان لم يصح به في المتى وقد صح به محمد بن فالح الوافه ولسل على ان من  
 كبر عن تجارة بعض التجار لا يكون له حصة في التجار الا بالنسبة وذكره في المال انه يكون  
 للتجار وان لم يوافقوا في حاض خا وطان فيه وراسا ضد الجواز في قول محمد بن ابي سفيان  
 ان في اكثر الكتب ان المرأة اذا تزوجت بعينها جارية ونوت التجار او الزوج اذا  
 اختلعت على جارية ونوت فيها التجار لا يصير للتجار عند ذلك حصة قال في بعض  
 وفي بعض الكتب ان خلاف على العكس في الجملة لا يكون للخامس من التجار ولا يصح نسبتها  
 في بطله وكذا في الكساح وهذا ملك المأخوذ كسابه واجابة نفسه ولا ملك للكساح ولا الجمل



واما جعل في قول متعلقا بملك الاجابة ايضا فيبعد لتصرحهم بان نية النكاح في بدل  
الاجابة صحه بانفاق الروايات سوى ما حكى في روايه عن الجواب ان الاجابة لا تصير  
للنكاح وان نوى لكونها لا في معايله مال اذ المنافع معدومة **كتاب المهر**  
او ردوه بلفظ الجمع اشارة الى انفسها بحسب ذهابها الى المعقود والغنم والنفق  
وباعتبار المخلوق به الى الميمس بالعدم وبالطلاق والعناق وغيرهما وباعتبار  
المخلوق عليه وغنى الى اقسام لغويها في صيد ابواب الكتاب **باب**  
الميمس في الطلاق الميمس محقق وما كلف لعل او ترك بما راعى حرمة كذا الله  
فاطلقت على معلق طلاق او عناق او غيرهما مما راعى حرمة بفعل او ترك محققا له  
وتقوية قال الميمس في اللغة القوة وقد اشتهر في لسان الشرع والعرف ان فلانا  
حلف بطلاق زوجته وعناق عبدا فلا خلاف في صحة الطلاق وانما الخلاف في  
انه حقيقة او مجاز لو قال فلانا اي ثلاث مرات لغير المدخوله ان حكمك فانت طالق  
انكبت الميمس الاول بالثانية وعلى قوله ثانيا ان حكمك فانت طالق وتقع الطلاق لوجود  
الشرط **استئناف الكلام** اي لانه كلمة مستأنفة معها ليس من تكملة الكلام  
الاول بخلاف ما لو قال فاذهبى يا عدو الله بعد قوله اول ان حكمك فانت طالق والله  
ليس كلمة مستأنفة بل من تكملة الكلام الاول اذ لا هو بالذم ب تنقيح تعليق الطلاق  
وكرامته الكلام معها والله اعلم بالصواب **استئناف الكلام** على التعليق والتعليق ولا  
ينحل به الميمس ولا يقع الطلاق لكن عند وقوعه احوال الميمس الاول بالشرط من الميمس  
الثانية قبل اللفظ بالجواب لانه كلام كما لو اقتص على الشرط بان قال بعد الميمس ولو ان  
حكمك ولم يذكر الجواب فانه محقق عند الجمهور لوجود الكلام فلفت الميمس الثانية لوجود  
البيّنونة لا الى علة وعند ما لا يحل الجواب من الميمس الثانية فانه عدت الثانية  
لمصادفها الملك اذ البيّنونة انما يحصل بعد عام الشرط والجواب اذ الجملة من الشرط و  
الجواب واصل ومجرد الشرط وان كان كلاما معني المنسجم من الجوف المسموع لكن  
المعلق عليه مطلق الكلام المععارف المعهود وهو المفيد معني صحو السكوت عليه  
وان كان خلافا عن فائدة جديدة كقولنا السماء فوصفا وذلك لان اللفظ معني عاد  
فلا يختلف لاعداده بالميمس وكون الشرط جملة واحدة عند اهل المعقول فالفهم  
احكم انما هو بالزوم او الاتفاق بين الشرط والجواب وانما عند اهل العمية فالفهم احكم  
انما هو فاما بين طرفي الجواب ثم الشرط قبله بمنزلة الطرف والحال وقد يتبادر في  
كثير من المعاصح على هذا الواقع على الشرط لم يحث لعدم افاقه وضوح السكوت  
وهذا لا يعد عندهم جملة وكلاما ووجه بعض المحققين من النجاء بان الكلام كما خرج عن

هذا الكلام مستأنف لان قوله اي ثلاث مرات لغير المدخوله ان حكمك فانت طالق  
انكبت الميمس الاول بالثانية وعلى قوله ثانيا ان حكمك فانت طالق وتقع الطلاق لوجود  
الشرط

كونه كلاما تاما سبب نقصان فذلك قد خرج عنه سبب زيادة كذا في ادوات الشرط  
وفي جامع فاضل خا ان مطلق الكلام يتناول المفيد وغير المفيد الا انها لا يجمعان  
فان من تعلم بكلام مفيد لم يكن مطلقا بكلام غير مفيد فاذا قرن الجواب بالشرط تبين انه  
اختار المفيد فلم يحث على الشرط وعلى هذا الواقع على الشرط حثت وفيه نظر  
امتناع اجتماع المفيد وغير المفيد في الصدق وكلمة بكلام مفيد او غير مفيد لانه  
ان يكون المراد بقوله ان حكمك مطلق الكلام المتناول للمفيد وغيره ولا يقتضيه  
الاقتضار على اطلاقها في كل حال وبالحكمة فما ذكر من الوجوه بالشرط في صحتها  
ليس على الشرط بل فيه اختلاف مبني على اختلاف التعليق والله اعلم وان لم تكن الجملة  
واحدة نزل انسان من الطلاق على المدخوله بكونه كلمة حكمك فانت طالق اي  
بان سلفه بجملة معنى يلزم ان يقع طلاقه بالشرط في المرة الثانية ولو في الجواب فيها لكونها  
كلاما مستأنفا في غير المدخوله فلا يلزم ذلك لوجود البيّنونة بالطلاق الاول لم لا يحثي لم  
كون الشرط محلا بالشرط عند الجواب عندنا مبني على وضع الجملة وعلى ما هو صواب  
من تقدم الشرط على الجواب واما اذا قدم الجواب في الثانية قال لعل عند الجمهور  
انكبت وعندنا بتمام الشرط لا مجرد الجواب الموعود وان كان كلاما مفيدا ان ذكر  
الشرط دل على انه اراد التعليق لا النجدة والقول بان الجواب محذوف والمقدم دال  
عليه انما هو اعتبار نحو وانكبت الميمس الثانية ما لانه لو جرد الشرط اعني الكلام  
لا الى الجواب اي لا يقع به الطلاق لكونها مبنية لا الى علة ولفظ ميمس اي اليائسة  
معني لم تنفد مستحقة حتى لو تزوجها بعد الثانية لم حكمها لا يقع الطلاق لعدم الملك الكافي  
هو شرط فاما اذا لم يصف الطلاق الى سبب الملك مثل ان تزوجك فانت طالق  
بومئذ لم يصف اليه فان لم يملك وجب لم يوجد لعل التعليق فان قيل ان شرط  
يجمع الخلاف في كون الثانية معقدا او لغوا قلنا فاما اذا تزوجها بعد الثانية  
لم قال لا ان حكمك فانت طالق فانه محث عندنا لكون الثانية منعقدة لا عند كونها  
لغوا قال فاضل خا ومن المشايخ من قال لا تحث الا بتمام لفر سوى الميمس لفر  
المقصود ايا شها يمنع نفسه من الكلام معها فصرف الى الكلام على وجه التلطف  
وعلى هذا يكون ان ما ان الثانية منعقدة وانما نقول شرط الحث مطلق الكلام وقد  
وجدوا اطلاق الكلام دل على ان غرضه مجاز ان اصل الكلام وفي قوله لغير المدخوله  
ثلاث اي ثلاث مرات ان حلفت بطلاق فلانك فانت طالق حثت بالثانية لكونها حلفا  
بالطلاق ونعتقد ميمس بالانفاق لانه ما لم يتعلق الجواب بالشرط لم يتعلق عليه  
اعني الحلف بالطلاق لكن لا يحل الثانية الا سلفا طلاقها بالملك بان تقول



ان يزوجهك فانه طالق فانه حلف بالطلاق لكن لا يخلو له الى جواز لعدم الملك او  
بعلق طلاقها بعد اي بعد حصول الملك بان يزوجهها بعد الثانية ثم يقول ان حلف  
الدار فان طالق فانه ايضا حلف بالطلاق الا ان لا يخلو منها الى جواز وجود  
الملك وفي العلق بالملك الى جواز لعدم الملك وانما لم يخل الثانية الا بذلك ولم يخل  
باليمين الثالثة اذ الشرط للحنف اذ خالف في الجواز اي الطلاق على تعدد الشرط اي  
المعلق عليه لان هذه المعنى الحلف بالطلاق وقد وجد في العلق بالملك او بعد الملك  
ولم يوجد اليمين الثالثة لانه لا سبيل الى احوال الاجنبية في الطلاق مالم يعلق  
بالملك الا فما حكى عن ابن ابي السلي في كذا في علق طلاقها اي طلاق غير المدخول  
وطلاق مدخول بالحلف بطلاقها بان يقول لا مواته وقد دخل واحد بها فوط ان  
حلفت بطلاقها فانما طالعان قال ذلك ثلاث مرات اخلت الاولى بالثانية  
وطلقت كل واحدة منها طلقة لوجود المعلق عليه اعني الحلف بالطلاق و  
انعدت الثانية في حقها جميعا بالانفاق لمصادفها الملك كما عرفت من ان شرط  
الحنف الا وخال في الجواز وما ذاك الا بعد عام الكلام انما يحل الثانية  
سعلق طلاقها اي طلاق غير المدخول بالملك بان يقول ان يزوجهك فاست طالق  
او سعلق طلاقها بشئ بعد اي بعد الملك بان يزوجهها ثم يقول ان دخلت الله  
فان طالق فمفع على كل واحد بطلقة ليري تمام الشرط اعني الحلف بطلاقها  
اذ بعض الشرط كان موصوفا او موصوفا بطلاق المدخول والآن تحقق البعض الآخر  
اعني الحلف بطلاق غير المدخول فتم الشرط على النفي وان لم يكن على لا جتماع وقوع  
طلاقها باليمين الثانية ولم يخل الثانية لغير الثالثة لاني في غير المدخول ولا في المدخول  
اما الاول فعدم الملك واليمين طلاقه وان وجد بعض الشرط وهو الحلف بطلاق  
المدخول لكن الجواز لا ينقسم على الجواز الشرط بل لا بد من حصوله تمامه وهذا معني قوله اذ  
الثالثة انعدت على المدخول حسب اي مصادف غير المدخول فكاتب اي الثالثة شرط  
الشرط ولا يقع به شئ مالم يتم الشرط واذ اي علق طلاق غير المدخول بالملك او بشئ  
بعد الملك في حق اليمين الثالثة شرط الشرط لانها تمامه حتى يخل به الثالثة فلا يخل  
الثالثة مالم يحلف بطلاق المدخول بان يقول لا ان دخلت الدار مثلا فان طالق في تتم  
الشرط ويقع طلاق المدخول باليمين الثالثة فتم عليها فلا يطالع ولا يقع على غير  
المدخول شي لان الثالثة ما كان منعقد في حقها وانما قال بطلاق المدخول او لزوجه غير  
المدخول من لغيره علق طلاقها بشئ كان ذلك كذا في الشرط فلا يخل به شي  
من الجواز وكذا قد في اخلال الثانية بعلق طلاق غير المدخول لغير الحلف بطلاق المدخول

وجد باليمين الثالثة بعلق طلاقها بعد ذلك بالملك او بعد الملك لا يكون الا كذا في الشرط  
ومعني البر ذعته اي هذه الحث على الملقية بالبر ذعته لان ابا سعيد البر ذعته بعد ما نفقه  
سئل عنها فلم يمتد لجوابها فارتحل الى بغداد وتعلم سبع سنين حتى تكمل في الفقه وصار من  
كبار رعايا صواب وهذا حالها بالعراق من قبله مبادر كذا في قوله لا مواته كلما حلف  
بطلاقها فكما فانما طالعان ان اقتصر على مرتبة طلقت كل واحدة منها طلقة واحدة سواء  
كانتا مدخولتين او غير مدخولتين او محلفتين لوقوع الشرط باليمين الثانية لانه حلف بطلاقها  
كما لو قال بعد الطلاق الاول لم يدخلها المدخول فانما طالعان وان قال ذلك ثلاث  
مرات ومما مدخولتان تقع على كل منهما طلاقان لفي بيان احدهما باليمين الاولى وواحدة  
باليمين الثانية فتبطل كل منهما ثلاث طلعات لان اليمين الاولى وان اخلت بالثانية  
تلكها بقية منعقد من تكونها بلفظ كلام وهذا معني قوله لاني نزل بالاحلال الثانية  
بالثالثة جواز اليمين الاولى ايضا لتعدد في نفي نفي على ما سدر وانه اجماع من ان المنعقد  
بكلما ايمان مسعدا يخل بعضها بوجوه الشرط وبقي الباقي لان كلما تعمم في فعال فكم  
كل فعل شرط ولا بد لكل شرط من جواز فيكون لا جرمه مسعدا معني او بجلده اي  
ليجوز لا نفعلا على حسب الحنف مرة بعد اخرى على ما سدر واية الجسوط من ان المنعقد  
بكلما يمين واحدة للحال وتجدد النعقد كلما حلفت في يمينه لان اليمين بعرف بالجواز  
والجواز لم يذكر الا مرة واحدة فلا يكون اليمين الا واحدة لكن يجوز النعقد ما عدا  
كل حنف لا قضاء كلما التكرار وظهر ان اخلال من الرواية فيما اذا قال لا جنته  
كلما يزوجهك فانه طالق ثلاثا فزوجها وحكم قاضي يري بطلاق الطلاق المصداق  
الى الملك شيوت الحلف ثم طلقها ثلاثا وزوجهها بعد زوج اخر فلا يحتاج الى القضاء  
بالجمل فاننا ان جعلنا المنعقد بكلمة ايمانا مسعدا موصوفا حال الحكم لا نفي  
اليمين وطلاقها بالقلبه وكما ج ان جعلنا لا نفعلا مسعدا لانه قد انعدت يمين  
لغيره بعد الاولى وهذا معني قوله حسب التاثير اي على وفق التاثير المعبر في اليمين  
المضافة الى الملك في بطلان اليمين المنعقد بكلمة من ان تاثير هذا الفسخ والحكم بل  
مبوضي ابطال معني اليمين بالقلبه حتى لا يحتاج الى قضاء ثان او في ابطال عني واحدة  
فقط حتى يحتاج ولو قال مرتين كلما حلف بطلاق واحدة منها وكل واحدة طالقة  
طلقت كل واحدة منها طلقة واحدة لان الطلاق اثنى حلف بطلاق كل واحدة منها  
مرة فلم يكرر الشرط ولا يكرر الجواز وصار بمنزلة ما لو قال مرتين كلما حلف بطلاقها  
فانما طالعان فانه يطلق كل واحدة منها طلقة واحدة اذ لا تكرر للشرط واحدة  
مخلاف ما لو قال مرتين كلما حلف بطلاق واحدة فانما طالعان فانه يقع على كل واحدة



لان الشرط وسوا الحلف بطلاق واحد قد يكرر لان الكلام المتألف بطلاقها والحلف  
بطلاقها حلف بطلاق واحد مكرر وفي طعن على الراجح في هذه المسئلة بطلان كل  
واحد يقتضي باهر اللفظ كل في الشرط وجعله كالمكرر كما اذا قال مكرر كلما حلف  
بطلاق واحد منها فانما طالعان فانه يقع شيان وانما حكم باهر ان للعموم دونه اي  
لحصول العموم بدونه لان النكر في موضع الشرط نعم كقولك ان وحلف دارا فاست طالعان  
في النفي مثل والله لا ادخل دارا وانما قال في الشرط لانه في الجاء لا يدر اذا لا عموم  
بدونه كما في الابيات واذا اهر في الشرط واعبر في الجاء بانه له قوله مكرر كلما حلف  
بطلاق واحد منها فانما طالعان صقع شيان وانما خص عن هذا الطعن ان النكر في الشرط  
نعم ضروري بمعنى انها بمنزلة النكر في النفي لان موضع الشرط موضع النفي لان السمع في غير  
المعنى انما هو في الشرط كانه قال لا افعل كذا قال فعلت كذا فعبدى ج وعموم النكر في النفي  
ضروري لا وضع لان النكر لو اريد منهم ونفي الواحد اليهم لا يصح الا بنفي الكل لان  
الاحاب الجري لا يرفع الا بالسلب الكلي وكل بحيث وصفا في كلمة كل للاصطاح والشرط  
حسب الوضع كالجح وكان كلمة كل تكون للعموم وصفا او كى بالاعتبار من النكر في الشرط  
لكونها للعموم ضروري ولذا انما منها طعن لفي وسوان كسبها لمصلحة كلما حلف بطلاقها  
ليس يصح لان الجح بكلمة كل ليس كالجح بلفظ الجمع اذ في كلمة كلما حلف بطلاق كل  
واحدة لو قال بعد الكلام الاول لولدت منها بعينها ان فعلت الله فان طالع  
كثرت ومع الطلاق وفي كلمة كلما حلف بطلاقها وكذا لا كنه ولا مع الطلاق ولم  
حلف بطلاقها حمدا وحسب بان المراد التسوية من المتكسر في انه لا يقع الطلاق  
عليها مالم حلف بطلاقها وان الواقع على كل منهما طلاق لا تطلق الا التسوية في جميع  
الاحكام فان كلمة كل للعموم على سبيل التوارد يعني انه لو وجدت يكون واحد  
منها مودا كما في صفة الجح ولو وجد واحد من اجماله ثبت الحكم فيها كما لو ذكر بلفظ المفرد  
ولا يوقف الحكم فيه على وقوع الجح كما في لفظ الجمع فان في النسائية ان دخلت الدار  
فانق طالق لا ثبت بدول واحدة طلاق واحدة لان حكم الجمع ان لا ثبت الحكم  
الا بدول الكل وحكم المفرد ان لا يثبت الا بالواحد ولا يوقف على حكم على غيره  
قد وجد بها ما لو ثبت الجح وفي كلمة كل وما لو وجد فردا وهو ذكر الولد ولم يكن العمل  
بكل منهما من كل وجه فثبتنا امرائنا وعلف ان وجد الواحد ثبت الحكم فيه كانه  
افرد بالذكور وان وجد الكل يكون الكل مراد كانه ذكر بلفظ الجمع كذا في جامع فافض  
واليد في قوله ليد اي يكون عموم كل اولى من عموم النكر في الشرط حيث بالفرد في  
الكل واحدة منها فانما طالعان اي ومع طلاقها مجزء الكلام مع واحدة دون ان

كلمت كل واحدة فانما طالعان فانه لا كنه اي لا يقع طلاقها مجزء الكلام مع واحدة  
مالم يكلها جميعا نعم يقع طلاق تلك الواحدة لكون عموم كل على سبيل التوارد كذا في جامع  
ان كلمتها على بنينا وكسب هذا ايضا على فاعدا انقسام ان حلفا على حلفا في معايله  
الجمع بالجمع وان كان جاريا في ان كلمتها فانما طالعان والحاصل ان النكر في النفي في  
كل للعموم النفي مع كل النفي للعموم في كلمة كلما حلف بطلاق واحدة ومع طلاقها بالطلاق  
بطلاق ايها كان وفي كلمة كلما حلف بطلاق كل واحدة لا يقع طلاقها الا بالطلاق  
بطلاق كل منها فلم يكن كلمة كل لغوا بل مفيدة اعطى فافدا وعلى هذا القول بان النكر  
في النفي نعم ضروري ولو لم يكن نعم وصفا فكانت اولى كلام قليل الجدي في اذ ليس هناك  
ما يحمل الا من يحتاج الى الترجيح بل النكر بدون كل للابها م ونفيها عموم نفي ومع كل للعموم  
ونفيها نفي عموم الا عند تمام الترجيح مثل ما جاء في رجل بل رجلان والله لا تحب كل  
مخال فخر وهذا زيادة بيان وارضاح بطلب من شرحنا للحص المفضاه وان في قام القرنة  
منظر قوله لا يلزم على ذكرنا من انه لا كنه بالفرد في قوله كل واحدة ماذ قال والله لا  
اكرم كل واحدة منها او والله لا تزوج كل واحدة منها حيث تحت بالفرد اي بالكل مع  
واحدة والنزوح لولدت لا فرد اي لا فرد وكل منها بالنسبة حكما وان جمعا لفظا وذكرك  
لقيام قرينة الحال على انه للعموم النفي ونحوه كل واحدة ماذ اذ فرد كل واحدة بنفي على صفة  
مثل الا اكرم هذا ولا اكرم ملك ومحمدة انه اذا اعتبر الشمول اولا ثم سلط عليه النفي فهو  
ينفي الشمول مثل لا تاخذ كل درهم وما كل سورة آتت واذ اعتبر النفي اولا ثم ضم افاد  
شمول النفي كقوله م والله لا تحب كل مخال فخر ولا يطع كل حلاف فالصديق كقول  
الى نفي السهم وهو ان النفي للعموم عند الطلاق وفي النفي الى نفي النفي وهو المحتاج الى  
القرنة كذا في مثل كلما حلف بطلاق كل واحدة ماذ قال مكرر كلما حلف بطلاق واحدة  
منها هي طالق او فضا جتها طالق او قال في طالق فانه يقع على كل واحد  
طلقة واحدة لان لفظ واحدة التي وقعت في الشرط قد عمت كونها في سياق الشرط  
لكن عموم التوارد يعني بنا وذا كل فرد كنه ليس مع غيره لا عموم لا جتماع والتي في الجح  
هي التي في الشرط في صورة الضمة لكونه كناية لا تفاوت بينه وبين النكر عنده الا  
يكون الضمة كناية وانما كنه عنده كما في قوله في الجح او ايضا ولا تاخذ كل درهم  
المراد منه فلا بد من تعلقه بما قبله ايضا اولا لانهم التي في الجح دونها اي دون التي  
في الشرط في صورة الصاحبة والا فاني يكون كل منها مع اضافها لا فعل الا باعتبار  
الاضافة التي هي في المضاف اليه هو التي في الشرط اذ المعنى صاحبه بل هو الذي  
فيها وحقيقة انشدنا في منها لانها تانث الاخر الذي هو فعل البعض واذ كان



تعدلهما باعتبار شئ في الشرط عما يجوزها لان آخر الكلام اذا لم يستقل ولم ينفذ حكمه من  
اوله ويعيد فائدة ان عام وان خاصا فخاص فيكون في المرة الثانية الحلف في المسائل الثلاث  
بطله فاما جمعها على سبيل التوارد دون الاجتماع فمطلق لكل واحد والحلف بطلاق  
نفسها في صورة الضمة وبطلان صاحبها في اللفظين والخاص ما ذكره فاضحى حان ان المذكور  
في موضع الشرط واحد لفظا ثنتان معنى فكذا في المذكور في موضع الجاء وكذلك الصاحبة و  
الاف في كل مستقل بنفسها فكانت كالكناية فيصرف الى تقدم وح من طعن العاصم ابا  
خاتم بانه ينبغي ان يقع طلاق واحد في الفصول الثلاثة ويكون خارا للتعين الله كما اذا  
قال كلما حلفت بطلاق واحد منها فواحدة طالق فانه يقع واحد بوقوعها على ايتهما شاء  
وكذا في فصاحتها او قال فري لا يها يصرف الى تقدم وبصيرته له واحد وهذا الذي يكون لغير  
غير مستقل ولفظ واحد مستقلا طلقت المرأة تنتس فيما اذا قال لها قبل الدخول انت طالق  
بواحد ولو لم يكن حكم لغيره لعدم استقلالها ما حو من الصدر اعني واحد مستقلا وقعت و  
لو كانت مستقلة كما وقعت كما اذا قال بواحد وواحد لوقوع البيونة بالاولى ولو قال مرتين  
كلما حلفت بطلاق واحد منها فانما طالعان طلعت كل واحد ينتس لذكر الشرط وهو  
الحلف بطلاق واحد باذلالها في الجاء وطا نه حلف بطلاق هذا وبطلان ذلك ويزا تكرار  
للشرط في تكرار الجاء واما في المرة الثالثة فيقع طلقه بالثمة على المدخول المتحقق لادخال في الجاء  
دون غير ذلك لا تنفائه لانها بانت لا الى عدة وح تحمله لا مان كلها في حق المدخول حتى لو تزوجها  
بعد الثالث ثم قال لها ان دخلت الدار فانت طالق لا يقع شئ ويصح الاولان مستغنى عن  
غير المدخول حتى لو قال لها بعد تزوجها ان دخلت الدار فانت طالق يقع طلقه لغيره وفيه خلاف  
مبنى على ان التكرار في كل ما يتعدى لا نفعا او يحلها فليس له الاكتم اشكال فيما اذا قال مرتين  
لاجم اتيه المدخول ثم اوعى المدخول او المحل فكلما حلفت بطلاق واحد منها طالق حيث تم  
بغير شئ اذا الشرط وهو الحلف بطلاقها لم يكمل اي لم يوجد بكلامه وانما وجد شرطه وهو الحلف  
بطلاق واحد حتى اذا حلف في المرة الثالثة بطلاق واحد واراد غير الواحد في الثانية بحث  
لكمال الشرط على التوف فان قلب من اين توهم هذا شبهه وروى على سبيل حتى كجاج  
الى الدفع قلت من جهة انه اعتبر المجتمع في الجاء اعني قوله فانما طالعان منفرا حيث جعله تكرار  
للحلف بطلاق واحد فتوهم مثل ذلك في جانب الشرط بان يكون كلما حلف بطلاقها بمنزلة  
كلما حلف بطلاق هذه وكلما حلف بطلاق تلك ولو قال مرتين كلما حلف بطلاق واحد منها  
فواحدة منها او فاحد طالع طالق طلعت واحد مبهم واخيلا رايه في التعيين لا استقلالها  
اي الواحد في الجاء حال كونها تلي في الالفاظ فلا يتم تعميم واحد الواقعة في الشرط لان  
ذلك انما هو في غير المستقل مثل في او فاحد طالع او قال اخرى ولو اعادة كلامه بعد التمرس وقال

بأن كلما حلف بطلاق واحدة منها فواحدة منها طالق نزل طلاقا نزل لان لا يميز  
باعتبار على تعاقب في بفعول او بحد فصيحة الطلقات ثلاثا وله الجمع بان يقع الكل على واحد  
من الزوجين والتوفيق بان تفرقها عليها فلا يحصل الحزمة الكبرى لولادة سحابة في ايام طلقه ثم  
تنس على التخيير بان قال احدكما طالق واحدة احدكما طالق ثنتين مع الثلاث وله اختيار  
في الجمع والتفريق وفي قوله مرتين كلما حلف بطلاق واحد منها فواحدة منها طالق ثلاثا  
الثلاث الواقعة صيانة للحزمة الكبرى التي اوجعها وطعا لكن يعين ايتهما شاء محلا للثلاث  
ويجمع التسع الى اصله بقوله مرتين بالثمة كلما حلف بطلاق واحد منها فواحدة منها طالق  
ثلاثا فانه قد حصل ما لم يكن الاثنا بالثمة على ايهام وبالسالم ست لذلك لا يحل اليمينين  
ان يعتزم فحصل تسع فان شاء فترقها عليها وان شاء مجموعها واحد حتى تبين بالثلاث  
ويستقط البكر في وانما جاز الجمع مع ان الواحد لا يكون محلا لما هو في الثلاث النفاذ بوجه التزول  
حيث احتمل ان يكون الواحد محلا لنزول كل ثلاث على الا نوال او احتمل كل واحدة ان  
تكون على التي نزلت عليها هذه الثلاث واعتبر به اسكرير العلوق فيما اذا قال بمرات  
اذا جاء غدا فاحد طالع طالق ثلاثا فانه يقع في الغد بكل من ثلاث فان شاء جمع التسع في واحدة  
وان شاء فترقها عليها كما هو ولو قال بدنا اي ابتداء كلما حلفت بطلاق واحد منها فواحدة  
وثاننا كلما حلف بطلاق واحد منها فواحدة طالق وقعت واحد بوقوعها على ايتهما شاء  
لان اليمين الاولى عمت الا فواحدة حكما للثلاث يعني ان شرط الحنث في اليمين له ولي الحلف بطلاق  
واحدة عامه على سبيل التوارد والجزاء طلاق واحدة عامه لان المذكور في موقع الحنث  
كناية عن المذكور في الشرط اي خيمه عايد الله فما خذ حكمه في العموم والثانية حضرت اي  
المذكور في موضع الجاء في اليمين الثانية واحدة خاصة لا استقلالها اي لكونها تلي مستقلة في  
موضع الالفاظ فوجد الحلف بطلاق الواحد مرة مع طلقه واحد والمحل محط فصيحة  
واحكم بالعكس في حق من عكسها اي الصورة بان ذكر اول اصرح واحدة وثاننا الصم  
فقال كلما حلف بطلاق واحد منها فواحدة طالق ثم قال كلما حلف بطلاق واحد منها  
فواحدة طالق او من عكسها فهو بالعكس في حق الحكم على ان من عكسها مسدا جبر بالعكس فوقع  
ثنتان بوقوعها ان شاء على واحدة وان شاء على اثنتين وذلك لتكرار الشرط وهو  
الحلف بطلاق واحد لغير المذكور في اليمين الثانية في موضع الجاء عام حكما للثلاث فيكون حلفا  
بطلاق الواحد مرتين مع طلقا نزل وله ليجازي من الجمع والتفريق والله اعلم  
**ما** الحنث في البعص او ايجاز لو قال ان كلمت بني آدم في الجمع المتعرف  
بالاضافه او الرجال في الجمع المتعرف باللام الذي له مؤد من لفظ لرب او النساء في الجمع  
المتعرف الذي له مؤد من لفظ فكذا حنث بالفرح اي بان يكلم واحد منهن كقوله او امر الرجل

ق



او النساء ولا سوف الخنت علم بكم الجماعة او الكل الا ان نوى الكل الحاقا للجموع  
باللآم او الاثنى فانه عند عدم العهد ولا ينزاع بالجنس اي باسم الجنس المعروف حتى كان قال  
ان كلت ابن آدم او الرجل او المرأة او نوى اسم الجنس هو المعروف للعهد للتعريف بالجماع  
العهد للجمعة ومبنى ذلك على اصل لهم وموان الجمع الموقوف باللفظ اذا لم يكن للعهد مثل جاء  
رجال فاكومت الرجال او الاكسغوا مثل فحيت الملائكة بطل معنى الجمعة وبصير للجنس ولم  
الله بم لا يخل بك النساء من بعد وقال نعم والخيول والبغال والخيول لتركبوا وزيهه وذلك لللفظ  
ح لتعرف الجنس والاشارة الى النفس الى مبيد فلو اعتبرنا معنى الجمعة من كل وجه لغير  
التعرف اذ ليست للآشارة الى كل الافراد الى بعض من المجموع وفي ارادة الادب  
الذي هي النسبة كغير النكاح واذا اعمل على الجنس كانت اللفظ للآشارة الى الجنس وتبقى الصفة  
الجمعة من وجه اذ الجنس جمع من صفة ووجه في الافراد الكثرة وقد بطل الفهم في ذلك  
فمن شرح السمع لم انفقوا على انه اذا تعذر صرف الى الكل صرف الى الواحد واضلوا في انه  
عند الإطلاق يتناول الادب كصفتة ويحمل الكل بجانب او بالعكس وهذا قال الا ان  
نوى الكل فانه يصح نية وصدق ديانته ووضاء ايضا عند الجموع ولا خنت ابد  
لانه نوى حقيقة كماله لان الكل الصافي من حيث انه مجموع الجنس لكنه لما كان عددا  
وجه لم يصرف اليه اللفظ الا بالنسبة ولا يصح منه ما فوق الواحد ودون الكل لانه عند  
محض كس فثبت به الفردية المعتبرة في الجمع المعروف وهذا ما في جامع فاضل خان في المعروف  
انه يصرف الى ما زاد على الواحد وهم الكل لانه اللفظ لا يتناول العدد واما مثل كلمة  
الايام او الشهور او السن فحمل على المعهود وهو العشر عددا والمجد والسنة والعمر  
عندما وفي الجمع المنكر مثل ان كلت بنين لادم او رجالا او نساء كخنت بالكلت من لآه  
والا في النسبة لانه اي الثلاث اذ في الجمع على الصيغة وبذلك الضم باعتبار الجمع صرف الى  
الافراد المستثنى من الزمان والشكل وبصير له نية الزائد على الثلاث حتى الكل ولم يعل  
نية الكل لانه يقتصر على يرمراتب الزائد وما صح لانه ايضا حقيقة تكونه جمعا من المجموع وهذا  
ما قال في جامع فاضل خان انه ان نوى ما زاد على الثلاث بصدق وعدم بقية الزائد ما دون الكل  
ربما شعر بكونه الكل على ما صرح به في الجامع العاظم والقول بعدم جواز لا يوجد في الجوامع و  
العلل بان في الكل شابه الفردية فلا كماله لفظ الجمع فاذا كانت النسبة الحقيقية المألوفة في  
لا اصح قد في النسبة مجانبه عن الضول ولا البس من عذلك مجانبه عن البس ثوب من عذركا  
فانه يصدق مضافا وديانه فما اذا نوى حقيقة وضع القدم حتى لا خنت بالاحول راكبا و  
نما علا وحقيقة البس من نفس الغزل حتى لا خنت كبس ثوب منه وانه لانه الفردية  
اي احدى اطلاق الجمع على الواحد مجانبه كاتا اي كقولنا نحن انما نحن نزلنا الذكر واننا في كل

وفي نه المجاز خنت فيه مغلط بصدق ديانته ووضاء دون المتن الى ليس لانه الفردية  
اد الجمع المنكر عام بمعنى النظام جمع من المستجاب وان لم يكن عاما على الاستزاق و  
العام لا يتعرض للعهد اصلا بل انما يتعرض للآشارة والصفة اي صفة النعم والنسبة انما  
معتبرة فيما يكون في اللفظ تعرض له ودلالة في الجملة كالمفرد في الجمع بخلاف المتن فانه عند محض  
لا يتعرض له لفظ الجمع اصلا فلا يصح نية في الا اذا اضيف الى ضمير النسبة ولم يكن لكل  
واحد منهما الا قوله ولان ذلك الجمع كقولنا نعم فقد صفت ولو كانا وكقولنا جاء  
الزيد ان انفسهما نظمت اي نظمت ما ذكرنا في الجمع المعروف من بروت لا في الذي هو الواجب  
وفي الجمع المنكر من بروت الا في الذي هو النسبة واحتمال ما موصوف بالآشارة اذا اطلق  
له تعرض في اللفظ في الجملة وان كان فيه كخفت حمرا لا تعرض له اصلا ما اذا حلف لا شرب  
ماء البخر او ما لا نهار فانه خنت بالادب في وهو النعم وله نية الكل لكونه فردا اعتبارا بآه  
ان كان حلف الظاهر بمنزلة الكل في الجمع المعروف والزيادة على الثلاث وان كان الكل في  
الجمع المنكر ولم يقل وله نية الزائد لعدم استقامته الا الى قوله في الرجل في اللفظ  
لا يتعرض له اصلا فلا يصح نية بمنزلة المتن في الجمع المنكر وما فوق الواحد وهو الكل في الجمع  
المعروف وقيل في المنكر مضافا اي لا يصدق مضافا من نوى حلف الظاهر وان كان  
صحة اذا كان له فيه كخفت حمرا لا يصدق في نية المعنى المجازي اذا كان فيه كخفت ما تقول  
انبت طالق ونوى الطلاق من الوفاق اذ الحقيقة المألوفة في باب لا يا المنيعة على العرف  
كالمجاز وبهذا الشأن الى الفعل عن ابي العباس الصنفان فما اذا نوى الكل في الجمع المعروف انه  
لا يصدق مضافا لانه نوى حقيقة لا شيب الا بالنسبة ففما دكانه نوى المجاز وفيه كخفت كذا  
اذا نوى في الجمع المنكر ما فوق الثلاث ولو قال المرأة التي اخرج او المرأة التي بدخل الرجل  
طالق يعلق الطلاق بالفعل المذكور في معرض الوصف كالتوجه ودخول الدار حتى لو  
رفع امواته او دخلت زوجة الدار طلق لانه اي الفعل هو المعروف للمجاز في محل الطلاق  
المبني على المحاج الى ان يعرف لانه اضاف الطلاق الى اداة لا يعرف ولا يصح عليها الطلاق  
الا بذلك الفعل فيكون في معنى الشرط من جهة كونه امر على خط الوصف سوف عليه  
وجود شيء وبصير لمنه ان نزوح لكن لا يحاج الى حرف الجاء لانه ليس بشرط حقيقة  
الا ان يصدق الفعل الموصول والصفة فلا نية اي اسم المرأة بتامه وذلك بدكر النسبة فيقول  
فلانة بنت فلان التي انزوها او بدخل الدار طالق ولا فلا نية في ان في صورة زيادة مجرد  
من مثل فلانة التي انزوها او بدخل طالق يعلق الطلاق بالفعل ويصح اليه  
بل عند مجرور لا بد من ذكر الجرد ايضا التي عن الفعل لان نية شري له لان غرضه  
الحاق التسمية بالآشارة في حق التعرف عند تمام التسمية والنسبة كذا في جامع فاضل خان

محض

ق



او يزيد هذه اي اسم الاشياء فيقول هذه المرأة التي تزوجها او دخل اليها طالق لم يكن الفعل  
حكم الشرط ولم يتعلق به الطلاق اذا الصفة في المثل كما اذا زنتها ومن المستحب كما اذا زيد فلانة  
بنت فلان لئلا يكون معنى معلوما لا يحتاج الى التوقف فاذا لم يتعلق الطلاق بالفعل فابح  
اي وقع الطلاق من غير الشئ ثم وانقص في ظهور الملك اي مما اذا كانت امرأة زوجة  
كصور فذكر الدخول ولغا الفلانة والمطلق في غير الملك اي مما اذا كانت اجنبية  
كصور ذكر الزوج بن محرم بآثاره في المثل المذكور ان التوقف لغيرهم يكون بالاضافة كما  
ان حكمت بنى لهم او اللام كما في ان حكمت الرجال او الاشياء كما في هذه المرأة التي تزوج او دخل  
او نسب الغائب كما في فلانة بنت فلان التي تزوجها او دخل وهذا اصل على ان مراد الموصوف  
بذكر فلانة ذكرهم مع ذكر النسب على التمام حتى ان عند مجرد لا بد من ذكر الجدة ايضا وانما لم  
يتوقف له كما في ان عرضة محرم الحاق النسب به بالاشياء في اوقات التوقف لكن علم من  
مذهبنا ان النسب لا يتم بدون النسب النسب لا يتم بدون ذكر الجدة فاضد المصنف من ذلك انه  
لا يحتاج الى التوقف لذكر النسب ايضا او صفة اي صفة الغائب كما في المرأة التي تزوج او  
دخل وانما اضاف النسب والصفة الى الغائب لان كلا منهما في الحاقه لغو لحصول التعريف  
بالاشياء مثل هذه المرأة بنبت فلانة او هذه المرأة التي تزوج او دخل ومرادهم بالحاق  
المعلوم والغائب الجول **باب** ما يقع بالوقت وما يقع قول الرجل الاجنبية  
ان طالق فلانة قبل ان تزوجها بشهر لغيره لا يقع به شيء اذا تزوجها ولو بعد شهر بصفة اي  
الطلاق العقد كالمس او قرانه اي مقارنه الطلاق العود اما لزوم اصدرا من فلانة  
الطلاق المضاف الى وقت موصوف بصفة لا يقع قبل وصوله تلك الصفة كما لمعلق شرط  
موصوف بصفة لا ينفذ ولا ينفذ بصفة لا يقع قبل وصوله تلك الصفة لان عند وصوله تلك الصفة  
والصفة تمسك التوقع فاذا وجد فلو وقع الطلاق فاما ان يكون سندا الى وقت لا يضاف فليزم  
سبق الطلاق على الكفاية كما اذا تزوجها اليوم وقال ان طالق امس وهو قولنا ان يكون  
مقتصر على وقت وصحة الصفة فليزم مقارنه الطلاق الكفاية ولما كان المضاف  
الى وقت موصوف بصفة فلهذا المعلق بالشرط كان ينبغي ان يقع بعد الصفة كما لمعلق مع  
بعد الشرط لا مقارناته لاحتياج الى بيان الفرق فقال فانه اي الطلاق المضاف الى  
الوقت الموصوف بوقت للتوقف اي انما يجعل موقفا ولا يثبت في الحال لسوء الوصف  
الوقت ويثبت في محله وصحة الوصف وان لم يتصل التوقف وكان وقت الوقوع والمضاف  
الى الوقت يقع في اوله فاذا كان الوصف هو الكفاية كان الطلاق مقارنا للوقت فسطر  
كان ابو لان من شرط المضاف الى الكفاية لانه سريعا رافعا له والمعادن ونهرا  
معلق بالمعلق بالشرط بان يقول ان تزوجك فان طالق فانه ما في غيره من الشرط والى هذا السادة

ولا شرط لفظا لسا في اي صفة الموصوف وان كان شرطا من جهة المعنى واحكم لكل من سلك  
شرط من جهة اللفظ لسا في الطلاق عنه وكيفية ان المعلق بالشرط يصير سببا لعدو  
الشرط في حال وجود الشرط حال صيرورته سببا لم يثبت الحكم بعد ولا المضاف الى الوقت  
في الحال وانما ساد الحكم الى وقت محصور فاذا وجد الوصف عرف الوقت ويتبين فثبت  
حكم مقارناته وهذا ما قالوا ان المضاف الى الوقت ينزل في اول الوقف والمعلق بالشرط ينزل  
بعد وجود الشرط ولو قال ان طالق قبل قدوم زيد او قبل موته بشهر فالطلاق واقع ان كانا  
اي القدوم والموت وحسن ان كان لان الضمير لزيد لا موس بعد شهر للاضافة الى  
لحقن المضاف الى الوقت الموصوف بوقت الموصوف بوقت الموصوف بوقت الموصوف بوقت الموصوف بوقت  
السبق على الكفاية او المقارنات مقتصر الى الطلاق واقع حال كونه مقتصر على حالة  
القدوم والموت عند ما في عند اي يوسف ومجرب للتوقف اي للموقوف الطلاق على  
القدوم او الموت بوقت الموصوف بالشرط فلا بد منها لكن لا تضاف عنها ايضا لانه ليس شرط  
لفظ لا لعدم عرف الشرط بل بكونه موقفا معني لشبوه التعلق به والتوقف عليه من جهة  
وقت الطلاق لا عرف الا به ولو كان شرطا من كل وجه لوقع الطلاق بعد ولولم يكن شرطا  
احدا لوقع قبله فلما كان شرطا من وجهين وجه اثبتنا له وجهين وجهين وجهين وجهين وجهين  
مقارناته وهذا حصل العمل باللسان من غير احتياج الى كسلا والى اعيان الطلاق في الماس  
بلا ضرورة والى جعل الوطى فيها بين ذلك هو اما مع امكان الحمل على اجزاء مسندة رفر  
للضام اي لانه اضاف الطلاق الى شهر قبل القدوم او الموت اي شهر قبل ياتي القدوم  
او الموت بوقت يعرف ذلك الشهر وسبق وقوع الطلاق في اوله كما اذا قال ان طالق الوصل  
اللفظ شهر يقع في اول رمضان الا انه لو وقع منها على الوصف لسوء الوقف وما قبل الفطر  
معلوم فلم يوقف كذا الحكم في العلق من غير فرق والامام ابو بصير صرح معها اي مع ابو يوسف  
في صورة الموصوف مثل القدوم فما موع على خط الوصف اذا الموقوف للوقت الخط اي الموقوف  
بين ان يوجد وان لا يوجد شرط معنى بدليل ان لو قال ان كان في علم الله قدومه الى شهر فانه  
طالق فقدم لتمام شهر طلعت عند القدوم لا قبله رعاية لجهة الشرط مع ان علم الله ساي  
الا انه يغيب عنا والقدوم عرف والامام ابو يوسف في صورة الموصوف مثل الموت مما هو  
كان لا محالة في ان مع مسند الا انه اي الموت كائن البتة فلا يكون في معنى الشرط لعدم الاحتياج  
بل هو من قبل الموصوف هو قبل الفطر الا ان الموت في التوقف دون الفطر لانه شهر  
الذي قبل الفطر معلوم من اوله وفوق القدوم لان الشهر الذي قبل الموت عرف عند ظهور آثار  
الموت وان لم يحقق الموت فلهذا لم يكن في حكم الشرط معنى حتى يكون الوقوع مقارنا له كالقدوم  
وكذا ما حصل به التوقف وموت آثار الموت ايضا لانه ليس شرط لانه ليس لفظا وصار احصا لانه بعد

مع ارم



ما لم يكن شيء من الامور المذكورة شرطاً لها حتى يكون الحكم بعد لم يكن الموت في الترتيب كالقيد  
 بل فوقه ولا كالقيد بل دونه فلو كان الموت بوجوه الطلاق فيبطل منه الى اول الشهر في  
 العدم مقارناً له مقتصر اوفى الفطر بالوجوه كما استدل بها في كتابه بالادلة بعد الوجوه ولا يمكن  
 كذا في جامع فاضى خال وبها معنى قوله فلو عرف معنى ما لم يكن الموت شرطاً كالقيد وحسب  
 تقارنه الوجوه فلو عرف الموت الشهر الذي قبله كسقوط الفطر او لو عرف الشهر الذي قبله  
 بدون ظهور اثنان كما عرف الشهر الذي قبل الفطر وقع الطلاق باوله لعبد الفطر الى كما في  
 صريح ان طالق قبل الفطر بشرط ان لم يعرف تاج الحكم بالوجوه الى المعرفه من الطلاق  
 قبل الموت عند ظهور اثنان لكن لا مقتصر عليه بل من اول الشهر متوسط بين الظهور  
 الذي هو مقتضى كمال التيقن كما في الفطر فان الحكم بعد يكون بطريق التيقن والظهور بين  
 الاثنا الذي هو مقتضى الشرطه المعنوية كما في القيد فان الحكم بعد يكون بطريق التيقن  
 والحصول مقارناً له مقتصر عليه غير مستند الى سبب حتى لا يفرغ على كون الطلاق  
 او العتق في صورة الموقوت بالموت واقعا في لفظ الشهر مستند الى اوله اي لغا الخ لم  
 اثناء الشهر في صورة الطلاق ولغا الكتاب في اثناء الشهر في صورة العتق عند اي عهد  
 ابي حنيفة لم سبق الزوال اي زوال ملك الدكان في المرأة وملك العبد في العبد على  
 اطلاق الكتاب لا سنا والطلاقات الثلاث والاعفاء الى اول الشهر فترد الزرع  
 البذل الى الخ والسيد البذل للكتاب الا ان الموت زيدا مثلاً بعد العتق بوجه الحكم  
 او بكونها غير مضمولة في البطلان الخ لموت محل الاثنا والطلاق بانه لا محالة يستدعي  
 محله مقتصر مستند بحيث لا محال لا وقوع فله استناده وعندنا ما يصح في الخ والكتاب و  
 يقع الطلاقات الثلاث والعتق والزوج فانه في كل حال لا يسمي بها محالة للطلاق  
 كذلك لا يسمي في صورة نكاح العلق مع الخ لم محالة للطلاقات الثلاث فيسني ان لا يقع له  
 المستند متوسط بين الاطراف والاثنا وكان سابقاً على الخ من وجه لا حوا ومعه فاعبر  
 كما لمقارناً له والواحد لا يطرده حكمه مع الثلاث في محل وقوع الثلاث ومستند هذا ما قال  
 فاضى خال انها لما كانت في العتق وقت الموت كانت محالة للطلاق تمام الشهر  
 وقوع الطلاق مستند او اذا استند الثلاث كان الدار سابقاً على الخ من وجه  
 مسافراً عنه من وجه وكذا الخ محال كانا وفهما معا وكان الثالث اولى للزوج بما في الخ و  
 زناى ويكونه بطريق الاستناد كان الصريح ان العتق عند موت من وقت الموت هو  
 واما وجوب العتق فاما اذا وطها في اثناء الشهر فلا ملك لها ملكه ولو اياها فاعبر  
 وجه هو وجه مقتضى المستند بالبدن الصلي وهو مهر المثل وعليه هذا يدفع ما ذهب اليه  
 بعض المشايخ من ان ابي حنيفة من الموت لا يقع الطلاق مستند ابل يظهر انه كان واحدا

٥١  
 من اول الشهر والا لما بطل الخ لم وما وجب العتق وكان العتق من وقت الموت في  
 تحليل هذا الاستسناد بفوت محل الاثنا اذ اثنان لغو الكتابه ولو بدلتها انما يكون  
 اذ لم يكن الموت تمام البذل اذ على تقدير نفوت محل الاثنا العتق فله مع ذلك مستند  
 فله لغو الكتابه وحتى لا يقول الرجل لا امرأته ان طالق قبل موتي بشهر عتق مني  
 الموت اي لان الطلاق بعد ما يقع مقارناً للموت لا محصور بمزله ان طالق مع موت  
 او مع موتك فيبطل واما عند فسخ قبل الموت فمعه خلاف العتق مثل ان طالق  
 موتي بشهر فانه يصح لهما عتق الملك اي ملك اليمين بعد الموت شرعاً لا حسناً  
 وهذا مع ان طالق بعد موتي لكن العتق يكون من التلف عند ما يكون مقتصر على الموت  
 كما يدبر ومن الكل عند لكونه مستند الى اول الشهر وهو حال الصحة وان كان مريضاً في  
 اول الشهر سعي في تلي فيمته للورثه وله اي للمولى البيع اي مع هذا العبد الذي قاله  
 انت حر قبل موتي بشهر لانه لا يكون مدبراً مطلقاً لان عتقه لم يتعلق بطلاق الموت شرط  
 اي لا بشرط صفة في الموت هي كونه بعد شهر ان جعلنا المعلق عليه هو المقيد فمعه  
 بمنزله ان ميت من مرضي فانت حر حثفت علق العتق بموت مقيد بكونه من هذا المرض او  
 لا بشرط صفة معه اي غير الموت مع الموت وهو الشهر ان جعلنا المعلق عليه هو المخرج  
 فيصير بمنزله ان ميت وورثت فانت حر حثفت علق العتق بالموت والدفن والفرق بين  
 المقيد والمخرج فانه الواحد المقيد بكونه مع الواحد وله ومجموعهما ليس بواحد بل اثنان  
 فقول له كان ميت وورثت مثال لشرط صفة معه او ان ميت من مرضي مثال لا بشرط صفة  
 في الموت واطلاق قوله وله البيع يشير الى ان له البيع ولو بعد مضي شهر من وقت اليمين  
 فبعد ما على ظاهر الرواية لان العتق لم يتعلق بالموت بل باتصال الشهر بالموت وعندنا على  
 اخصار بعض المشايخ لان هذا الكلام لم يقع مدبراً مطلقاً وهو يصير كذلك في كل حال ولا يعبر  
 بخلاف ما اذا قال ان ميت انا وزيد فانت حر فانه يصير عند موت زيد معلقاً بطلاق الموت  
 لما بين موته وموت زيد من الاتصال من كل وجه ولو جئنا عليه في الشهر بان قطع ان  
 يله لم مات المولى تمام الشهر قال رش لم اي للعبد عند ابي حنيفة له العتق مع مستند  
 الى اول الشهر فظان وقت القطع معتقاً من وجه كعتق البعض وحكم حكم الكتاب فلو لم  
 الارش له لكن ارش القس وهو يصف فيه العبد اذا ايد فابت ولا استناد الى  
 الغائب لئلا يرضى الخ وهو يصف الذي وذلك لانه بشرط الاستسناد فقام المحل في الحال  
 ثم استثنى ان الارش خلف عن اليد والخلف كالاصل فكانه لا فوات فيسني ان يحل الارش  
 الا في ارفاجاب بقوله والخلف كالاصل فيما قبله الخلف وهو منها الملك لا العتق  
 يعني ان الاصل الذي هو اليد على تقدير ما يحكم سوت العتق فيها وحكم صيرورتها للعبد و



ار ارش بقبل الملك للعبد ولا يقبل العتق فجلبت اليد كانهما قائمه في حق صيرورتها ملكا  
للعبد فجلبت ارش للعبد لا في حق العتق فلم يجب ارش له في ارش نظري اي نظره ما ذكرنا في  
طهوره سنه في حق شيء دون شيء انجنايه على الولد انما في كتابه ابيه فان المطالب  
لومات وله ولد مولود في الكتابه مقطوع احد لم سعي الولد المعطوع وادى بدل كتابه ابيه  
حكم عتق المطالب قبل موته وعتق الولد في ذلك الوقت ويكون على الماني نصف فيه  
الولد ارش القن مع ان عتقه اسند الى ما قبل العتق فحل تمام ارش تمام اليد حتى  
اعتبر الاسناد في حق الملك حيث كان الارش للولد لا في حق العتق حتى يجب ارش لا في ار  
ونظري ايضا ضمان السبب الحق الميث بعد اعتناق الوارث العبد الذي لا مال للميت  
سواء فيما اذا حضر جله من عدوان ومات عن عبد فوط واعتقه الوارث ثم وقعت في  
البرء ابيه فعتقها قيمه العبد فانه اي الضمان على الميت اسند الى وقت الحفر في الدين  
على الميت حتى كان مات وعليه من بقدر قيمة الدابة وطالب الولد شيئا له لصاحب  
الدابة دون بقا العتق بسببه اي لا في حق بقا العتق حسب الدين لان العتق بعد بقاء  
يعمل الوفاء والبطان فهذا نظير لما في محرم اعتبار ارش سنه في حق شيء دون شيء ولا  
في ان يكون هناك اصل وخلف بعبد الدين لا في العتق فان قيل اذا جازت الجارية  
المشترية بولد عند المشرك لا قبل من سنه اشهر وقطع يد الولد ثم ادعاه الباع وقد  
صححت الدعوى اسحبها بنصف العتق الواجب على انجاني يكون على المشركى وعنا  
ما ذكرنا في بعض ان يكون للولد للاسناد في الجواب الزايم ذلك ومع كونه للميت  
وعن اصل السؤال اجوبه لفرى يطلب من الحيط وعتق المولود اي الولد الذي ولد من  
الشهر فيما اذا قال لامته ان جرحه قبل موت زنده شهر فولدت ولدت ثم مات زنده تمام  
الشهر فلا يملك لان الامه انما عتق عتقها بعد اتصال الولد ولا عتق فثبت العتق  
مسند الى اول الشهر والولد متصل حج فعتق كالام ان بقيا في ملكه وهذا معنى قوله  
للاصل في اوله اي الاتصال الولد بالام في اول الشهر عتق المولود في الشهر عند وما  
اذا مات زنده تمام الشهر بعد سعة اللم فلا فاما فاعوله بعد معلق باول علمه الكلام  
من معنى العتق وانما تعرض لذلك لانه لما بعد ذلك سنه في حق الام لعدم بقائها توهم  
سرايه ذلك الى الولد من جهة ان عتقه بطريق السرايه من عتق اللم فدفعه بان ليس له في  
كذلك بل عتق العتق وقع علمها جميعا لان قول العايل لامته ان جرحه يقع علمها و  
على ما في بطنها كولد المدبره اذا مات ثم مات مولد لم يعتق الولد ولا نفسه تدبره لموت  
الام قبل موت المولى لان عتقه بطريق السرايه من اللم بل تدبر الامه تدبر  
لمن تملك حال كونها مدبره ولا نه اي الولد معصوم بالاعساق في صورة اعساق كلام

الحامل به لكونه جزءا من اجزاها حتى لم يتحول ولا في الاب فيما اذا كانت هذه الامه  
محتج بولد ثم فولدت في الشهر ثم ماتت زنده ثم اعتنق الاب ولو كان عتقه بطريق  
السرايه من اللم بجر تراب اذا عتق ولا في المواليه على ما هو حكم السرايه فيما اذا ولد  
المعققة لسنه اشهر وصاعدا ثم اعتنق الاب حيث كان عتقه بطريق السرايه لا الاصله  
اذا لم يكن في بطن الام يفتن عتقها وهذا الخلاف ولد المطالبه التي لم يعتق بان عتقها  
المولى بوضا فانه ليس للولد ان يورث بدل الكتابه بعتق للفتن بعتق لا في اف  
كتابته بعتق لا في اف كتابه اللم حتى لم يعد الكتابه بعد الشرى للام ومهدا الى من  
ملكه التوقيت شهر بعد موت زنده عتق بعد ما ولدت في الشهر ثم باعها فانه لم يشترها  
ثم مات زنده لكن المدعي من الشهر يعتبر بعتق اي بعد الشرى بان لموت زنده بعد شهر من  
وقت الشرى ولا يكفي الشهر بعد العتق للحلل الزوال اي زوال الملك بالسعي في الزمان  
اعني الشهر بعد العتق والزوال بغير ارش سنه ولو وقع النصف من الجارية في الشهر ثم مات  
زيد لتتمام الشهر عتق النصف الباقي ولم ينفذ البس في النصف المبس مع كونه منزله مع عتق  
البعص نظر الى ان سنه اذا كان سنه عدم في حق الزايل عن الملك كما هو من انه يظهر في  
حق القائم دون الفاسد وهذه النفس البس فيما اذا باع اللم في الشهر وعتق الولد  
موت زنده تمام الشهر قال فاصح ان اسناد العتق في النصف ام ضروري يظهر من جهة  
ولا يظهر في محل اف كالمطالب اذا مات عن ولد مولود في الكتابه فمات الولد  
الحج ثم ادت الكتابه حكم حرية المطالب وولد الباع من قبله آية حيون المطالب ولا يرث  
من الولد من الولد الحج ولم يضمن العتق شره بصف العتق على ارضه في صور عتق النصف  
الباقي دون النصف المبس لعدم البس منه لانه صار معتقا بالكلية السابق حكمه لا  
قصد كالميراث اي كما اذا ورث بصف قريبه فعتق فانه لا يصير شره ولو قال  
انت طالق قبل موت زنده وعمره شهر فمات زنده قبل شهر لم يقع الطلاق ابد الفوت  
الوصف المعبر في الوقت وموكونه قبل موتها وان مات زنده بعد اي بعد شهر ولم تمت عرو  
وقع الطلاق مسندا عند مقبره عند ما ولا يضر موت عرو لتعفن الشهر ومو  
الشهر المتصل بالاول الكاينس فان موت عرو كان لا حالة وان تاخر عن موت زنده  
كان العتق ان لا يقع الطلاق مالم يموت في ساعه ولا حتى يحق شهر واحد قبل موتها  
الا اننا استقطنا اعتبار الاتصال بموتها اسحبا لانه موتها معانا ذوا المحل عاين  
كما لم يحل عتقه في حق الامام وفي السجده عتقه قبل الفطر ولا في حق اي كان قال  
انت طالق قبل الفطر ولا في شهر نعم الطلاق في اول رمضان ويكون ايراد اتصال الشهر  
بأولها وجه ايراد مطلق الوقت بالآتي كذا في هذا الموضع موت عرو كان البس كالا في

مقتضا



مختلف القدم فيما اذا قال انت طالق قبل قدوم زيد وعرضه فقدم اصدما لتمام الشهادة  
مع الطلاق لان قدوم الكفر ليس بجان البنية بل ربما يكون ولا يحقق اتصال مطلق الوقت  
به والقران بين الموتين او القدر من المصدق على المدة انه شهد قبل موته او قدومها لانه  
الاولى على ذلك فانها لا يعضى الترتيب بل مجرد الجمع كيفما كان موثوقا على ان لا يثبت  
قال في الفصل السابع الطلاق ما لم يموت او لم يمت معا اذا لمات اصدما او قدم بعد شهر كذا  
كان ذلك شهرا بعد اصدما وشهرا بعد ذلك فلا يحقق الحلف فلا يقع الطلاق وهو اي  
القران بين موته او قدومها محال عادة لذاتة فلا يكون موثوقا على ان لا يثبت  
بالحال حقيقة كما يتقضي صورة الموت مع مجرد موت اصدما لان موت كل واحد حاس البنية فلا  
يسطر وفي صورة القدم شرط فان قدم الاخر وقدم مقدمه او ان قال انت طالق قبل  
ان تحيض حبيضة بشهوات الدم تلقا من الكهالي والهيام بعد شهر وكذا لو قال انت طالق قبل  
قدوم زيد وموت عمرو وقدم زيد وقدم الطلاق للحال ولا يثبت الطهر وموت عمرو لان البكر  
وموت تمام الحيضة في الاول وموت عمرو في الثاني كان البنية خلاف ما لو مات زيدا امام الشهود  
لا يقع الطلاق ما لم يقدم زيدا لانه ليس بظاهر البنية فاذا قدم طلقت حين قدم ولا يثبت  
عنده ايضا **باب الحنث في الشرب** وعديم لو قال ان شربت من الفرات او  
اكتلت من الخنطة فكذا افترى مثل هذا الحلف عند ما محمول على ماية وخبر بما اي ما افترى  
خبر الخنطة حتى لو شرب من الفرات بالآنية او الاغتراف او استقى له غدا او اكل خبزا  
متخذ من الخنطة حنث ولو شرب ماء الفرات بالكوب او اكل الخنطة بالقضم لم يحنث وقيل  
الصحيح انه يحنث عند ما ايضا بالقضم حمله باطن الخنطة واجزاؤها على ما يعكس الخنطة وحيها  
ودفعها والكوب لان الظاهر صارجي نه عن شرب ما يجري بين جانبي الفرات وقد وجد  
فحنث لعموم الجواز وانما كان عند ما على ماية وخبر بما للعرف الجاهل بالاراق هو المعنى  
غلب على المعنى الحقيقي يقولون اهل بغداد يشربون من الفرات وتريدون بذلك وانما  
قدنا بالغلبة لان الحقيقة والجواز اذا استويا في استعمال مصروف الى الحقيقة وفاقوانا  
المخلاف فيما اذا كان الجواز استعمالا فعلا مصروف الى الجواز لتمامه فقام الى ما  
غلب استعماله وعجاجة الحنث ربما يشعرا فصار الحنث في الكوب وعدمه في القضم و  
سبب من كلامه ما يشعروا بالحنث فها صفت قال وهي مستعملة وانما الحنث بها  
ومع عند محمول على الكوب بان يضع فاه على الفرات وشرب منه وعلى القضم با  
ماكل عن الخنطة لان الحقيقة في الشرب من الفرات والاكل من الخنطة انما يحقق الوصف  
العم على الفرات والخنطة حقيقة لمعنى ابتداء الغاية الدال عليه كلمة من كذا في الحلف بان  
لا شرب من هذا الكوب فانه لا يحنث ما لم يضع الغم على الكوب وشرب والحوار هما

انه لا عرف في ذلك خلاف ما يحسنه وهي اي الحقيقة في صورة الشرب من الفرات والاكل  
من الخنطة مستعملة والامانة بهما اي بالكوب والقضم على قولهما بناء على عموم الجواز  
اذا الحقيقة المحجوزة مستغن عن عموم الجواز كما في دخول البئر والكوب فانه لا يحنث بذلك  
فما اذا حلف لا شرب من البئر مجانبه عن شرب ما بها لانه محجوز وكما في اكل نفس الدرس  
فانه لا يحنث به فاما اذا حلف لا ياكل هذا الدرس مجانبه عما يتخذ منه وكما في مجرد وضع القدم  
في الدار بدون الدخول فيها فانه لا يحنث بذلك فاما اذا حلف لا يضع قدمه في دار  
فلهم مجاز عن الدخول لانه لا يحنث بالدخول حافا فانه مستعمل في كل موضع عموم الجواز  
فظهر لمراسمنا استغناء الحقيقة المحجوزة عن عموم الجواز تكون تارة يكونها من افراد عموم الجواز  
مع عدم بروت الحكم فيه فافى البئر وتارة بعدم كونها من افراد عموم الجواز كما في الدرس و  
مجرد وضع القدم وحده فعمومه بمعنى سمولة افراد في مع ان المعارف في عموم الجواز شموله  
حقيقة وغيره واذا كانت الحقيقة كالشرب والقضم مستعملة في الجملة فكأن اولي  
الجواز المعارف الاكثر استعمالا لانه زاد استعمالا معارضا كون اللفظ حقيقة  
فيصير منزله كما يستواء في استعمال وفيه الصريح الى الحقيقة وفاقا ولانه لا عبرة بمن ياك  
الاستعمال اذا العلة لا ترجح بالزمان من صحتها على ما توجب الاصول واما اذا كانت الحقيقة محجوزة  
فالجميع للجواز وفاقا كما اذا حلف لا ياكل من هذه الخنطة ولا يعضى كلمة القوم في تفسير  
استعمال الحقيقة ومعارف الجواز ان ذلك بحسب اطلاق اللفظ او بحسب وقوع العمل  
ولو قال ان شربت من الفرات فكذا شربت من هذا الماء منه حنث بخلاف الاول  
ومع ما اذا قال ان شربت من الفرات فانه لا يحنث بالشرب من هذا الماء من الفرات  
نسبة الماء اي لانه نسب منها الى الفرات الماء دون الفعل الذي هو الشرب وفي الاول  
نسب الى الفعل والماء الذي في الفهر منسوب الى الفرات وان لم يكن الشرب منه فحنث  
والشرب من الفهر ليس شربا من الفرات فلا يحنث وان قيل عند ما الشرب من الفرات  
مجاز عن الشرب من ماء الفرات فنبغي ان لا يحنث الحكم في الصورة وقد قال بالحنث  
في الشرب دون الاكل لخصب ما ان المعنى في الاول قد انعقدت على الفرات محمول على  
عين ماء كان في الفرات لاعتنى مطلق ماء الفرات لتمام الجواز وقد زالت بالجرى في  
نهر لفرق محمول مجانب عنه وفي الثاني يعود على ماء الفرات وهو حقيقة ماء جرى  
في الفرات وهو الا نزول بالجرى في نهر لفرق فها صفت كذا في بعض الجوامع وربما منع ان شرط  
دوام الجواز وانما الشرط فاقا عند اطلاق اللفظ واللفظ المعنى الجاهل ولو  
في الماضي بالآنية ايضا قد زلت المجاورة وان لم ينزل النسب وقد قال بالحنث في الكوب  
العمول على العرف حيث يحل الشرب بالآنية شربا من الفرات بخلاف الشرب من نهر



واعتبر ما في الفوات والنهر الا جذبه بالكوز من فانهم اتفقوا على انه لو حلف لا يشرب من  
هذه الكوز فصب ما في كوز آخر وشرب لم يحنث ولو حلف لا يشرب من ماء هذه الكوز حنث  
لان المنسوب الى الكوز في قول الشرب ولم يوجد في البع الماء وقد وجد الا ان يغلبه  
اي النهر الذي ياحد من الفوات ماء وحده فانه لا يحنث بالشرب من ذلك النهر الا ان  
الاعتبار بالغلبة فكانه شرب من ماء وحده لامن ماء الفوات كمن حلف لا يشرب من ماء زمزم  
فشربه محلو طوافه وليس على مناس قول من حلف لا يشرب من ماء زمزم لان الجنس لا يغلب الجنس  
ولصوب بانه انما لا يغلب عند اتحادهم والمقصود بالنسبة الا ان لا لو حلف لا  
يشرب من لبن الشاة فحلفه بلبس البقرة فانه يغلب الغالب لا خلاف في النسبة بخلاف الرضاع  
فان الحكم بلبس بشر اللبن مطلقا ولا يحنث بالنسبة بخلاف ما لو قال ان شربت ماء فرائنا  
او من ماء فرائنا فانه حنث بشرب الماء العذب سواء كان من الفوات او من غيره  
غني عما يبقا الوصف الذي هو العذوبة دون الاضحية اي بدون الاضحية الى الفوات وكوز  
ان يكون المراد ببقاء الوصف يكون الماء من نهر اخر او غيره فانه خلاف في صورته ماء  
الفوات فانه لا ينبغي ان يبيح في نهر اخر فافروا ولو قال الرجل للزوجة اولا لا يحنث  
فكذلك هو محمول على الوطى دون العقد حتى لو تزوجها بعد البتة ولم يحنث ما لم  
يظا عكس عنهما اي غير الزوج والامه بان قال لا يحنث ان يحنث فانه يحنث في العقد  
دون الوطى لفظ النكاح كمال المعنيين قال الله تعالى فانكحوا ما طاب لكم وقال عليه السلام  
نكحوا ما شئتم منكم من اللطيف او المعنوي لكونها تحت معنى النكاح واللفظ وانما  
يكونه جمعة من الوطى مما في العقد والمحمل للمعنيين محمل على ما هو له في النكاح والوطى في  
الزوجه والامه والعقد في الزوجه لانه الذي يملكه في الحال من حكم المسئلة على ان النكاح وان كان  
غالباً في النكاح كالمحال في الوطى لا يغلب الحقيقة المستعملة كالنكاح في الوطى يحنث محمل  
عليه دونها ولا يعيها اي ولا يشهد المجاز الحقيقة الضاحية العموم حيث لم يحل على جمع المعنيين  
فوافق ذلك ما ذهب اليه الامام من ان ما ذهب اليه وفي الكلام من ان اللفظ مجاز في  
العقد وهو اخص من النكاح والامه الى وجه ايراد هذه المسئلة في هذا الباب المترجم في باب  
الجوامع باب العيمين في الشرب العام والكواثر والاعيان على عيان الحق ولا استبعاد  
باب الحنث في الفعل وعينه لو قال ان اغتسلت او تزوجت او  
اكلت بعدى في ونوى اجنبية في ان اغتسل او قلته في النكاح او الحرام لم يحنث اي  
لم يحنث في اجنبية ان يصدق مضاً لعدم العموم وعدم التنوع في الفعل يعني ان  
البعض انما يعتبر فيما لا عموم فيه في ذلك مثل ان اغتسلت او اكلت طعاما  
او تزوجت امرأة اذ لا تنوع فيه او بعض انواع مثل ان تزوجت او اشتريت او ساكت

وكلاهما منصف بهما اما العموم في الفعل عن اية اللغة ولان الفعل موصوف بالمباشرة فانه لو حلف  
بعد ما بشيء كذا قالوا ولانه لا يدل الا على نفس مفهومة الحد من الزمان وانما عدم التنوع  
فلان لا عسالة المسالة الماء على وجه البدن وانما المظهر الحنابة او المتبرد او  
كونه قرضاً او فعلاً او صاف زائد لا ينالها اللفظ وكذلك كل والنزوح وفي النواذر انه  
يدين فيما بينه وبين الله لا بد للفعل من مصدر والمقتضى من معقول وقصده في العصور  
كما لو صرح به مثل ان اغتسلت غسلاً ونزوحاً امرأة واكلت طعاماً وحسب بان المصدر  
انما تقدر وتعتبر ضرورة يصح الفعل فلا يظهر من صحه البنية والى دفع لوم التنوع باعتبار  
الاسباب والعموم باعتبار الحال انما يشترطه اذ السبب كالحنابة والسرور والسنة  
والحمل كالمراة للترفع والطعام للاكل كالوقت الذي لا بد منه للفعل سوى ما هو له من  
الماضي والحال والى السبب قبل مقتضى الوجود حيث لا يصور وجود الفعل بدونها لا مقتضى اللفظ  
معنى ان شئاً منها ليس مما لا بد منه في ذلك اللفظ على مدلوله ولا عبرة بالنية فيما لا يبنى عنه  
اللفظ وكذا الغرضية والفعلية من وصف الشرعة التي لا يقتضيها اللفظ بحسب دلالة  
اللغوية الا ان زيدا غسلاً في ان اغتسلت او امرأة في ان تزوجت او طعاماً في ان  
اكلت فان اللفظ الذي زيد يكون عاماً لان النكاح في الشرط كما في النكاح في الشرط  
فان نوى الفعل عن الحنابة او قلته او الحما صدق ديانته لصحة نية العاصم في العام  
وذكر قضاء خلافه الطاهر اي لا يصدق قضاءه لكونه خلاف الظاهر والحاصل ان نية ما لا  
يحملة اللفظ لغو وفما كتمه ان كان طاهر الصدق ديانته وقضاءه وان كان خلاف  
الظاهر صدق ديانته لا قضاءه كذا لا يصدق ديانته فيما اذا قال ان تزوجت او اشتريت فكل  
ونوى بغداد اي الخروج الى بغداد في ان خرجت وعبداني ان اشتريت ما من ان  
الحمل مقتضى الوجود هو اللفظ بخلاف نية السفر في ان خرجت ونية البتة في ان  
اشترت فانه يصدق في ذلك ديانته للتنوع المعتبر في الخروج والاشترى حتى يحنث  
الاسم حيث حال الاول سفر ولثا اقامه والحكم حتى يرضى تلك افر ما يرضى للمقتم و  
كذا اشترى لنفسه حصصاً باسم لا حاله وحكم حصول الملكية والاشترى لغيره باسم  
الوكالة وحكم الملكية للغير ورعاية شرائطه كشره ولا قرب ما قال في التجران الخروج  
مستوع في نفسه لانه عيان عن الاتصال الى مكان قصده وذلك قد يكون قريباً  
قد يكون بعيداً او الشرح قد يرتب على البعد حكماً وهذا اخلاف كما حتى يقال سافر  
من غير ذكر الخروج بخلاف الاول فان الخروج الى بغداد والخروج الى غير ذلك خلاف  
اسما وحكما وكذا اشترى البعد وشرى القرب وهذا اندفع ما حكى عن بعض المشايخ  
انه لا يصح نية السفر في ان خرجت لان الفعل لا عموم له فله حمل العاصم كما في الاغسل



كذا لا يصدق ديانته ايضا فاما اذا قال ان ساكنته فكذا اتوى الاجاب الى السكنى في بيتها جو  
مختلف منه الى البيت بان توى الساكنة في بيت واحد فانه يصدق ديانته لانه النوع القابل  
من الساكنة هو الساكنة في دار واحدة مع توى كل بيت قاصر ونسبة اصدق في كل بيت واللفظ  
ولو قيل لرب البيت غسلت الجنابة او قيل له تعالى تغد معي او قامت المرأة للخروج فقال  
الرجل ان اغسلت انا او ان تغد انا او ان تغد انا او ان تغد انا فكلها افعال على ما غسلك من  
الجنابة وعلى التغدى والخروج على الفور حتى لو اغسلت من غير الجنابة او تغدى في وقت لغير  
او مع شخص لغير او في مكان لغير او فعدت ثم خرجت لم تحث بغيره باليمين بالاداء اليها في الصور  
الثلاث فكما ان الداعي الى اليمين مقيد بالجنابة والفور وتلك الخرجة تكونه موالحا على اليمين  
فان وصلا النزع عما قصد من الخروج فكذا اليمين حتى كان قال ان اغسلت من الجنابة او تغد  
معك هذا التغدى المدعو اليه او خرجت تلك الخرجة الى هذا الشارح في الفور والحال اي وبقيد اليمين  
بالحال اي بما يدل عليه الحال في الصور الثلاث وموالاتها غسلا من الجنابة والتغدى ذلك التغدى  
وتلك الخرجة التي قامت المرأة بها واذا تحقق في الكل بقييد بما وقع الكلام واما غسالة  
الاغسال والتغدى فطحا واما في الخروج فلا نها عند القيام للخروج كما ناهت انا اريد ان الجمع  
فكان قوله جوابا لكذا في التور كان دعوت ولم اجب به امثال في قوله ان دعوتني ولم اجب  
فكذا فانه ايضا على الفور حتى لو دعاه ولم يجب او اجاب لا يحل على الفور حيث الا ان يتوى  
في ان تغد وان خرجت للبد فانه يقع على البدل لانه توى حصة كلامه حال كون هذا  
عكس الجواب عن التور من الدلالة على الفور مثل ان اميت زيدا او كرمته فانه يكون على  
الابدال ان يتوى الفور وصدق ديانته او لا ان يوقت الجواب بان يقول في جواب ان  
تغسل من الجنابة ان اغسلت الليلة وفي جواب تغد معي ان تغد اليوم وفي صور القيام  
للخروج ان خرجت اليوم فانه لا يصدق قضاء في نسبه الا غسلا من الجنابة والتغدى و  
الخروج على الفور اذ قد عد الجواب في جافه حيث اتى سلك الزمان وعاد الى الجواب  
مبدي الكلام لا محجب ولا لغت الزمان والغوى كلام العاقل خلاف الطولو  
توى الجواب اي لا غسلا من الجنابة والتغدى والخروج على الفور ويتى اي صدق ديانته  
لاحتمال اللفظ لا قضاء لكونه خلاف الظاهر ان اغسلت ايضا زيدا على قدر الجواب  
كما لو قلت اذ كنتي ان فعلت وهو اخصر لانا نقول ان فعلت كناية عن الاغسال من الجنابة  
لانك اذا فعلت كرمته زيدا يوم الجمعة واظمتة وخلعت عليه عيلا ففعلت كناية عن جمع  
تلك الافعال سلك العصور ذكي صاحب الكتاب في قوله ثم فان لم يفعلوا ولم يفعلوا وجب  
لا يكون من عقيد اليمين ما يقيد به الداعي بل يميزه النص بان اغسلت من الجنابة ولو لم يفعلوا  
عن الكناية الى الصريح لا يكون زمان في اجواب وقد ساجب بان ان اغسلت نفسك لولا فعلت  
والنفس تقرر لا تغيير

وان توى ما بين الفور ولا بدك التغدى يوما او يومين والخروج الى اخر اليوم او الشرح  
لم يدس اصلا بل لغو لانه اي ما بين الفور ولا بدك في لفظه الى كسر ما بيني عنه اللفظ  
بعض من الوضوح باب اليمين يكون على الخالف والامور وعينها لو قال ان  
كل غلامي هذا احد او ان البست القمص احد فان طلق لم يدخل الخالف ولم تحث لو حكم الغلام  
او لبس القمص نفسه سواء كان الغلام والقميص له او لغيره ما لم يتودخوله في عموم احد اذ لو توى  
حنت لمكاملته الغلام ولبسه القمص كذا لا يضر الخاطب في عموم احد في ان دخل دار احد  
فكذلك احد حنت بدخول الخاطب الدار لكن حنت بدخول الخالف وفي عموم ايهما فاما اذا قال بعص  
عبيد اعق ايهم شئت حتى لا يكون له ان يعتق نفسه وذلك لان احد او ايهما نكح والخالف  
معرفة بيا الاضافة وتاء المصطلح والخاطب في الخطاب اعني صمد الخاطب والتكليف في المعرفة  
بمعنى انها لا تنفصل فان لان المعرفة معلومة والتكليف غير معلوم واسم الشئ للمنفرد والاضافة  
لكن هذا في عدم دخول احد مما تحت اللفظ انا مواعدا في سياق بان يكونا معا في سياق  
الشرط او سياق الجواب او نحو ذلك دون اختلاف في السياق كالشرط والجواب بان يكون  
احدهما في سياق الشرط ولا في سياق الجواب حتى دخلت المرأة المعرفة بالخطاب مع الاول اي  
في ان حكم غلامي هذا احد او البست القمص احد فان طلق لمكاملته الغلام او لبسها  
القميص طلقها فانه معرفة وقعت في الجواب واحدتك وقعت في الشرط فالجواب في التور المعروف  
في الجواب دخل تحت نكح الشرط حتى لو قال ان دخل الدار الى هذا احد فان طلق لمكاملته  
اما المعروف في الشرط فلا يدخل تحت نكح الشرط حتى لو قال ان دخل الدار الى هذا احد فكذا او خلاها  
الخالف لا حنت وكذا لا يدخل في ان فعلت انت كذا ففعلت في طوالت معنى انها ان دخلت طلقك لكونها  
معرفة وقعت في الشرط ونسأى نكح وقعت في الجواب قالوا والنوق من المعرفة والتكليف  
انقطاع سوال كسوفها وعدم العطية والاعطية انما هو بالاضافة وما جرى مجراها  
فم قال هذا العبد واثار سوال كسوفها غير منقطع اذ لو قال من اسر من هذا العبد  
واذا اضاف وقال عبدي اسقط السؤال ولم يصح من انت منه وهذا الوفا ان حكم هذا العبد  
احد فكذا افضله الخالف حنت لعدم الاضافة والاضافة التي تحصل بها التعريف قد يكون اضافة  
الاسم كما في غلامي وقد يكون اضافة الفعل كما في ان البست القمص احد ولذا امثل بمشاكل  
فظهر انهم لا يريدون بالعرف والتكليف والاضافة ما هو مصطلح النجاة كلف وقد جعلوا اللفظ  
نسأى من التكرات بناء على العموم والادبها م والاضافة معتدة تعريف المضاف اليه وجوزوا  
بان في مثل ان حكم هذا الغلام احد فعبدا في حرقه في الخالف من كرامه انه معروف بيا الاضافة  
لكن في سياق الجواب والتكليف انما في سياق الشرط فعدم خروج الخالف في هذا المثال مبني  
على نكاحه وعلى توريته على ارضه لا في سياق واذا تحقق في كونهما واحدا قال في التور



عن الواقعات لوقال طلبي اي ف اي شئ او قال امر ساري بذكر ليس لها ان يطلق نفسها  
 لانه موضح امر في المنكح اليها ومع معرفه في هذا النفوذ ولا يدخل خلاف ان جعلت كذا انفساء  
 طوال فانها معرفة في الشرط مما زاد ان يدخل تحت الجاء ويكون منكح في الجاء اياها مهنه ولا يصح  
 ان يكون معرفه ومنكح في نفوذ واحد وبالجملة فربما تنوهم في هذا المعام استحالات منها ان  
 الضلا انما يتوهم مدلولي لفظ المعروف والنكح اعني وضع لستعمل في معن وما وضع لستعمل في  
 غير معرفه فلا يصدق على لفظ واحد انه معرفه ومنكح لا بين مدلولي لفظ المعروف كاناواست و  
 المنكح كاحد وصل لظهور الضلا في مثل ما اتاوانت الا احد او رجل من السلم وصحبه كاستدعاء  
 مثل لا يدخل الي اود اكل احد الا انا وانيت وذلك لكون النكح لفظا ملحقا بنشأه عدم  
 اعتبار النكح في مدلوله وعدم الدلالة عليه الا اعتبار عدم النكح واللا ماصدق على قوله  
 ومهره انه لو تحقق الضلا لما اختلف الحكم باتحاد السيار واختلف لانه ان اكم احد الضلا  
 لا يناول اللقي كيفما كان واينما كان ومنه ان النسبه انما يصح فيما موث من محملات  
 اللفظ ومدلولاته في الجملة فكيف صحته مهنه فاما موضحه مدلوله والجواب ان المواد تضاق  
 مدلولي المعروف والمنكح بحسب دلاله اللفظ مع ان مدلول لفظ المنكح في بصفه لهما م  
 عدم اعتبار العيين والدلالة عليه ومدلول المعروف في بصفه اعتبار السعه والدلالة عليه  
 تحت سؤال لفظه فها م معنيان مختلفان لان تضاد قان وان كان المبهم صلاقا  
 على المعن صدق المطلق على مقدماته والكل على جزماته فاذا اعلق حكم بالمنكح من حيث علم  
 اعتبار المعن فيه وقرن به في ذلك السيار بعض افولها مذكوره باللفظ الدال على اعتبار  
 تعينه تحت سؤال لفظه فها م انساق الذهن الى انه غير مراد من ذلك المبهم نظرا الى ذلك  
 الضلا حتى كان يعلق الحكم به شروط بعدم اعتبار المعن ومقصود على قوله الي  
 لم نذكر في هذا الساق مما يدل على اعتبار المعن بخلاف ما اذا ذكر في سياق لفظه فانه لا  
 انساق الذهن الى عدم السناول لما بينهما من التباعد ومخلاف فاذا قامت القونه كما في  
 صومر كسنا وفانه منزه عن التفرع بان يعلق الحكم به شروط بعدم اعتبار المعن و  
 مقصود على ما لم نذكر بلفظ يدل على المعن ومخلاف فاذا ذكر في السناول فانه مدلول لفظ  
 اللفظ او من محملاته لا اعراسه فانه يغلط على المظلم وشد صدق ديانته ووضا  
 ذكر في جامع قاضي خان انه اذا انوى نفسه فعدنوى الجاء لان احد اسم لستعمل في من بني  
 آدم واذا انوى نفسه فعدنوى سمها مع معرفه منه فكان ناويا بعض معاني الحقيقة فكان ناويا  
 للجاء وفيه اضلال لان الواحد المعروف اي المعن ليس بعض معاني الواحد النكح بل  
 ضد على وجه واما بعضه هو الواحد المطلق ولم يرد ذلك باللفظ الدال على نفسه كيان  
 الاضافه لكونه مجانب من ليس تنهال الفكر وهو المعن في الجاء وهو المطلق بل ان يدب

المراد من قوله في الجاء انما هو في الجاء  
 والمراد من قوله في الجاء انما هو في الجاء  
 والمراد من قوله في الجاء انما هو في الجاء

المعنى على قدره حيث قال فعدنوى شخصا معروفة وموضو الحسن ان حال معناه فكان ناويا  
 بلفظ احد بعض معناه المعنى الذي هو معنى نكي اي جوفه وهو الواحد المطلق للسناول الفرد  
 المعنى الذي هو نفسه وسائر الافراد النكرات فكلوا الجوز في لفظ احد حيث اريد به شخص  
 من بني آدم لا بصفه النكاح وبهذا ما قال في التور ان قوله احد سناول شخصا منكرا و  
 الخالف نفسه ايضا سمح من بني آدم وان لم يكن منكرا فوضفه بعض معاني الحقيقة و  
 لولم يصف الخالف اي لم يذكر بيا الاضافه بل ذكره كم والنسب وقال ان كل غلام  
 زيد بن عمرو احد فكد او الخالف زيد بن عمرو لم يخرج الخالف بل سناوله لفظ احد وضف لوكلم  
 الغلام لبقاء النكح اي النكاح في زيد بن عمرو اولم يقطع سؤال لفظه فها م وتاتي ان يقال  
 من زيد بن عمرو لان زيد بن عمرو كثر في العالم فان لم يولم بكف ذكره كم والنسب في  
 التعرف لما حصل التعرف بذكره ما في قوله فانه بنت فليم التي يدخل الدلالة طالي ولما  
 كانت الصفة لغوا ولما وقع الطلاق بين ابل يعلق بالعلل الذي هو الدخول في باب  
 الخالف حاضر عن تعريفه بيا الاضافه تحت سؤال لفظه فها م معناه اخضر والاكفاء  
 بالاسم والنسب في الغائب كفله انه انما هو للعدد اي لتعدد الوصول الى فوقها وبهذا شأن  
 ومهره لا تغذر فله الكفاء وهذا عند طعن القاضي ابي خازم حيث قال ينبغي ان لا تحت  
 ويكون الميمن على غيبه لانه عرف نفسه بما نفع به التعرف وموثر كم والنسب كما لو عرف نفسه  
 بالاضافه كذا الا شأن وصدا بدون الاضافه مثل ان كلم هذا العبد احد لا لوجب تعرف  
 ما يضاف اليه العبد الخ راييه ولا يحجب عن سناول اياه حتى لو كله مال العبد  
 سوا كان هو الخالف او غيبه حيث لانه باق على نظارته اذ ياتي ان تعال من انت من  
 العبد الا في ثلاث الى الجاء المتصل بالسمي مثل ان من هذا الراس احد او قطع  
 هذا اليد احد فكذا في انها كفي للتعريف ولا يحتاج الى بضافه لانه اذا صار الجاء معرفا  
 بالثان صار الكل موقفا اذ لا يصلح كالاضافه في التعرف لا لقطع السؤال اذ لا  
 ثنائتي ان تعال من انت من هذا الراس او اليد فخرج صاحب الجاء الى راس زيد مثلا  
 تحت النكح سوا كان هو الخالف او غيبه فلو كانت الاثان الى راس زيد مثلا  
 والخالف عمرو لم تحت سني زيدا راسه وحسب سني الخالف اياه ولو كان بالعكس فالحكم  
 ولو قال انت الزوج لزوجها كوجب على فها مضي او تزوج على فها مضي فها مضي  
 الاول كل امر اتي طالي وفي راس كل امر اتي طالي وحلت هذه المزملة العايله في  
 عموم كل وظلعت من الصور الا وفي في الحال وفي انشائه بعد الزوجه بعد البينونه حله في  
 لابي يوسف فذا ما بالي ان غرضه ارضاء له وذلك بطلين غير ما فصح بقوله الحال واما قلت  
 عندهما اذ عادي الجواب مبتدى للصلام كما وانه قد عدا الجواب حيث لم يقتصر على ما ذكر



ولا اذ فرح وما ذكرى من الخصص بالغرض مدفوع بان ربما يكون الغرض استخاطها لاجل ارضها  
بالاعراض ولو قال في الاول كل امرئ الى طالع ما دمت حية او قالت الزوجة لك امرؤ على  
فقال كل امرؤ الى طالع لم يدخل هذا تحت عموم النكح للتشويق للخطاب في قوله ما دمت حية  
لو الاضافه في قولها غدي وقد مر ان المعروف لا يدخل تحت النكح لكن في اتي الى البيان  
نظر كذا لو قال ابتداء كل امرؤ الى طالع ما دامت حية فلا بد من عموم النكح ولا يظن  
لغيره وترى معترفه باسم العلم المكفي عنه فلا بد من ان كان هذا نظرا للفصل لما مر من ان العلم مع  
النسب لا يفيد التوفيق القاطع للسؤال حتى يخرج عن النكح اجابوا بان المراد اذا ذكر العلم  
مع الاشارة وهذا ما قال يعني الى امرء ان الزوج قال ذلك وانشا الى قوله فحصل التوفيق  
بالاشارة وقيل الاول والى والى باللفظ في المسئلة الاولى وعلى كل امرؤ الى او تزوجها  
تحكم الحال فان قصد المصطلم ان كان اغضا بها دخلت وان كان ارجاء لم يلزم  
**باب** الخلف في الجماع مما يقع على الثام والجامع لو قال ان جامعك او  
باضعك او اغسلت مثل فبدي في مجموع على الجماع في الفرج حتى يصير به موليا ولا  
يعتق العبد بما دون الفرج وان انزل واغتسل لانه اى الجماع في الفرج هو الغسل في مقام  
هذه اللفاظ وان كانت الجماع معه ولا اجتماع حاصله فمادون الفرج وان كانت المباشرة معايلة  
البضعين ومما استرها وان لم يحصل الا بلبس والبضع بالبضع من البضع بالفتح وهو  
القطع لانه يعطى بالا مضافا وكان الا غسالا منها حاصله بغير الجماع في الفرج حتى يذهب  
الكدر الى انه يعطى في المباشرة مما استه البضع من غير المباشرة وفي الا غسالا منها الاستماع  
الموجب للازاله ان ينوي ما دونه اى الجماع فيما دون الفرج فانه يعتبر نية ولا يحل  
على الجماع في الفرج للاختلال اى لا احتمال هذه اللفاظ ذلك ولو قل من يجوز والشبهة  
لكن لا يصرف القلام عن الظاهر الذي هو الجماع في الفرج في القضاء فحنت بهما اى بالفرج وبما  
دون الفرج ولا يخص الحكم بما دون الفرج ولا يثبت بطلان النكاح بالانكاح  
فان قيل كان ينبغي ان يصدق في ذلك ايضا لانه نوى حقيقة كلامه كما اذا نوى بياض  
الزهر في عيني يوم تقدم زيد صدق ديان وقضاء ولا يعتق العبد بالقدم لانه لا يصدق  
بان ذلك انما يكون اذا كان ما نوى حقيقة كلامه وما انصرف اليه اللفظ مجازا اما اذا كان  
كل منهما حقيقة كلامه فلا لان ما انصرف اليه اللفظ بمرج بكنى الا استعمال وصار في  
كالمجاز كذا في جامع فاضى خان وقد سبق ان في نه المجاز المعاكس للحقيقة استعماله لا يصدق قضاء  
فما فيه حنك عليه كذا لو قال ان طمسك فكذا فهو على الجماع في الفرج حكم العوف الا ان ينوي  
الدوس اى الوطى بالقدم فانه يصدق لانه نوى الحقيقة فحنت بذلك لكن لا يصدق في ابطال  
الا بلاء وصرف القلام عن الجماع حال كون ذلك عكس غير المضاف الى امرئ مثل ان وطيت

كله

كذا فانه على الوطى بالقدم وهو الحقيقة قال الله ولا يطأون موطئا ولا عرف في المصا  
لصرف الله لكن ان نوى الجماع صدق في حى الخنث به لاني حتى صرف الكلام عن الظاهر  
بهما وليس المرأة بالابلاء لو تزوجها اربعة اشهر كذا لو قال ان اقتضيتك للغير فاذ فانه على  
ازالة البهارة بالاكلة المخصوصة حكم العوف وان كان ما حذر من القضي وهو النكح الا ان  
ينوي الا صبيح اى الا مضافا بالا صبيح فصدق في حى الخنث به لانه حنك لاني حتى ابطال  
الا بلاء وفي قوله للمرأة ان ايتت فكذا ينوي اى لوكل الى نية ولا يحمل على الجماع ولا على  
الزنا من غير نية لا سواء اجماع الجماع والزنا لا استعماله فيها من غير غلبة ورحمان  
لا حد لها وتساوى الفهم الى الجماع انما هو في المضاف الى قبل المرأة كما في قوله نعم فأتومن  
من حنك محكم كسبه بدليل قوله نعم فأتو اجماع في المضاف الى المرأة مثل انتمها من غير  
قرنه على اتيان القبل فلو نوى الزنا حنك بالجماع لانه زاد وزاد على الزنا حنك  
العكس ومما اذا نوى الجماع فانه لا حنك بالزنا كما لو صرح بالجماع وذن لم ينوشوا وانما  
للزنا وجها مع حنك ليقين شرط الحنك وان لم يجمع لم حنك لعدم يقينه كذا الحكم في  
الا صابة بان يقول ان اصبحت فكذا لوكل الى نية ولا يحمل عند خلق الى الجماع لاحتمال  
الذنب مثل اصاب جنبا اى كسبه والمال مثل اصاب مالا وجد والوطى كقولهم للثيب  
مصابة بمعنى موطوءة والقبلة كما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصيب بعض  
نساءه ويحج الى الصلوة اى يقبل احتمالا سواء بالنظر الى استعماله وان كان لا يصار الى النيل  
والوصول ومنه لا صابة في الرض كان نال الغرض وفي الجواب لانه نال الحق وادركه و  
اصابه المصيبة ايضا اذ اكلها ووصوها الى المصا ولا يخفى ان احتمال التبعيل لا  
سواء في سائر الاحتمالات ولو قال ان مشيت فكذا فهو على مشي القدم وان نوى استطلا  
البطن وحين اى صدق ديان لكن حنك بهما قضاء وزعم الفراء كسبه ان من يمشي  
ان ما فعل عنه من انه لا يصح في ان مشيت بعد ان من نية استطلاع البطن لان الموضع  
لذلك انما هو مشيت بكسبه ان من يمشي لانه اى اطلاق المشي على الاستطلاع في باب  
الكجوز وتعتبر المسبب عن السبب لما انه سبب المشي بالقدم كما في قوله امطرت السماء  
نباتا وقد عترض بان هذا انما يقع فيما اذا كان المسبب خاصا بالسبب لا عاما للموضع  
لنعترض بان انما هو مشي بالقدم وكلامه لا كثر من ان العلاقة بينهما هي المجاوز والقدم  
وهذا معنى قول القاضى ابي زيد لانه ان استطلاع سبب من المشي لانه لا يستعمل غيره  
معان هذا السبب من ذاك اى متعلق به مرتبط لانه في اللفظ اسم لا يتوصل به الى الشئ ومنه  
الوصف بحال نفسه وحال ما هو من سببه وليس هذا من السبب كاستطلاع المشي في شئ وهذا  
اى لكونه من باب الكجوز لم يصر في الكلام عن مشي القدم الذى هو الحقيقة وقضاء حتى لو مشى القدم

او اصبحت منك







كان مكان الفاعل مكان الفعل وان ثبت في محل كذا شرط كون ذلك المحل في ذلك المكان  
ليكون الفعل فيه لان المقصود من اليمين في اثر الفعل لا في ذاته لانه انما قصد بالنفي لصحة و  
فساده وذلك باعتبار اثره فان قال ان شئ عمل في المسجد فكذا فاشتمه والشايم في المسجد و  
المشتم خارج المسجد حث وبالعكس لا حث ولو قال ان فتلك او فترك او  
شجيتك او مبيكتك في المسجد فكذا ففعل ذلك والمفعول في المسجد والفاعل خارج المسجد  
حث وبالعكس لا حث لغيره الافعال انما تتم بالمحل ولهذا اختلفوا في ما جلا ولا يتر  
في المحل حتى ان القاء الحج على القارورة نسي ليرا وعلى من تالم به ضربا وعلى مرات به  
قوله وهذا الخلاف ان لا يملك فانه يتم بالرامي مشروط بكون الرامي في المسجد وهذا يصح رمي الله  
فما اصابه ولا يصح رماءه فاما اصابه وحاصله ان الرمي المقرون ببلوط الى لا يقتضي الاصابه  
فيكون بمنزلة الشتم وبدونها يقتضي الاصابه بصيرة المحل معولا للفعل فيكون بمنزلة  
القتل والضرب كذا التتم في زمان انما تحقق بانشاء القول فيه والقتل في زمان انما  
يحقق بظهوره في نفسه حتى لو ضل لا يقتله يوم الجمعة فاما ذلك النسخ فيه اي في يوم الجمعة  
بضرب في غيابة بان ضربه بالخالف يوم الخميس مثلا حث ولو مات في غيابة اي غريو م  
الجمعة كالسبت مثلا بضرب من الخالف فيه اي في يوم الجمعة لم يحنث لان المحل لما كان حيا  
تمام يوم الجمعة حتى علم الفعل فاحث اليمين وحصل البر ولو عدل الموت يوم السبت فلا  
في يوم الجمعة كان ذلك بطريق كسنة ولا يثبت الحث اذا استناد الذي هو  
اعبار بعض لا بعض البر المحقق وانما جاز ذلك لان بعد ضرب يوم الجمعة قبل الموت لانه  
باشر فعلا في المحل بصيرة قتلا في الزمان الساوية القدر كافت لجواز الكفر لان الكفار  
تعلق بالقتل في حق القاتل والقتل في حق الجرح المقتضى الى زعموق الروح فاذا  
افضى تبين انه كان قبله من جنس وصوره كذا الحث لو مات ذلك السجى فيه  
اي في يوم الجمعة بضرب من الخالف قبل اليمين لا يضاهيها شرط بعد ما رعايه لمكنه الترك  
يعني ان اليمين بها للمنع وترك الفعل فيصرف الى ما كان في وسعه ويمكن وذلك فيما  
يسبيل حرم ما مضى حتى لو حلف لا يطلق امراته حث بالمعلق بعله اي بالطلاق  
المعلق بعد الحلف بان قال بعد الحلف ان قدم زيد فان طلق فعدم وطلعت فانه حث  
في حلفه لا قبله بان قال اول ان قدم زيد ثم حلف لا يطلق امراته ثم قدم زيد وطلعت فانه لا  
حنث في المشاهدة والمشهد به حلال وفروع بناء على ان العبد يتحقق القتل  
وقوع الطلاق وذلك بعد اليمين **باب** الطلاق في التزوج في الموت  
اي الطلاق المعلق بالتزوج يقع في الموت ومبني الباب على ان تعليق اليمين بشرط  
جائز كعلق الجأء المحض كالمهر ما نكحوا وان انجاء متى خلك من شرط

59  
وامكن تعليق الشرط الاول بجعل الاول شرط انعقاد اليمين والشرط الثاني لان لا تعد  
تقدم من اجل في الوجود فطال الاصل ان يكون سابقا في الذكر لوقال كل امرأه تزوج طالق  
ان كملت فلفنا فزوج امرأته قبل الكلام مع فلهن وامرأة بعد فعد دون تطلق الحكم  
اي من تزوجها قبل الكلام ومن تزوجها بعده وان كثر كما لو ابد فعال كل امرأه تزوجها ابدا  
ففي طالق ان كملت فلفنا او وقت بان قال كل امرأه تزوجها الى سنة فطال ان كملت فلفنا  
فانه يعلق كلتا معا وفا فالله الكلام بجعل شرط الحث فمن تزوجها قبل الكلام بشرط  
انعقاد اليمين فمن تزوجها بعد تلك المدة فعد كره بدو الوقت وعندنا نطلق المدة وجه قبل  
الكلام لا المترجعه بعد لانه اي قوله ان كملت في اليمين بشرط المحل اي جعل شرط المحل  
اليمين اذ لو جعل منوطا عما قبله كان لغوا من الكلام دون العقد اي لم يحل شرط الانعقاد  
اليمين هو قوله كل امرأه تزوجها فطالق كلام تام والاصل في الكلام التام موثر في نفعه  
دون الوقت ولو جعل الكلام شرط انعقاد لنزوم توقف الكلام التام به ذلك وهذا مع  
قوله هذا القول وجد ان توصف التام من الكلام على طريق اللغ والنشر فعين التزوج  
شرط الانعقاد والكلام لا يخلو لانه صار شرط الحث صارا غايه لليمين فاذا كمل الحث  
اليمين فالتى تزوجها بعد الكلام تزوجها بعد الحث لان اليمين فله طالق والى تزوجها قبل الكلام  
واليمين باقية وطلعت واعتبر كل بان عطف على قوله لانه حق اليمين التي قصد الى زيادة بيان و  
اوضح للمقصود واقامة دليل على معنى اعتبر كلمة كل في مثل هذا المقام بكلمة ان حتى كان قال  
ان تزوجت زعب او عمة او حفصة الى غير ذلك واعتبر الشرط الواقع مثل هذا الموضع  
بالوقت والغاية حتى كان قال كل امرأه تزوجها غدا او ان اكلم فله طالق فحقق ذلك  
ما ذكره الامام الحصري لا ونفى ان الاصل في الشرط كلاما لان المحل انما لا يكون الا على فعال  
ومى مختصة بالفعال لم كمل ان لها قد بدل على التمسار كما في قوله بن ان امرؤ يهلك وهو وان  
كان متقدرا للفعل لكن لا يصح ادخاله على اسم لفظ نزلت رتبة عن كلام اذا واذا وما ومتى و  
قيما لانها بدلت في الاسماء وهي الافعال التي تحقق وجودها وكلية كل ليست من الفاظ الشرط لكن  
فيها معنى الشرط من حيث انها بعد انقاع الطلاق على المرأة الموصوفة بصفة السوء والموصوف  
بهذا الوصف لا يعرف الا بهذا الوصف فسوف الطلاق على الزوج فصارت بمعنى الشرط  
من حيث توقف الحكم عليها بمنزلة قولك المرأة التي تزوجها طالق قالوا واذا كان بعد انجاء شرط  
ان كان شرط الحث والاول لان انعقاد اليمين لا يخلو في الوجود وكان كل  
ان يكون سابقا في الذكر توريد الموضوع واذا كان شرط الحث كان غايه لان اليمين  
نحو توصفه ولا يبقى بعد وهو معنى الغاية لكن انما جعل غايه بمعنى علامه لا يصح كلامه  
فانما جعل اذ لم يوجد النص صرحا لانه في معنى قال كره لانه اي جعل في الشرط بمنزلة  
الوقت والغاية انما يوطئ الدلالة لما يتنا من لزوم عدم بقاء اليمين فسقط بالنقض







لانها متروكة قبل الغاية اما المتروكة بعد الكلام الاول فمتروكة بعد الغاية من وجه فلا  
يدخل تحت التمسك وهذه المسئلة هي المطلقة من قبل على الرائي بانه ينبغي ان يقع على  
المتروكة بعد الكلام الاول والطلاق بالكلام لا يجوز تحت عموم كل امر او متروكة معها مع كل  
توجب التكرار فاما في اعتبار الكلام المتروكة شرط وقد عرفت وجه الدفع ولو قال كلما طلت  
حال كونه متروكة على الشرط الا في بان قال كلما طلت فلا يملك امره ان تزوجها طالق تكرر  
الطلاق في حق التي تزوجها بعد اي بعد الكلام الاول لا قبله يعني ان قوله ان طلت  
سواء الا ان منها ادراكه فلا تملك مرات ثم كزوج امره طلقت ثلاثا لا تكرار للميم  
بكره الكلام حتى لو قال كلما دخلت اليوم الدار فانت طالق غدا ودخلت اليوم مرات  
ثلاثا طلقت في الغد بطلعت ثلاثا وكذا لو قال للدخول في الدار فانت طالق  
ان يوصل قد دخلت مرات ثم تزوجها طلقت ثلاثا ما اذا شئ الواحد يصح ان يكون  
شرطه ان كان كثر فاذا وجد الموضع حيث في الكفر والموكلم فلا تملك ثم تزوج  
امرأة وطلقت ثم حكم ولا تملك ثم تزوج اخرى على معنى كلام المفسر او هو اعتبار عامه  
المشاع بطلاق المطلقة طلقا والى كما ان المتروكة بعد الكلام من بطلق نفس معا  
وفا وادرك لفظها دخلت تحت التمسك لان قوله كل امر او ان تزوجها طالق انما  
للمطلق في امره منكم معروفة بصفة فعند وجوده الصفة صارت كانه قال كما عرفت  
كلما طلت فلا تملك فانت طالق فطلقتا ساوئنا ومنهم من قال لا تكرار الطلاق فيها و  
لا بطلاق غير الطلاق الاول لانها متروكة بعد الكلام المتروكة شرط الموضع بعد الكلام  
نعم لو تزوجها بعد الكلام المتروكة طلقت ثانيا وفي هذا المقام زنا كلام بطلب من الجوامع  
ولو قال كل من املك فهو طالق او طالت ان طلت فلا يملك لكونه ملكه يوم اخلف حتى لو  
زوج بعد ذلك امرأة او ملكا حرة سواء كان ذلك بعد الكلام او قبله لم يطلو ولم يحق لان  
الصفة اعني صفة المضارع للمحال صفة في وجه بدل كل كلمة الشاهد بالحد و  
اعلم كذا واعرف كذا وكل ما املك فهو صدقة ولا املك الا عشرة وانما يحمل على المستقبل  
لمعونة قريبه حال او محال فان قيل وقوعه في سياق الشرط فربما متعالة على كمال  
لان الشرط يحمل الماضي مستقبلا فضلا عن المضارع قلت ذلك انما يكون اذا  
كلمه الشرط على الفعل واقادت التعليق مثل ان طلت ملكك وملكك ملكك كذلك  
لان من موصولة او موصولة وملك صفة او صلة والشرط انما اتى به للاحاطة بالامر اي  
للعقد ما في وقوع الطلاق الى زنا الكلام اذ لولا لوقوع في الحال لا لعلو الملك بالشرط  
لكن كونه مستقبلا في الفعل اعني الملك لا يتعلق به اي بالشرط اذ لا بد ان يتعلق  
انما يدخل في الجواز في الفعل المحكي ثم الظاهر ان قوله قدم او قدم متعلق بعدم تعلو الفعل

بالشرط

بالشرط والضمير للفعل او الشرط وتقرر الجوامع وعليه ينبغي ان يحمل كلام المفسر ان متعلق باقول  
المسئلة اي كل ما املك للمحال سواء قدم على الشرط مثل كل من املكها طالق ان طلت فلا تملك  
او اخر عنه مثل ان طلت فكل من املكها طالق والعقد بهذا المعنى فمعنى يومهم انما على تقدير  
تقديم الشرط يكون الملك سعيال فان قيل هذا في عمالة الشرط الى ان الكلام او قدم  
بالكلمة كما في المسئلة المذكورة وانما اذا قدم على الجواز واما في ملك مثل كل من املكها  
ان طلت فلا تملك هي طالق فيسفي ان يكون الملك سعيال او لا قبل بصدقه اتصال  
اذا كان الشرط بكلمة اذا مثل كل املكها اذا طالت في طالق لا محال ان يكون او اطرقا  
لا ملك وقد صرحوا في الجوامع بخلافه حيث اوردوا في مايل الباب ان لو قال كل جارية  
املكها اذا جاء غدا في حرة فانه يقع على كل من ملكها غدا لا يحلف لان الكلام متعلق بالجوقة  
بالحج الغد وشرط ما خرج الجارية مطلقا فيبقى املك مطلقا فيكون للمحال وفي تحكيم خلاصه  
ان يكون اذا اطرقا الصلح والكلام لا يثبت حرة من ملكها في الغد فيكون فيما ذكره والاثبات  
حرة المملوكة عند الحلف بالشك قلت كانهم ينفون ذلك على انه لو اريد به المعنى ليس كل  
املكها غدا وفي الغد فالعدول الى كلمة الشرط دليل ان قصد التعليق بالحج والغد وللدفع اعلم  
بويد ذلك ما ذكره انه لو قال انت طالق اليوم وغدا فالطلاق واحد ولو قال انت طالق اليوم  
واذا جاء غدا فالطلاق اثنان اذ هما مفعولان لمفعول متعلق وتخلص مثل املك للمحال اي لما يثبت  
في المستقبل بمعونة القرينة انما نعه عن الحال على الحال لما تقرر من انه عدل الى المحال عند تعذر المعينة  
احتمل ان اعني اللغو ثم ذكر بعض القرائن الصارفة عن الحال المناسبة للمعام بكونه بالعدم للمحال  
اي بعدم حصول الملك في الحال كما في التزوج في مثل كل من تزوج فانه لا سعيال لعدم مباشرة  
التزوج في الحال او عن غير المضاع اي باسغناء الوقت الذي اضيف اليه الحكم عن الوقت القاييم  
كما في سنة والشهر في مثل كل من املك الى سنة او شهر فكذا ان طلت فانه يخلص من ملكه في  
الا سعيال ولا يدخل فيه من كان في ملكه في الحال لان الحالة الرامنة لا تسمى الى هذه الحالة  
فلو صرف الى من في ملكه ومن ملكه كان منزلة الجمع بين الحقيقة والحال بخلاف ما لو قال كل من  
املكه اليوم فانه يصرح الى من في ملكه ومن ملكه الى غروب الشمس لغير اليوم مثلا وانما  
الرامنة فلم يكن اضافة الملك الى المستقبل نعم انها تمتد الى غروب الشمس بحكم امتداد المجلس كما  
في البيع وسجدة السلالة لعدم تخلف تقضي بطلان اتصال هذه الاعبار بكون لتمام اليوم حكم  
الحال ولا يكون من الجمع بين الحال وبين مستقبل وبهذا معنى قوله والمجتمع الى الغروب اي جمع ما ملكه  
حال الحلف وما يملكه الى غروب الشمس معتمدا على مدلول لفظ املكه اليوم وبحقيقة ان الحلف  
بالحال المعامل للماضى والمستقبل معنيين اللان مؤنثا به الماضى من الزمان وبداية مستقبل  
بل الجواز متعاقبة من اولها الماضي والمستقبل بخلاف اتصال مثل يبيع مكر







فلو اباها في الزوجه في الصورة الاولى وقرب الامه ثم زوجهها صار موليا حين عادت الزوج  
الى ملكه لا حين وطئ الامه لما من ان العامل هو الميسر لا موت الملكة وقد كان الملك ثانيا  
عند الممن وان لم يشب حكم الابلا لما من هو الميسر من القربان بل لا شيء وقد زال ذلك بوط  
الامه وان لم يكن ملك الزوج ثانيا ساج وانما اعبرت من وقت التزوج لان الطلم انما يحقق  
ونزل المضاف الى احد الوقت كانت طالق اليوم او غدا بالآخرة منها حتى لا يطعن فيلحق  
الغدا لكون الطرف للطلاق احد الوقتين على الخصوص لا على العموم ونزل المضاف اليها  
اي الى الوقتين كانت طالق اليوم وغدا بالاول من الوقتين كغير طرفة الطلاق للوقت على العموم  
للاصل على الخصوص وهذا معنى قوله عملا بما حصى اي في الصورة الاولى وبما عدا اي في الصورة  
الثانية الا ان سوي في الصور ان يطلق في كل وقت من الوقتين طلاقا على صفة فانه يصرف  
لما فيه من التغليب عليه مع احتمال اللفظ له فقد صح حكمه في وقت جمع على لفظ الميسر للفاعل  
كلمة او اي يكون جامعة كما لو كانا ويكون اي كما في قوله تعالى وقا لو ان نؤمن لك حتى نجو  
لنا من الارض ينبوعا او يكون لك عنه بمعنى ويكون فكوم الكلمة في الصورة ثم عذر له قوله  
انت طالق اليوم وفي غدا والواقع بذلك طلقا احدهما اليوم والاخرى عند مجيء الغدا لغير  
اعادة كلمة في ذلك ان جعل كل وقت طرفا على صفة مقتضى مطروفا على صفة كما اذا قال انت  
طالق في ليلتي وفي نهارك بخلاف ما اذا قال انت طالق اليوم وغدا او قال في الليل انت طالق  
ليلتك ونهارك لان الحكم طرف واحد حكم العطف فصار المضاف الى احد الوقتين او اليها عند  
نيه الطلاق في كل وقت كما لو اضاف الطلاق الى اليمين اي احد الوقتين وعلى بالآخر  
مثل انت طالق اليوم واذا جاء غدا فان العطف لغظة غدا مع انه انصرف الى لفظ اذا جاء غدا  
ولعل انه قصد الشرط والعلوق لا الطرفية والعلوق بان لفظا جاء فعلا والعمل لا نص  
طرفا في الغلام الشرط يقتضي جاز والمذكور له يصح جوازه لان الواقع لا بعد العلوق  
فتعين التقدير اي انت طالق اليوم وانت طالق اذا جاء غدا وكما لو قدم في قوله  
المستقبل على الكائن في الحال اما بدون العطف مثل انت طالق غدا اليوم او مع  
مثل ان تقول في الليل انت طالق في نهارك ولسلك حيث يقع بغير الكلام من طلقا  
بحسب الوقتين لان ذكر الوقت الكائن في الحال بعد اضافة الطلاق الى المستقبل يقتضي  
وقوع طلاق لغو لا منعا ان يكون ما علق وتوقعه بالمستقبل واعمال في الحال ونزل المعاق  
باجد شرطين مثل ان دخلت هذه الدار او دخلت ملك فانت طالق بالاول والشرط  
حتى يطلو بدخول واحدة ايها كانت ونحو الميسر فلا يطلق بدخول لغيره لغيره والى كانا  
اي الشرطان كلاهما شرطان لتوقف الطلاق عليهما لا احدهما على الاخر كما هو موجب الكلام  
وبها اي والمعلق بشرطين نزل بالآخرة منها اي يتوقف عليهما جميعا حتى لو قال ان دخلت هذه

وفصلت ملك فانت طالق لم يطلق الا بعد دخولها لان عطف الكلام ناقص على الناقص  
ليجمع بينهما فيما علق بهما وجعل بينهما فصلا شرطيا وهذا لان عدم الجواز ومكر كلمة ان  
مست انت طالق ان دخلت هذه وان دخلت ملك او بوسطه اي بجعل الجواز متوسطا  
ومكر كلمة ان مثل ان دخلت هذه فانت طالق وان دخلت ملك فتحل الميسر بايهما  
اي اتي الشرطين كان من غير توقف عليهما وبعد دخول الدار لغيره لا مع طلقه لغيره  
لأنه لا حل للميسر حتى كان علق التزوج والطلاق الواحد بغير غيره اي بغير واحد  
الشرط على من نوا دون لهما حتى كانه قال وان دخلت الدار لغيري فانت طالق  
ملك النطقه الاولى وذلك لان الشرط انما ينافي فشارك الاول في حوائج بعينه  
المعلق بالشرط كونه علقه شرطيا وانما كان احكم عند تقدم الجواز او بوسطه ومكر  
ان ما ذكره كملك توقف التام لانه يكون الميسر جملة تامة فلو جعلنا الجملة الثانية مع  
الاولى شرطيا وهذا التزم بوقف الجملة التامة وموجب هذا العمل ما اذا لم يكر كلمة لم  
لان الجملة الثانية ناقصة في الشرط فشارك الاولى فيها وبصير الكل شرطيا واحدا بخلاف  
ما لو لم يكر الجملة الثانية فشارك الشرط فشارك الاولى فيهما وبصير الكل شرطيا واحدا بخلاف  
على صفة التزم تافى علق الجواز بالشرط عن حال ذلك لانه كما ذكرنا في الشرط الاول فقلعه  
بالكنا يكون بعد ذلك وهو غير مشروع وهذا اي ويكون عطف الناقص على الناقص ليجمع  
فما به التمام بعينه لو كرر المعلق اي ملك المرأة الطلاق ونفوضه الى شقيقها مثل  
انت طالق ان شئت وشئت وشئت كرجاء اي ما يحب به الملك في الجواز في الخامس  
حتى لا يقع الطلاق الا بلاث مشيات منها في المجلس يكون المعطوف ناقضا في الشرطية  
لان عدم حرف الشرط فشارك المعطوف عليه وبصير الكل شرطيا واحدا وهذا لا يقع  
الطلاق في انت طالق ان شئت ولم تشأ لان الجواز شرط واحد لا مجموع والمعلق  
بالجواز يقع الا ان تقدم الجواز ومكر ان مثل انت طالق ان شئت وان شئت ومثل  
انت طالق ان شئت وان لم تشأ اي فانه مع الطلاق في الاول بشئ واحد وفي الثاني  
بالشئ او عدم الشئ يكون كل من المعطوف والمعطوف عليه شرطيا على صفة يكون  
تافى في الشرطية وانما النقصان في الجواز وانما عدم سببنا في الجواز من اعني تقدم الجواز  
ومكر الاداة اذ لو انشئ التقدم في الصورة الاولى مثل ان شئت ولم تشأ شرطيا تكرار  
المشئ وفي الصورة الثانية مثل ان شئت وان لم تشأ اي لا يقع شيء ولو انشئ المكر  
كان الكل شرطيا واحدا على ما في **باب الحنف مع باعوس او باعس**  
لو قال لا محراب ان دخلت دارك فانت طالق فانما طالعان فالشرط عند رجوعه فكل من رجوعه  
اي دخول كل منهما في الدار جميعا وبها ان كان دخلها هذه الدار ودخلها هذه الدار



فكذلك ان الشرط مناد قول كل منهما اللهم وعندهما تحت بفعل كل فرد في فرد اي بدخول ايهما  
دارا والاخرى داسا لفي لتعا بلها اي الفرد منها والفرد من اللهم حال كون ذلك التعاكس  
كلما لتقابل الجمل يعني ان فضته تقابل الجمل تقابل كما في ادبالا في ادمثل قوله تعالى وحياه وادخلوا  
من ابواب مسفرة فان المعنى دخول كل واحد منهم بابا واحدا من الابواب لا دخول كلهم كل باب  
او بابا واحدا وان امكن معنى التمسك بالآية اشارة الى ان الحكم لا يوقف على كون الجمله مضارة  
الى المحل كما في ركب القوم وروايتهم ولبسوا اثيابهم على ما قد سبقتم واعتبر بان اكلهما رغبته فلهذا  
فان الشرط اكل كل منهما رغبته وادبالا فاق جيا على فضته التقابل فلوله التقابل تحت  
بنفس الشرط في اكل الرغبته بان يا كل اكلهما لفته او لفته والآخر باقي الرغبته كما في قوله  
اكلهما رغبته فلهذا فانه تحت بشرتهما في اكل الرغبته من غير ان ياكل كل منهما نصف الرغبته  
كذلك قال ان دخلتا هذه الدار وهذه الدار الاخرى تحت بدخول كل منهما دارا للعطف المعنى  
صدر الكلام اذ لولا ان كان مدلول الكلام شرط وجودها ملك الدار فيوقف على لفي الكلام  
فينصغر منزله ان دخلتا هذين الدارين تحت بفعل كل فرد في فرد لتقابل من الجمع اعني  
المراتب والالهي فاللام في الموضع متعلق بكذا اي في كون الاول متعلق بالشرط واما المتعلق  
والثاني حكم المسئلة واثبات النتيجة كذلك قال ان لبستما ثوبين او ثوبين تحت لبس كل منهما  
ثوبا اذ الجمع للمعرض اي حمله على ان يلبس كل منهما مجموع الثوبين يكون رعايه لغرض اعتبار  
به اذ قد يكون لبس الثوبين غرض اللباس وحمله على الفرد بان يلبس كل فردا يكون عملا  
موجب اللفظ على ما تقرر في مثل اركبوا دوابكم ولبسوا اثيابكم وفي الشرط جعلوا اصابعهم  
في آذانهم واستغشوا اثيابهم وما يكون باللفظ اولى بالرعايه ولا عيار مما لا يكون به  
وكذا ان ملكهما هذين العبدين خلاف ان دخلتا هذه الدار وهذه الدار فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا  
ولبستما ذلك فانه لا تحت الا بفعل كل فرد في مجموع الجمل فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا  
يوجب مقابلة الفرد بالفرد بمنزله ما لو قال دخل القوم دارهم فان فصل ليس ان دخلتا الدارين  
وان لبستما ثوبين وان ملكهما عبدان الا كذلك للاشكالية من غير وفي فاق حاجته الى  
تعداد ما ويراد بعضها في موضع ركب شرها على ما في الكتاب قلنا بل البعض متفق عليه و  
البعض اوضح دلالة وقال الامام الرضا ان المشهدين والمشهد لم سواء والمقصود  
التقريب من الفهم وقطع الهم وفي التبرير انه يكون لعدد الصحيح والسكينة لا يلزم على ما ذكرنا  
في مقابلة الجمل بالي ما لو قال انت طولي بلنا حيث يقع على كل منهما ثلاث الا واصله فقط لانه  
لولا تعاكس التمسك لكل فرد اي لولم يعبر في مقابلة كل فرد واولاه الطلاق لفرد واخر الزوج  
كونه نصفه الثلث حتى يصير الكلام بمنزله فذلك هو طولي بلنا وهو طولي بلها وهو طولي  
لما لغا ذلك العدد اذ مجموع انت طولي فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا

الحج بالجمع اذ اعتبر في احد ما قيد اعتبر ذلك في كل فرد ولو قال ان دخلت الدار فان طالي وعلى  
حج وذا العبد من ان حكم فلا ما ولانته له علق الحج بالدخول كالحلق لا بالكل كالحلق للعطف  
المستضي في الجمل الناقصة تمام المعطوف بآتم به المعطوف عليه ما لم يصر فيه صراف كما في ذاه  
او التبعي اي تكون الشرط الاول سائعا وكان الا للاحق به اولى العرايين من اسباب الترجيح  
على ما قال فيهم هلهم ان السابى الحق في موضع التعارض ولان ان يكون كور واللعن  
غير مذكور والعطف بالمذكور اولى بدار الى الا للاحق وذا من التوقف او اي لمعنى  
الشرط على الجمل على تقدير علقه بالدخول على ما هو المختار من ان الاصل تقدم الشرط  
لكونه مقدما في الوصف فتقدم في الذكر ولانه على تقدير تقدم الشرط لو انقطع لم يضر ولو  
تقدم امكنه الرجوع بخلاف ما اذا قدم الجمل اذ قال الامام السرخسي ما لفتان محو لهما للبدن  
من كون الاحسن تقدم الشرط فهو مذهب اهل البصر وفي الجمل انه مذهب اهل الكوفة  
وكذا انما حكى عن العاصي اجملا على ما ذكره الامام فيهم هلهم ان حتى قال ان تقدم الشرط  
اسمعا لاهل الكوفة وهو مذهب جمهور وتعلق العطف بالكلام مع فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا  
اللائم على تقدير علقه بالشرط الاول اذ سبق ان كل شرط لا في اوله وهو لا يجوز ولا يجعل  
الشرط الاول للعقد اي لا يبعدا اليمن والشرط الثاني لا خلاه فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا  
واحد كما اذا ذكر من الشرط هو او واحد امثل ان دخلت فان طالي ان كل كما في  
وموروريه ان سماعه عن جمهور كذا لوقف التام اي انما لم يحل كذلك لئلا يلزم توقف  
الكلام التام الذي هو الشرط الاول مع جلاء من غرضه فان رجح بتقليل المعنى  
عوض بتخيرها وتطبيعها للدلالة حيث تقدمت وبان الاصل في الكلام هو التام  
وان قدم الجمل وقال ان دخلت وعلى حج وداره ان كل علق الحج بالكلام  
كالعطف كذا لعطف شيء على شيء مع تحلل الفصل الذي ليس من جنسها لكونها اسمي في  
موقع الجمل وانما حصل فعلة في موقع الشرط وبهذا اتوا لفرق لابن سماعه حيث لم يجعل  
هذه لمينا واحدا منعقد بالشرط الاول ونحو ذلك وترك الا حصره لغير العطف  
مع تحلل العطف فيما اذا لم يذكر الشرط الثاني مثل ان دخلت وعلى حج اقامته  
لحاجة العطف اي لضرورة الاحتجاج الى علق المعطوف بشرط المعطوف عليه عملا باصل  
الواو والضرورة منها خلاف ما لو قال ان دخلت الدار فان طالي فانه لا سؤل حجة  
العبد ان بالدخول بل يجوز ويجوز الواو ولا بد ان كان طامح العطف على الجراء  
المعلق اذ لو شاء العلق لكان الجمل الاول وكان ذكر الجمل الثاني لغوا لوصول المعصوم  
بدونه بان تقول ان دخلت فان طالي فانه لا سؤل حجة الى الوقت كالمعطوف بشرط  
الجمع اي جميع ما ذكر من جنس هذه المسائل ولو قال ان طالي وذا من غدا كان الغد

العقل



طالق ما وكذا انت طالق غذا وذا حي ولو قال انت طالق اليوم وذا حي غذا اطلاق في الحال يعق  
 في الغد ولو قال انت طالق اليوم وذا حي وعلى حج غذا اطلاق في اليوم والحي والعق ٢  
 الغد كما في الشرط لغير الوقت في اضافة الحي آء الله مثل الشرط في العلق به والحي كما انه ليس  
 جنس الشرط فكذا ليس من جنس الوقت فلما صار الوقت فاصله بين الحي آء الاول وانك  
 لم يلحق به بل جعل منقطعاً مستانفاً فالفاضل من حيثها من قال في صورة الشرط لا  
 على عطف الحي آء الاوسط على الدخول لا يمنع عطف الكم على الفعل فيجعل الحي آء الشرط الك  
 ضرورة اما في صورة الظروف واليوم اسم والحي آء الاوسط اعني وعبد حج اسم فما كان محل  
 عطف على الحي آء الاول قال الاول اكله لغير اليوم وان كان اسماً لكنه ليس من جنس الحي آء الاول  
 على عطف الحي آء الاوسط على الحي آء الاول الا بالقدم اي تقدم الوقت على الحي آء الاول اعني  
 انت طالق وشي هذا الكلام ما ذكر الامام الرضائي في صور الشرط التزم ترك اللفظ  
 حيث عطف الاول على الثاني وعدم الحي آء على الشرط لانه لا يمكن عطف الحي آء الاوسط على الاول  
 الا بتقدم وما خروا صمد لانه لا يمكن عطفه على الاول لخلل الشرط وهو فعل وعطف  
 الكم على الفعل محسوس ولا على انت طالق لخلل الفاعل فيحتاج الى ان يعدم الشرط او يوضح الاطلاق  
 ليجعل عطف الكم على الكم او يصح الفاء في الحي آء الاوسط اذ بدو نها لا يعلو بالدخول كما اذا قل  
 ان دخل الدار انت طالق والتقدم والتاخر واضمار الفاء لا يجوز الا بعدد خلاف ترك اللفظ  
 فانه جائز بل عذرهم قال وقد حكى عن الامام الخاضعي ان في الشرط انما عطف العلق على الحي آء  
 لانه لا يمكن عطفه على الاطلاق لخلل الفاعل ولا على الدخول لا يمنع عطف الكم على الفعل  
 واما في الظروف في عطف عبد حج على انت طالق اليوم لغير اليوم اسم وعبد حج وعطف الكم  
 على الكم جائز فامس رعاية من حسن الذي هو عطف الكم على الاول كما في ان دخل فاست  
 طالق وعبد حج وعلى حج قال قلت المفسر الى البيان ان الواو في وعبد حج عطفه  
 هذه الجملة على جملة انت طالق لشيء كما في التقيد بالشرط الذي هو الدخول او الطول والى  
 هو اليوم ام ابتدائه عطفه مجموع ما بعد على مجموع ما قبلها من غير شك في قد والنفقة  
 بين الشرط والظرف بان الشرط مفعول لا يصح عطف كرم عليه والظرف اسم يصح عطف  
 الكم عليه وارتبنا امناح العطف على انت طالق في صورة الشرط وجوز ان يكون  
 الظرف على ذلك لغو من الكلام وابعده من ذلك جعل العلق عطف على ظرفه تقدم المعطوف  
 على المعطوف عليه قلت هذا من تسمياتهم وانما يصح ان الفعل لما كان مفعولاً يصح  
 عطف كرم عليه جعل محله ما نفع كلاً من كرم ومعنى عطف العلق على حج فية الله ٢  
 التقيد بالشرط انك وقوله الرضائي ان شاء الله وان شاء زيد بعد قوله انت طالق  
 ان فصلت الكلام وعبد حج ان كلاً فلا يملك الكلام في مجموع اليمين في الصلح

خلاف لابي يوسف رحمه الله فما روي عنه انه يلحق اليمين باللفظ كما لو ذكر مكانه شرط لغير  
 فان يهر انما يعلق لكن لم يقع الحي آء لعدم الوقوف على مشي الله خلاف مشي العباد  
 فانها توقف عليها فان وجدت وجب الحي آء والصحة انه ينصرف الى الجمع اما ان شاء الله فليعلم  
 ابطال وتعطيل كملكه في موطأ ولا يعلق الله لا وقوف عليه واما ان شاء زيد فلا يمكن  
 اي جعل الاشياء ممكنة من ان تنصرف لنفسه ولذا اقتصر على الحي آء كمال في اليمين ويلحق  
 الكل لنفسه اي الكل ابطال ولا يمكن ان تم تعليقاً معني ان مجموع الكلام من انك  
 وان تم من حيث العلق لكنه ناقص من حيث الاطلاق في صور ان شاء الله وعبد حج  
 المملك في صور ان شاء زيد وقد عرفت ان عطف الناقص على الناقص معصي  
 المشرك فيما به التمام واذ كان كذلك فلعطف اي عطف الكلام انك على الاول معصية  
 في حقها اي في حق بطلان والملك فيصير صيغة في حق اي في حق العلق ولا يوجب  
 بل سعة تاماً ولو ذكر بعد ما شرط لعل في كان مفعولاً بالشرط خاصة لانها جميعاً كالا بطلان  
 المملك وهي جامع في مصلحهم ان كلاً مستثناً اعني ان شاء الله ايضا ملكه معصية  
 وصيغة بالملك والقدر كما قال كلاً وعطف اي وصيغة بذلك ومشي البعض من اليمين  
 في صورة المملك بان قال زيد انت طالق هذه اعراض لعدم اي عدم مشي البعض بان يقول  
 لا اشاء هذه العلق عليه مشي الكل في حيث اسفست ولو باسقاء اخرى بطلت اليمين واما  
 عدم مشي الكل فمعني البيان قال في الجوز ان قال لا اشاء بطلت اليمين وكذا ان لم  
 تشاء لهما لانه ملك شمس فلا يمكن الجواب في اصدما والله على اليمينين مشيتهما  
 فمالك يوجب له نعم ان شاء الله في الحي آء اليمين ان لا يلزم اسما لا على ما ذكرنا  
 اذ قال على كذا الف ولذا لو قال ما نه حيث ينصرف الا سبناً الى بطلت به فوط فم الجوز  
 وذلك لغير سبناً لا لملك الكلام لسوء الكلام في صفة لانه وان كان في المعنى بياناً في  
 الصور ايجاج الكلام عن الدلالة على ما يدل عليه ظاهره وابطال ما لوله وشبهه ناقض فاعبته  
 اعماله فيما تنصرك به ضرورة الحاج الى اعتبار معناه في الجملة واحراج شيء به فيما تقدم والضرورة  
 ندفع باعماله فيما يليه موقلاً بغيره فيما يليه لفقده الملاءمة مطلقاً وقوله في الجمل لا يليه  
 المشي اي التعلق بيمين الله بيمينه لفظاً من جهة انه صيغة شرط وعلق بتركيب به  
 الكلام فيصير شيئاً وهذا قد صرح به في حقه ثم انه يلزم من صور العلق مشي الله بيمينه بطلان  
 ضمناً لكونه معلقاً بما لا يوقف عليه ولا يلزم ايضا ما اذا ذكر الحي آء انك ملك عطف على الاول  
 ثم عطف بالاسبناً مثل انت طالق ان دخل الدار على حي ان كلاً فلا تارث الله  
 لعدم التغير الذي هو العطف ولا يوقف الصدر ابطالاً فيحق بيمينه ما يليه ولا يوجب  
 الى الاول شرط لغيره بغير عطف اليمين الثانية على الاولى مثل انت طالق ان دخل وعبد حج







به الفاعل باعبار الفاعل عليه وصف به المفعول باعبار المفعول من غير مناف وتوافق  
ولا يكون اضافة العلق الى المضروب من اضافة الحكم الى الشرط مع وجود العلم في شيء  
ذلك اضافة الى وصفه من العلم والشرط من مضروبه العبد للمخاطب كما انما في الصور  
الثانية ضاربه العبد له ولا في المبني للمفعول مثل انما اباب دج لله المذكور ليس الا  
وصف المفعول به وهذا ما قال قاضي خا ان التعريف انما يحصل بالذکور ولو كانت المضروبه  
بذکوره ولو كانت مبني على وصفه فلا يحصل له العلم لانه عدم فمما وراء موضع الضم  
وفي هر المقام زمان كلام او زمان في شيء السمع كذا الوفا اني نساء في نساء  
في طالق او طلقها فشاء طلق الكل او طلق الكل لم يطلق الا واحدة او قال  
اني نساء في طالق او طلقها فشاء طالق او طلقها فشاء طالق او طلقها فشاء طالق  
وكذا الوفا في المضاف الى النكاح اني امرأة زوجتها اني طالق او طلقها فزوج  
منه نساء او طلقها لا يطلق الا واحدة او قال اني امرأة زوجت نفسها مني في طالق  
او طلقها لا يطلق الا واحدة او قال اني امرأة زوجت نفسها مني في طالق او طلقها  
فزوجت مني نساء انفسهن او طلقهن المخاطب طلقهن جميعا ولو قال من نساء في  
في طالق او طلقها نعم الكل عندها والكل الا واحدة عنده او كلمة في المفعول للمعنى اي شمول  
جميع الاولاد في نكاح العبد وشمول استعمال في كلمة من بالكسر للسمع او اقرنت  
بما فيه عقد وشمول على شهادته استعمال وانما استعمال في البان والسبع في اجماله  
فاعتبر الى المفعول والسبع في المذكور بعد من بالكسر للمعنى اي شمول والفاظ  
فما لا يدور في حلقته ومن بالكسر للسمع فمما هو مجزئ في ارمع في حروف  
الجواك لظرفه في الله والعلق في السطح والغايه في الكوفة الى غير ذلك فالوصف ومجوز  
لما حمل النساء على العموم بحث لا يخرج منه فرد ففقط على الوصف الذي هو كونه العموم  
بحث لا يخرج واحد وترك اللفظ موقوف بدلول كلمة من اعني السبع حيث لم يعتبر  
في المذكور البعض فوقع كلمة من لغوا اذ ليس في البان والتميز متهما معنى السبع لله  
من نساء طلقها لا يناول غير النساء والتطليق او لا مربية دليل انه لم يرد نساء  
غيره لانه لا يمكن ذلك كماله قولهم فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانها افادت  
الاوثان على سائر انواع الرجس وهذا معنى قوله فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانها افادت  
الذي هو نفس بدلول من اجاب اذ التيمية الذي عليه كلمة من ليس مجزئ وبعضها  
في المذكور وهو نساء في وان كان بعضا في مطلق النساء وقد عرف ان الواحد اعتبار  
ذلك في نفس المذكور اعني المجزئ وما يتركه الوصف في وصفه هو كونه العموم  
بحث لا يخرج منه فرد واصل العموم باق الا اذا خرج منه واحدنا كسنا ففان قاله او

التيمية لما فيه معنى  
ص

متا قال لان الاصل كوني بالاعتبار الوصف بالترك وانما اقتصر على الواحد لله السبع  
بنا في ذلك فلا يحط الى الزائد فان قيل فعلى هذا الوفا من شاءت من نساء في طلقها فهي  
طالق فشاء مني ان لا يطلق الكل عنده بل سعي واحد متهما عملا معنى السبع وقد انقوا  
على مطلق الكل فالجواب ما قال ومن شاءت نعم الكل لا لعدم رعايه معنى السبع بل للعموم  
السبع بالوصف العام الذي هو المشقة كانه قال بعض من نساء في طلقها طالق فشاء  
طلقني فكل من طلقها فشاء فبعد ما علم اني عدوت من البطلين عمل بعموم ما شئت وكوت  
من نساء في وعنده لا يمكن ان يطلق نفسها لانا بل واحد او نساء حتى لو طلقها لانا لا يقع  
شي لان الخوف من الله هو الواحد او النكاح وفيه ارشاد الى انه لا فرق عنده بين قد عم  
البان وتما حني ولا بين ترفعه ونكحه ودلت مشقة من نساء في طلقها باسناد  
العقل الى ضحية المخاطب على العموم في من ضربته من عبيدي فزوج اي على ان كلمة من عامة في  
نفسها لا بعموم وصفها حيث لم يفاوت بالاسناد الى ضمير المخاطب والضمير من كما نوت  
كلمة اني بذلك في من ضربته فزوج وعنده علق الكل وكذا في من ضربته من عبيدي عندهما  
عنده وعنده الكل ان واحد والحاصل انها دلت على ان من ليس كائى  
الحلف يعنى في البطل لو قال لا مئة ان ولدت ولدا فهو حرج هذا العلق في حكم العلق  
بشرط الملك في الام اي بشرط ان يكون الام في ملكه يوم الحلف حتى لو ولدت لعنق الولد  
للاضافة الى سبب الملك وهو ولدتها اي ولادة الامة المملوكة لم فانها سبب لغير الملك  
في الولد لان ملك الامة ملك لغيرها وبالولادة حصل ملك الولد لانه مادام في البطن  
بولد حلاف ما لو لم يكن الامة في ملكه يوم الحلف فانه لا يقع في حق علق الولد حتى لو ملكها وولدت  
من ملكه لا يعنى الولد لا سغا الملك واللاضافة اليه او الى سببه لان الولد المذکور في حلقه  
لست ولادة مملوكة حتى يكون سببا لملك الولد نعم نعم الكلام في نفس الله اضافة العلق الى ملك  
الغير نعم ويوقف على ايجازة فلا يكون الممن لغيره ولا يصير اعتبار الملك من معصاه لكونه  
ممن له التصريح بالاضافة الى الملك معنق المولود في ملكه وان لم يكن له من ملكه يوم الحلف  
كذا الوفا لعبد ملكه اول ملكه ان ولد له ولد فهو حرج بشرط الملك في الام لمحق الاضافة  
الى سبب الملك وهو ولادة الامة مع شرط لغيره وان يكون الولد ولد الرشد له ولد  
الزنا هو الصبي في الفسار اكثر المن لان النسب سبب اي بالركن اذ ولد الزنا سبب  
الى الزاني بالاطلاق ولا يكون كركن في اكثر الاحكام ولفظ بعض المشايخ انه لا  
شرط ذلك لانه خلق من مائه ويزيد يعنى عليه لملكه والملك يكون بالهم لله الولد يبعو  
وهذا ما قال في الكتاب لله الولد من الام من ركب سني في حقه الملك والرق والخم فلا  
يضمن فام ملك الامة يوم الحلف يستحق اضافة الى سبب الملك اعني ولادة مملوكة ولا سوط



كونها في بضع العبد يوم الحلف حتى لو كان يزوجها من العبد بعد الحلف عتق الولد وحكي عن الكدري  
 خلافه لم لا فرق بين ان يكون العبد في ملكه يوم الحلف او يوم الولاد او لم يكن اصله لانه لا دخل له  
 في سببه ملك الولد فان قيل في المسئلة لم يذكر الا انه اصله فضلا عن ذكر كونها مملوكة له فضلا  
 عن اضافة النعمان الى ولادتها فالجواب ما اشار اليه بقوله وقد ذكرت اي الام بل ولادتها انما  
 اي بطرس ان قضاء لهر الولد لا ينفي عن الولاد والرق والملك فيها معضتي احاب الحرية بقوله  
 فصار كانه قال كل ولد يولد لك من امه وهو قاصصه بشرط ملك الام يوم الحلف كذا ذكرت في حكم  
 وقال قاضي خاں ذكر الولاد ذكر الولاد كذا في الضرب ذكر الضارب الا انها غير معلومة في الحال  
 واذا اولد له ولد من جارية كان في ملكه يوم الحلف ظهر انها هي التي تكون فصارت كانه قال ان ولدك  
 ولد من امي فهو قاصصه والملك بالام في موضع العمل لا بشرط ملك الام بل بالام انما رايه  
 بقوله كذا الا اني انما في المسئلة لا يثبت عن اشتراط ملك الام والرشد فقال كذا وانت  
 في ملكي بشرط ملكه يوم الولاد اي كذا لو قال ان ولدك ولد وانت في ملكي صح بالشرط انما ينظر  
 اعني الملك في الام والرشد مع شرط ان يكون ملك العبد يوم الولاد عمدا لموضع الجملة الى ان يوم  
 الحلف لعدم الدلالة على ذلك فلو ولدت للعبد اولاد فراه ملكها بالخالف يوم الحلف ولم يكن العبد  
 ملكه يوم الولاد لم يعتقوا بخلاف لو كان العبد لغز يوم الحلف وقد ملكه يوم الولاد وقد  
 جعل قوله والملك مجرور عطف على الرشد اي وبشرط الملك بالام اي في يوم وقما اذا قال  
 لعبد ملكه اولاد ملكه ان تولد لك ولد في ملكي او كل ولد يولد لك في ملكي فهو شرط ملك  
 المولود يوم الولاد حسب اي لا ملك الا مطلقا ولا ملك الا يوم الحلف رعاية للشرع على  
 اضافة اليهم الى ملك المولود المعني عن قضاء الى سبب الملك بشرط ملك الام واما  
 اشتراط ملكه يوم الولاد فصريح في كونه من الجوامع حتى قال في كونه ان مولد في ملكي  
 دخل على قوله يولد لك وانما يكون الولاد في ملكه ملكه يوم الحلف فصار ذكر الملك بالام ووجهه  
 لجواز ان يوصي له بما في قوله في ملكه يوم الولاد من غير ملك الام فملك الام قد يولد  
 منهم ولا بعد ان يكون وله حسب ان الى هذا والمراد بالنسب اللفظ الدال على وطنا  
 وهو قوله في ملكي فانه ظرف متعلق بقوله يولد اي في حال ملكي وزمانه والمعن ملكي لذلك المولود  
 لان اعتبار الملك فيما بعد اعتقاد من ان ابن الى الفهم وان كان حيا اجمالا موحدا ان مراد  
 في حال ملكي ملك ويصح النعمان من ان ولدك وانت حر في ملكي وبشرط الرشد وملكه يوم  
 يوم الحلف والاب يوم الولاد ثم في قوله ان ولدك ولد وهو قاصصه النعمان عتق اي عتق  
 اي حصة سهم الا بالحي من الولد حتى لو ولدت ولد امتا ثم حيا عتق الحي عتق العتق  
 المطلق الذي هو ولد سواء كان حيا او ميتا باصطحابه حتى اكمل وهو الحيوان الذي لا ينفك عن  
 الا لحي كسب المطبق في الضرب والام والجماع بالحيوان والافرب ان قال المراد باللفظ

اللفظ الدال على الاعاق اعني صفة العلق على ما قال الامام الرب خلتني ان الداغل تحت  
 كلمة الجراء مولد الحي لان محل العتق هو الحي دون الميت حتى لو نفق على الميت لم ينعين  
 ومثنا قد صح فصار بعد الحيوم مقتضى اصابه احاب العتق الى الولد والداغل تحت كلمة  
 الجراء موبعنه الداغل تحت كلمة الشرط فكان الداغل تحت كلمة الشرط مولد الحي  
 كسب المطبق من الضرب والافهم والجماع بالحيوم فاما اذا حلف لا ضرب فلا ياولا بقوله  
 اولا بما معها حتى لو ضربها او كملها او جامعها بعد الموت لم يحنف وكسب الدخول عليه فيما اذا  
 حلف لا يدخل على فلانها اي بالحيوم ونقصه العظم حتى لو دخل عليه وهو ميت او  
 دخل برفع شئ لم يحنف او صحه اللفظ انما يكون لمحلية المعنى اي يكون ما استعمل به وفيه يعلق  
 به محلا للمعنى الذي هو المعصوم وذلك المعنى هو القوع في الاعاق والاي يلزم في الضرب و  
 الافهم العادي في القاعلم بان نفهم ان مع اسطام الحروف وتتم عددا وان لم يدر معناه  
 وما يروى من كلام النبي عليه الصلوة والسلام مع اهل العبود فغلب الوعد للاحياء  
 او من خواص النبي عليه اوقع في الحيوة الدائم عند صوابه وانتهى في الجماع بان ينفق  
 الفاعل شهوة معضتي كون المحل ميتا في الام في الدخول عليه فانه المعصوم من قوتهم  
 دخل عليه لا يجر الدخول في بيت موفقه وهذه المعاني لا يحنف بدون حيون محال الفعل متعلقه  
 فتكون التقيد بها يصحح اللفظ لانه الحنف في ما اذا قال اول عبيد دخل على فهو  
 حر بالميت اي بان ادخل عليه ميت بل بقي النعمان حتى لو ادخل عليه بعد ذلك حتى عتق  
 عندهما ايضا على الصفة تقيد اللفظ العبد بالحي لان معناه المرفوق والارق بعد الموت  
 بخلاف الشتر والميت والحمل والتعل حتى لو حلف لا يتر ولا ياولا ميت او لا حمله  
 اولا بف له حنف بفعل ذلك بولان وهو ميت لا يملك المعنى والغرض من هذه الا فقال  
 فما اذا كان المحل حيا او ميتا من غير اختصاص بالحيوم وبها ما اشتهر فيما بينهم ان من  
 حلف لا نفسه ففسله ميتا حنف لان الفعل الاسالة والمعنى فيه الظهير والميت يحتاج  
 اليه وهذا الوجه المصلي متنا قبل الغسل فسد صلوته وبعده لا وورد نصيب الغسل  
 الى القتل اي حلف لا يغسل شعري فقتله ميتا حنف وما كنت اظن ان مثل هذا  
 المصنف نوع للمحصل لا يلزم اشكاله على ظ ما ذكرنا من لزوم تقيد في الصور المذكورة  
 عدم التقيد فيما اذا قال ان ولدك ولد انا لا يدرى جارية اي جوا وان  
 اشترت عبيدا فهو حنف لم يقد الحكم بالحيوم في الولد بل ولدت ولدا متنا طلعت و  
 الملك في الجارية والعبد معني انه لم يتقد الجارية بان ملكها بعد التعليل بل الامام العباس  
 في حي الجارية العامة في ملكه يوم الحلف لانه لا اضافة الى الملك او سبه فلا بد من حقيقة  
 حتى لو تسرى جارية اشتراها بعد ما كان حيا حنف في ان اشتري جارية وتسريها

بما حلف الكسوة سبب بالملك  
 ولو حلف لا يكسوه فميت عليه  
 بالكنى لم يحنف اولا ملك للميت



ولم يتقدم العبد بان عليه بالشرى بل لو اشتراه لغني او شري فاسد الخلل اليمن لا الى  
جزاء حتى لو اشتري بعد ذلك عبد نفسه لم يعتق وانما لم تقدم فيما ذكرنا الولد ما كسب  
والجارية والعبد بالملك للملك المحل له بالشرى آية ثابتة بدون النقصد بمعنى ان المرأة محل للطلاق  
وان لم يلد حيا والجارية والعبد محل للاعتاق وان لم يملكه المعتق ولهذا العنق وكما اذا  
اجاز المالك بيعه للفظ بدون هذا النقصد ولم يكن مثل لفظ الولد في ان ولدت ولد فهو  
محصن الى الماهل ان المعتق يبيع اللفظ لغو شرعا فثبت لصاحبه الى العتق وحسن  
لا فلا قال بل يجب ان الاعتاق يصح بدون الملك لكن الشري لا يصح بدون فثبت  
ان تسرى بمنزلة ان ملك وتسرى حكم الاغتصاء فلا يوقف على الملك القائم ويثبت  
بالجارية التي اشتراها بعد الحلف وتسرى بها قلت ذكر في بعض الجواهر ان جارية الغنم  
تقبل التتري باجان من المالك يعني كسب اللفظ ثم استثنى ان المعنى الى المقصود من  
اللفظ حصول موجب وفي جوارحه والعبد لا يحصل موجب الجوار بدون الملك فثبت  
ان يتقدم به فاجاب بقوله والنقصد بالملك انما يكون كقول الخي اذ اى حصول قايمة  
المحل بالشرى لا لانه لو اى نزول الخي لآء العرض من امثال هذا لان المنع العمل به فيكون  
عليه لا الجارية عليه حصول مطلوب به فثبت الصريح على قدر ما حصل به المعنى وهو قايمة  
المحل بالشرى آء ولا سيما وزا الى ما حصل به الجوار كالمملك **باب** الاستثناء في الماهل  
لو قال انت طالق ان كنت زيدا الا ان تقدم فلهن ينزل الطلاق بالطلاق قبل التقدم  
لا بعدا ولو قال انت طالق الا ان تقدم فلهن ينزل الطلاق بعقود التقدم في الوجود  
بان مات فلهن ولم تقدم وانما كان احكم كذلك في المستثنى كخزاة بالان فيما يتوقف  
كالعين والعلوق في المسئلة الاولى عن الغاية وكخزاة فيما لا يكون كتنجيد الطلاق  
في المسئلة الثانية عن الشرط فصارت في الاول كانه قال انت طالق ان كملت زيدا حتى  
عدم فلا ينزل بالتقدم قبل الكلام لانها في الماهل وانما ينزل الجوار لو كملت قبل التقدم  
لوجود شرط الحنف مع بقاء الماهل وفي الثاني كانه قال انت طالق ان لم تقدم فلهن  
فما دام التقدم محال لا يتحقق عدمه فاذا مات فلهن تقدم التقدم وفات ونزل الطلاق  
بقوته ليعتق الشرط فثبت الطلاق في كونه في مس احواله حتى انه وانما جعل الا ان مجانب عن  
الغاية فيما سومت وعن الشرط فيما لا يوقف لغير ذلك كخزاة بالان في المسئلة الثانية عن  
الا حنفية في الاستثناء وقد تعذر منها لان من الفعل في معنى المصدر ولا يمكن  
استثناء التقدم من الكلام او الطلاق ومثل هذا محمل في كثير من المواضع على تقدير  
الزمان اى الا وقت ان تقدم على ان يكون استثناء لوقت التقدم من عموم ما وقا  
التي بعض صمد الكلام وقوع الطلاق فيها لان استثناء المنع في مثل هذا يجوز والموت

لاستقامه المعنى لكنه ايضا متعذر منها لان وقوع الطلاق المنجو او المعلق بعد وجود الشرط  
لا يعمل المحقق بوقت هتوفت وفي بعض الجوامع لم يعلق الطلاق بعد وقوعه كحل الرقع على  
ما هو حقيقة الاستثناء فنعين المجاز في شبهة شري بالان استثناء في الغاية بل الغاية بل نوع  
من استثناء اذا اية لانها حتى انهم يقولون في مثل انك لزوجك او تعطيني حتى انه  
يعنى الى ان او الا ان من غير فرق وهذا يمكن الجمل على الغاية فيما سومت فثبت على  
لم يمكن فيما لا سومت فثبت على الشرط اى جعل مضمون الا ان تقدم وهو عدم التقدم  
شرطا حتى كانه قال انت طالق ان لم تقدم فلهن لانها اقرب منه الى الاستثناء بعد  
الغاية حيث كان وجود المنع بعد ان كان عدمه في كل منهما علما على علم الحكم وعدمه على  
وجوه وهذا ما قال في التحرير ان استثناء اذا صح كان احكم ثانيا عند عدم متعذر  
عند وجوه وهذا هو معنى الشرط في كل علمه بصلحا كالكلام فيصير عدم التقدم شرطا لوقوع  
الطلاق ايضا حكم الرقع الذي هو معنى استثناء لو حققناه ان يصير التقدم علما  
على عدم الطلاق وعدمه علما على وجود الطلاق فصارت الشرط مناسبا للتحقق  
من هذا الوجه وهذا هو الجواب عما يقال لم يجعل مجازا عن شرطية عدم التقدم لا وجوده  
وذلك لان فضته استثناء جعل التقدم مانعا للطلاق وقوانه سببا لاعتق وكذا  
الغاية في جعله مجازا عن شرطية التقدم لا هو بالعكس وتوهم ان عام الشرطية كسر  
كلمة الا ان حنفية للغاية وقد عذرت فيما لا سومت فثبت على الشرط لمانع الغاية  
من جهة ان المعلق بالشرط لا يبقى بعد الشرط كما لم يقا بعد الغاية ولم يجعل مجازا عن  
استثناء كما في قوله لم يندخلوا بوقت النبي الا ان تؤذن لكم لانه يستعمل لاجل  
الا باذن النبي ومنها لو لم انت طالق الا بتقدم فلا ان لم يصح الكلام ولما فيك من  
الصعق عدل عنه المحرر وكثير الجوامع ولو قال انت طالق الا ان شاء فلهن غير ذلك او الا  
ان كيد او الا ان حب او الا ان يرضى او الا ان يهوى او الا ان يرى او الا ان يبدو  
لم يغير ذلك نزل الطلاق بالعدم اى بعدم ما وقع بعد ترة من المشية وغيره في محاسن العلم  
لغلا كان لم ت اى كما اذا قال انت طالق ان لم يشأ فلا فانه ينزل بعدم المشية  
في مجلس علم ولا يوقف النزول على فوت هذه الامور في العرك كما في ان طالق الا ان عدم  
فلهن لانه اى تحقق هذه الامور جواب الملك للملك لعل من هذه الامور وان كان من  
حيث الكسوة شرطا وعلقوا فهو من حيث المعنى ملكك ونفوس اذ لا معنى له سوى جعل  
الغنة كمن يتصرف راية واخسان وجواب الملك تقدم على المجلس والمعبية مجلس العلم  
لوقوفه على القبول ومولا يصح مع الجهل فلو قام عن مجلس العلم قبل ان يقول شيئا وقع  
الطلاق ولو قال شئت غير ذلك لم يقع وبطل الماهل لان شرط البرقة الغنم شرط الحنف



اليوم عن المجلس بدونها والعبرة بالخبر بانى شئت غدر لك اورضيت او نحوه دو الصبر  
 بكونه اى يكونه ام مبطن لا يوقف عليه الا باخباره فنيط الحكم بالاخبار وان كان  
 على خلاف في الصبر حتى اذا قال شئت غدر لك لم يقع الطلاق وان كان لم يشاء  
 غدر لوجود شرط المبر ولو قال انت طالق الا ان اشاء غدر او ارد غدره لم يزل  
 الطلاق بالعدم لذلك في عمره لا في محله المجلس كان لم اشاء اى كما اذا قال انت طالق  
 ان لم اشأ فانه نزل بعدم المشية في العزل لا في الخواتم الى اخوات المشية او لا دلالة  
 من المحبة والرضا وغدرهما في جميع ذلك بعبرة عدوها في العروبة لان على المالك  
 فلا يكون بهرا على فاعبر بعلها فلا يفسد على المجلس فلو قال شئت بطل الطلاق  
 لغوات شرط الحنف فلو مات الزوج فيما اذا قال انت طالق الا ان اشأ غدر  
 قبل ان يشأ غدر طلق المرأة لفر الحيوة اى في الغر من حيوة الزوج لم يعلق  
 المشية غدر لما عرف من ان العبرة بالخبر ولا يرت غدر المدخولة وان فو الزوج  
 اى صار فارا حيث علق الطلاق في الصحة بشرط مومن قبله في المرض لعدم  
 البقاء في غير المدخولة وامرأة الفار انما كثر اذا كانت العدة قائمه مثله اى  
 مثل هذه المسئلة ما اذا قال انت طالق ان لم آت البصر فانه لغوات الزوج  
 قبل ان ياتي البصر طلق المرأة كغير حيوة الزوج وان لم يزل ان كانت غدر مدخولة  
 وان طلوعها بعد قوله انت طالق الا ان اشأ غدر كوماتى وبقي الزوج لم يقع  
 الطلاق الاول لان شرط الوقوع عدم مشية غدر الطلاق في العروبة لو صد ذلك  
 مشية الطلاق لجواز المشية لغدر لك بعد اى بعد هذا الطلاق او موت الزوج كذا لو  
 قال لا اشأ غدر لم يقع الطلاق ولم يبطل العلق لانه لا يفسد بذلك مشية الغدر بل كثر  
 ان شأ غدر بعد ذلك وكيف نقول حتى يقع الطلاق قال عامة المشاء نقول شئت المالك  
 جعلته التي خلاص المسئلة الاولى وهي ما اذا قال انت طالق الا ان اشأ غدر ذلك  
 اوى يد او حبت الى سائر افعال العلب في غير الموقفة اى فيما اذا لم توفت تلك الافعال القلبية  
 المشية الى غير المتكلم بوقت بان لا نقول الا ان يشأ ولان في اليوم غدر لك قال في  
 غير الموقفة من المسئلة الاولى لو قال فاشأ غدر ذلك طلق في اى اى لكن لا لوجود  
 شرط الحنف بقوله لا اشأ غدر بل لغوات اى فوت تلك الافعال القلبية بالاعراض كما ان  
 السقوط الى مشية الغدر على مقتضى المجلس لغوات بالاعراض وقوله لا اشأ غدر  
 بقا واعراض وهذه الحلال والموقفة فانه لو قال فاشأ غدر لا يقع الطلاق ما لم يضر  
 اليوم لانه لا يقتصر على المجلس بل الوقت فيه بمنزلة العمر في ان لم اشأ فاشأ غدر  
 المشية في ذلك الوقت ولم يوجد لجواز المشية في بقية اليوم ولا يلزم اشكاله على

ذكرنا من عدم وقوع الطلاق بقوله لا اشأ فاما اذا قال انت طالق ان لم اشأ ما اذا  
 قال انت طالق ان ابنت طلاق او كومت اوله اشأ مع عدم الفرق بين ابنت ولم  
 اشأ وانما لم يلزم لانه علق الطلاق في مسئلة ان ابنت او كومت بالفعل الذي  
 هو الابداء او الكراهة والعبرة في ذلك بالخبر لا بظاهره وقد وجد المعلق عليه  
 بقوله ابنت او كومت اوله اشأ وقوع الطلاق ومنها اى فيما يخص مسئلة  
 ان لم اشأ علق بالعدم اى بعدم المشية وذلك انما يحق بالموت واعتبر بالسكون  
 حتى الموت فانه لا يقع الطلاق في مسئلة ان ابنت لعدم الفعل وقوع في مسئلة لم  
 لم اشأ لم يحقق عدم المشية اذا العبرة بالخبر لا بظاهره وقد وجد المعلق عليه  
 عدم المشية ليس كذلك اذا الابداء ليس من لوازم عدم المشية فضلا ان يكون عينه  
 لجواز ان يكون عدم المشية سهوا او ذمولا فان لم يقع لا يقع ما ذكره المفسر من وقوع  
 الطلاق بقوله لا اشأ في صورة ان است ولنا البصر بذلك ابا او ملزوم لم يطحا  
المعنى يقع على الاولى ثم الاولى لو قال الاصل اى امراته  
انت طالق ان دخلت الدار لا بل من الاولى اى اشارة الى اداة الاولى له طلقا كذا  
بدخول المرأة الاولى لانه اضرب عن طلاق الاولى بانية في الاولى حش عطف به  
على انت بكلمة بل الموضوع للضرب مع المالك والصريح بنى الاولى بكلمة لا وانما  
جعل عطف على المفصل لانه لو كانت دون المفصل ان دخلت مع انه اقرب  
ولا يقع فيه بعد وقوع الفصل كما في قوله كما اشركنا ولا آباءنا نكون معنى بل ان  
دخلت به ودون ان يجعله للضرب عن الممن اى مجموع الشرط والجاء لتكم  
المعنى لا بل بهر طالق ان دخلت اى اذا لم يأت اى استدلال الغلط فيه لهم من الشرط  
 لكونه هو الملة ثم والمقصود بالشباب والنفي في الكلام وامون من الميمن اى  
 استدراك الغلط في الجاء وحده امون منه في الميمن لفر الرجع عن البعض وصيانة  
 البعض اولى من الرجوع عن الكل وبطالة اذ كلام العاقل والحق الصيانة عن الغناء  
 ما لم يكن ولان الاضمار فيه اقل حيث لا يحتاج الى تقدير شرط لاني لك اى للزوج  
 الابيات للطلاق في الاولى الرجوع عن طلاق ولا في فضا طلاق كل منهما معلما  
 بدخول الاولى فاشية تقدم الشرط مثل ان دخلت الدار فاش طالق لا بل بهر او لم يزل  
 مثل انت طالق ان دخلت لا بل بهر ان دخلت ان دخلت في كلتي الصورتين طلقا  
 بدخول من ولي كذا فاما كومت لا يلزم على ما ذكرنا ما لو قال انت طالق ان دخلت  
 الدار لا بل بهر حيث يحل عطف على الصبر في دخلت ويكون اضر ابا عن الشرط لانه  
 يعنى زيدا لا بعد الجاء اى الطلاق فلا يصح اضر ابا عنه او عن الميمر فاعتبر استدراكا

خلاصه  
 قوله  
 انت طالق  
 ان لم اشأ  
 ما اذا  
 قال  
 انت طالق



في الشرط بمنزلة ما لو قال انت طالق ان دخلت الدار لابل ان دخل زيد الدار فكم تعلقا بدخول الدار  
اذ لم يرد الرجوع عن الشرط الاول فصارت كل شرط على كل شرط لا ينافي ولا ينافي لفظ الجمع او كونه من الجواهر  
بالاسبق من الشرطين يعني ان ايها دخل اوله وقع الطلاق ولو دخل لم يقع الطلاق ولو دخل واحد كان  
قال ان دخل زيد فانت طالق ملكك التعلق كما لو حلف له بغير زنا او غير ذلك لا يكف عن كونه واحدا  
ولا يلزم ايضا تاجير الجاهل ان قال ان دخلت الدار لابل فانت طالق فلو حلف بهما بالشرط  
ان دون الاول لصح الرجوع عن الشرط قبله اي قبل ذكر الجاهل اذ لم يقع ابطال التعليق كذا  
اي مثل الشرط اعني ان طالق ان دخلت الدار لابل فانت طالق كذا اذا قال ان طالق  
ان شاء الله لابل فانت طالق ان اللفظ على الجاهل او لكون المعنى لابل من طالق ان شاء الله  
فيصر طلاق كل منهما معلقا بشرطه اذ لم يقع الاصل الا ان الشرط لكون الجاهل لابل ان شاء  
يدفع طلاق الاول على تقدير مشيئة الثاني لا من ان الجاهل اذ اول الشرط ولا ان طالق  
الحال ايضا بل علمه لان ان لا يصح الرجوع عن مشيئة الله الى مشيئة العبد بل  
ولانه يلزم ان لا يقع الطلاق وان شاء الله حيث علقه بشرطه بشرطه لا بشرطه الله بل بشرطه  
معنى ان ضربا عن الشرط ولو ما لم يقع فان عدم التعليق بشرطه لا يلزم من ساقط عن الوقوع والرجوع  
على تقدير المشيئة بل لو صرح وقال لا اعلقه بشرطه ليدفع بل علقه بشرطه زيد صرح بالرجوع الى  
اعلقه حيث لا يقع الاصل بل حيث يقع على تقديره ونحوه وانما الاسكال فيما اذا علقه بعدم مشيئة  
بان قال ان طالق ان لم يشأ الله فانه لا يقع طلاق الاصل مع موضوع الدليل وقوع البتة  
اما على تقدير عدم المشيئة فلو وقع المعلق عليه وانما على تقدير المشيئة فله ان شاء الله كما  
والجواب ان هذا التعليق لقوله لكونه معلقا بمعنى لا يتم الوقوع فصره بمنزلة ما لو قال ان طالق  
ان لم يصح طالق او حلف لا يتم الوقوع على تقدير عدم المشيئة كذا يصح ان الملك كما لو قال ان طالق  
طالق ان شاء الله بل بمنزلة ان طالق من الجاهل وعلق طلاق كل منهما بشرطه الاول ويصح ما شاء  
الا من طلاقها او طلاق نفسها او طلاق صاحبها لكونها مملوكة ملكها طاهر وهو  
النفوس الى مشيئتها طلاق نفسها وملكها مضمون النفوس اليها في طلاقها وجا جنتها لكونها  
لا بل بمنزلة طالق ان شئت فقله ان جعل كل الملكين او احد منهما خاصة فتقدر الزوايا للطلاق  
بالقول للملك ومنه الحال في ما اذا ذكر ملكك الطلاق ومن يلفظ الجمع او حرف الجمع من ان شئت  
طلاقك او ان شئت طلاقك وطلاقك فبكر فاسما بغير طالق حيث لا يقع طلاقك وطلاقك  
شيء اصلا لانه ملكك والظاهر ان الشرط مشيئة طلاقها فتمت طلاقها الواحدة لا يقع شيء اذ انزل  
معنى الشرط بعض الجاهل ولا كذلك في غيره فان فيه ملكك طاهر او مضمون كل على ان نوار لان كل ملك بل  
لقد بطل وقد عذر حسب انوار القول بانهم اسكاله على قلنا القول اي مثل ان طالق  
ان دخلت لابل فانت طالق مع طلاقها بطل وانما هو الذي ولا يوقف على دخولك لعدم التوقف

لقد نزل ثم لانه انما كان في مشيئة المفسد من جهة الملك المستقر بالقبول ولا كذلك الدخول فانه شرط  
مضى والواحد منه يصلح لاجل كونه وانيضا انه طلاق كل معلق بغير دخول له ولا فاذا وجد  
وقعا ومنه تعلق طلاق كل مشيئة الاولى طلاقها لا بمشيئتها الطلاق لهما اوله اذ هما على الاطلاق  
فان فصل للمعص ان يقول اعتبارا من الضراب في الجاهل وحده بعض ان يكون الشرط موقعا الاول  
بعينه وموثره طلاق نفسها فلم يلزم انه من حق الشرط مشيئتها طلاق الفرض وقد تم الشرط  
التي مشيئة معلقة بغير ما تعلقت به المشيئة بل في الجواب ان ذلك انما هو في الشرط المضمون للملك  
اذا معناه بغيره في التصرف في الشيء المشيئة لذلك ولا يلزم ايضا التمسك من ان طالق ان دخلت  
وعبدى حر ان كملت ان شئت حيث لم يكن لا مشيئة لصلى العبد من غير الفرض اذ العبد لو كان  
لا تغلق فيه بحسب الظاهر وانما يكون ذكر العبد من حرف الجمع في الشرط المضمون بالرجوع  
عن الاول وقبول بعضه اي بعض الملك كذا في موقوف على العبد وقوله ان طالق  
ان دخلت لابل فانت طالق باعادة ذكر الخبر بغير الطلاق في الاولى من الاولى وسعك  
الحكم بآخر الشرط مثل ان طالق لابل فانت طالق ان دخلت انت اي بغير الطلاق في الاولى من  
الاولى لا بد ان التعليق بالشرط في صورة توسط الشرط وعلمه اي لا بد ان التعليق في صورة تاجير  
الشرط يعني لما عاود الخبر في صورة توسط الشرط صار الكلام مستقلا في معنى ما في الشرط في  
الطلاق وحل الا ضربا على انه قصد الرجوع عن التعليق الى الخبر الا ان الرجوع لم يصح فيقول بغيره  
التعليق ويزداد من ما روي عن ابي يوسف سمع ان طلاق الاولى ايضا معلق بالذوات لكون  
المخطوف في حكم الموقوف عليه ولما اطلق الظاهر التام في صورة ما خذ الشرط كان بجوابه لما  
اضرب عنه الى كلامه معلق بالشرط كان ذلك قصد الرجوع عن الخبر الى التعليق فحصل التعليق في  
الخبر فالأخرى من المراتب في مسايل الدليل كما لا ولي في العدة للطلاق من الواحد والاثنين  
العدل وفي الوصف لكونه البين والرجوع والمجي والمعلق لكونه باصا في خبر فكون له بالاول  
الا ان نورد ذكر الاخرى بالخبر فستفقد الظاهر فيكون للآخرى ما توجه الظاهر في بعض من العدة و  
الوصف لا يستغني عن اعتبار الخبر الاول وفي مثل ان دخلت الدار فانت طالق لابل فانت طالق  
هذه موقوف على ان اصحابها ومعلقا بالذوات ولو قال لابل فانت طالق لابل فانت طالق لابل فانت طالق  
وفي واحد لا بل لاننا ان اضر الشرط بان قال ان طالق واحد بل لابل ان دخلت الدار  
بجو الواحد وتعلق الثاني بدخول الدار ان كان شرطه والى ما يوصله ويصلح التعليق  
التب وان قدم الشرط بان قال ان دخلت الدار فانت طالق واحد لا بل لابل فانت طالق  
وصح الشرط اعني الدخول كما في من ان الكلام الاول اذا لم يوقف واقصر التعليق شرط  
على ان كان الاول موقعا او ان كان معلقا ومن ان الكلام من ان كان موقعا كان موقعا  
ما خذ من الاول وشاركه في التعليق فعد وجود الشرط طلاقا سواء كان موقعا











ومطلق المطبوع لم يصدق لعدم الاولوية وكما في الفوريات مثل ان لم اضرب فلا نافذ اسع  
على الفور بدلالة الحال فان نوى الا بصدق ولو نوى وقتا فيما بينهما لم يصدق فعلم ان المعبر  
اما اعم التجوم واخص المخصوص لا الوسط بينهما ولو قال من له على يد يونه ما به حريم ان اخذها منك  
اليوم كذا فمما حريمه بعدى قال شرط الخنث قبض المانة في اليوم مستغرا اذ على المانة هو المكنى بغير  
اخذها فلو اخذ شخص ولم ياذ البالي حتى غابت الشمس او اخذ المانة فعمله لم يحنث بل حصل اليه  
ولو اخذ شخص في اول النهار وعقب في آخره حنث لوجه الشرط وانه اذا نوى الى الحدوث  
اخذ منه من البهية اي التبرع والزييف تنقض النفاذ اي قضاء الدين بهما ، على كونها  
من جنس الدراهم والدنانير ويجب على المدون في المثل من اجماع صونا للوصف اي وصف الوجه  
دون الخنث والبراي لا تنقض الخنث الحاصل بقبض الكمال مستغرا ولا البهية الحاصل بعقب الكمال  
او قبض البعض فقط في الصورة المذكورة وهذا اذا خلف لا ينافر في غيره حتى يوصي ما عليه  
فاوقاه زوفا او يهرجه فحصل البر ثم يصدق بالاسع البر للتعذر اي لعذر ينقض الخنث والبر  
فانه لم يزل الحكم الذي لا يتعد النقص كعقب المكاتب الذي له بدل الكفاية فان  
البعث يكون به نهره او زوفا لا ينقص العين ومثل ذلك الجبس اي جيب البائع المبيع  
النفس والعرضين المبيعين لا يفسد الدين فانه لو اراد في المشتري العمن والراهن الدين و  
فك حق الجبس بذلك ثم حجج البعض به بوجه او زوفا فردد له وارته وقضاء الحق كمال العمل  
بحاله لم يفسد ولم يكن للبائع او الراهن الجبس ولو سلم لم يكن له ركنه او اهل الفدا كمال  
الاستنوت والرضا فان سلمها في الصورة المذكورة لا يكون قضاء للدين لانها ليست  
بدر اعم فلا قضاء حقيقه ولا حنث ولا يزول عتق ولا فكر كحق جيب المسب او المهرمون وما ذكر  
من الصور حتى لو سلم المبيع الى المشتري كان له الاسترداد والجبس الى اخذ الجاه اجماعا  
كذا في التجر وفي التبرع والزوفا ايضا عند روي رواه عن ابي يوسف لذا لا يجوز  
اي بالاستوق والرضا في الصرف والسلم اصلا حذرا من استبدال وفي عمن بما لا يجوز بها  
في غير الصرف والسلم بل اذا لكونه مبادلة فلا بد من الرضا بخلاف الزوفا فانه يجوز البجوز  
بها بله رضا المدون واليجوز في اخذ الدراهم توجيها وعدم بقا مخرج في الصلوة ترخص و  
تساهل والدراهم المستحقة للغير بما في الصرف والسلم كالاستوق يعني انه ان ظهر الدراهم  
التي انقضت عليها الطرف والسلم مستحقة بطل العبد وفي عمن بما في غير الصرف والسلم كالزوفا  
حتى لا يبطل بحق المكاتب ولا فك الدين ولا فكر جيب المبيع ولا حنث الخالف القابض للمانة  
مستغرا اذا ظهر الدراهم الموداة مستحقة للغير بغيره اي مفضل المسمى سواء كان هو الدراهم او غيرها  
موقوف من ان يجوز بالاجاز او يبطل باليقين او بدله اي بدل المسمى مملوك كما اذا اقباض في عمن  
وجازيه وقتها فان المسمى لو اجاز العقد بعد من غير اصحابه الى مجده العقد يبطل اي

الحرف والسلم بقوت البعض الواجب فيها بركة المسمى للدراهم العقب كما بقوت بالتوق  
لما عرفت انه لا يملك بها وجه غيرهما اي غير الصرف والسلم للملك البذل الى الحصول بطلان  
بدل الدراهم المستحقة ومقابلها كالدن الذي في ذمة المدون والعقب في المكاتب  
وعام ثوب الظاهر في المبسوط ولا عبرة في مثلنا بقوت النقذات في مجلس واحد بان  
يعد بعضا وقبضه ثم يعصا الى آخره الى تمام المانة فانه لا يحل بغيره ولا حنث للصرف اي لغير  
مثل في الصرف من ضرورة النقذات بعد الدراهم الكثر جملة لا يكون الا كذلك ولله للبيعة  
العقب بغيره قابل جمعا وانما بعد بغيره اذا كان في مجلس واحد او جازا كسكان مدع به ما  
ذميب له زفر من ان حنث على ما هو العكس فزيعتها حلف لا ينسب اليه العقب وهو لا يبر  
اولا تركب هذا الغرض وهو رايه اولاب كني هذه الدار وموسا كني فاحذر من ساعته في  
الخرج للقبض والنزول من الغرض والتفكير من الدار فانه لا حنث وان طال ذلك لغير هذا القدر  
المبسر والركوب والسكنى ضرورة فلا يصدق من العمن كسوق النقذات في مجلس على انه  
ما دام مشغلا بالخرج والنزول والانتقال الى اقله لا يبر او رايها وسكان في العقب فاحذر  
كسب اقتصر على صورة المسئلة ولم يذكر الجواب فلما فرغتها مبدا جني قوله حلف الخ في رنة  
المسئلة السابقة هذه المسئلة فلا حاجة الى ان تقول حنثا ولا حنث وقه اشار الى وجوب  
ايراد هذه المسئلة في الجوامع في مسائل السابح وفي قوله لمدون له عليه مائة ان اخذ منك منها  
اي من المانة وما دون درهم فلا حنث بالبعض اي باخذ البعض من المانة وقا بغير فانها  
كله ببعض فكان الشرط قبض بعض المانة وقد وجد فان فصل شرط الخنث قبض البعض فا  
اقوله درهما دون درهم فصار البعض مائة مائة فما تقدم منه لو قبض المانة بصفة لاجتماع  
حنث فلما امكنها فالجواب انه قد كلف البعض مطلقا لانه مسمى كذا من والمطلق لا يردى الله الى  
في البعض ولم يسم البعض لانه المسفن وانه لا يعيد الصرف ولا شرط خلاص المانة فانها بغير  
الصرف ثم استعانة بكون قوله درهما دون درهم لغوا فوجب ان يحل على بعض بعد الصرف  
لانه مفعولها ب قوله وذكرهما ثم كلف حنث بالكل يعني لولا حنث باخذ الكل  
الغير باخذ البعض فلما ذكر علم ان المراد اخذ البعض بصفة البعض لا من ضمن اخذ الكل والا فرب  
ما ذكر فاضحا انه لما كلف البعض حوون الصرف في ذلك لان البعض المستفاد من  
كله ومن البعض المسمى التي لا يملك من الكل بغير النجاة ما نغفركم وذنوبكم ونغفركم وذنوبكم  
متنا فان لا يصدق ان الامم حق جاعل باب الدين يكون فيها التوق  
لو قال ان دخلت الدار ان كلت فلانا او اذا خلعت او متي كلت فان حنثا لحنث  
اولا بان كلامه يدخل حتى لو فعل لم يحنث وذلك لانه اي قوله ان كلت شرط اعترض على  
الشرط بل عطف فعدم المعترض يرد الى كونه الشرط الاول مع مراده مما لا ينافي بقاء











لانه اذا علم تكرار الحث فيها اذا دخل كل واربع في الاله الولد الاول لان ذلك اجد بان كى  
تكرار الشرط كذا الحث بعد الدخول فيما اذا قال كذا دخل واروا احد من ثنتين الاله  
فعلى حجة ان ضربك لانا ان ضربك فدخل في انا وضرب لانا واما الاله العن الاله  
وسى على حجة ان ضربك حجة الالف معنى ان علق ان علق بالالف كما سبق ان في مثل  
الشرط الاول لانه علق والى الاله الاول واذا دخل الالف بكلمة التكرار فبعد كل دخول بعد  
معنى على حدة بعد وصار كانه قال عند كل دخول على حجة ان ضربك والشرط الواحد  
شرط لانا كذا ونحو الالف بالالف ومنه مانع الفاء من انه لابد لتكرار وجوب الحث  
تكرار الضرب والدخول فيهما كما لو عطف الضرب على الضرب والى اصل ان الجاء على بالالف فصار  
بمعنى علق بالالف بالدخول فصار شرط الالف علق وكان منزله ان يقول عند كل دخول ان ضربك  
فعلى حجة ولو كرر هذا المقام لم يضر به حجة حث في الاله ان كلها لان الشرط الواحد يصلح لاي  
كثير بخلاف ما لو دخل وضرب ثم دخل لا يلزمه حجة اخرى ما لم يضر به ثانيا الاله العن الثانية ان علق  
بعد الدخول الى فالضرب الاول قد وجد قبل ان علق العن فلا يعتبر كذا في التكرار كذا الوال  
كلما دخل فعلى علق او در او طلق او عهد الله او ذمته او هو يهودى او برى من الله ان ضربك  
فدخل في انا فانه يقع طلاق وحده الاصل في صوره الطلاق وتجب كفاية العن بعد الدخول  
في باقى الصور وكفى بحد واحد بعد الدخول ولا يحتاج الى التكرار مع كل دخلة ضربة والوجه ما  
وجه كون الالف المذكور امانا مذكور في موضع وجوب الكفاية انها تصح التكرار فيها  
بالندرك خلاف الميم فعلق لانا المذكور استعانة عن موضعها وهى الكفاية كانه قال كلما  
دخل فعلى كفاية علق تصح كفاية لانا كلما دخل فوالله لا اضر بك او شهد او شهد  
بالله او اعزم او اوفى او اصدق لا اضر بك انما الحث حتى لو دخل الدار مرة وضرب لانا  
الكفاية وان دخل ثانيا وضرب لم يلزمه كفاية اخرى الاله تمام العن في الصور الاولى انى كلما  
دخل فعلى علق او ندر الى آخر الكلام انما هو بما قبله وهو قوله كلما دخل فاما الجاء بالشرط  
ومعنى بها الدخول المذكور اولاً وانما تكرار الاله كلما على التكرار فبعد ان علق الاله المذكور  
ويكون منزله ان يقول عند كل دخول على علق او ندر الى تمام اليمين في الصورة الثانية  
اعنى كلما دخل فوالله لا اضر بك او اقسم لا اضر بك الى انما هو بما بعد وهو لا اضر بك الله جواب  
القسمة وانما علق لانا كذا فنه الاصل لانه قد اتم ما وجب التكرار واعتبر ما ذكرنا عالم بذكر الضرب  
اى بالصورة التى لم تذكر الضرب فيها على ان ما هو قوله وحمل المصدره اى بعدم ذكر الضرب  
كما لو قال فى الاول كلما دخل فعلى علق ولم يذكر ان ضرب كان يبيها بالله ثم ولو قال فى الثانية  
كلما دخل فوالله لم يذكر لا اضر بك لم يتم معنا فظهر ان تمام اليمين فى الاولى بما قبله وهو تكرار  
فكر الى آسواء ذكر ان ضرب او لم يذكر فان كان انما هو لى ما خذ الى الجين وهو

الثانية بما بعد اولاً يتم العلق بدون ذكر الضرب لكنه ليس تام ما به العلق اذ لابد من اعتبار  
الدخول ايضا لانه المذكور اولاً وصار لك فعلى علق بالدخول وهو متكرر وبالضرب وهو غير  
متكرر فله تكرار لانه تكرار بعض الشرط المنزلة الى آسواء العن يقع  
ايلا فى موطن او في موطنين عيان بعض الجوامع باب الاله والى كذا علق واليه  
والايلا فى اللغة العن وفى الشرع ان منع جماع المنكوه وحكمه من الحث الكفاية  
البر وموقع طلاقه مانه لو قال كلما دخل الدار فوالله لا اضر بك او قال كلما دخلت الدار فوالله  
والله فدخلها صار مولى الى وجه شرط انعقاد الاله وهو الدخول وتعد الاله عدل الاله  
حتى اولم يقرها حتى دخل من اخرى يصير مولى اليها ولا فرق حتى بين من طلقه بعد مضي اربعة اشهر  
الدخول الاول وتبطلقة اخرى بعد مضي اربعة اشهر الدخول الى ذلك لانه فى الكلام  
فى المعنى علق من الطلاق بشرط متكرر وهو الدخول المذكور بكلمة كلما لان نفس الاله فى معنى  
علق الطلاق مضي اربعة اشهر وعلق الطلاق من طلاق وكان علق انعقاد الاله  
بالدخول المذكور بكلمة علق من الطلاق بشرط متكرر وهو الدخول المذكور بكلمة كلما لان نفس  
الاله فى معنى علق الطلاق مضي اربعة اشهر وعلق الطلاق من طلاق وكان علق  
انعقاد الاله بالدخول المذكور بكلمة علق من الطلاق بشرط متكرر حسب تكرار  
وتعد الحث اعنى الكفاية ان قربها الى الاله الذى بنيت الكفاية على متكررة حثه اذ لم  
تذكر الا مرة واحداً وتحقيق ذلك ان الاله كلما فى معنى الطلاق واخر من الحث والايلا  
فى معنى الطلاق علق للطلاق مضي اربعة اشهر وفى معنى الحث علق بالله واليمين بالله  
اذ علق انعقاد بشرط متكرر فهو تكرار خلاف اليمين بالطلاق ولذا تعدد التكرار  
فى معنى الطلاق معناه ولم تعدد من معنى الحث فاحد وعند حث الحث فالتكرار مع بطل  
الايلا حتى لو دخل الدار مرة اخرى لم يصير مولى ولم يترتب حكم الاله لان الاله قد  
علق بشرط متكرر وهو الدخول ولا فرق متكرر وهو التكرار فلا تكرار لانه فى الشرط  
فان فصل فى المثال اربع نسخ من الاله لانه علق الاله علق التكرار فى المثال  
كله لم يقطب المضارع الى الماضى لاسباب ان الشرط محل الماضى على المستقبل  
مثل ان علقنى اكرمك او لم يكرمك فلم اكرمك وفى الشرط بمنزلة الاقرب وكذا لانه كلما  
وان لم يكن من كلمات الشرط وضعاً بل هو كلمة كل مصافاً الى مصدرها خوف الفعل والمصدر  
مع تقدير النوان اى كل وقت وكل ماضى وكلما دخلت المستقبل وكلما دخل  
الانما يعمل اسبب الشرط كسببى لان قولنا كلما دخلت فكذلك كسر على الجاء  
الماضي بل المستقبل فكذلك فى جانب الجاء لانا اسبب الطلاق والكفاية او او احد هو  
الايلا اسبب نفاصلها بشئ الطلاق بدون الكفاية عند تعدد الاله والطلاق







ولم يتحقق بها فان الشرط المحض لصحة شرط في حق شخصي والحوال وهذا لا يصلح في حق  
 المال فاختل فيها معنى اليمين فلم يثبت بها وفي بعض الروايات انه كخس لا محال انه يعلق  
 بعله والا لم يثبت بخلافه وهذا الذي كلفه المحقق فماله من محقق للعلو لم يثبت بعلو الطلاق  
 بالطلاق مثل ان طلق ان طلقك لوصف معنى الشرط والعلو لا محال كطية الوارث  
 اي انك من طلق ان طلقك ولا كخس ايضا بان اريد فان في وان عجز فان في قولك  
 نف بر الكفاية اذ لا معنى لها سوى جعل العبد كخس لو ادى البدر عني ولو عجز في حق الرق  
 فلا يثبت شرطاً وعلوقاً ولا كخس به في حلفه لا كخس ولا كخس ايضا بان حلفت حقيقة  
 او ان حلفت عشر حصة فاسطالو لانه ايضا ليس شرطاً محض لا محال فاسطالو السنة  
 لانه الذي يقع في الطهر لا غير الحصة اسم للكمال من الحضي وذلك بالصالح بالظهر فصار  
 بمنزلة الموال اذا حلف وطهر فاسطالو فانه لا كخس في يمينه ان لا كخس لانه يحمل عبداً  
 الطلاق البني فلا كخس بالشكل وانما اورد صوراً عشر حصة لان الجصاص حكمه الكفر  
 انه كخس فيما اذا ذكر عدل فوق الدلالة ثم اذا حلفت اربع حصة مثلاً لان ما بعد  
 الرابع من هذا الكفاية لا يكون وقال المتن الذي ان لو قال في طهر جامعاً فيه اسطالو السنة  
 لا يقع بعد الحصة الرابعة شيء وانما ركنه ان كخس لهر ما بعد الرابع فما فوقها في هذا  
 الكفاية قد كلف وقال المتن الذي ان يكون واقفاً في طهر لا يجمع فيه ولان السنة قد  
 شاع الى الجبضة الرابعة بان جامعاً في الجبضة الاولى والثانية والثالثة فاذا احتل ان  
 يكون نف بر السنة لا كخس بالشكل كذا في جامع فاضى حان لا يلزم ان حصة فاسطالو  
 حيث كخس في اليمين الاولى مع احتمال ان يكون نف بر الطلاق البديعي لانه لا يصح  
 نف بر البديعي لتتبع اي تنوع الطلاق البديعي الى الطلاق في طهر جامعاً فيه والى اطم  
 بين الطلاقين في طهر والى الطلاق في حاله الحضر وتعد العامين بعد البديعي بالنفس  
 واذا لم يحمل البديعي فمخف يعلق للطلاق برؤيه الدم ولا يلزم ايضا ان طلع السم فاب  
 طالع كخس به مع فوات معنى اليمين وهو اكمل او المنع لان اكمل والمنع ثم لليمين وحكمة  
 واكماله لا تراعى في كل وقت الركن وهو ذكر الشرط والجزاء فونها اي في التزم فكان يميناً  
 فحلفت في حلفه لا كخس وصح جعل شرط طلع الشمس وحج الخدور ان شرط طلع الشمس  
 على خط الوجه نظر الى احتمال ان يموت لهما قبله ثم قوله والله والشرط لا يفعل كذا اولاً احلف  
 لمينان في طهر حتى اذا فعل ذلك او حلف لزوم كفاية اذا الوالو الاولى للفق والوالو  
 الثانية للعطف لتوقف عليه اي لتوقف والله على والرحم للبايع ذلك لغوا والا صلح الكلام  
 هو ان اعتبار دون الالغاء والرحم اذا لم يكن للعطف كان ابتداء قسم جارية لا فعل فلا  
 يبقى لقوله والله جواب ولا ما دل على مثله في الجواب المذكور فلزم حمل الوالو على العطف

القسم يحصل المشاركة وهذا ما قال انه نسخ اجتماع القسمين على قسم عليه واحد وهذا نص الخليل في  
 سبويه وكثير من المحققين على ان الوالو الثاني في قوله والليل اذا نبت والنهار اذا تجلى عليه  
 راقبته كما يقع ثم لذلك مثل حيوتك لا فعلن واذا كانت عاطفة جامعة للقسمين في قسم  
 عليه مذكور بعد ما كان الطلام يميناً لم يزل ان يقول والله لا افعل والرحم لا افعل وهذا الذي يروى  
 عن ابي حنيفة وابي يوسف انه يمين واحد لا محال كون الوالو الثانية ايضا للقسم سكوناً عن  
 القسم الاول فلا يثبت الكفاية بالشكل وقوله والله الرحمن يمين واحد عمل الرحمن على النعت لانه  
 الظاهر ان يكون معاً به على صلا يحذف حروف القسم او العطف كذا اي مثل والله الرحمن كونه  
 يميناً واحد هذا الذي ذكره دون الوالو في كبره كخس مثل والله الله او الرحمن الرحمن وكذا ان كان  
 انك يحمل على انه نعت او كخس فلا تعد القسمين على انه بدل وابداً لليمين بدول ذكر القسم  
 في قوله اول وسبب ما يمتنع من واحد واحترق هذا عن النكر مع الوالو مثل والله والله فانه يميناً  
 لا سواد العطف وابداً لليمين وانما اذا التاكيد كذا في جامع فاضى حان وفي تكرار  
 الاكم مع الوالو اليمين واحد سواء كانت بو او مثل والله والله لهر الوالو للقسم عطف  
 لعدم التغاير فيكون سكوناً عن الاول او بو او من مثل والله والله فانه يميناً في الحرف  
 الكبر لا لا تعد القسم وقيل تعدد اليمين في تكرارهم واحد مطلقاً اي سواء كان بدون الوالو  
 او بو او بو او من اياهم مع الوالو فلما ذكرنا ما يبدونها فباضا حان عرف القسم وله اي للمخالف  
 نية كيف ما نوى من المحملات من اضمار الحرف وجعل الوالو للعطف او للقسم او وعد الناكرو  
 كخس لك الا ان ستم بان يكون فيه كخس له فيمضي فاضا حان مثل ان نوى بوله والله الرحمن كون  
 الوالو ان نية للقسم سكوناً عن الاول لكون الدين واصله خلاف ما اذا نوى بوله والله والله  
 العطف لسعد النكس ولله اعلم **باب** الدين في الجور والبش  
 لو قال ان اخبرني ان زيدا قدم فلما كخس الخالف بالكذب الى بان خبره المحاطب كاذباً انه قدم  
 كذا كخس بالكذب فيما اذا قال ان كسبت الى ان زيدا قدم فكذب ذلك ولم يقدم فانه كخس وان لم  
 يصل الكتاب الى الخالف وفي ان بشرني او ان اعلمني ان فلان قدم فكذب كذا سوط الحنف  
 الصدوق في خبر القدر وجه الخالف مصنفه عند الضياع لهر الركن في الصور والاشهاد  
 الطلام الدال على الخبر سواء كان مطابقاً للواقع او لم يكن ولكنك به جمع الحرف على الترتيب  
 المخصوص بحث يدل على اللفظ الدال على الحكم مطابقاً كان مدلوله او غير مطابق وصل المكتوب  
 الى المكتوب الله او لم يصل لهر كون الخبر في ظاهره كاذباً معني او في ظاهره ما خبرتاً وان كان  
 اصله اشتقاقاً من الخبر وهو العلم والمعرفة فتكون معاً بلاش ولا علم وصح قوله كسبت اليه  
 ولم يصل وان كان ظاهراً الى بعضي الوصول والانهاء والركن في الصور والاشهاد



افاد البشر والسرور وحقيقته القاء خبره بغيره في العلم والاعلام افاق العلم  
ولا يحصل كمال البشر بالخير الكاذب ولا مع سبق العلم بحقيقته وكذا العلم بالحصل بالخير الكاذب بل  
الجهل ولا مع سبق العلم لا يمنع حصول الحاصل فلهذا شرطها صدق الخبر وحصل الخالف ويكون  
في الاخبار الكذب وبهذا الخلاف ما لو قال ان اخبرني بقدمه او كذبت الي بقدمه فانه لا حنث  
بالاخبار الكاذبة او الكذب به كاذبا لله بانه لا يصح ان يصدق بالصدق به وهو لا وجود له  
النسبة بالصدق اي شيو مضمونه في الواقع لانه ان هه الاخبار التفتق بالقدم اي قارنه  
في التفتق والاولا معنى التصاق اللفظ بعمل القدم وقد يقال في تفرق ان التصاق بصدق الصدق  
في شرط عملا لمعضاه بقدر لا مكان وان عذر حقيقة التصاق بالاولا اذا عذرت فلا  
نسب لا زعمها الا بان يحمل اللفظ مجازا عنه ولا معنى لمحل السامع من صدق الصدق لا ان يقول  
معناه ان يحمل الكلام على الاخبار المعقولة بالصدق عملا لمعضاه اصل الباء وان كان مما يطعن  
المعلق به او القريب ان كمال ذلك الى العرف حيث يقال اخبرني ان زيدا قدم ولم يعدم خلاف  
اخبرني بقدمه زيدا وكذا لا يقال بشرته ان زيدا قدم او بقدمه الا في الصدق وليس كان البشر يحصل  
بالكذب ايضا وحنث بالايما بالراس او اليدان فلا نأقدم في ما اذا قال ان علمني انه قدم  
لحصوله علمه ان اخبرني لعدم الاخبار وحنث بالكذب والرسول من الخطاب في الكلام  
اي في ان اخبرني وبشرني واعلمتني لان كلامه من ذلك كما يكون بان فيه يكون بالمكان  
والمراسله اخبرنا الله بذلك وبشرنا وحنث الخالف بقوله اي قول المخاطب الخ  
في ان اخبرني ان هذا الخبر ذهب لحصول الاخبار ان اعلمتني لاسماء الاعلام بانفقاء الصدق  
والاحمل على الخبر اي لا يحمل ان اعلمتني ان هذا الخبر ذهب مجازا عن ان اخبرني بصحة الكلام  
او شرط المحال اي اشتراط ما لا يمكن وقوعه في حصول الشيء كونه لشيء بالكلية  
معنى ان هذا الشرط لا يكون أصلا كما تقول آتيناك ان ابصر القار او يزول الجبل وهذا  
خلاف كفاح الام حتى لو قال كما ان كحك فكذا احنث بصور العقد لا مكانه اي كفاح  
الام لعدم ان لم يحس شرعا كما يقال في المحجوس امة يعني اورد في صحة العقد الدال على  
الضم وهو ذواته **ما** الحنث بالفعل والوقت قول الرضا في الامانة  
طالوت في الدليل بحجج للطلاق وايضا في الحال للاضافة الى الموجود اعني الدليل والنسب لما يكون  
بالاضافة الى ما هو على خط الوجود واسططالوت في حصول الدليل بحجج للطلاق علمه اي على الدخول  
للاضافة الى المعدم الذي على خط الوجود فلهذا اسططالوت في ذلك او جملة عطف على  
للاضافة اي حمل كماله في القرآن اي المقارنة في غير الطرف اي فيما لا يصلح طرفا كالدخول  
لما بينهما من المناسبة اذا نظر في مقارنته محصية كماله فصارت له اسططالوت مع دخولك  
مؤنذ معنى السلس وشرطه الدخول لوقوع الطلاق يعني ان لا يقع قبله لا يقع له لا يقع الا بعد حقيقته

كما هو علم الشرط لان ذلك ليس معنى القرآن حتى لغا انت طالق في تزوجك للزوج لا تصد  
ظرفا محال على المقارنة ولا طلاق مع الزوج بل بعد فكون ايعاد الطلاق منه لغوا حتى لو تزوجها  
لا يقع في وقوله انت طالق في حيفضك بعلق الطلاق على الطهر وان طالق في حيفضك بعلق  
على روية الدم لكن ان امتدت ثلاثة ايام او ايام ايعاد انها دم حيفض فاذا امتدت  
تبين انها طلعت من اول روية الدم وذلك لانها اي الحيضة بالثاء واسم لكامل من الحيض بانها  
بالطهر لمحقق معنى الوصل المستفاد من التا وودونها اي الحيض بدو الطاء واسم للردو  
بشرط الامتناع لعدم ما يقتضي الوصل وليس ذلك من هذه خصوصية التا حتى لو اتي في ذلك  
على الكمال بل من جهة ان الامور المستمرة كالسما والعود وكذا لا بد من تحت العدة  
الا بالانقطاع بالصدق حتى لا يحقق لثه فروع اذا اريد بها الحيض الا بانقطاعها بالاطهار واذا  
اريد بها الاطهار الا بانقطاعها بالحيض ومن مذهبنا اعتبار ان معنى الصفة في العدة بالاطهار الواقع  
فيه الطلاق واسططالوت في الثالث انقطاعه بالحيض ولم يسم طهر الا في طهر اوله لكن وفيه  
عليه انه كما لا بد من الانتهاء فكذلك لا بد من الابتداء لدخول تحت العدة وهذه الوفا ان طالق  
في حيضته ومعها ان لم يعبه بملك الحيضة وقد اجتمع في ذلك في شئ النفع ولو نوى الخالف  
اضمار الفعل في صورة الاضافة الى الدليل في دخول الدليل لكونه علما لا بغيره او نوى العكس  
في بآتي الصور تنعني صورتي الحيضة والحيض بان نوى في اسططالوت في حيفضك  
في اسططالوت في حيفضك في حيفضك صدق اي قضاء لما عوف من ان الصدق بعد الطلاق  
نصف الى ذلك فيما عليه لاني ماله فلا يصدق في اضمار الفعل ولا في جعل الحيض معنى الحيضة  
علوه الكلمة والبعضه وصدق في عكسه واماد يانه صدق في الطهر وقوله اسططالوت  
لما في ليلة ايام كماله نام بصلح طرفا واسططالوت بلسانك في محي لثه امام بعلق على الفجر  
المالك للفعول لا يصلح طرفا فمعنى شرط وانما حمل الثالث صفة العجز عن اليوم اساه الى انه لو  
قال ذلك قبل طلوع العجز من يوم طلوع عند طلوع العجز عن اليوم الثالث ولو قال بعد طلوع الفجر  
محتسب هذا اليوم ولم يطلع الا طلوع العجز عن اليوم الرابع كحيفض لهما محي لثه امام محي  
اليوم والوقت عيان عن الجوز الاول عال عند روية الهلال جاء الشهر اذ يتحقق به امام المحي  
ثم علم اليك على طوبى اللعق والنسب بقوله للامضاء الى الوقت كاسططالوت ليلة ايام مع  
ما وكنه اي اول الوقت فمعنى في اول العزم وهو معنى السحر والمضاف الى الفعل كحي اليوم  
يقع باجره اي آخر العمل اي حين تم المحي وآخري اليوم وتماه يكون في الاول من اليوم  
وذلك بطلوع العجز في ليلة ايام يكون بطلوع الفجر في المساء ثلاث مرات وذلك  
بطلوع فجر اليوم الثالث ان قال ذلك قبل الفجر ولا في فجر اليوم الرابع ولا يوقف على  
الغروب اذ لا يصلح له محي اليوم وليس له اي دليل ما ذكرنا من ان المضاف الى الوقت مع



ياوله والى الفعل انه لو قال است طالع في عقد مضاف الى الوقت مع باول جزء من الخلف حتى كونه طالع  
 في العقد الذي هو اسم لمحسب اليوم ولو قال است طالع في عقد مضاف الى فعل الدفول لا يطلق الا  
 بعد عام الدفول السالكه ليعرف وجود الشرط لا يلزم على ما قلنا في است طالع بل في ملكه امام  
 من يجره العقد ووقعها في الحال ثم يجره على الامام حتى يقع في كل يوم وليلة ما اذا قال  
 طالع ام لا بل في ملكه امام فانه يكون على المعنى بان يطولها كل يوم طلعه وليس له ان يطولها  
 الثلث في يوم او لا يباع الذي جعله امام طالع لا عند فاضل النور في لزوم الصبح  
 بخلاف الوصف الذي هو الوصف اعني كونه طالع فانه عند ملكه امام ولا حاجة الى النور والصف  
 عن طالع الطرف وقوله است طالع في عقد مضاف الى ملكه امام على كمال السنة اذ مضى الوقت  
 باخره كان محبة باول محبة لتمام العقد وذلك العود من اليوم الثالث ان جعله لتمامه خلاف ما  
 في جامع فاضل خاين وعنه انه لا يقع حتى يملكه ايام ويحيى من ايامه الرابعة ملكه التي صلت  
 فيها لم يفتى الشئ انما يكون باجره وذكر الايام ينظم الليالي لغة وذلك في معنى ملكه امام  
 حسنها ان خلفها اي محبة مثل حين اليوم الرابع يعني محبة التي خلف فيها  
 حتى لو كان الخلف بعد ساعة من النهار يكون حين الخلف ابتداء الساعة الثانية ولو كان الوقوع  
 فيه من اليوم الرابع لم يفتى ملكه امام من وقت الخلف اذ غروب الشمس من اليوم الثالث لم يفتى  
 معنى ملكه امام من وقت الخلف بل من طلوع فجر يوم الخلف وكذا لو قال بالنهاه است طالع في عقد  
 يوم لا بد من محبة مثل ملكه امام من العقد ولو قال ذلك بالليل طلعت الغروب لم يفتى يومه الا  
 ينظم الليل **باب** اليمين على الاول واسدنا ولا وسط لو قال اول عبد  
 سامة جرحه فملك عبد من ثم ملك عبد لم يفتى اي لم يفتى واحد من العبيد لانه علق بالملك عني  
 فربا في المحلوكه ولم يوجد لفظ وصف العبد في المتن اي العبد من وفوق وصفه سبق  
 في العود اي في العبد الواحد بخلاف العكس اي اذا ملك عبد ثم تبعه من فانه يفتى  
 اي يفتى العبد لكونه فربا بقا عكس اي حال كون هذا عكس ما اذا قال اول عبد من  
 سامة جرحه فملك عبد من ثم عبد احب الحق العبدان ولو ملك عبد ثم عبد من ثم يفتى لفظه  
 الاثني عشر في العبد وقول سبق في العبد من وصفا القدام ان اول افعل بعضه يد ليل  
 الاولى والاول والاويل وان لم يظهر له فعل معناه ومن حكم اسم البعض انه اذا ضم الى  
 نكح لزم مطابقة موصوفه للمضاف اليه يقول هو افضل رطل واما افضل رطلين وهم افضل رطل  
 ومعنى افضل رطل افضل افراد الجنس اذا افضلوا رطلا رطلا ومعنى افضل رطلين افضل رطلين  
 افضل المشيئات اذا افضل الحسن جلمر جلمر ومعنى افضل رطل افضل المشيئات اذا  
 فضل الحسن جماع جماع فعني اول عبد العود الذي هو اول الاول واول عبد من الاثني عشر  
 مما اول المشيئات واول عبد الجماع الذي هو اول الجماعات في الكلام معنى سبق فيما

وصف به مع الفروية في الاول ولا ينبغي في السن والمجمعة في الثالث ففتى اجتمع كلامه حيث  
 بحيث لا فله لا يلزم على ما ذكرنا في اول عبد من لزوم الفروية ما اذا قال كل عبد امك اول  
 فهو ضم فملك عبد من حيث يفتى مع فقد وصف الفروية وكذا لو ملك عبد الفروية الفاء  
 وصف من وصفه يقول اعني الفروية والسبق لفا كل اي حكمه كل بما فيها لانها للشمول والاصالة  
 فلو ضل الحكم بوزن سبق لها اثر والفروية اي وصف الفروية اولى بالفاء من وصف السبق لقامه  
 اي الفروية حكما وان كانت حقيقة بالشمول لفل اي للرجل كل فان معناه كل واحد من حيث انه فرد  
 مع وطع النظر عن غيره فكون معنى الفروية فاما من وجه ولولا الغيبة وصف سبق ولا اعتبار له في  
 كل فيه اصلا لكان ملغى من كل وجه والابقاء في الجملة اولى من الفاء بالكلية ولا يفتى ضعف هذا  
 الكلام فان الشمول ليس ساقى احد الوصفين ليجاز الى الترجيح بل ساقى الفروية فاضمة فمعنى الفاء  
 في الجملة يصير المعنى كل سابق امك فذا كان او اسبق او جماعه وما يجب التنبيه له ان ليس اقول في  
 هذا الكلام هو الذي في قولنا اول عبد لانه ثم اسم غير مضاف للموصوفه وورث العمل ومعناه  
 فرد سابق لاثارك عنى ومهنا طر مضاف معناه قبل يقول لعيته عاما اول اي اول من هذا  
 العام ساقى بقا عليه مصلابه وعاما اول اي كانا قبل هذا العام كيف كان فاولا في قولنا كل  
 عبد امك اول طرف معلق بامك معناه في زمان فلان زمان ملك غنى لكنه بحسب المراجحة عايد الى  
 اول عبد امك من هذا اجمع الى الفرق كذا اي مثل قوله اول عبد سامة فله اول عبد امك واحد  
 في انه لا يفتى اذا ملك عبد من ثم عبد احل في العكس لانه اي لفظ واحد منا وب للفظ اول  
 اي معاقب له في افادة معنى الفروية في الذات بقدر انه على سبيل التوبة وان فوله لفظ اول  
 بافادة معنى سبق ولذا قال منا وب لا مرادف فيحل بها على التاكيد للمعنى الذي تناوب فيه  
 كلفه واصله وهذا ما قال فاضل خاين ان الواحد لا يفتى الا الفروية في الذات وذلك ثابت بدونه  
 فيحل على التاكيد لا يفتى لما يفتى لفظ اول لغير الحكم بزمانه وبهذا العطف نادر على ان المعنى  
 انه منا وب للفظ فرد بالمعنى الذي ذكرنا لا منا وب في نفسه يعني انه منا وب لم يفتى في ذاته  
 على وجه التوبة على انك اذا ما ملكت كان المنا وب ح موالا في اول اللفظ وصف اي ح  
 لفظ واحد موالا لكونه لم يفتى لفظ واحد لغيره كما وقع في نسخة من نسخ الاصل والا ح الضم لكونه  
 مرفوعا صفة الاول والنصب الواقع في اكثر النسخ انما موالا بتابع الفاء في من ساقى العا ح  
 يميزون من وجوه لا عاب وذا بقا بقا يستعملون الحال في موضع النعت وبالعكس لا الحال اي  
 لان يكون النصب لكونه حالا الا ان يعينه اي يحدد الى لف الحال فكون النصب للحال فيكون  
 الثالث الذي ملكه بعد العبد من لانه يحدد عليه انه اول عبد ملكه حال كونه موالا اذ لم يملك  
 شيئا قبله يعيد الوعد كما في اول عبد امك وضا فهو حرة فانه عني الثالث اذ في اي لفظ وصف  
 للفروية في الحالة التي وقع عليها العمل لانها متعينة للحال وهو قوله للفعل والواحد للفروية الذات



من غير اعتبار للتعليق وهذا اذا كان في الدلالة على احواله حتى ان يقول فيها رجل واحد لعدم  
الحث اكل في الرجلته ولا يصح فيها رجل واحد لوجود الحث اكل في الكينونة في الدار فاعيد الذكر  
بعد العبد من تصديق عليه انه اول عبد ملكه حال كونه منفردا لم يثا ركه في ذلك الملك فمعتق  
ولا تصدق عليه انه اول عبد واحد في داره ملكه مطلقا من غير تعبد بالوصف لانه لم يملك عبدا  
واحد سابقا بل موقوف بعبد من فان لم يملك احد من الناس قد للتعليق لكنه قد للمصروف فصبه  
بمنزله اول عبد اسودا ملكه فملك اسودا من اسودا عتق الاسود لانه انفراد ابي من  
الاسود ان قلت هذا في الوصف المقتضى المحض وقد عرفت ان هذا لا يملكه فكون وصفا و  
عدمه سواء في اصل الحكم ولو ملك من قال اول عبد ملكه فهو عبد او نصفا عتق العبد لانه  
قد سبق لمعنى انه لم يشاركه عبد في و هذا ما قاله في حاشي حاشي لان نصف العبد لا يسمى عبدا  
ولا سائر الكامل الا ان أطلق سلك طرفة لفرى فعال اذا انضم نصف العبد الى العبد حتى  
يسلب عنه اسم الفردية اذا انضم انما يكون عبدا من اجماع المضموم للمضموم اليه بان يصير بانضمام  
شيء اليه مسمى بذلك كمن نصف العبد بانضمام شيء اليه عبدا حتى لو ملكه الصول المذكون  
نصف عبدا لم يعتق ولم يجب عليه صدقة الفطر ولم يحنث في والله لا املك عبدا واذا كان كذلك  
لم يصير العبد من من مجموع فلم يحنث في الفردية لضم الامه اي كالعبد المضموم الى الامه لا نفور  
عنه الفرد حتى لو ملك عبدا وامه عتق العبد والشرط للحنث لا نفور في ان كان يحنث لان لا يثا ركه  
شيء لفر يطلق عليه ذلك من كم ومما كذلك اذا لا يطلق اسم العبد على الامه ولا على نصف العبد  
بخلاف ما اذا اسرى عبدا وحاصله انه لو كان مع المذكور شيء اخر يصح باعتبار ان شيء  
اللفظ او جمع فالتفرد والافلا وهذا اظهر ان معنى المراد بالذات في قوله المعتبر الفرد  
والواحد الفرد في الذات وعدم الحث ركه فيها مفهوم كاسم وهذا هو قول الامام وقال الاول  
واحد واول حاسر واول نابل اي ذي نبل وهي السهام الموبته واول ناشب اي ذي  
نشاب وهو السهم يدخل هذا الحصن كذا فاجتمعوا اي دخلوا الحصن معا اذ واما نابل فم  
لان كلامهم في سابق لا ف اكل له في مفهوم ما أطلق عليه من كاسم بخلاف ما لو قيل الاول  
رجل بخلاف ما لو قال اول كل كرا ملكه معاني فملك كرا او نصفه فانه يحنث لانه اي الكرا بالضم  
الى النصف صا ركه من الجميع فقات عن الكرا بعد الضم الا كاسم اي كاسم الكرا لانه اسم لا يعين  
فغير نصفه الا نواذ وقد فات الا نواذ بالانضمام كمن نصف الكرا نواذ الكرا لانه اذا  
ضم نواذ نواذ الى اي عشر من يكون كرا او لو قال كل كرا ملكه فمما يقبل من الزنا وهو  
الا كرا وسبق منهم عتق الاول من ملكه لانه لا يحمل ان يصير او سطر لكونه سدي اذا  
شيء قبله وعتق المملوك اكل حنث ملك الربيع للسفاه احوال ان يصير وسطا كحال له الوسط  
اسم لفر منخل من عتق من متوسن وقيل ان ليس من فرد واحد فاذا وجد بعد فرد

فات الوسطية حنث لا يرجح صورها اذ كلما نزل لا الملك نزل لا متوعد اعلى استواء الطرف  
ولم يعتق من ملكه لاحتمال ان يصير او سطر بشرى عبدا ثالث ولا حين ملكه البالي لكونه وسطا  
ولم يقطع بعدم عتقه لاحتمال ان يخرج عن الوسطية بشرى عبدا رابع والثالث يعنى حين ملكه السكس  
لا قبله لما ذكرنا وبهم قوا والضابط انه اذا ملك عبدا عتق النصف الاول منهم حكما للصد  
اي صدر الكلام وممكن من املكه من معين لا نطاع احوال كسنا اذا الوسط للكل لا يصير  
في النصف الاول ويوقف الباقي بعد النصف الاول لوم الوسطية فقول ذلك الوهم بالموت  
اي موت الخالف عن عبده شفع كالعشر مثلا فعتق الكل للقطع بانه لا وسط للشفع وحنث  
الوهم اي يصير حقا ثانيا باسما في بعضه اي موت الخالف عن عبده ويزمن العبد كما حد عشر  
فبقي السادس وعتق الباقي فان فصل الضابط غير واف بالمصود اذ لا يشترط حكم العبد  
الوثر في صورة الخالف اذ لا نصف له قلت المراد بالنصف الاول من الكلام ان كان كسنا  
ومما قبله ان كان وثر او نبه على ذلك بقوله ويوقف الباقي حتى ان يقول ويوقف الباقي اي النصف الثاني  
فلتنبه فاذا ملك نفسه فالحكم عتق الامتنس والوقوف في الملكة واذا ملك سبعة عتق الملكة  
ويوقف به ربه وعلى هذا العكس ويقتصر عتق من وقف عتقه لوم كاسم ووسطه الزايل لموت  
الخالف على وقت موته وقيل عند اي عند اي حشفة سدا الى وقت الشرى اصله اي  
اصل هذا الخلاف التنبه اي مثله كسنا ان عمله يطابق انه يكلم بالباقي بعد التنبه ليعنى  
ان المشتري والمشتري منه وآلة كسنا وكلها بمنزلة اسم واحد لما سبق بعد كسنا حتى  
ان قوله على عشر الا واحد بمنزلة على تسعة من غير تعرض للواحد الثاني ولا باب ام يطابق  
الا فلاح بان نراو بالمسنى منه جمع كذا في كسب دلالة اللفظ لم يخرج منهم المسنى  
في حق الحكم كانه قال على عشر فاجبه عنها الولد فليس العشر حشفة لا مما يند وما يحسن ذلك  
في اصول الفقه فان كان كاسنا سدا حكما بالمعنى حتى كانه اوجب العتق فمما عد الاوسط  
كان اسفا واحتمال لا وسطية شرط للعتق وموت الخالف موقوف لذلك وموقوف الشرط  
كالشرط والواقع عند وجود الشرط معتبر وكان عتق الموقوف معتبرا وان كان اذ اجا  
كان صدر الكلام احباب العتق في الكرا والآلة الا وسطا فاجاله فمن حق فيه لا وسطية بالموت  
خرج ومن لا يفتي على العتق فكل من سدا وبهذا معنى قوله اذا الموت موقوف ان كان  
التنبه حكما بالمعنى لان كان اذ اجا لكن لما كان مخفا المذهب المطلق بالمعنى كان لا يصح ما  
في كسنا الا قصارهم كسنا ولو ملك من قال كل من ملكه خير الا الا وسطا بعد ان عتق  
عتق الا الا مسدى فرد محملا ولم يوجد له وطعا ولا احوال كذا عتق الكل بقوله كل من  
ا ملكه فهو الا الا في مما اذا املك عبدا لم يعتق الا الا مسدى فرد لا يصح ولم يوجد له عتق  
الكل بقوله كل من ملكه الا الا الاول في عتق اي عكس ما ذكرنا في مما اذا املك عبدا لم يعتق

بحق



لان المسني قد سبق ولم يوجد ما لو ملك عبد ثم عتق العبد وهو موطأ ثم ذكر ما يصح  
لعنله هذه المسائل وارشاد الى طريق معرفة الحكم في امثالها فقال والفردان بن علي الطاهري  
اي بالنسبة الى الكل اول والفرد الثاني على الطاهري لقي والفرد الثالث على الطاهري من مساوئ  
وانما اعتبر الفرد في الكل لانها اسماء منزهة بلحقها النسبة والجمع عند الله النقص او كذا ورد  
وانما اعتبر اسواء الطرفين في الاوسط لان ذلك حال الاوسط بل حقيقة اذ من الاوسط  
بالجموع وان كان الاوسط بالكون فواظف على المحلل من منعدهم لا يحكي ان المراد  
ان بعينه والله حقيقة والمحلل في الحكم الذي اعتبر بلبه بها حتى ان التبع فيه كما يكون  
لا حقا ومتوسطا باعتبار الفرواق لا يحكم كل فرد على صورته كسواء في او  
الاول من الخرم بالعتق او عدم العتق او الوفاء واعلم  
الحث يقع لو اصدور له من حلف لا يكلم ذا او ذا او ذا اعطفا للثبنا ووللثالث بالواو  
محشة بالاول او الاخرين جمعا لا باحد كقوله وفي عكسه اي فيما اذا حلف لا يكلم ذا او ذا  
او ذا اعطفا للثبنا بالواو وللثالث بالواو محشة بالاول والآخرين جمعا لا باحد كقوله والسنة  
اذا او اولى من المعطوف والمعطوف عليه واولاها الاخرين على مرادهم بمنزلة التثنية  
فعدم في التثنية كقوله ولا تنظر منهم اثنا او كقوله اي واحد منهما كما اذا قلنا ولا  
كقوله وهرامعني قوله واولعني ولا لنا وجهان في التثنية فكل واحد في الاولي لا  
احكم هذا اول هذين وفي الثانية لا احكم هذين ولا هذا اذ ذهب الفراء في الاولي الى التثنية  
الثالث عطف على الاول التثنية في صريح والمعصوم من العطف بالواو والمثارة في التثنية  
فكان اولى نصيره كانه قال لا احكم الاول والثالث ولا اريد في الحث بالاول  
وصد او الثالث وصد وبقائه عطف مع الفاعل ويخطي من لا قرب اليه بعد  
به ضرورة وهذا محله ما اذا قال لعبد ذا او ذا او ذا احث بغض الثالث و  
خير بينه وبينه وليس في الاظهر وعلى ما سئله الممن كان ينبغي ان ينحصر في ان يقع  
على الاول وان يقع على الاخرين كما هو رواية ابن سماعه عن محمد بن عوف بن الفراء  
بين سئل الممن وسئل العياق ما اذا قال الله بقله لانها اي التثنية المثلث عليها  
بقله او حصص في الباب فاسم بقله واذا او ذا او ذا قوله احثا حروذا وقسمه مع  
العاق على الثالث واصل لا وليس فكذلك من حلف الممن فانها في التثنية في  
التثنية فاسم بقله لا احكم هذين ولا هذا او قول في وجه الفرق اجماعا على  
اي في سئل العتق التثنية في الواو او اجماعا لتمام الكلام اجماعا لتمام الكلام اجماعا  
للول في فط لا مثا اي في سئل الميمن في الكل من التثنية والثالث عطف على مفعول لا احكم  
من غير احساج الى ذكر اللفظ ولا عدلا وادراكا اجماعا على ما في المعطوف

عق فحق الثالث في الحال وخير من غيره وليس كما افرد المعطوف بالصف في نظرية في قوله  
ومى ما اذا قال لعن علي الف او لعن وعلمه يكون نصف الالف للثالث وخير  
في النصف للفردان شاء جعله للاول وان شاء جعله للثالث والوجه في اوله انما  
في مثل اعطى هذا وهذا او في قوله لا ما اتية ان ولدتهما فانما طالعان شوطا  
في الحث ولا دلتها معارعاية للحقيقة كذا اذا قال ان حضنتا فكذا اشترط حيفتها  
لا حث في الصورة بولاد احدتهما ولا يحسن لهما وان زاد ولدا او حيفتها فقال لن  
ولدتها ولدا او حضنتا حيفتها حث بالفرد اي بولاد ولد منها او يحسن ولدا  
حتى مع ذلك طلعها ان كان الممن بالطلاق لله ان فعل الفرد قد يضاف الى  
المثني مجازا لما بين الفرض من الملاءمة كحث ان فعل هذا كاله فعل ذاك بدليل  
قوله نسيانها اصاف النسيان اليها وانما فيه صاحب موسى علم وقوله لا يجمع  
منها اللولو والرجل اضاف الزوج الى البحر العذب والماء وانما في اللولو والرجل  
من الماء دون العذب وهذا وان كان مجازا لكن القول بالحقيقة يقتضي الى اللغو او الى  
لان ولا في الحاشية ولدا او اصد اعلم ما هو المفهوم من اطلاق لفظ الولد سيما مع التنكير  
في حيفتها حيفتها والهاء على اشعريه الصيغة والتنكير في حال لم يعمل بقله اصد كانه  
حلف على اللغو وان عمل كان قوله بالجموع والمجاز اولى من اللغو والجموع فان كل من لفظ  
ولدا او حيفتها تنكر في الشرط فمعنى في السعي ولو لم يحتمل ان يكون مجازا عن الجنس فلا مع  
الحث بالولد للثبنا كل حسب بان عموم التنكير في الشرط انما يكون عند صحة التثنية  
لكون في موقع التثنية على ما هو مذهبنا لا يصح التثنية ولو لم يعمدوا انما هو على سبيل قوله  
معنى اي ولد كان واية حيفتها كانت هم السعة لكون الكل ولدا ولدا والجموع على  
الجنس بعضي الى عدم الفاعل في ذكرهما سوى العادة وكونه فاقه خير من عاق هذا  
القدر من كونه في بعض احوال لكن منها كذا في وادان على تقدير اعمال الحقيقة لا يلزم الا  
السعي بالجموع ومولس على سبيل مقدم مقدمات العدة وعدم الطلاق وانما في  
الكلام اذا كان نفس لولا في ما ولو على طلاق اربع واربعة حصص بان قال حضنت  
فانما طالق فعلن حصصا وصدق الزوج الفاء او المثني اي الواو او الاثنان منها  
لم يقع طلاق على ولدا اصد لان حيفتها الكل شرط لطلاق كل واحد ولم يوجد ولا  
صدق الثالث بطلان المكذبة حسب اي لا غير الحال الشرط في حقها اما حيفتها فلكونها امينة  
في حق نفسها وان كذا الزوج واما حيفتها البواقي فليثبت صدق الزوج اقوال من  
دونه اي في حق الزوج حتى يطلو البواقي لان الزوج كذا في اقواله فلم يثبت في حقه حال  
الشرط بل لثبته اربعة وفي ما اذا قال ان حضنت حيفتها فاس طالق برأي حيفتها بطل



الكل خبر الغرض من انها حاض ان صدق الزوج لوجود شرط طلاق الكل ومنه الحيفه الوا  
 على مولا وان لم يصدق الزوج بطلان المحرم كحضنها حسب لانها امينة في حقها فطلق وتو  
 هو حى الزوج وله بطلان البواقي عليه مع كذب الخبي نوصو الشرط عملا كحضها مع  
 بما سمعته دون من معنى العمل اي هي امينة في حق نفسها منجها وراحي الزوج فانه كحضها فانها  
 ليست امينة في ذلك كعقل غير الطلاق كحضها من ان حضرت عجلاني وكذبها الزوج في  
 اخبار كحضها لم يوثق البعد وعلق طلاق غير كحضها من هذا القبيل ولا يكون امينة في ذلك  
 الحتمه للوطي والعضاء العلة فانها تكون مصدقة فيها في حق الزوج لكونها من احكام الحضر  
 وجواب كلامي حصة بان يقول كلما حضت فاس طو الف وظا وموانها اذا قل حصة  
 فان صدق الزوج طلعت كل واحدة وله عدم تكرار الشرط اي حصة الكل وان كذب  
 او صدق واحد او اثنين لم يقع شيء وان صدق بلسا طلعت المذنبه وفي كلامي حضت  
 حيفه فاس طو الف وظا وموانها اذا قل حصة  
 من الطلاق لانه لم يظهر في حقها الا عيضا وطلق الغير يعني المذنبه بالتلف متني اي  
 كل واحدة اثنين واحد كحضها واحد كحض المصدقة وطلق المصدقة فما اذا صدق  
 اثنين منهن متني اي كل واحد اثنين واحد كحضها وواحدة كحض المصدقة الا في  
 وطلق الغير يعني كان من المذنبه بلسا واحد كحضها ولسان كحض المصدقة كما في  
 الشرط في مثل ذلك فعل الفرد وان كانا لكلمة لكونه وان المذنبه امينة في حقها والمصدقة مطلقة  
 ويظهر ما ذكرناه لو صدق بلسا طلعت كل واحدة ثلثا وجواب كلامي ولما ولد بان قال  
 كلامي ولما ولد فاس طو الف وظا وموانها اذا قل حصة  
 لانها اذ ولدت ولدا طلاقا لوجود شرط طلاقها واذا ولدت الثانية طلعت كل واحدة طلعت  
 لغرض لوجود الشرط مع كونها في العدة فاذا ولدت الاولى ولدا آخر فبطل الشرط لانه لا يقع  
 الطلاق عليها لكونه مع الوفا والعلة المرددة الى ما لم يوصح الحمل وتنع على الناسه لعام  
 العدة فمع عليها بلسا طلعت وعلى الاول في طلعت لانها ان يعلق الاولى بالاولى بما  
 اي بعد الطلاق من اللذين احدهما كحضها والاخر كحضها بان يكون سديها وبين ولادها  
 الولد في سبه اسره فصار عدا فطلق طلعت لغرض بولادها بان يكون عليها بلسا طلعت  
 اذ الوطى الذي ثبت به العلق التي بعد فرفع العدة وسعي منكوج فمع عليها بولادها  
 الولد التي طلعت فالب لانها ليست حال العضاء العدة اولا عدا كذا وكذا كان علقها  
 بعد طلاق واحد فانها طلعت بولادها الناسه طلعت بولادها نفسها بولادها حال  
 العضاء العدة والاخر اي بطلان الحمل الناسه بلسا على ما تبنا الا ان يعلق البطل في  
 ولان المراتم بان يكون من ولان كل منها سبه اسره فصار عدا فطلق طلعت بولادها

الاولى او لا طلعت دون ولادها اي لا يطلق لغرض بولادها نفسها بولادها اي بولادها  
 ذلك الطلاق لو قلنا بوقوعه العضاء العدة وان لا يقع طلاق لغرض بولادها  
 واحد وطلاق كل واحد بلسا كما في لان الاولى لما ولد طلعت فاس طو الف وظا وموانها اذا قل حصة  
 ان يعلق عليها اذ ليس في بطنها ولذا لم يعلق بولادها مع العضاء العدة لكن طلعت الاولى  
 طلعت لغرض بولادها من كحضها المصداق الرجوع بالوطى الذي به علق الولد التي كحضها  
 محلة فله بطلان بولادها التي لم يعلق بها العدة وانما لم يقد صدر المصلحة بكون  
 الولد من في بطن واحد لصحة الكس شئنا ان على كذا فقال ولا ينج ولذا لم يعلق بالزوج اي  
 لا يثبت نسب الولد التي للمرأة الاخرى من الزوج في صورة اصله والبطلان يعلق بعد  
 اي يكون العلق به بعد العضاء العدة فله يكون رجوعه ليست به النسب لانه لا رجوع  
 بعد البينونة ولا كذلك الولد التي للمرأة الاولى فان العلق به انما ينفك الطلاق  
 الرجوع الواقع بولادها اولها ولو علق به اي بلسا الطلاق التي بلسا بدل من السلب  
 اي الطلاق التي بلسا على الولاد بان قال كلامي ولدت فاس طو الف وظا وموانها اذا قل حصة  
 من الاولاد سبه اسره فصار عدا فطلق طلعت بولادها في كذا طاهر البطلان من النكاح  
 النكاح ليست محلة للطلاق التي سبه اسره فصار عدا فطلق طلعت بولادها في كذا طاهر البطلان من النكاح  
 واي يوسف سمع وعنده تجوز ان يعلق البطلان في كذا طاهر البطلان من النكاح  
 الذي به علقه رجوعه مع الطلاق عند كل طهر من النفاس او ان يحد البطلان مع واحد  
 عند الولاد التي ولي ويقع له بعد الطهر من نفاس الولد ان اب اذا كانت في الملك  
 بان يزوجها قبل الطهر من النفاس ولا يقع بالولاد الثانية سبه في الحال ولا بالناسه ابد  
 وذلك لان عدله سبه الحامل طلعت واحدة من النفاس لا ولاد البطلان الواحد من  
 الولد لا يحد فله الولد وان طلعت في الحال اذ لا نفاس يمنع السبه من البطلان بالولاد  
 الناسه في الحال لان سبه الحامل واحد وقد صلب على الطهر من النفاس الذي  
 هو بعد ولاد الثالث فاذا طهر طلعت ولا يقع بولاد الولد الثالث شيء اذ هو  
 بولاد الولد لا يحد من العضاء العدة ولا طلاق مع العضاء العدة وانما يحد العالي اعلم  
 الحنف مع عند الحكم او بالحمض علق طلعت بولادها نفسها  
 وطلعت بولادها بلسا بولادها وان ولد فاس طو الف وظا وموانها اذا قل حصة  
 فاس طو الف وظا وموانها اذا قل حصة  
 بولادها وان كان قد علق الطلاق الواحد بكون ما في البطلان بولادها  
 ان ولد فاس طو الف وظا وموانها اذا قل حصة  
 واحد فاس طو الف وظا وموانها اذا قل حصة

وبه اي بولادها



معلقا بالكتاب نعمان المذكور وقت الحلف بخلاف ولاية الذكر في الصورة الاولى فانها  
 ليست فائدة وقت الحلف لتكون المعلق بها سحرا واذا كان هذا سحرا فاعلم المعلق بالاول  
 معنى الطلوع لقوله لا تعصا اي لمقاومة اعضاء العدة عن الطلوع المجرى الواحدة  
 وقت الحلف الا ان سحرا بالاول كما يبطل للفرق اي الطلعة المعلقة يكون ما مله ذكر  
 لو كان مع اي مع الذكر انشئ اذ الشرط كون الجمع اي جمع ما مله ذكر اعلم بمعوم ما ولم  
 يصدق ذلك الشرط حيث كان ما ولد ذكر او انشئ لكن وقع المعلق بالاول وهو الطلوع  
 لوجود الشرط فذلك اي ان كان ما مله ذكر في طالع كان كالداخل في الدار اي الذي  
 يدخلها رجلا فاستطاع فانه معلق بالدخول بعد الحلف ويولس بها من وقت الحلف  
 ليكون سحرا او ذاك اي قوله ان كان ما في البطن ذكر فاستطاع كان في الدار اي في الدار  
 اصل فاستطاع فانه يطلع وقت الحلف اذا طهره كان في طهره يكون معلقا بالكتاب وهو  
 سحرا لا يلزم على ما ذكرنا من ان المعلق يكون ما في البطن سحرا اذا قال ان كان في علم الله قد  
 اي انه تقدم فلا ان شهر قدم لعام سحرا فانها تطلع بعد العدم مقتضاها ولا محل ذلك سحرا  
 مع انه منس بالقدم ان المعلق عليه كان كما ساق وقت الحلف لولا القدم معرف للشرط  
 لا يعرف علم الله بانه تقدم الا به والمعروف للشرط اذا كان على خطه الوجود فله حكم الشرط  
 لمسياتي والواقع بعد الشرط مقتضاها لولا ان لا است معرف يكون ما في البطن ذكر  
 لا مكانه بالشق اي لا مكانه ان معرف ذلك بشق البطن والمعروف للشرط كما لا يمكن معرفه  
 بدونه ولا يمكن ان تعرف علم الله بالقدم باخبار الصلوات لا سيما باب الوجود  
 ولو علق طلع واحدة نصف حصصه وطلعه اخرى بباقيها بان قال اذا حصص  
 نصف حصصه فاستطاع واذا حصص بعضها السامي فاستطاع وقبعا الى الطلوع  
 اذا طهر سحرا حاض كالمعلق بها اي بكل الحصة بان قال اذا حصص حصصه  
 فاستطاع لم قال اذا حصص حصصه فاستطاع فانه نوع الطلوعان بحصة والصلوات  
 كما مله بان سطر باطهر وذلك لعدم التوحي في الحصة قال عمر حصصه ولو استطاعت لمجلتها  
 حبيضة ونصفا معنى علة الامة فذكر البعض ذكر الكل فاستوى الصورتان فسمع  
 الطلوعان لتكرر المعلق شرط واحد بخلاف ما اذا قال استطاع طلع بعضها وطلعتا و  
 سدرها حيث لا يقع الا طلوع واحد لان لا جواز مضاهاة الى الطلوع لا ذكر فكتاب  
 بمنزلة ان يقول مرة او مرتين او وقت ملك الطلوع لولا قوله بمصير الحصة اي ليس  
 وقوع الطلوع في الصورة المذكورة مصيرها اما من حصصها فتقول رفر  
 ذبا الى ان ذلك نصف الحصة بنفسها لانها لا تدعى على غير ايام بمنزلة ما اذا علقه  
 نصف السهم تقع مصيرها عشر يوما وبهذا فاسد لان الحصة ليس عليها عمر الوقت

بل عن الدم فيه ونصف الوقت لا يعلم نصف الدم لتفاوت في الدور فلعلمه في نصف  
 الاول من الوقت اقل بخلاف المعلق بالشهر ونصف المرأة علة اي على الشرط ان اجبت  
 به في وقت الوقوع بالحي اى وقوع الحي بان خبر في الطهر بانها حاضت حبيضة لامة لانها  
 امينة في الاخبار عما في رحمها لا بعد انقضائه اي اعضاء وقت الوقوع لا سيما بعد الحي  
 اي لان اخبارها ح كونه اسنادا والوقوع الطلاق الى قبله بعد موت الحي لان امانتها  
 كانت ضرورية لمحقق وقوع الحي اولا يبي بعد وقت الوقوع كما في الولد اجبر بعد العزل  
 انه فعل من وقت الوقوع لانه والموافق اجبر بعد عام من الدليل انه فاذ فرها والمرام جمع  
 اجبر بعد عام العدة انه راجع فيها ومن له احياء اجبر بعد عام مدة انه راجع البس لا يصدق  
 واحد منهم على ما قال بل لم يوفق له حتى لو قالت مئنا اي ومثله ان حصص حبيضة  
 طهرت ثم طهرت لا تصدق لانه اجبر في الحصة بالطلوع قبله او قالت في المعلقين  
 مثل ان حصص فاستطاع وطهرت لم تصدق لانه اجبر في الطهر بالحصة قبله وذلك  
 غير وقت الوقوع بخلاف العكس وهو ان يقول من مثلنا حقت ثم طهرت وفي المعلقين  
 طهرت ثم حصص فانها تصدق بكون اجبارا من وقت الوقوع ولو حلف لا تكلم يوما  
 نترك كلامه الى من ساعته التي حلف فيها من الغدا ان حلف بها والاله اي ولم حلف  
 بها بل لئلا ترك كلامه الى الغروب من الغدا لانه اي لان قوله يوما لا جاز ما عدا  
 اي ما عدا اليوم من المانع الموبد المسعور من طهر النهر لولا ذكر اليوم بمنزلة الغاية الى  
 ذكره لا سقاط فبقي اليوم القابل فله من كماله بعض الغدا ان حلف بالنها ودخل  
 الليل ضروري ومن حمله الى غروب الشمس ان حلف بالليل ودخل بقية الليل على الاصح كما هو  
 ان ذكر اليوم للصالح ما وراه فسبق ما قبله من الليل والافلا في الحلف ضرورة وهذا اندفع  
 ما ذكر في النواحي ان في صورة الحلف بالنها لا بد من الليل المتخلل من جدي اليوم والغدا  
 في اليومين لانه اليوم المفرد لا يستتبع الليل وما ذهب اليه بعض المشايخ في صورة الحلف بالليل  
 انه لا بد من الليل في اليومين ما بقي من الليل الى طلوع الفجر حتى لو كلفه في الحقت لانه اليوم المتنازل  
 الليله ويكمل اليومين مما يمكن من غير ادخالها وبهذا خلاف الجاهل التي لا تعرف فيها في دخول  
 الليل كما اذا استجاب عبد اليوم حقت الليله اصله ان كان ذلك بالنها ودخل بقية  
 الليل ان كان بالليل لفر ذكر اليوم فيها للتوقيت والتعيس لا لا جاز ما وراه او طلعها  
 لا يقع على كلفه بخلاف ابقائه مثل الليل فانها لا بد من ذكر اليوم لانه الباقي علم في  
 باب نذر الصيام ولا عكاف والعمل في ذلك هو العرف وقد مر به اي ما ذكر في  
 مثله حلف لا تكلم لئلا يدخل غير المذكور ضروري المذكور حيث حكم بدخول الليله في اليومين  
 انها ليست كونه واما المذكور اليوم وفيه نبيه على كثر سائر اليوم لئلا يحكم الفروع في اللغة

ان م



**باب** العن في اللبس والذوق حلف لا يدخل هذا الدليل في ثبت  
 صارت صوابا فدخل هذا الصواب حث لبقاء برهم مع تعنى الحلف فان الدليل اسم للعرض  
 والبناء وصف ولذا قال دار هدم ومرة حلف كالحلف مما اذا حلف لا يدخل دا ٤  
 فدخل عرضة كانت دارا فانه لا حث اذا الغاب اي غير المعنى يعرف بالوصف فيعتبر  
 في المنكر البناء الذي هو الوصف لهر الدليل اسم لموضع اعد للكنى واصل الكنى بالعرض  
 وكما بنا بالبناء فصار كما قال لا اذ حلف موصوفه بالبناء كلف في الحاضر اعني المعنى  
 فانه لا يحتاج الى التعريف فله يعتبر فيه وصف البناء بل يعود وقرق آخ اشار اليه بقوله  
 ثم ان كل من اى في المعنى في البطلان اي بطلان المعنى المنعقد على الدليل المعينه المشمله  
 على برهم اصل والوصف اذ بعد زوال الوصف شكلها بل خرجت ام لا فله خرج الشكل  
 ولا يبطل المعنى والشكل في اي في المنكر في السوت اي سوت المعنى وعلقها بالعرض  
 لكونها واسا من وجه وجه بقاء بعض منافع الكنى في بعض فلا يدخل بالشكل واعتبر  
 ما لو اعتمد او انزدر في عين الكتب فانه لو قال لا لبس به التقيص حث بالا عتام به او  
 ان تزار ولو قال لا لبس فيها لا حث بل بشرط لخت اللبس المعقولة فان كوخ  
 اللبس على الوجه المعقولة وصف له معتبر في المنكر لا احتياجه الى التعريف في المعروف  
 لا سفيان عنه والضام في المعروف قد انعقدت المعنى على لبس به التقيص المسفي عن التعريف  
 بالوصف ويزوال الوصف شكله بطلانها فلا يبطل وفي المنكر المحتاج الى التعريف شكل  
 في انعقاد ما على الخالي عن وصف لا اعتبار فلا ينعقد ولا حث في حلف لا بد خلافه  
 حاما او سا او مسجدا فدخل لم حث لزوال لا حث وحصول اسم لقر في باب الست  
 فانه لو حلف لا يدخل هو اللبس حث فدخل لم حث لزوال لا حث لانه اي البت اسم لما بنا  
 فيه فلا يصدق على محو العرض ولورفع سقفة وبعث الحيطان فدخل حث لبقاء لا حث  
 السقف له كالبناء للدليل واعتبر بتمسك باب فانه لو حلف لا يدخل هو الدليل بتر  
 بدخول العرض بعد حجاب الدليل خلافه لدخول دار وفي الحلف على دخول البيت شرط  
 للبناء في صورتي التعريف والسنك حلفه فلو اشار الى الدليل او البت وقال لا  
 اذ حلف هو او به او لم يستم اي لم يذكر اسم الدليل والبت فانه حث بالدخول بعد الخاب  
 ولورفع حصول اسم اخو كالمسجد والحمام والبيتان لبقاء المسك والله اذا المعنى بعلفت  
 بالمت والله هو العرض كذا لا حث بدخول الدليل المعان لو اعدت العرضة اهل  
 حاما او بيتا او مسجدا او حماما ببناء الحمام والمسجد وعلق اشيا بالبيتان  
 اذا العايد يصنع جديد غير اي غير ما كان قبل ذلك وان كان على شكله فلا يكون هذا  
 دخولا في الدليل الا في اولها وبه الحلف في العايد بانه يصنع جديد بل لم يرد زوال الحلف على ما بينه  
 عليه

٨٥  
 كذا اي لما ذكرنا من ان المعاد يصنع جديد غل لقطع البساط خراجا او الملقف قسما  
 وقد حلف لا يجلس على هذا البساط او لا يلبس هذه الملقف لم حث ابد الاند ام الحث  
 عليه حث لا معاد اصله الا يصنع جديد وهو غير اوله ولو جلس على الخراج كما هو او  
 بعد فقه وجعله ساطا لم حث وكذا الملقف ولو خيط جانبيا اي جانبيا ساطا  
 وجعل خراجا والحال انه لم يقطع اصله حث ما جلوس عليه بعد الفتح وكذا اذا خيط  
 جانبيا الملقف فحلفت قسما من غل وطلع فلبسها بعد الفتح حث لانه بالفتح لم يصنع صنفا  
 جديدا بل ازال المانع من اطلاق اسم البساط او الملقف وهو كونه على صورة الخراج القس  
 فتعود من السبب الاول وهو الصنعة الاولى التي باعتبارها ساطا او لابس ساطا وبلغ  
 تكون المعاد هو الاول ثم اشار الى اصل بيتي عليه امثال السبب من المسائل فالحال هو  
 راعي في الغاب اي الجهم بما وقطع وراعي في الحاضر المعنى ان كان ساطا لم كان حث  
 والله فلهذا الفادة التقييد وان لم يحج الى التعريف او كان داعيا الى المعنى كما اركل هذا مما اذا  
 حلف لا يدخل اركل هذا فان الدليل وان كانت والله فوصف كونها منسوبة الى المطب  
 يصلح ان يكون داعيا الى المعنى لهر الدليل قد يفسد لبعض صا فيه كما يجب لجهة في الوصف  
 حتى لو دخلها بعد ما ملكها غير الحث لم حث ولا سم راعي هذا اي في الغاب والحاضر لا في المعنى  
 معتبر وطحا ولا كم يدل بقاءه على بقاءه وزواله على زواله والشئ العايد اسم يصنع جديد  
 عمره اول كالدرا جعلت حماما ثم الحمام واسا لهر اصله في السبب يدل على اصله في السبب  
 والعايد اسم بغير اي بغير صنع جديد عينه اي على الاول كالبساط اذا جعل خراجا بلاء  
 قطع ثم فتن فغاد بساطا ولا حث لمر المراد ما ذكرنا لان لا حث العايد غير اول او عينه لهر  
 لا كم عينه البتة وانما التعريف في المعنى **باب** العن في الحياومة حلف لا  
 يشترط عشرة حث باحد عشر اي باحد عشر به ولو حلف البائع لا يبيع عشرة فباع باحد  
 عشر لم حث به اي باحد عشر لمر المراد ان حث في العشرة المطلقة اي سواء كان مفقودا  
 او مفقودا بعد آخ فانه قال لا اليوم عشر فاذا التزم حث ومراد البائع العشرة الموقوفة  
 ولم يبيعها فلم حث هذا هو المعروف وعليه مبني كذا وصيغة الكلام انه فعل العرف في  
 الاول قوله يجوز بلاء اشترى بعشرة عن لا اليوم عشرة وفي الس قوله كحصص العشرة  
 باحد نوعيه اعني المفقود وقد جعل الاول ايضا كحصص العشرة في عقد والروام ووصي  
 عنه العود وبقى الروام ولو استوى الحالف في الصور المذكورة بتسعة او باع لكالف  
 بتسعة لم حث وان منها لهر المراد من نقص اي طالب البضائع التي فقدت منه بالمتع  
 الزمان على العشرة بقصد البائع وبها مع ايها من عدم الحث بالعشرة كلامه لا حاجة  
 لان شرط حثه الشرع بعشرة ولم يوجد والبائع وان كان ساطا لم كان ساطا لزاوية



التمس وغرضه المنع من النقص عن العشر لكن لا حث في الميمن بل اسم لما سوا الملقوط و  
ملفوظ البع بعشر ولم يوجد فلم يثبت ولا اثر للنقص فيما ليس بدلول اللفظ لوجه كما حرم  
العشر واما اثر النقص في الملقوط كما في جانب المثنى حيث حلت العشر الملقوط  
على المطلقة ليعم ما في ضمن احدى عشر وما فوقه على انه ربما تدعى ان ذلك حمل اللفظ على حقيقة  
نعم يتوجه منهما ان العشر المطلقة ايضا لم ينع لنا في البع باحد عشر بل في التمس واما التمس  
العشر مع الواحد وهي ليست بعشر الا كما ان الحصة التي مع الخمسة ومجموع الخمسة  
ليست خمسة بل عشر ومنشأ الغلط عدم التفرقة بين المقدور والجوهر وهذا في احدى  
الجوامع الى ان الحكم مجاز عن عدم التمس والعشر وعلى هذا القول بالامور العشر  
المطلقة كلهم لا حاصل له وبهذا الخلاف في عدم حثه بالبع تسعة بناء على عدم اعتداله  
بالنقص فيما ليس بملفوظ كمن حلف لا يخرج من الحج من حلف لا يخرج من الباب وضرر بعضا  
الشيء بفلس او ليغديه اليوم بالحق من الحج من حلف لا يخرج من الباب وضرر بعضا  
من حلف لا يضرب سوطا واشتد في بدنا من حلف لا يخرج من الحج من حلف لا يخرج من الباب وضرر بعضا  
من حلف لا يخرج من حلف لا يغديه بالف فان الحالف لم يثبت في هذه الصور مع ان غرضه في  
سوى القرائن في الدلالة وقد فاق بالخروج من الحج وحيث ان التمس الا منع عن اتيانه وقد  
المه بالعصا وفي البالية الاغراض عن شراء ولو باد في ما يقوم وقد فوجئت اشترائه  
بالكثرة وفي الدابة كرامة سفدته بانواع النعم وقد اضاعه بالرغيف وذكر لنا لو  
اعتدنا هذا الاغراض وصلنا الحالف فانكنا هذه الصور لرد ما بالغرض في الملقوط  
اصلا كذا لا حث الحالف لا يخرج من الحج من حلف لا يخرج من الباب وضرر بعضا  
ودنا او تسعة وثوب لغرض الشرط وهو الشراء او البع بعشر ثم ازيد اذ ياتي ترو  
تعم لما ذكر من ان بالغرض يجوز التقيد ولا يجوز زياد ما ليس بملفوظ فعال وبالغرض حتى  
الملفوظ بعضه في او بعض المحتمل لانه فوق منه الواحد لكونه نه الحائز والخصم  
نعم اللاوط جائزا عما قبله في اولى ولا يراد به على اللفظ ما ليس بملفوظ ولا محتمل  
لفظ لا ان المصوغ لا اداء المعاني و سوت الاحكام موالا لفاظا والعبادات حرم  
الاغراض والنيات فلا تفسرها فيما لا سأل باللفظ حتى خص الراس فما اذا حلف لا ياكل  
الراس ما يلبس في النسيان فكل حث براس الطيور بل يبيع العرف والعارق وهذا  
في حث من يبيع الى انه حث براس البهي والبقر والغنم لما راي من عاقبة اهل كوفة ثم  
ترك راسه بل لتركه كسبه وما لا الى انه لا حث الا براس النعم نظر الى عاقبة عامة  
البلد وحتى لم يزل في ذلك في علق طلاق الجنبه بالدخول ولم يحل قول من قال لا جنبه  
ان دخل الدار فالت على معنى ان دخل وان في ملكي ليعلم العلق مع انه معلوم

٨٦  
العرف ان مولاه ذلك اذ لا سبيل له الى علق طلاق الا جنبه الا مع هذه الزمان ولو قال في  
حلفه لا ابيع بعشر حتى يزد شرا واد بان باع باحد عشر او بعشر وثوب او دنا را ونقص  
بان باع بتسعة لم يثبت لوجه الغاية في صورة الزمان او قد ركب اسم الذي انعد عليه العمن  
اعني العشر في صورة المعصان كالحلف ما اذا قال لا ابيع بعشر الا بزمان او قال لا ابيع  
بعشر الا بالزمان حث حث بكل مع الا بالبع بزمان يعني ريان الدرهم او الدينار او الثوب  
مثل معنى حث بالبع بعشر او تسعة ولا حث بالبع باحد عشر او بعشر وثوب او دنا  
لان شرط الحث بالبع بعشر او ما دونها وقد وجد في الاول حرم التمس وهذا الا انه حاول  
زمانا تقرر ويحتمل هذا الاستسنااء وفرق بينه وبين الغاية فقال لتحول العشر من الصدر  
هذا استسنااء من نوع من نوع يعني ان البع بالبع من نوع واحد والبع بما زاد على العشر انواع  
لنا وله البع باحد عشر واثني عشر الى ما لا يحصى والبع بعشر ودنا او بعشر وثوب او  
فارس او غير ذلك ونعم استسنااء من نوع واحد فمعد تقرر العشر في موضعها اعني  
صدر الحكم فحذفنا منه وفي ما لا الى موضع الاستسنااء فصار كانه قال لا ابيع بشي الا بالزمان  
على العشر فحذف بالبعث فمادونا وكذا الحكم في لا ابيع بعشر الا بالزمان ولا لذكر الغاية  
لا مكان جعل النوع الواحد غاية لا نوع فله حاج الى تحول العشر من الصدر فلا حث بالتسعة  
لان ليس ببع بعشر وتسعة من الدراهم ودنا زائد على العشر حتى لو باع بذلك لم يثبت  
فما اذا حلف لا يبيع بعشر الا بزمان او بالزمان مع ان الزمان والكثرة انما يكون في جنس واحد  
لا في جنس محقق وذلك لان الجنس من الدراهم والدنانير كحسانا لان غرض الى الطلب  
الزمان من حيث المالكه ومما جلس واد في المالية او لغرض طلب الزمان في التمس وفيما  
جنس واحد في التمس فعلى الاول لو باع بتسعة وثوب لم يثبت وعلى الثاني حث وبه يستعمل  
كما في الزكاة فانه يحل تصاب احداهما باللفظ ونعم المستفاد من احدهما في الجول الى الاخر ولا  
يعمل ذلك في غيرهما وكما في الشفعة فان الشفعة او استئجارا على انه لا يبيع ما لا يبيع باللفظ  
درهم من سبب ان الشراء كان بدنا فتمتها الف بطل الشفعة ولو تبين انه كان مال احر لم  
يبطل له الحكم من جنس لا يكون سلما في حث وكما في الزكاة فان المالك على سبب دارم  
بالف درهم لو باعها بانه دنا فتمتها الف درهم كان البع على حكم كذا له حلف ما اذا باعها بال  
كفر وكما في بيع الدار فان الدار اذا طوي بدنا فتمتها الف درهم كان البع على حكم كذا له حلف ما اذا باعها بال  
من الدنانير وكذا المعاضى ان يبيعها الى دينه ولا كذا في المال كذا في ما قص معايل قوله زائد  
اي تسعة ودنا ناقص عن العشر حتى حث الحالف في مثلنا لعدم اى عدم التمس  
فما سألنا من خلاف الحققة وذلك كما في الدعوى فان الشاهد بالدنانير لا يقبل في  
دعوى الدراهم وبالعكس وكما في القسمة فان كل من الدراهم والدنانير تقسم كسائر جنسها



وكما في الوكالة فانه ليس للوكيل بيع الشيء بالدرهم ان يبيعه بالدينار وان تا وياقيه قال  
لو كانت الزمان والكثير انما يكون عند الحكم الجالس لما كانت عشرة ووب بل عشرة و  
دنا زائد او حكم العباس وهذا لم يذهب اليه احد ولم يقل بالحنث في عشرة وثوب فضلا عن  
عشر ودينار قلت اذا كان الاصل اعني العشر فاما والا كسم باقيا كني في اثبات الزمان  
المجانسة معنى بل لا شبهة حتى انه لا يذهب على ايد ان عشرة ودينار او ثوبا زمانا على العشر  
والعرف يعتد زائدا اعطاهم خلاف اثبات اصل والكم والزمان كما في صورة تسعة ودينار  
او ثوب فانه كما حكم بانها لا كني ومنع العرف فريضة اي فريضة ما ذكر في حتى كندا والبريان  
ما اذا حلف لا شي بعشر الا باقل وحتى ينقصني ففي الا باقل يحول العشر من المصدر الى  
المستقنى لان الشري باقل انواعه فيصير كانه قال اسدي الا باقل من عشر فحنث بكل شئ  
الا الشري بالاقول ولو اشري تسعة ودينار كان اقل فاما ساعد المجانسة فلا حنث لا  
اسمنا لوجود المحاب معي وحكم العرف بانه اسدي كانه فحنث في حدي سبعة  
جعل النقصان عن العشر غاية العمن في الشري بعشر وما فوقها حنث وبتسعة فما دونها لا وفي  
الشري بتسعة ودينار لا حنث فيا سا وحنث مساننا على قياس ما في الا بعشر حتى كندا  
ثم استشهد ان لما لم حنث بالبيع تسعة ودينار فاما اذا حلف لا بيع بعشر الا بربا او بالحقصول  
الكثير والزمان بالقياس من جهة المعنى ينبغي ان حنث فيما اذا حلف لا بيع اول شئ في تسعة  
فباع تسعة ودينار لهذا المعنى وقد مر انه لا حنث فاجاب بقوله لكن لا يلزم من الكثير والزمان  
منه الذي ذكر في العمن كالعشر حتى يلزم الحنث في الصورة التي بعد بل شرط في حصوله من كم  
التجاسس من جهة الصورة والمعنى معا ونهز معنى قوله فارق اي ما حلف وهو اذا حلف لا بيع  
بعشر الا بزمان او بالكثر ما مر في اول الباب وهو اذا حلف لا بيع اول شئ في عشرة حنث اعيه  
هنا الجان من جهة المعنى فحل البيع تسعة ودينار بها بالزمان على العشر فلم حنث ولم يعتبه  
ثم فلم حنث ذلك سعا وشري بعشر ودينار ولم يحكم بالحنث وصار الاصل ان البيع والشئ تسعة  
ودينار مع وشئ بالزمان على العشر وليس بها بعشر ودينار ولو ساعده بعد بالف  
حلف البائع لا حنث منه اي من العذر الذي ذكر في الوكالة لغير مثله ثم قال البائع بعث بالف  
حلف من الا كحاف للبيع ما قل ما ذكره اوله ولم شرط في الحنث قول الشئ في حرقا  
للحنث الى ما رجع في البيعة كانه قال لا اعطاهما سمحت كالقمر وان كان حنثا الحنث بالكون من التمس  
وقبل العنول لا من فلا حنث ولا حنث وهو العباس الا انه لم يصر في الشئ لان ذلك  
كان في حال المسامحة ولا عقدة في الحنث لعل من جعل مجانسه عن النقصان عن الشيء السوم  
ولو قال والله لا اعطاه الشئ لم حنث قبل القبول لعل الشئ انما يكون بعد تمام العدة وهو بالقبول  
ولا حنث الكل اي ولم حنث ايضا حنث كل الثمن بعد القبول سواء كان قبل القبض او بعده

اي الحنث ينقص الواجب فضا الى حسب الوضع وبه ليس تنقص بل اعدائهم وانما النقصان ان  
بيع بعد شئ هذا الى كون الحنث ينقص الواجب اخذ الشئ بالكلية حنث الكل وبالباقى والعرض  
فما اذا باع دارا بالف وحنث كل الثمن بعد القبول ما خذ الشئ تمام الالف لعدم الحنث ولو  
حنث خمسمه ياخذها بحسمه ورجع الوكيل بالكل في حنث الكل وبالعرض في حنث البعض فاما لو وكل  
رجله بشري بعد فاشتراه بالف وحنث البائع كل الثمن رجع الوكيل الى الموكل بالالف  
ولو حنث خمسمه رجع بحسمه ولو حلف البائع لا حنث من الثمن شيئا حنث كحنث البعض من الثمن  
ومبته ولو كان الحنث او الهمية بعد القبض للثمن مع ان الظاهر انه لا ورن بعد القبض  
لبيع استقامه وملكه وانما حنث اذا الدين قام بعد القبض في حنث ما عدا المطالبة للثمن  
المقبوض عن والعين غير الدين الا ان المطالبة ساقطة لعدم الفاعل لانه ثبت للمدين في  
ذمة الدين مثل ما ثبت للدين في ذمته فتقاضي اي سقطت المطالبة من اجانته ونسقاط  
الهمية من جملة ما عدا المطالبة فيكون الدين قايما في حقها فيرد اي يجب على البائع ان يحق ما  
اخذ من المشتري قدر المخطوط او الموصوب وهذا خلاف ما يراه عن بعض الثمن بعلية  
اي بعد القبض فانه لا حنث ولا يرد شيئا الى المشتري لثمنه اي شموله برأه واداء  
العرض وركس سقاط يعني انه يسجل فيها جمعا وهذا كسب في الصكوك واثره على المبيع  
برأه وبقي واستيفاء وشرط الحنث انما هو برأه الا سقاط لانه معنى الحنث فاعمال  
العرض يكون وجود الشرط وشكوكا فلا حنث ولا يرد اي فلا شئ الحنث ولا  
حسب الخلاف الهمية فانه نص في سقاط لا يحل البعض وركس سقاء  
**باب** البيعة في الهمية والنكاح وغيرها اي الصدقة والبيع والعارية  
حلف لا يهب من زيد ثم قال ومبته منه كذا وهو حنث بالاحكام كالحام  
وان لم يعمل الحاضر وانما شرط الحنث لبيع المطالب كما اذا حلف لا يهبه فانه حنث اذا  
كلمه وهو حنث حلفا لرفق فانه شرط مع الحنث القبول والعرض لانه بعد ملكه  
كما ليس فلاتم الا بالقبول وانما حنث بمجرد الاحكام الحاضر لعل الركن للهمية والكل  
هو تبرع من غير بدل هو المملوك والباقي كالقبول والعرض شرط للحكم اعني ثبوت  
الملك وذل لانه ملكك لا عوض معنى مباشر سبب الملك وبالف قد حصل خلاف  
الملك عوض فانه لا سبب سببا الى باح من الجان من ملك الموصوب له دفعا  
لضرر المنه والعنق عليه اذا كان الموصوب قربة وصدا والكل اذا كان زوجة  
من غير الترام وانما الهمية شبه الطلاق والعاق من حيث انه ازالة الشئ عن  
ملكه بلا عوض والبيع من حيث انه ازالة عن ملكه وارخال في ملك غيره فعلى ما  
قبل القبول اعتبار به الطلاق ولنا بشرط الحنث اعتبارا بالشئ البيعة



معص ما یقول الی  
(المعص ص)

واطهر الروايات انه لا يجوز بيع ام الولد بالعضاء واما بيع المكاتب فانما يجوز عند عامة المشايخ  
 برضاهم بالبيع لا باجازه البيع وله بالعضاء وفي بعض الجوامع انه لو مضى القاضي مع المكاتب  
 نفذ وانما لم يثبت الا بالعضاء مع انه كان ينبغي ان يثبت بناء على ان هذا الشريعي ينفذ الملكة المال  
 اعني بالعضاء وان لم ينفذ في الحال كما في الشري من العضولى او بشرط الخيار والحق في الحرمة الماحل  
 للمكاتب واخويه منافى في تمام الركن الذي هو مبادلة المال بالمال لصورته المالية بسبب حق الحرية  
 وتقريره على ما في جامع فاضل حال ان مطلق الشري للمكاتب والحال بالانفصال من كل وجه وذلك  
 بان لا يكون في المحل منافى له ليعلا ومنها حق الحرمة لمنع له ليعلا من وجه كما لم يحققها ليعلا  
 من كل وجه ولا يثبت بالشري النافض وهذا الخلاف في الشري من العضولى وبشرط استحسانه فانه ليس  
 المحل منافى في تمام الركن لكن منافاة في الحرمة لتمام الركن انما هي من وجه دون وجه لتمامها من  
 الاختلاف وانما المنافى له من كل وجه هو حقيقة الحرمة فقول ذلك المنافى من وجه جين العضاء فيحق  
 الانعقاد لزوال المانع فثبت من جين العضاء لا يستند الى ما قبله فاندفع ما توهم من انه لو  
 كان منافيا لما انعقد العقد اصله ولم يثبت بالعضاء ايضا حتى لم يستند العلق السابق على العضاء  
 فيما اذا اشترى مدبرا او مكاتب او ام ولد فاعقبة قبل العضاء ببيع البيع وبهذا الغرض على كون  
 زوال المانع وشيئا من انعقاد أصل العضاء فاندفع ما توهم من ان هذا البيع لما كان سعة بالعضاء  
 في المال كان ينبغي ان يكون مثل بيع العضولى وان ثبت الخالف في الحال ويستند العتق قبل القضاء  
 ولا يتعدى عطف على نزول اى ويكون المنافاه من وجه غير وجه له ليعلا الى المضموم اليهم اى  
 الى مولاه فما اذا جمع في العتق بين من ومدبرا او مكاتب او ام ولد ثبت ببيع مع العتق ولا يظهر  
 الفساده في حقيقة كما يظهر مما اذا جمع منه وبين الحرمة لا يصح مع العتق لكون المنافاه من كل وجه  
 فاندفع ما توهم من ان مولاه لو لم يكونوا محلا للبيع لما صح مع العتق المضموم اليهم في العتق كما لا يصح  
 اذا ضم الى الحر ولا يتعدى ايضا الى الشري المتشترى بهم بان جعلوا اثنا في البيع يعني ان حرمة  
 لما كان منافاه من وجه لا من كل وجه طرأ اثره فما اذا جعل من موقوفه مبيعا او مولاه اصل المضموم  
 في البيع لا فما اذا جعل لثنا لانه تابع فاندفع ما توهم من ان حق الحرمة لو كان منافيا لما صح البيع  
 فما اذا اشترى شيئا مدبرا او مكاتب او ام ولد ولم يثبت في حلقه الشري كما لا يصح و  
 يثبت اذا اشتراه تحت واذا لم يتعدى الحرمة المنافاه من وجه الى الشري المشايخ بل هو موقوف  
 فثبت في الحال اذا اختلف لا شري فاشترى شيئا مدبرا او مكاتب او ام ولد ليعلا  
 اى ضعف المنافاه في البيع اعني التمسوق بالكلية في مصلح اعني البيع لا كالشري بالحر  
 فان المنافاه وان كان في البيع لكنه هو فلا يثبت اصله ولا كشرى مولاه فان المنافاه وان كان  
 ضعيفا لكنه في مصلح ولا يثبت الا بعد زواله بالعضاء وذا انها الى وزان صورة مولاه و  
 الشري بهم وذا ان شري الحر والشري بها فانه لا يثبت بشرى الحر لكون العضاء في مصلح











ويكون هذا إذا جاز على الحنفية الحنفية المعقود الى توسط الكفاح الصبي فيل هذا عند اي كون  
 طلاق المنكوح بالطلاق الفاسد بما نه عن المتاركة انما هو عند ابي حنيفة كما قال بذلك  
 في كفاح الحرام ولا عند ما هو على حنفية بان يزوجها ثم يطلقها كما في رواية جندب  
 في اكثر الجوامع بان موضوع المسئلة ما اذا كانت اليه كبتها سكاك فاسد من كل له نكاحا حراما  
باب الحنفية في وقت قبل المحلوف عليه لو بذر بصوم يوم قدوم زيد  
 قدّم زيد بعد صوم يوم اي بعد ما اكل الحالف او بعد الزوال لم يجب سحى وعن ابي يوسف ان  
 انه يجب القضاء كما اذا نذر صوم غد فحاض غد اول يوم قدوم قبل الاكل والزوال في الصوم  
 ولو حلف ليصوم في اليوم الذي قدوم فيه زيد فقدم بعد ذلك او الزوال لزمته الكفارة للزوال  
 القدوم كالشرط للنذر واليمين المذكورين لكونه ملقوظا على خطو الوجوه بعلق به امر يصح  
 جواز له وليس شرط حنفية لكون كل من النذر واليمين مضافا الى وقت القدوم لا معلقا به باداة  
 الشرط او ما يورى مودا وبهذا الخلاف في الحنفية اذ ليس المضاف اليه اعني الغد على خطو  
 الوجود ومما اى النذر واليمين كالمسئل عند وجوه اي وجوه القدوم لان المعلق بشرط  
 كالمسئل عند وجوه الشرط قلنا النذر لقوت القربة اذ لا مكال بعد ذلك والزوال لم يشر  
 قربة ومن شرط الحذور ان يكون قربة دون اليمين فانها لم تلغ له مكان الشرعة للصوم  
 بعد ذلك كل الزوال بان يجعله الله مشروعاً كما هو مشروع بعد ذلك كالمسئل بل لا مكان له  
 تقدم قبل الزوال قبل اكله وان يصوم الحالف من غير ذلك في احوال اليمين ولا يفتي في  
 النذر لانه ايجاب نصا فيقتضي كون الحذور به قربة وقت الايجاب واليمين لا يوجب صيغة  
 وانما هي تأكيد للفعل فيصير بصور الفعل وقد وجد وحسن في الحال للعجز عن البر الواجب لعدم  
 مشروعية الصوم بعد ذلك كل الزوال ولما كان من مظهر ان يتوهم ان هذا العجز مقارن لليمين  
 والعجز المقارن مع انعقاد اليمين فيلغو كما اذا حلف لشرب الماء الذي في هذا الكوز ولا ما فيه الشر  
 شرب الماء المعلوم محال عقلا وحسن لا انعقاد فلا حنث فلا لفان دفعه بقوله ومما اى هذا  
 العجز عن العجز المقارن الذي شأنه منع لا انعقاد فان هذا كما في الحلف على الحال عاقبة الحلف  
 مثل من سأل السماء فانه اذا حلف ليمسن السماء انعقد لعنه لا مكان المحلوف عليه وبصوره في ذاته  
 ثم يلحقه العجز ليجب العاقبة بعدم وصوله وبهذا الخلاف في المسئلة الكوز يعني اذا حلف لشرب من الماء  
 الذي في هذا الكوز ولا ما فيه فانه لا انعقاد لليمين للفتقاع اي امساع شرب الماء المعلوم  
 مطلقا اي بالنظر الى ذاته والى العاقبة كحسب لا يمكن وصوله اصله فيكون مقارنا ولا انعقاد  
 سواء علم قبل اليمين ان لا ما فيه او لم يعلم وفي الجامع العالم انه لو علم انعقاد اليمين وحسن  
 الحال استدل لا بمسئلة الحلف على قبل فله وهو ممتنع فانه ان علم بغيره ساعد وحسن الحال  
 وان لم يعلم لا ساعد ومنه من فرق بان في مسئلة القتل اذا علم كالمسئل على نفوت

هذا

حيوة كدتها الدم فيه في المستقبل فسعد اليه المكان لا جهال وحسن في الحال لا مساع عادة واذالم  
 يعلم كالمسئل على نفوت الحيوة القاعة ولا قيام فلا انعقاد وفي مسئلة الكوز المعنى على شرب الماء  
 الذي في الكوز وقت اليمين وبهذا لا يصور في البر وان خلق الدم فيه الماء لانه لا يكون ذلك الماء الكس  
 انعقاد عليه اليمين بغير انعقاد مما اى عند ابي يوسف لا منعقد وحسن لانه لا شرط لان انعقاد امكان  
 المحلوف عليه في القاطن في ان يمين صوم يوم القدوم متى منعقد حين السطلم ام حين القدوم فله  
 قوله ان القدوم كالشرط ومما كالمسئل عند منعقده بشرط الانعقاد فلا انعقاد اليمين الا بعد القدوم  
 وهذا الخلاف في صور وجود المحلوف عليه بامكان الشرعة ولا شبهة انها ساعد وبل القدوم لوجود  
 الصيغة من غير مانع والقدوم والقدوم انما هو شرط لون الصوم براء وهذا ساعد كالمسئل على وجوه  
 حنث قال ان البر مصور حال انعقاد اليمين لانه يصح ان عدم فله قبل الزوال وقبل الاكل  
 على هذا الخفاء في كون العجز مقارن لليمين بل مبادي او قد يصح بعضهم بان انعقاد اليمين ليس  
 بعد القدوم بل في الحال وان النذر فله فله في انه انما ساعد بعد القدوم ثم استشهد انه لم لا  
 كوز ان يصير بارك باللعن كبقية اليوم كما اذا قال بعد الاكل او الزوال لا طوم هذا اليوم فانه  
 برب بارك باللعن كبقية اليوم وكما اذا قال والله لا صوم من هذه الليلة فانه برب بارك باللعن  
 غير ان لزمه كفا في جواب بقوله ولا برب لمجرد كماله كخلاف الحلف المنشأ بعد ذلك كل  
 او الزوال او الحلف المضاف الى اللعل لانه اى الصوم المعلق بالقدوم نزل بصفة الشرعة كما  
 معلق به بصفة الشرعة لان المعلق بالشرط نزل على الوجه الذي يعلق بخلاف المنشأ بعد ذلك كل  
 او المضاف الى الليل فان اليمين قد انعقد على صوم لا بصفة الشرعة وهو مجرد كماله كالمسئل  
 كفا وبهذا الضابط في ان المعلق ليس هو الحلف وانعقاد اليمين بل المحلوف عليه اعني الصوم  
 ولون معنى كون القدوم شرطا لليمين اى لما وقع عليه اليمين واما على تقدير كون المعلق هو انعقاد  
 اليمين فالمعنى لغير اليمين المعلق بالقدوم نزل بصفة الشرعة في الصوم الذي وقع عليه اليمين  
 كما معلق كذلك فانه سببه الحلف بصوم يوم القدوم الحلف سكاك المرأة المجهولة امرها فانه  
 اذا قال والله لا تزوجن هذه المرأة ثم علم انها امة لم يبر بصور التزوج لان لعنه انعقاد على  
 التزوج بصفة الشرعة فحنث للعجز بخلاف ما اذا علم وقت الحلف انها امة فانه برب بصور  
 التزوج الفاسد اصلها اي اصل هذه المسئلة كالمسئل على وعلى ما اذا قال است طالق ان  
 لم يصلي اليوم فاقب في اليوم فانه لا يحصل البر بان يشته فاقب يصور صلوة  
 فاسد في الحيض لغير اليمين قد انعقدت على صلوة بصفة الشرعة بخلاف ما اذا علم وقت الحلف  
 انها في الحيض فانه يفتي بالحنث ثم لاحقا ان اليمين في هذه الصور ساعد في الحال وان المعلق اى  
 هو المحلوف عليه ولو حلف لا يكلمه اى فلا تا يوم قدومه اى قدومه اولا فله برب اقبل  
 قدومه فله في اول النهار ثم قدومه في الفاء او كالمسئل بعد الحلف ثم قدومه في اليوم الثاني





وقت الحلف حيث لو جرد الشرط في العكس وموان تقدم زدت ثم حكم فلا يفي ذلك اليوم قيل لا  
ويصل حيث لانه حكم في يوم القدر والاول هو الصحيح اذا لم يوفى لك شي لم يوفى به وهذا  
الكل في اليوم المحض شرط والقدر موقوف له فاذا وجد القدر اولا لم يكن ان يحل موقفا للكل  
وبعد وقد انتهى به الممن لكونه غايه بها فلم حيث بخلاف ما اذا وجد الكلام ثم لحقه القدر الموقوف  
فانه حيث لو جرد الشرط وما العكس في ملكه الشهر اعني الكمال بعد القدر فلا يصح حيث  
لان الشرط هو القدر قبل القدر وكذا لا حيث في ملكه الشهر فلا يتم قدم ولا قبل عام شهر  
عرف من ان الشرط يراعى في المستقبل هو الماضي فيكون شرط الحلف هو الكلام في شهر واحد بعد  
الممن قبل القدر ولم يوجد ولم يصير الكمال فلا يفي في انه حكم في شهر كان قبل القدر  
ولذا لم يجعل ما عرف اشارة الى ان اجزاء النزل الا عند تحقق الصفة المعبرة في الشرط ولو كثر  
الحال في المسئلة المذكورة قبل القدر سواء كان الكفر بعد القدر او لم قبله لم يجر بسبقه اي سبق  
الكفر حيث اذا لا بعد للممن انما يكون بالقدر عام وان لم تكن الشرط للممن فالحلف يكون  
بعد اي بعد القدر ضرورة ان لا حيث قبل افعال الممن لكن الحلف بعد القدر انما يكون شرطا  
سابق على القدر هو الكلام وحيث لم يلزم ان يكون رافع البر وهو الكلام التاثير معارنا لموجب  
وهو الممن هو الكلام السابق انما يجعل لا فافا بواسطة الحلف الذي لا يتحقق الا بعد القدر  
فراقتة انما هي بعد القدر وموجبة الممن انما هي مع القدر فلا يلزم معارنا رافع للموجب  
للزوم بطلان الموجبة اعني انعقاد الممن وبها معنى قوله فلم يقارن رافع الموجب وبها اندفع  
ما توهم من ان الكلام لما كان شرطا للحلف كان رافعا لكبر الذي توجب الممن ثم انه يتحقق  
عند القدر الذي معه الممن فلزم مقارنه رافع للموجب فارفع الحايه وانعقاد ثم كلام المصنف  
مما صرح في ان انعقاد الممن انما هو عند القدر لا قبله ولا عليه ان شرط الحلف لا يفي  
انعقاد الممن ومما قلناه شرط سابق على ان انعقاد وهذا قال الامام السرخسي ان في  
المسئلة دالة على ان انعقاد الممن لا يكون عند القدر بل عند الحلف فان شرط الحلف لا يسبق  
انعقاد الممن وفي كلامه في هذا الموضع اشارة الى الجواب وهو ان يكون انعقاد عند القدر  
انما هو في حق الكفار واما في حق البر فهو عند الحلف وذلك لان القدر لم يجعل شرطا  
بل بمرئيه والبر فعل محسوس ليس من جنس البرية فلم يعتبر القدر شرطا في وجهه لكن للبر خلاف  
هو الكفار وهي من جنس البرية فجعل في حقها شرطا فلم يرتفعها عليه ولو جاز السلف عن البر  
قبل الحلف على ما هو مذموم في انهم بطلوا ليلته بطل في اوله ولا يلزم وهو ظاهر من كلامه  
بأن في وطنه ومصر اذا انقضت لانه لا يتم جعله ليلته انما الكفار بالبري واما الظاهر عند  
الافاضاء المذموم ان المدة اذا انقضت لا يقع الظاهر ولو جاز مع ان الكفار  
جعل الجاه واعتبر العالم بان من مذموم الخصم ان الكفر عند الحلف موقوف ارجح صار كافيا

الا ان يجعل الزكوة مع زكوة اذا تم الحول واحسب في بعض الجوامع بان الكفارة في حق الموقوف  
البر صدقة مطلقة فلا بد من القول ببقاها واذا اعدت لم يوقف وفي بعضها بان يجعل نصفه  
الموقوف انما يستقيم بعد السبب المعقضي الى ان ياب كتمام النصاب لا بعد السبب المانع  
من الايجاب كالممن انما نفع من القربان الذي يجب عند الكفار فكيف يوقف حكم الموقوف من  
الكفار عليه **ما ج** في الحلف في ملك المكاتب او العبد لو قال المكاتب العبد  
انما ذون كل مملوك سميكة فهو فحقق ذلك المكاتب او العبد ثم ملك عبد اعني المملوك الى العبد  
الذي ملكه بعد العتق عندهما اي عند ابي يوسف ومحمد رعايه للعموم المستفاد من لفظ كل  
فانه معنا وان على سبيل التناول ما ملكه في حال الرق فنحن الممن في حقه لا الى جواز البر  
المملك لا يعقل العتق منه وما ملكه في حال العتق فنحن الممن الى جواز العتق وذلك المملوك وصار  
كانه حال كل مملوك املكه حال الرق وبعد العتق فهو حر وذلك كقولنا كل عبد استتر  
فهو حر فاشترى عبد الغني لا يعتق ونحل الممن حتى لو اشتراه بعد ذلك لنفسه لا يعتق ولو  
اشترى عبد النفس يعتق او رعايه يحصل الفاعل اي يحل المملك المذكور في كلامه على ما ملكه  
الحق كانه قال كل مملوك املكه بعد عتق نفسه تصرفه فله كماله كما اذا قال الرجل للرجل لا جنته  
ان طلعك فكذلك يحل على ان طلعك بعد النكاح لصحة تصرفه وكما اذا قال لامرأة اقول  
ولدي بكذا فحيث يتقدم الولد بوصف الحيوان عند ابي حنيفة لصحة كلامه او رعايه  
للكمال المستفاد من اطلاق المملك وذلك في ملكه بعد العتق كما فاحصنا وعندنا اسعد  
ابي حنيفة صحة الاعتق المملوك بعد العتق للمهر به الكلام لا سيما وله على سبيل العموم فلما  
سبح من لزوم الجمع بين الصفة والمجاز ولا على سبيل الخصوص فله لا دليل على التقيد  
لما سبح من حصول الفاعل بدون هذا القدر فعلى المحل على انهما فحلنا على المملوك حال الرق  
ترجيحا للملك العام اي لما هو حاصل للعبد او المكاتب في حال الرق وهو المملك يد او تصرفا  
على ما حصل بعد ذلك اعني حال الحرية وهو موهبة المملك رقيه كما في ملكه اذا قال الماذون او المكاتب  
كل من املكه فهو فانه يحل على من يملكه في الحال ملكه مع انه محال من حيث هو الموقوف ولم  
كان حقيقة من حيث الصيغة حتى نحل الممن لا الى جواز ولا يعتق من ملكه بعد الحرية ولا يحل على من  
ملكه في المستقبل ملك رقيه انه حقيقة من حيث هو الموقوف وان كان محال من حيث الصيغة  
وذلك لترجح الملك العام على الملك الخاص وانها متساويان في كون كل منهما حقيقة من وجه  
مجازا ومن وجه فاسط كانه يتوهم الاعتراض بان املك حقيقة في الحال محال في حاله فملك  
ويعيد اللفظ للملك بالايين بالتمام لان ملك العبد الموقوف هو الا نسب فاما اذا اوصى المملك  
الى من ليس له ولله ملك الرقبه كعتقه كذا الام باللفظ الدال على النكاح فاما اذا قال  
ان نكح الام فكذا وكعتقه كذا المملوك باللفظ فاما اذا قال لزوجة او امته ان نكحها فكذا



وكتنفه نكاح غيره اي غير المملوكه بالعقد فما اذا قال لا جنبه في اوامه ان يحل فكله حتى لو  
وطيها بغور او رامة بشرى لم يحنث كل ذلك لحمل اللفظ على معناه الجاني لكونه اليق بالحال و  
اوفق بالمقال وفي اطلاق التنفيد على مثل هذا يجوز وتكلف لا حتى وكتنفه الرجوع بها اي بالرجوع  
الشرعي فما اذا قال ان راجعك فكذا حال كون هذا مقولا في حال العقد وكتنفه بالعقد حال  
كون ان راجعك فكذا مقوله بعد اي بعد العقد او مقولا في حق المسانه حتى لو لم يكن حنث  
كما هو الذي في لا جنبه اذا قال ان راجعك فكذا قالها على العقد مما زال على الرجم  
صحة بتقيد النكاح والطلاق على قبل ولا يتكرر ابو يوسف ومحمد برعاية الفاعل  
والعدم اصاب عن الا ولعوله وهو اي قوله كل مملوك ساطك هو مقيد بكون التنفيد مملوك  
الرقبة بعد الحرة لانه بعد ارجائه لما اشتراه بشرط ايجار كما اذا بعته وتناهى الاذن في  
التجانس للعقد الذي اشتراه بعد ان قال كل مملوك مملوكه وهو وكن يبيح الطلاق ان نواه  
حتى كانه قال كل ساطك بالنكاح وهو طلاقه بغير الطلاق بالنكاح كما جئنا به نظر في الفرع  
وهو انه لو قال حرة ان مملوكه فاسد بطول عقد على ان يحكمه قاسط لم ومع هذه القواعد  
في حمل المملوك على ملك اليد لم يجرى لرعاية الفاعل والخروج عن العيب الى بطلان المملوك بعد  
العقد ولم يكن ذلك بمنزلة النص على العقد وهذا محال وما اذا قال لا جنبه ان طلق  
فلا حنث بعد الطلاق بعد النكاح وما اذا قال لا جنبه اول ولد لمدته حريته ينقضي  
بوصف الحيوان فان حصول الفاعل لا يفسد من العيب لانه يكون الا بهذه التقيد لكن  
يجب ان تذكر ان حصول الغرض والفاصل ليس بمنزلة الجزاء بل هو العلق وهو الذي  
واجاب عن ذلك بقوله والتعميم يعم المملوك القائم في الحال والى حيث كان مملوكا جمع للتفدية  
والجاء حنث اريد بلفظ كل مملوك معناه العقيق الذي هو المملوك رقيقه والجاني الذي  
هو المملوك يدا وتفرقا ولا يندفع هذا يكون عموم كل على سبيل التفرقة فيكون اطلاق كل  
مهما بالانطلاق فلا يعم وذلك لغير اللفظ المذكور ولا قطع والمعنى ان كلاهما ولا مع  
يلحق سوى هذا والمحال وان الشراء في نفسه والغرض كلاهما عقيقة وحلها ف  
اذا انقضت على المملوك اعني الجاني والمعتق بان قال كل مملوك املكه حالة الرق وبعد العتق فانه  
منزله اعادة لفظ المملوك لانه يكون جمعا اي اركانه بلغة واحدة فاحتجب اي فريضة  
عتق المملوك بعد العتق عند ما لا غنى من كمال ان يان ليدلها ما اذا اوصيا اي المالك  
العبد الماذون سلف المال وما تا بعد العتق حتى الوصية عند ما اعياها بالحالة الموت والمملوك  
الحادث لا يعتد اعياها بالحالة الوصية والمملوك القائم فانه لا يعمل التبرع ولو اوصيا بعض من  
ايمان ماله لم يصح اجماعا كما اذا اوصى رجل بعض ماله لغيره ثم ملكها وتناهى ما اشار اليه بقوله  
او علق حرة عتق مملوكه بان قال لا ان مملوكه فاسد حرة وملكها بعد السبي بان ارتد

ولما نكح

92  
والعاقبة بالندو لحقت بداد الحرب وسبقت اشتراها عند ما اعتبار بالملك الحق وان لا يكون  
الا بعد ذلك سترافق لا اعتد اعتبارا بالملك العام وان منعت فلم يملك على النكاح و  
الحرة على الطلاق يصحح كهلده حتى لو زوجها طلقه اذا اوصى قال فاصححان السبي وقيل  
تأدر غايه العتق فلا تصرف الله بل الى ما قبله وهو مملوك النكاح والاحوال فعمل العتق الى حرة  
ولو زاد الحرة قال ان مملوكه فاسد في ان ارتدت وتبعت فارتدت وسبقت وملكها  
عتقت اجماعا لانه كالتص على المملوك المعق بمنزلة ما اذا قال المالك اب او اما دون كل مملوك  
سلكه بعد العتق وهو ولو اولد له اي امة اخرى سلكه لم ملكها قوم سعيها لانه نصير ام ولد  
لان السبب لا قيمة الولد هو النسب اي بغير نسب الولد من الوالي اذ به يحق بينهما نوع  
اخر حيث انتسب الولد الى كل منها على سبيل الكمال فثبت به حرة الحرة وهو معنى اتمية  
الولد كما سبب للولد لكانا حريته جمعة الحرة والمملوك كونه مملوك الوالي شرط لصيرورتها  
ام ولد فاذ ملكها صارت ام ولدا كما ان السبب في عتق الولد هو النسب من الوالي والمملوك  
شروط فاذا ملكه عتق كذا الولد المولود من ملك الامة بعد الملك بان اشترى الامة الى  
اولد له بنكاح ثم زوجها من عبده فولدت ولدا حرم على المولى مع هذا الولد لانه سريه  
حق الحرة من الامة الى هذا الولد لا ينقضه عنه بعد بغير حرة فلو على صفة الفهم كلف  
الولد المولود من ملك الامة قبله اي قبل الملك بان اشترى الامة التي اولد له بنكاح مع  
ولدها من عتق فانه لا حرم عليه مع ذلك الولد الذي من الغنم للانفصال قبل التاكيد اي الانفصال  
به الولد عن الامة قبل ان ساك حرة فبها مملوك الزوج ايا لم ودون اي دون المالك لا يبرى  
حق الحرة والاهل ان قال بدل التاكيد البتة على ما هو عيان الجوامع لان المملوك سوت حرة  
الحرة لا مملوكه اذ التاكيد بعد بغيره بغيره ما كانه اذ ان في نفسه مهيده حرة به  
ثبتت لحرة ثم ساك بالملك كذا لو عتق اي الامة وبنته التي قبل الملك والتي بعد وعذر الى  
ملكه بعد السبي بعد النكاح والحق بداد الحرب حرم مع البنت المولودة بعد الملك عند ابي  
يوسف ان الحرة التي قال لا ربي اي لحرة الثابت بطريق الشراية والسبعة بالاصل اي  
نحو الحرة الذي منه الشراية وهو الذي في الهم فانه تكرر ساك بالملك فكذا اب اي لاكم  
التبع على وفاق لاصلا وعند محمد حرم مع الامة حسب لتمام السبب اعني نسب الولد  
مع وجود الشرط اعني الملك ولا يحرم مع المولود قبل الملك وهو مملوك الامة لانه اي  
حق الحرة للام بعد العتق الى الرق ثبت ابتداء بسبب حادث بعد الانفصال اي انفصال  
الولد الس لا ان ثابت اوله قد بطل باعتراف العتق وهذا هو محذور ثبت حرام هذا  
المملوك بناء على السبب القائم فصار كانه لم يملكها قط الا هذا المملوك وصار لولد له وان  
سواء اذ لم يملكه سبب فعل وما يدل على ان سوت حرة للام بعد العتق الى الملك بطريق



الابتداء هي العادة انه لو قال لامة الغدا ان اشرك فاسمى بعد موتى فاشترى ما فصار  
 مدبر فاعتقوا ثم اشترى بعد الدق والسبي لا يصير مدبر ولا يعتق بالموت لانه لا يدبر الموت  
 بالموت فاذا نجا بالاعتق لا يعود بمنزلة لو قال لامة اذا جاء الاضحية فاسمى فاعتقوا  
 ثم ملكها بعد الدق والسبي فجازى يوم الاضحية لا يعتق والى ما ذكرنا ان الموت حتى لم يعد التدبير  
 واعتبر الامة بمنزلة للرجل عتق عليه بالملك ثم تزوج زوجا فولدت ولدا فعلى الولد ايضا  
 يتبعه الامة ثم عاد الى ملك الرجل بعد الدق والسبي فانه يعتق العمة لعامة السب اعني  
 القرابة المحترمة هو الولد لكونه منفصلا عن جده السب اعني صوته الملك ان شاء بمنزلة ولد  
 للعمة ولدت قبل حدوث الملك اوله **باب** عمن الابد والابدية  
 لو قال ان صمت الابد او ان صمت الدهر فعدى في فاحسنت بصومهم جميع العزم لا يستحق المسئولة  
 من اللام حيث لا يجد وحصل في الخفي من حيوة الحقول شرط في كون العتق بالملك بمنزلة  
 الوصية وانما خصى الاستحقاق ببلد العزم انه ملأ الدنيا لان الفعل في ما وراء حدة الحيوة  
 في وسعه فلا معنى له عيان في المسمى وبعضهم على ان الابد لا تعرف معهود في جميع العزم قوله عليهم  
 لا يصيام لمن صام الابد ولو قال ان صمت الابد بالنسبة فاحسنت بساعة اي بصوم ساعة سواء  
 افطر بعد ما يشاء للمكروه او لم يفرط الى الليل جوا على العادة ولا اعتبارا للعاقبة ذكره جرح  
 اليوم لانه اي ابد السالك في الزمان لانه لقطا والشيء في الزمان اما ص قول له افعله ابد  
 وما فعله قط وهذا ص بوقته بالزمان مثل الصوم يوما ابد او ما صمت يوما قط ولا يصح لا  
 اصوم يوما ابد وذلك اي السالك في كانه بالسعياب ترك في عيش المن مثل ان صمت  
 ابد افعله او فعله في عيش المن مثل ان لم اصم ابد افعله فاحسنت في الاول بالفعل في من العمر  
 وفي الثاني بالترك فيه بمنزلة ما اذا قال ان صمت او ان لم اصم بدون ذكر ابد او حققت الظاهر  
 انه اذا قصد تأكيد النفي لم يحج الى التعريف فلا حجة لانه انما التعريف بحمل الابد متعلقا  
 بالصوم والمعنى على نفي تابد الصوم كانه قال لا يكون مني صوم الابد اي صوم من الجبين ولا  
 حسنت بصوم البعض ولذا لا يجمع مع يوما ابد بالنسبة بحمل متعلقا بالنفي والمعنى على ما يبد  
 نفي الصوم كانه قال لا يكون مني في حين من احياء العزم ولذا لا يجمع مع يوما وحسنت بصوم  
 البعض وان صمت عابد الى لا اصوم واما في عيش الجاهل من الله لا يصوم الابد او ابد فكلها  
 متعلق بالصوم والمعنى على تابد الصوم فاحسنت بافطار يوم الا اذا ذكر بلفظ النفي مثل لم  
 اصم الابد او ابد فافطر الفوق وفي ان كل ذلك الابد وان جاب كل ابد وان ساكن الابد  
 فاحسنت بساعة كما في المنكر للوقت في غير المقدرة اي فيما عدا ما يتقدّر بالوقت  
 معيار لا يزيد على الفعل ولا ينقص لان ذلك يكون لتقدير الفعل به فيكون الشرط هو  
 الاستيعاب وفما يتقدّر به بان لا يكون محتملا او تقدير اعتبارا عند ذلك طرف فذكره لبيان

والاستيعاب به

طرفته للفعل ولا شرط الا وجود الفعل في جزء منه والصوم من قبل الاول طاله ولا امتداد  
 فاحسنت الاستيعاب ومثل البع والشرافا لا عند ومثل الكلب والجمالية والمساكنة مما  
 له امتداد لكن معذور رعاية الدوام فيه لم شرط الاستيعاب احله اي اصل هذا الحكم الزوج  
 والاقامة اذا حلف لا يزوجه هذه السنة حلت بالزوج في جزء منها لعدم امتداد  
 تقدر بالوقت ولو حلف لا يقرب هذه السنة ببلد كذا لم حلت الا باقائه جميع السنة لانها عند  
 وتقدر بالوقت لا يلزم التابسات هذه الافعال في عين الحمل مثل والله لا يكلن فلان الا  
 او لا جالسنة او لا ساكنة حيث لم شرط التابسات والدوام على ما هو مقتضى ظاهر الكلام و  
 معصية فاسس النفي حتى يكون التابسات والدوام والحسنة ساعة لانه يتقدّر الدوام بها فلم يعبر  
 الى ما يقرب منه اي من الدوام وهو البالغ حد الشهر اي الاستكثار من هذه الافعال بحيث يبلغ  
 حد الاشهر او يعترف في حد الدوام ولا كذلك التارك لهذه الافعال فانه لا معذرة  
 الدوام فحمل على ما هو الظاهر في اطوار التارك في البر وحصول الحسنة ساعة وسواء  
 معني قوله فاحسنت اي نفس الفعل من غير اشتراط شهر فحله عن الدوام كما خرج والدخول  
 وغيرهما من الافعال التي لا امتداد لها احلا فانه اذا قال والله لا افعل كذا او لا ادخل او  
 ان خرجت الابد او حلت حلت بنفس الفعل لعدم الامداد فيه فلم يصح كونه لتابد الفعل  
 وتعتبر بابد التارك كانه قال لا يكون مني في جزء من ايام العزم فوجوه واما ذكر الابد في انبات  
 امثال هذه الافعال مثل والله لا افعل في جن الابد او لا دخلن ولا يحجى انه لغو من الكلام  
 ولا يلزم ايضا ما اذا قال ان صمت هذه الدار شهر افعله فاحسنت لا حسنت كني ساعة  
 على ما هو مقتضى ما سبق يكون كني ملحقا بالامداد كانه بل بشرط الحسنة كني  
 تمام شهر وانما لم يلزم لانها اي السنة ممنوعة بل حلت على ما هو قول البعض ولو سلم  
 فتعذر كني شهر ممنوع وانما التعذر في المساكنة لكونها بالمشاكلة ولا قدر على فعل العزم  
 ولا يلزم ايضا ما اذا قال ان لم اسكن فلاننا شهر افعله فاحسنت لم حسنت شهر التارك بل بشرط  
 الحسنة استيعاب التارك لا امتداد اي لان تارك المساكنة مما عدا ولا يتعذر استدراكه  
 شهر اقال شهر معيارا لا طرف ولتقدير الظرفه اي ولانه يتقدّر ان محل الشهر طافا اذ لو  
 طافا كان طروفا عدم المساكنة والعدم لا يكون مطروفا لان ما لا يتو له في نفسه يتو  
 له في شيء والوجه هو الاول لان عدم المساكنة ليس عدا حقا ومثله يصلح مطروفا  
 كل عدم مصاف وان لم يعتبر تركا لان هذا باعتبار الفعل هو الوجود ولو سلم فليكن  
 الظرفه هو المعيار ثم مبني الكلام على ان شرط متعلق بالنفي والمعنى على تسد النفي  
 لان النفي يقتضي ان يمنع شهر عن المساكنة لان المنع عن المساكنة شهر او ما قال في  
 الجامع العالم ان هذا اليمين عقدت على لا منع وف شرط استيعاب كل منع في الوقت

يد



اذ لو وجد الفعل في يوم من الوقت لا يكون امين عا في هذا الوقت لكنه لا يتم الا ببيان ان الوقت  
معياري لا متناهي لا طرف وقال قاضي خا ان ظاهر الكلام وان كان للنفي فهو للثبوت اي  
اساكنك شهر فان لم اسالكه فكذا افعل ان شرا اليه المسألة معتبرة وهو ما في سائر شهر كما  
لو تعلق الخفت بالمسألة كخفت بمسألة ساعه وها ايضا مبني على ان الوقت في ان لم اسالكه شهر  
معياري وفي ان اسالكه طرف وفي بعض الجوامع ان المعصية بهذا المعنى ارضاؤه وذا لا يحصل  
الا بامتداد في جميع الشهر بخلاف ان اسالكه فانه يلغى بطل على ان المراد اياما وفي الشهر  
وضمير امتداد في واحاده للشروط اعني عدم المسألة في الاول ليضيق المعنى ان امتداد ترك المسألة  
والمسألة في الثاني ليضيق المعنى ان وجدت المسألة لا تعال الا ليق بالادعاء وهو الخلل على الظرفه  
فهم الامتداد اي ان تحقق عدم المسألة في يوم من الشهر لا نقول بهذا انما يكون بدوام المسألة و  
قد يورد انه معذور نعم يرد عليه ان من صور المسألة ان لم اضر بك شهر او اقله اولا ثانيا في ما ذكر  
وفي قوله ان صحت جينا او الجين اوزمانا او الزمان فكذا قال الخفت بستة اشهر مجتمعا او منفردا  
لانه اي هذا القدر اعدل مما لم يملكه لانه في قوله من جين ان الله جين تمسكون وحين تصبحون محول  
على ساعه وفي قوله من جين ان الله جين من الله على اربعين سنة وفي قوله ساعه  
توتى اكلها كل جين على ستة اشهر وكذا وسط اعدل في حاله وانما الادنى لا يراو عيرفا  
فتبقى البعد وروى وسط مصروف اليه لسبقه وباجماله فالحق بالمصوبه لذلك كلفط ستة اشهر  
فلم يزد بالتعريف فسواء قلنا جينا او الجين فهو ستة اشهر كلفط ستة اشهر ولفظ زمانا ثانيا وبه  
اي يجاقب لفظ جينا ونيوب متا بفرق استعمال فاعتبر به وجعل ستة اشهر عرف او تكبر  
وفي قوله حتى لم يزدوا شان الى انه مثل ستة اشهر في المقدله وان كان منها فرق من جهة لفرق  
ومى انه لو قال ستة اشهر بالتعريف انصرف الى ان يمين بخلاف المنكر وكخلاف الحس والزم  
بالتعريف فان كلا منهما ستة اشهر لا بعينها كما لمنكر قاله اي ابو يوسف ومحمد هما لكه لذا  
اي مثل جينا وزمانا لفظ واحد حتى لو قال ان صحت هو اقله احدى ستة اشهر مجتمعا او منفردا  
لانه تنعمل استعمالها تعال ما رايته منذ هو اوجين اوزمانا يخفى وان الذي الحرف فصرح  
الى العرف حتى لو قال ان صحت الا في ذلك الم خفت ما لم يصح جمع العرف ولو قال ان صحت الدهر او  
كلت او كذا ذلك مما لا يمتد خفت بفعل ساعه من عمن وراية اي راي الى حصفه في الله  
في الذي المنكر على ما روى عنه انه قال لا ادرى ما الذي وذاك لعدم الموقف على الحلاله المراه به  
عند من طلقوا والفتاوى بوقفه لا ووقوف على مقادير معانيها الا بوقوف من اهل اللغة او  
نص من الشارح على ذلك في حق الاحكام وانما اذا نوى شيئا في الحرف والمنكر من الذي و  
الجين والزمان فهو على ما نوى وفي ان صحت الا بامته فالحفت بالعرف عند الجين لا بعبارة  
تعريف الجين وكسنة اوق العاد في حيث لا عهد وفي لم صحت الا بام فالحفت بالاسبوع وفي صحت

الشهور فالحفت بالسنه قد علمنا للعهود على الجنس لما فيه من كمال التعريف والعين ما ذكر في ٩٥  
معهود بحسب القرونه وان لم سبق له ذكره وفي جامع قاضي خا ان كلامه والشهور  
عند ما للجنس اذ لا يمتد لكن اذ في الجنس ليس له اذ لان الخلف في العرف في كلامه كغيره  
الجنس ولذا تعال اياما من كلامه فقص القدر وكل كلامه بعد لانها سبهي بالسبب ثم يورد  
الشهور اثناعشر وعنده اي عند اي حصفه في الخفت في الصور المذكورة بغيره احوال كل صنف في  
الا بامته بعينه ازمته وكل زمان ستة اشهر فالجمع حسن سنة وفي كلامه بعين ايام وفي  
الشهور بعينه اشهر لان الدام للجنس لعدم العهد لكن الجنس في كلامه والايام والشهور  
اي من عهد التسمية باسم الجين في العشرة لان كل الشئ ما سبهي به ذلك الشئ وفي حديثه با  
العشر تعال ثلثة ايام مثلا الى عشرة ايام ثم يذكر لفظ الواحد كما حد عشر ر جله  
الى الف رجل والجنس سمية اذ في اي اقل مما اب الجوع فكان اولى لكونه المتيقن و  
انما حمل اللفظ على الجنس لانه لا عهد ولا عود والمعهود لما قد عهده اي اذ كنه ولعمرة  
ثم عاودة وليس للايام عود وانما العود لكهم على ان اسبوع الف او السنة للفكر  
كالكسيت والمختم وهذا يدفع ما ذكره في تعريف قاضي خا حيث جعل كل الجنس سنة  
الايام وابتدع في الشهور لتحقيق العود بعد ذلك وفي الجمع المنكر مثلا ان صحت ازمته  
او اياما او شهوره فالحفت بثلثة لانه اي عند البلية اذ في الجمع على ما هو الراس الصواب  
فيكون مسفعا وفي ان صحت الجمع فالحفت باحد ما اي احاد الجمع جمع اسماء اليوم المحصور  
حتى يكون الخفت بصورها خاصة من غير توقف على باقي ايام الاسبوع فهو على العشره  
عنده وعلى جمع مدة الى مئة عدلها لا با حلاله اسبوع ويحمل على عشره اسبوع واسابيع  
مدة العشره كما حتى خفت بصوم الاسبوع لا مجموع يوم الجمع لا اياما في الجمع على جمع  
اسماء اليوم الذي بين الجنس والاسبوع في الحقيقة هذا اللفظ اخذ من الجمع لا جماع الناس فيه  
للمصلحة الا ان هذا الحقيقة ترك في العرف للوقوف حيث تعال ما رايته منذ هو اي اسبوع وان  
في الجمع فلا وفي جامع قاضي خا ان العرف انما هو في المنكر في الحرف وعليه بني ما ذكره  
التوازي انه لو قال لله على صوم جمعه ولم ينو شيئا فهو على صوم الاسبوع وبه الخلاف على  
صوم الجمع فانه ينصرف الى اليوم المخصوص على ما يورد اية الجامع في كلامه في الله على صوم  
بلفظ الجمع والسنة كما تعال ما ذكره المصنف في كلامه وعلى ما ذكره قاضي خا في كلامه  
ثم في الصوم سبوع الصوم لله الوقت المصاف اليه ولا سبوع على المصنف في ان صحت  
شهر انما خفت بصوم تمام شهر متصلا باليمن او غير متصلا باليمن من ان الوقت في مثله معيار  
فلزم الاستعاب وان مطلق اليمن اذا يقع على اليد كان ذكر الوقت بقدر اليمن  
فلا يدل على الاتصال كذا اذا وقع المعنى على ترك صوم غير موقوف بشرط استعاب المراك



تمام الوقت ولا شرط الاتصال باليمين في ترك الصوم شهر اتمحت بان لموت قبل  
ان يصوم شهر اتمحت بان الاتصال او الترافي اذ لا يمتنع ترك المطلق مادام جيا وفي غير  
اي غير الصوم من الاعمال مثل القلم والمكينة والمجانية نكاحها على لفظ العمل المطلق  
او الخطاب او الغائب وخبره المفعول للحكم المذكور يعني ان شرط الاستيعاب لما  
من ان الوقت في مثله ظرف لا معيار وسع في ما يلي الممن للشرط الممن على الابد  
ذكر الوقت لا في ارجاء ما واداه واما ترك هذه الافعال فكما للصوم بشرطه كاستيعاب  
لانه مما عتد الوقت في مثله معيار لكن شعرا على الممن للشرط الممن على الابد والوقت  
لا في ارجاء ما واداه. بخلاف لم تحت لان مطلقه الممن لا يبد كذا في مثل غير الصوم من  
الافعال ان ترك الصوم شهر اتمحت بان يتوقف الصوم في ان لا يبدع وسع ما يلي الممن على  
عكس ان ترك الصوم شهر باليمن كذا في الوقت في الصوم المعروف كان ترك الصوم  
شهر لا في ارجاء ما واداه الوقت اذ قلنا ان ترك الصوم بدون ذكر الوقت يكون  
لا يبدع الا بعد بل معن الجس فكان ذكره لا في ارجاء ما واداه عن الممن وتقدر الترك  
المتمد بالوقت والوقت في غير ارجاء ما واداه الوقت اذ قلنا ان ترك الصوم بدون ذكر الوقت يكون  
الصوم مقدر بالوقت مقدر الترك معنا اي جعل الترك مقدر بالشهر في صورته تعرف  
الصوم وقدر المتروك اي الصوم ثم اي في صورته منكم يعني ان في قولنا ان ترك الصوم  
شهر الطرف متعلق بترك الفعل اولى بالعمل والاعمال المصدا المعروف بالضعف  
فالحنث على ان ترك الصوم مقدر بشهر وفي ان ترك الصوم شهر الطرف متصل بالصوم متعلق  
به والمعنى على ان الصوم الذي تعلق به الترك مقدر بشهر فذا كان ترك الصوم شهر  
كان له اتم شهر او الحكم فيه ان يصوم شهر كذا كان والحنث بتركه سواء اتصل باليمن  
ام لا كف الوقت بهذا الحكم لا في ارجاء ما واداه لئلا يبدع ان يكون النافي ما يلي الممن  
وذا اي ان ترك الصوم شهر كان ترك الصوم في الشهر والحكم فيه ان يصوم شهر كذا كان  
في الشهر الذي عيب الممن لان مطلقه لا يبدع في الوقت لا في ارجاء ما واداه فمعن ما يليه  
والصوم ساعده وقد ظهر ما ذكرنا وجه كونه الطرف في ان ترك الصوم شهر متعلقا  
بالترك وقيد له وفي ان ترك الصوم شهر متعلقا بالصوم وذكر في طمع فافضل على وغنى  
في بيان ذلك ان الاجل يكون له فعال في الاسماء فعال في الفعل في الشهر ولا فعال في ارجاء ما واداه  
الى شهر وعلامه ان اسم الالف والسين او الالف والسين او الالف والسين او الالف والسين  
الصوم فلم يصح كون الشهر اجلا له بخلاف ان ترك الصوم شهر فان الصوم ممتنع لعدم  
علامات تركه والترك وان كان فعلا الا ان علقه بالصوم اولى لانه متصل به ولا يحتمل  
مولى بالفعل ما هو العمل حقيقة او بمنزلة في فعل العمل والعام معام الفعل كالمصدر المنكوب بالكم

ما لا يكون كذلك كالمصدر الموقوف باللام ومع هذا ففي القلم ضعف لا في قوله الله على غنى  
اي اعاق رغبة بالرفع اي يجب به عتق رغبة لانه اذني ما واداه السبع وقوله الله على غنى  
الواجب به يوم اي صوم يوم بتمامه لانه اذني ما واداه السبع وقوله الله على غنى  
الواجب بصوم صاع من بزوفه صاع من تمر او شعيرة لانه اذني ما واداه السبع وقوله الله على غنى  
الصوم وقوله الله على اطعام مائة مسكينة او صاع من تمر او شعيرة لانه اذني ما واداه السبع وقوله الله على غنى  
الاطعام المسكينة على اقل مما اوجبه الله من عيش ولا كسر تون ويدر  
اسحسان والعكس ان يقع مسكينة على المسكينة والمسكينة على المسكينة وعندهما  
الحنث وقوله الله على صدقة مائة مسكينة او صاع من تمر او شعيرة لانه اذني ما واداه السبع وقوله الله على غنى  
اصوع من البر على فتره بر رسول الله صلى الله عليه وسلم الصدقة في كفالة الخلق قدر قدره  
الله في هذه الاحكام يعرف الشرع عرف اهل اللسان اعتبارا لا بحاب العبد بحاب  
الله **باب الحنث** جعله لصاحبه او غنى لو قال  
ان بعت كل ثوبا وكذا ولم تنوشنا ففزع المحلوف عليه اعني المحاطب ثوبا الى رجل  
امر به بان يدفعه الى الخالف ليسمعه وقدمه المأمود الله وقال به ولم يقل  
او للمحلوف عليه فباعه الخالف باقر الرسول حال كونه جاهلا بانه وكذا عن المحلوف عليه  
ورسول له لم تحت كما لو قال بعد في الشهر اللام لا حصصا في الفعل اعني السبع متعلقا به ولم  
يوجد اخصاص السبع بالمحلوف عليه لان الفعل انما حصل للغير ما يأم به او يعلم العامل  
انه يعمل له ومنها قد اعرف الرسول موقع الفعل له لا للمحلوف عليه كذا في ما لا يابى  
المحلوف عليه فان السبع معوله لانه ما اذا قال بعد لفلان الشهر او الرسول في بيعه كما هو  
المحلوف عليه بدليل انه يرجع بالعقد عليه اعني الرسول وله فرق في ذلك بين من يبيع  
الثوب ملكا للمحلوف عليه او لم يكن ومن بعت ثوبا ملكا فكذا والمسئلة بالحنث لانه  
اي اللام لا حصصا في العين الا قراها به فيكون شرط الحنث ابعاع السبع في محل يخص  
بالمحلوف عليه وقد وجدنا الحنث في اي صورة اقتران اللام بالفعل ملك السبع  
اي بان يكون السبع ملكا للمحلوف عليه اي واقاله كايها بامم ومنها اي في صور  
اقتران اللام بالعين مع الملك اي كون الخالف باع ملكا للمحلوف عليه سواء كان  
السبع باع او لم يكن وسواء علم الخالف انه ملكه او لم يعلم وللصدر الى امر السبع مع لطف  
البيان صرح بهذا لان ظاهر الكلام السابق لم يكن سوى انه تحت من ان بعت ثوبا ملكا  
اذا باعه باقر الرسول جاهلا واعتبر ما ذكرنا بثوب الغنى والرسول المحلوف به صوفيا وصوفيا  
الواو اللطف او ردها مبداء او جذا والواو الى اي واعتبر ذلك بما اذا كان الثوب غنى  
المحلوف عليه وجاء المحلوف عليه رسول من ذلك الغنى او الخالف ببيعته فانه تحت في



ان بعث لك ثوبا ان جعل الى الولا كنت في ان بعث ثوبا لك حال كذا اي مثل السبع الحياض  
 الصنعة والبنا وكل فعل يجرى فيه النيبا به معنى ان اللام اذا رتب الفعل لا كانت  
 الا بوضع الفعل بالمولوف عليه مع علم الحالف واذا رتب المعرف بشرط الحنف لا  
 اختصام كل الفعل بالمولوف عليه اي المولوف عليه اول ما يعلم الحالف اول ما يعلم  
 ان ضربت لك عبدا كنت بقل ما كنت في ان ضربت عبدا لك كذا الا كل والمستور  
 الدخول وبير ما لا يجرى فيه النيبا به ولا يقع للفعل في امثال ذلك لا على  
 بولكاه واجان فاحسب الغلام اي اعتبرته موصيا كانه قال ان ضربت عبدا لك فيكون  
 الحنف بضر الملك لا يمنع ملك الضرب كما لو قدمت ما يتيه في مثل السبع اذا  
 وقعت مباحي مثل ان بعث ثوبا لك معنى ان نوى في صورة التقديم التاخر بولكاه صديق  
 ديانا مطلقا وقضا فاما الحنف عليه واذا كانت اللعم في ان ضربت لك عبدا  
 موضع معنى لم يعنى الحنف صورة الاضافة للضرب الى المولوف عليه لان اعسار التقديم و  
 التاخر شرا في الكلام وبه غنية عن اعبار بمجوز الاضافة وابطال مقتضى اللام كلاف  
 قوله للمحم ان يملك فكذا فانه سوس الحنف صورة العقد لا يجرى في اللفظ سواء  
 لا يلزم على ما ذكرنا ما اذا اختلف لا يضر به فام غنى بضره فانه كنت وما ذلك  
 الا بجعل ضرب الما موزع بآ في وانما لم يلزم لانه انما كنت لعود النفع والضرب  
 الى الولا في الحالف حيث يصير العبد المضروب ممتلكا له مطبوع ومواي عود النفع انصب  
 ملك العن الذي هو العبد وصار له الجزلة ان ضربت عبدا لك وان المعبر موزع الملك  
 لا ملك الضرب حتى لم كنت في الولد وعبد العبد اخلف لا يضر بها فام غنى بضره فانه  
 النفع يعود الى الولد والى الغير لا الى الحالف وانما يعود الى الحالف اذا ملك العن  
 لم يستعرا لولا اعتبر عود النفع فاما اذا باع الثوب بامو الرسول جابله سفع  
 ان كنت لعود النفع الى المولوف عليه فاشارة الى الجواب على وجه يعرف به كوال فعل  
 لمن موقوعا والفعل مضافا كما في ان بعث لك ثوبا او مطلقا كما في ان بعث لك  
 سبع العبد فمن كانت العبد عليه كان الفعل له وفي صورة البيع جابله العبد  
 على الرسول فالعقل له لا للمولوف عليه ثم اذا لم يكن في الفعل عبدا منتقلا من واحد الى  
 لغيره فالعقل يتبع النفع فمن عاد النفع اليه كان الفعل له فالا في بضر عبدا ضارب  
 كل من لا يضر بولكاه او عبدا غنى **باب** استثناء الوالد والجماعة  
 لو قال لعبد له ان ضربك بالآ ثوبا وكذا اضر بها في يوم واحد لم كنت وان ضربها في يوم  
 حنت سواء جمع من ضربها بان ضربها يوم الخميس ثم ضربها يوم الجمعة او فرق بان ضرب  
 احد ما يوم الخميس ولا في يوم الجمعة المستثنى يوم واحد لانه يوم نكح وقت من استثناء

واخرت بالنسبة فيما اذا  
 وقعت متقدمة مثل ان  
 بعث لك ثوبا

ولا استثناء

وان استثناء من التوثيق ثابت كالا تخرج اوله فيما اذا قال ان اكلت اللحم او اكلت اللحم  
 فان المشي لم يضره ولقمة واحدة حتى لو اكل من ثمن او لم يضره ثم استعرا به  
 يعنى بعموم الصفة المقدرة لان المعنى الا ثوبا اضر بها في اليوم كسواء اشأت لما دخل في  
 النفي والاصل من النفي ضربها والهر اليوم طرف بعضي موقوف ولم يذكر ان ضربها فعين واذا ذكرت  
 هذه الصفة مثل ان ضربك بالآ ثوبا اضر بها في يوم كذا فاذ ذكرت لغير العبد في حكم الملقوط  
 فاجاب بقوله والصد من الموصوف والصفة المدركة وهو الموصوف بام في معنى ان كسواء  
 فله بعد صفة المسكن ومواضيكما فانه كلاف ما اذا اضر بها بالصفة مثل الا ثوبا اضر بها في  
 الا يوم اضر بها فيه فانه لا يكون تاما لانه المسكن هو الموصوف بالصفة صريحا بطريق  
 الاجزاء او الاضافة وان لم يكن في يوم قصار على الموصوف اخذ لال الكلام لفظا ولا معنى كما في  
 صورة الاجزاء والحاصل انه اذا اضر بها بالصفة بعد الموصوف فمهم وان لم يضره لم يضره ولم يضره  
 وفي الا يوم اضر بها فيه او ثوبا اضر بها فيه كنف النفي من ضربها حيث اى ان بالجمع لغير  
 المسكن كل يوم بضرها فيه لعموم يوم بذكر الصفة وان لم يضره بالصفة كما في الحسن  
 بزيته ولقمة واحدة فانها بعموم الصفة حتى لو اكل من ثمن بزيته او اكثر لم كنت لا كنت  
 لوضرها يوم الخميس والجمعة وانما كنت لوضرها يوم الخميس والجمعة لانه الموصوف عطف على  
 ذكر الصفة وكان الانسب ان يقول تقدرا او يقول بالصفة المذكورة لا الموصوف كانه لو اضر  
 الا ثوبا اضر بها فيه اضر بها في اي المقدر ضرورة اي بقدر الضرر ان يكون لا يضر في كسواء  
 على وفوق النفي والمطوف على وفوق اقرن بالظرف والثابت بالضرر بقدر الضرر  
 فلا بقدر العموم بام غنى فانا وان جعلنا من قبل الخزوف هو المقضي فانه افاق  
 النعم في حنفه اما في حنفه وموا الموصوف ولا كف وعموم النكاح لعموم الوصف كمال في حنف  
 او المقرونة اي ولا يعم الصفة المقرونة ما شافى العموم كالا ثوبا واحد اضر بها في اليوم  
 بعموم الصفة بالنقص بل لو كان قبلا لالا فلا ثبت مع النقص على الوحد اذ لا عبي  
 بالادلة في معارضة النص هذه الى لعموم النكاح بعموم الصفة المذكورة لم يكن ان قربت بها  
 الا يوم اضر بها فيه اضر بها في اي المقدر ضرورة اي بقدر الضرر ان يكون لا يضر في كسواء  
 نكح موصوف بان بضرها فيه فله ان بضرها في اي يوم والمولود لا يكون له ملكة القربان  
 اربعة اشهر ان بشي بلزفه وبها كالا يوم خميس بالملك فانه وان كان كسب اللفظ مضاعفا بالملك  
 في المعنى موصوف بكونه ملكا اي خامسا من يوم الاحد معتمدا من القربان اي خميس  
 فله بصيرة موليا والكلام في ان اضر بها بصفة النكاح كما في اي عبيدا شاء لا وطعن عن الصفة  
 كما في اي عبيدا شاء كذا في كسب وصول وقد طنا الكلام فيه في السبع وكنت في ان  
 قربت بها الا يوم اضر بها فيه بالنفي اي نفي الوطى في يومين بان يضر بها في يوم الخميس



الاخرى فوط في يوم الجمعة لانه وجد قربانها في غرة اليوم المستثنى عن اليوم الواحد الذي جمع فيه قربانها  
 كذا لو لم يكن ان قوسها الا لو فلكا الاله لا مكان الوبان في يوم الا ان تقرها في يوم واحد فصير  
 موليا منها بعد غروب ذلك اليوم للعجز عن قربانها بخصه اي مضي ذلك اليوم وما قبل المضي فلا يجوز  
 ان يعرب من مضي في بقية اليوم وفيه ان كان يوم الخميس فانه لو قال ان قوسها الا يوم الخميس بالتعريف لا  
 يصير موليا في الحال ويصير موليا بعد الخمس الذي على اليمن سواء قربانها في اول يوم او في آخره اذا استثنى ما  
 يليه اي الخمس الذي على الخلف للتعريف الظاهر في العهد الجاهلي عرفا على ما يلي الظاهر فاذا مضى  
 في صورة ان قربانها الا يوم ذلك اليوم الذي قربانها في يوم الخميس مطلقا لا سيما فيه لثابت يوم  
 سبعا فانه قرب واحد منها يوم الخميس فجمع منها فمضيها في يوم الخميس كالجمله وهو  
 من الاخرى اي التي لم تقربها في يوم الخميس الا في اي الي قربانها في الثاني في يوم الاثنين يكون  
 وطيبها بعد اليمن اذ بعد مضي الجمعة يصير كل الايام من اوقات اليمن وبالي في بطل الايلة و  
 منها اسكال يوم في الجوامع وهو ان الوطى انما تعبر فيها اذا كان في المدة والمدة تعبر من وقت  
 زوال سبعا اذ قبله لا يلا وبمزيله المعلق بالشرط حيث يمكن من قربانها بل لزوم في قالوا  
 قبل زوال سبعا يكون قبل المدة فلا يكون فيها كما اذا قال ان وفدت الله فوالله لا اقول  
 فوطيها قبل دخول الله لا يكون فيها فاشارة المصنف الى الجواب بقوله اذا سبعا لا يلا وهو  
 المعنى وقد وجد قبل زوال سبعا فسد حكم الايلة فطال الوطى بعد اليمن فيها ولم  
 كان قبل زوال سبعا لكن المدة لا يلا وتعبر من يوم الجمع منها في الوطى وهو يوم زوال سبعا  
 لعدم الظلم قبل ذلك لا مكان وطى كل بلا لزوم في هذه الحالة ومثله الدخول فان المدة معلق  
 والمعلق انما يصير سبعا عند وجود المعلق عليه فعلى الدخول لا يلا ولا حكمه ولا يبر  
 العالمي ان المدة هي سبعا حقيقة الا انه لما اقرن به سبعا صار في معنى المعلق بالشرط  
 فوجب العمل بالشبه فحلنا برسلا في حيل الوطى فيها ومعلقا بالشرط في حق انعقاد  
 مده الايلة ومن وقت زوال سبعا وكله في المثال فان اليمن معلق مطلقا  
**باب** المعنى الذي يقع على الولد والجماعة لو ملك لبيد ابيهم حمل  
 هذه الخشية هو فان حملها كل فرد العبد يعلق كل فرد في الحمل حال كونه منفردا ان اطيقت  
 الخشية اي حملها اي ان اطاق كل واحد منهم ان يحملها بان يولد وانما عسى كل فرد في كلمة اي  
 نكرة عمت عموم الصفه وانما شرط الا نوافد لعدم الحال شرط العتق فانه اي بدو  
 الا نوافد الخشية اسم لكل فاذا حملوا بمعا لم يوجد حق واحد منهم تمام الشرط اعني حمل  
 الخشية بغير بعضه وهو حمل بعضها فلم يعلق واذا حملوا واحدا بعد واحد وجد حكم الشرط  
 في كل منهم فعتقوا جميعا وعلق كل فرد في الحمل حال كونه مشترك مع الغير ان لم يطق الخشية  
 ان يحملها كل فرد لعدم امكان عتق اي غير الحمل مشترك كما في شرط العتق الى حمل بعض الخشية

المعصية اعني حمل الكل والتكليف مع الافراد بوصف موثرط وموسمنا حمل البعض وقد وجد في  
 كل مشترك في الحمل فعتقوا وفي الصور الاولى حمل الكل فلا يعلق الا من حمل الكل منفردا  
 استثنى ان العدول الى الجواز كما في العتق المعصية فاذا اطاق حمل الخشية انما لا يولد له  
 يعلق بشرط موثرط موثرط النصف او الثلث ويعتبر ان يشارك على هذا الوجه فاشارة الى الجواب بقوله  
 لا العتق اي التكليف لا يتم العتق المخصوص بالخمس اذا عتق مع الكل واذا عتق انصرف الى مطلق العتق  
 لا بعض انواع العتق واعتبر من حمل الخشية لا يشترط به ان يشارك في العتق ولا يشترط به ان يشارك  
 الكوز في من وكل يفتي بشرط البعض اي قدره في العتق المعصية وهو شرط لكل ولا بشرط شرط  
 العتق الذي بطيعة وفيه انما يفتي بشرط تمام الماء على ما يحق له لا على الحكم فاما اذا ملك  
 ابيهم شرعا به ان النهر او ما به الكوز وينبغي ان يعلم ان العتق المعصية انما يكون في حمل الاطبيعة والولد  
 اصلا كاختشه واما اذا لم يطعمه دفعه لكن بطيعة دفعت كما اذا قال ابيكم بشرط ما به النهر او ما به  
 او ياكل من الرغيف وموثرط لا يولد له الولد دفعه لكن يتردد معتبرا او التردد على المعصية ولا  
 يصر في البعض حتى لو شربوا واكلوا جميعا لم يعلق ولا يفتي في فاصي حكمه لا يتردد على ما قلنا  
 في حمله الخشية ما اذا قال ابيكم بشرط قدوم زيد فهو في فتيه وهو مجموع حيث يعلق الكل مع ان كل  
 فرد فاد على البث ان اذا اجماع على البث ان لا كل بشرط عتق كل فرد في العتق بالعدم وقد وجد  
 ولا كذلك من اي حمله حمل الخشية لان الشرط موثرط حمل الخشية وبالا جماع يفتي ذلك  
 اذ لم يحمل كل فرد الا بعض الخشية وفي قوله ان السبب مختص او ان عتق على وراثة او  
 ان تعديت برعتين او ان ملكك سبعا فكذا انما يكون الخت بالجمع بان يملك سبعا ففوق  
 ونام على فراشه فوق فراشه وسعدى بالكره دفعه ويكون ما كانا سبعا في وقت واحد  
 هم الموقوف بان يملك سبعا ثم يذبحه ويلبس آخوه ويملكه في البواقي بدله العتق حيث يقول  
 الرجل ما يلبس فمحصن وط ولا يفتي على فراشه وط ولا يفتي برعتين وط ولا ملك ما به  
 الدرهم من عتق وان كان قد انفق الوقار الدرهم وغدى بالوقف من رغبة ونام على كثر  
 من الغرض ويلبس كثر او المصان فعلم ان القصد الى صفه من جماع كذا اذا قال ان ملكك عبد  
 فكذا يكون الخت بالجمع كثر المغفرة حتى لو باع البعض الذي ملكه ثم ملك الباقي لم يفتي  
 الا ان يملك الباقي فاما المملك فكل يملك العبد في صفه كونه ملكا لا يملكه ما لو قال ان اشترى  
 عبد او كذا خت كثر بالمغفرة او كذا حتى لو اشترى نصف عبد ثم ازال ملكه عنه ثم اشترى  
 النصف الباقي خت لعدم المصان اي ان يملك المملك لا يملكه كذا كذا حتى لو اشترى عتقا او كذا  
 انه اشترى عبدا او ما اذا اشترى نصف عبد ثم اشترى نصف عبد اخر فلا يفتي وان كان  
 نصو العبد ول في ملكه لانه لا مال عتقا انه اشترى عبدا او ما يظهر هذا ان يفتي ذلك على  
 والله العرف لا على ان ازاله المملك لا يملكه ولا يفتي على ان يملكه انما شامى دوام







ففي الجملة اذا كان الصدقة ما وعاء لم يحج الى التقيد وتناول كل ما كوله وقد اخرج الرغيف فحنت بالفاكهة  
والجبيص وهذا خلاف ان كان في الدار فانه لا يمتنع ولا يمتنع ما لم يمتنع الله الا بصل وموطأ ولا يحل الكفاية  
عرفاذا السواكن لا يدخل اصله ولا يحل ان يترك الاكل مع طول لا يدع السؤال الى السائل لم يجعل التقيد  
بجنس المستثنى مبني على عدم التمام في الشرط بل على انه لا بد للمستثنى من سببي منه معدر مستأب  
للمستثنى من جنسه ثم القول بان عام لكل ما كوله من المنازع اذا لم يل بقول انه عام لكل خبر  
فقط وانما هو في جامع واضح وان كان الاستثناء انما بعضه المجانسه في المذكور والمذكور منها فعل  
الاكل فقدر ما كوله مستأب ولا يفاكه والخسب كما انه في قولنا ان كان في الدار الا رجل بعضه المجانسه  
في الكون في الدار والسكنى فيها فقدر يعني آدم على ما به وفي بعض الجوامع ان التقيد في الاكل  
بني آدم حكم العرف وليس العرف مهيأ في التقيد بالخبر بل لا كوله لا يلزم على ما ذكرنا من عدم التقيد  
ما اذا قال ان اكلت اليوم اكثر من رغيف فكذا عشت بقدر الصدر بجنس الرغيف ومع التمس على اجنب خاصه  
لانه اي الرغيف لا سلمه نفع الحسن فلا يكون اكل رغيف فاكهه اكل اكثر من رغيف فلا تحنت خلاف ما ذكر  
في الباب ومن حيث كان الباع عشرة ودينار باع بالثمن من عشرة فلحنت في ان بقية الا بالثمن من  
عشرة فكذلك الجائز من الدرهم والدينار ثمنه اي من عهد الثمنه والعرف قد اعتبر ذلك الجائز  
وعندما جنسا واحدا حكما ولم يعتبر بجنس الرغيف والفاكهه من حيث الماكوله ولم يعدلها جنسا واحدا  
ولا يلزم ايضا ان طالع الاول سنة حب مع طلعها سنه من بعد المستثنى المستثنى  
او ان طالع الاول واحد ان وصل الى الدرهم حيث بقدر وقوع الطلع ما اعبر في المستثنى من التقيد  
بالدخول وانما لم يلزم لانه اذا فطلقه المستثنى من الاعاء المكمول عليها بعدم الوقوع الى زمان  
الطلع في الاول واحد سنه وعلقها بدخول الدرهم في الاول واحد ان وصل الى الدرهم ولا بد من الوقوع  
عند الزمان المضاف اليه وعند وجود الشرط المعلق عليه فلزم اعتبار ذلك في المستثنى منه  
المكمول عليه بالوقوع لا مضاف الاضافه والسعلق في غير الوقوع الا ان ينوي بتمسك استثناء من قوله  
وبما كره او خصص بحت او من قوله ولا يعدل بجنس المستثنى ان كان بعضه قوله ان اكلت الا  
رغيفا ان يكون معلق الاكل هو الخبر قصده في ديانته ولا تحنت باكل الخبر مع فاكهه او جبيص  
وانما اعتبر ثمنه منها ولم يعتبر من ان اكلت فكذا ان ينوي طعاما غير طعام لان الاكل غير مذكور  
له اصله ومنها في حكم المذكور له استثناء على ان ينوي طعاما غير طعام لان الاكل غير مذكور  
لفظ عام هو النكح في الشرط فيجوز منه التخصيص وليس في ان اكلت لفظ عام ينوي كخصه  
ثم اوضح ذلك استثناء على ان ينوي وقال حتى طلع المراهق فليس في ان اكلت الا  
ما انت طالع الاول واحد استثناء يدل على ان مهيأ مستثنى منه عام كونه الملقوط  
كانه قال است طالع الطلع في مثله يصح به السلب وحيث بالاستثناء واحد فليس في  
خلاف ما اذا لم يذكر لفظ الطلاق ولا ما يحمله في حكم المذكور وافهم على قوله است طالع

لا يصح منه السلب لعدم اللفظ العام بل لا يقع الا واحد او الا ان يحس بكونه ان اكلت اليوم  
رغيفا قال له انك باكل اليوم رغيف فانه لا تحنت باكل الرغيف بفاكهه او جبيص و  
بقدر المستثنى منه بالخبر حتى كانه قال ان اكلت اليوم من اكله رغيفا وذلك لما لا يدع  
بالاستثناء على ان ينوي كونه كلامه في سياق الجواب لقول العايل انك تاكل رغيفا بنفسه  
بعد ما هو من جنس المستثنى اعني الخبر بلفظ المطاوعة من الجواب وماله الجواب فليكون قد مايد  
بالاستثناء على ان ينوي كونه المستثنى منه مجازا للمستثنى بخلاف ما في مثله الفعل وهو ما  
اذا قال ان اغسلت اليك في جواب من قال انك تغسل من الجنابه فان كلامه لا يقدر  
باجنابه بل انه بزيادة اليك اوقع نصفا في جوابه في الجواب ثم لم يولد ما بعضه المستثنى  
فلا يقدر بل بحت بفعل غسل من اللبلة ومن بعض النسخ للجامع وقع مكان انك باكل اليوم انك تاكل  
كل يوم ولا فرق بين العبارتين في تقديرها وموان اكلت اليوم الا رغيفا بجنس الخبز  
وعدم الحنت بالفاكهه والجبيص ولا زيادة على هذا الجواب بذكر اليوم لسطر كونه في سياق الجواب  
ولزم عدم التقيد كما في مثله الا غسال للحاجه اي لانه محاج الى ذكر الوقت اذ لولا الحنت  
باكل الرغيف سواء كان في هذا اليوم او غدا والعايل انهم باكل الرغيف في هذا اليوم او في كل يوم  
فربما وقع الاستثناء الى ذلك في يوم ما من الايام فلا بد من التقيد بحدود الاستثناء عن ذلك ومنها  
موضع طالع اما اوله فله التايل اذا اتهم بالاكل في كل يوم وقال انك باكل كل يوم رغيفا  
جوابه اما الا فصار على ان اكلت والاعاءه في ما في السؤال مثل ان اكلت كل يوم ولا  
ان اكلت اليوم فلا حياء في انه زنا في جوابه وابتداء للفظ م مستثنى ان لا يقدر اذا  
انهم بالاكل في اليوم فقدم كون ذكر في الجواب زمانا وابتداء للفظ ليس مبنيا على الجاء  
الى ذكره اذ ينبغي ان يقول ان اكلت وكصل المتصور بل على انه اعاده لما في السؤال ومثله  
لا يقدر بزيادة وابتداء للفظ كما اذا قال في جواب انك تغسل اللبلة في هذه الدار  
جنابه فكذلك اصح بذكر خاصه لا لفعال مراد المفسر ان ذكر اليوم من زمانه في جواب ما كل كل  
يوم ايضا للحاجه الى ذكره كما ان ذكره في جواب ما كل اليوم لكونه اعاده لما في السؤال  
كما ذكره من المثال لانا نقول ان ذكره في الغرض يكون زيا وقطعا وانما الجواب لكونه قصارا  
مثل ان اكلت او اعاده مثل ان اكلت كل يوم اللهم الا ان قال انه اعاده لكن عدل لفظ  
كل يوم الى لفظ اليوم لانه يوم عموم النسخ فيقول المتصور لكن في تحليل ذكر الوقت بالحاجه  
بعضه نبوة عن هذا وما لا يح على هذا الظاهر من اثر الصعوب اشار الى الجواب بوجه لغير فاكه  
على انه اي الحالف بحت بخبر غير رغيف فليس التقيد بالخبر بلفظ بل بلفظ وهو  
وجه اذ التقيد المطلق هو ان يقدر بجنس الرغيف حتى لا تحنت بخبر رغيف كما اذا صرح  
ان اكلت من جنس الرغيف الا رغيفا فكذلك افسار الحاصل ان الجواب ليس بل على نوع زيا



فقد انقص بقدره عن كمال التقدير ولو قال ان غديت الابرغف تغدي برغف وفاكهة او  
جببص كحنت وكان ينبغي ان لا كحنت لانه ليس مما يغدي به وانما كحنت لانه اي الفاكهة او  
الجببص عدا بغير الغدي وان يصح ان يكون غدا بالاكسولة في حكم العاد فاذا ضمه  
البرغف على فوده فقد زاد في الغدي على برغف كحنت ولو اعطى الغديان الحل الفاكهة او  
الجببص بعد البرغف كان يعطى الغدي عادة وعرفا او لم يستثن من ذلك لانه بان قال ان غديت  
اليوم فكذا لم كحنت بكل الفاكهة والجببص وكحيما كاللبس واللبس لانه ليس مما يغدي  
به فلم يمتد له لبس بدون التبعه الا في بلد سعارف مثل الفاكهة او الجببص عدا اي  
ياكلونه بطريق النفع وانما لم كحنت به الا في بلد سعارف اذ هو اي الغذاء ما لو كان للجببص  
من الفاكهة الى الزوال ما عدا من الغدوة ولا غدوة بعد الزوال وفي عاده البلبل انما لو هلك  
الفاكهة والجببص وامثالها لم يمتد له الجوع فله كحنت اكلها غدا وفي المتعارف كحنت  
حنت اليدوي باللبس والطريق الى الاكل والتركى باللبس فاما اذا قال ان غديت فكذا انك  
اللبس عدا باللبس وباللبس وباللبس وباللبس وباللبس وباللبس وباللبس وباللبس وباللبس  
الايمان على العرف والله اعلم **باب** عيني الجالس حلفه لا يجلس على الارض  
او على هذا الفراش او على البولي فحلف فوده او فوق الارض او الفراش او البولي فوات  
وجلس عليه لم كحنت ان لم يتوانه لا يجلس عليه وان كان فوده سيئا فلو اراد ان يولي ذلك كحنت  
فمه من النفلط عليه وانما لم كحنت للحيلولة عنه وبين الارض او الفراش او البولي باللبس  
اي الفراش الذي حلفه فوده وهذه الحيلولة يعطى الجالس عنه تعالى جلس زيد على الفراش  
عزوه على الارض وتعالى فلان يجلس على الدجاج ثم الكدباس اذا كان الذي فوق من  
الدجاج والذي كحنت من الكدباس لا يلزم عليه ذكر ما اذا حلف لا ينام على فراشه  
فجعل هذا فوق الارض ونام عليها كحنت وعلى ذكره من الحيلولة ينبغي ان لا يجعل نائما عليها  
فله كحنت وانما لم يلزم لانه لو حال الا على فوات الجمع بينهما لانه التوهم على فراشه لا يصح  
الابعد الطريق ولو كان الا على الذي جعله فوق الفراش مجتبا او كان من كسفل الدجى  
فوق فراشه سررا او سطح حنت في حلفه لا يجلس على فراشه او لا يجلس على سريره  
او على سطح لان الا على تابع في الفرض اعني الجالس او النوم فلا يحول عن الجالس على سريره  
فالنوب الذي لبسه او لبسه على الفراش على الفراش فاما اذا حلف لا يجلس على فراشه او  
لا يركب الفراش لا يقدح عليه فحلف لا يلزم عليه ذكر ناصي الصلوة على مجلس طاهر  
لا يصف ما كحنت فوق الارض نجسه ولو كان المجلس لا يعطى النجس ولا يحول حايه كحنت  
ينبغي ان لا يصح الصلوة وانما لم يلزم لان المجلس مقصود بالطهارة دون الجالس والنوم  
فالصلوة على المجلس ليس صلوة على مكان نجس والجالس او النوم عليه جالس او نوم على كحنت

من الارض او الفراش بخلاف الدجى او انك اذا انبسط على المكاء النجس فانه لا يصح صلوته  
لانه اي الدجى او انك بعد من المصلي فكم المكاء فلا يحصل بسط طهارة المكاء بخلاف المجلس  
ولو جعل فوق السرير والسطح سررا او سطح حنت في حلفه لا يجلس على هذا السررا او على  
هذا السطح الذي كحنت لان الا على اصله في المجلس فحلف لا يجلس على هذا السررا او على  
جلس على مكان من بقية فوده وكان من المداخلة ان يجلس على مكان من آخر ولم يجلس  
على مكان من المداخلة **باب** العيني التي فيها الحمار لو قال من له مائة اربعة  
يسمون سالما وزعوا مائة سالما او مائة وربع او مائة وربع ومباكر لعله  
فكلمه او قد دخلت من كلامه من افراد كل منها خبر فاحسب موت لهما مائة ومائة مائة  
والرجوع اليه في البساق فاما اقتدار من الا بجايات الثلث في حلفه لم يفسد في  
الحال وطحا وكحه المولى كحنت بربع ومباكر فيرقان اي بقي بربع ومباكر فيرقان اي بقي  
سالما او الا بجايات سالما او الا بجايات سالما او الا بجايات سالما او الا بجايات سالما  
عني سالما فلا نه كحنت ان يكون ذلك يتبع من حجاب الاول والاحتفاظ لهما مائة او مائة  
الا بجايات سالما في حلفه بربع او مائة سالما او الا بجايات سالما او الا بجايات سالما  
ويعتقان اي لا تجزأ ان عني مبارك مع لم او الا بجايات سالما او الا بجايات سالما  
فقط واما على تقدير الا بجايات مبارك فلا فله ذلك بعض الا بجايات سالما او الا بجايات سالما  
ويعتق بربع مع سالما ان عناه او الا بجايات سالما او الا بجايات سالما او الا بجايات سالما  
في ان الا بجايات سالما او الا بجايات سالما او الا بجايات سالما او الا بجايات سالما  
الا حكام السبعة بقوله اذا باللعن وذكره في الزيادة ان عني من كذا ذلك كسالم وربع  
سئل عن الحايه اي سئل ان باي الحايه عناه حتى لو عني سالما او الا بجايات سالما او الا بجايات سالما  
او باي الثاني عني وهو بربع او مائة سالما او الا بجايات سالما او الا بجايات سالما  
او باي الثالث عني وهو حاصله انه يلزم من حلفه الا بجايات سالما او الا بجايات سالما  
سالما فوط او الا بجايات عني وهو بربع او الا بجايات سالما او الا بجايات سالما  
التعريف وان مات المولى قبل البساق لم خير الولد لان هذا الجناح سبب الاجمال من جهة  
ولا اجمال من جهة الولد ولعن سبب احدا طاهر الفرح اذا اشترى عبدا على انه باكمار  
ياخذ احدا مائة او الا فوات فان الوارث خير لوجه السبب وهو افضلاط ملكه ملكه الفرح  
ومنهم من ملك واحد من العبد لان كل منهم بين الرق بينه والمالك واذا افاد السبب  
عقوب بعد عقوب لم يصف بربع وملك مبارك رعايه للفقير في حال الجحمان فحرف حال الاجابة  
يعني ان بعد ربح الاجمال يرجع الى نزيل الاجمال فان طهر الاكسواء في الحالة سواء في  
الحكم وان طهر الفوات فيها سواء في الحكم ثم طهر حاله حاله الاجابة وحال الجحمان







فانه يجبر وابطال المصدر فلا يصح الا محموله ولو قال سلم وبنزعه احدكما في او سلم صح النبي لا محله  
بركهم لان اليهم غير العتق فان مات قبل النسيان عتق بثلثه اربع سلم وربع نزع الشرع الحق اليهم الناس  
بقوله اصدقهما في او يوجب نصفها والعتق العتق الثاني بقوله او سلم او يوجب نصفها سلم  
اذا البوت في حال دون حال نصفه فكون لكل منهما ربع من الاول وسالم نصف من الثاني و  
النصف مع الربع ثلثه اربع وانما كان هذا الاعتبار للعدول في حال الاصابه حيث اصاب سلم  
الربع بالاحاب الاول والنصف الثاني وقد سبق انه لا يجوز احاب بقوله وانما تعدد حال براه صا به  
لكن فيما لا يزعم الله تعالى له الربع بالاحاب الاول ثم وجد الاحاب الثاني من له الخ ولا منازع  
له في النصف فليس موصيه وقد كذب بانه جاز لكونه اجتمعا على سبيل بالنسبة الى مختلف  
لان الاحاب اليهم غير له المعلق بالسيان والى منجز ومثله جاز في قال لعبدك ان حر الساعه  
او بعد موتي معتبر الاحوال حتى لو قال ذلك في الصبي عتق بصفه من عتق المال في الكلام الاول ونصف  
من الثلث حكم التدبير ولو قال سلم او ربع او سلم عتق بصفه الى النصف من كل مدها  
لان الثالث عتق الاول فلفظ صبي سلم او ربع حيث ما قبل النسيان عتق من كل نصف فان  
فيل ينفى ان يعنى ثلث نزع لان الاحاب ثلثه الا ان الثالث لم يعتبر في حرم سلم لعدم العدول  
في احوال الاصابه لكن سعي ان يعتبر في حرم نزع الله بعد في احوال الخ ما لم يرد قوله او سلم  
يعتق اسحقا وسلم ومن ضرورته وفي حتمه حرم ان نزع فاذا الغام في حرم اسحقا لغام في حرم  
الخ ما لم ضرور كذا في جامع فاصح حال واليه الاشارة بقوله فلفظ حتى في تعدد الخ ما لم يرد  
اي الخ ما لم يرد في حتمه اي في حتم العتق ولما كان معنا مظنه ان هو ميم ان اليه في قوله احدكما حتى او  
سلم ايضا لغوا كما لثا ميم فسبحي ان عتق من كل نصف دفعه بقوله ايا اليهم غير المعتق  
المعنى على فابعد غير ما افاد فلا يكون لغوا **باب** العتق بثلث صا به  
حلف بالعتق وقال عبدك حتى ان لم يكن فلان دخل هذا الدار لم يمس وما لطلعه وقال اي اطلعه  
ان كان فلان دخل هذه الدار لم يمس ولا يداني انه دخل اول مدخل وصفا الى اطلعه والعتق  
لانه يقبل عتق نزع الخت في اليمن للفرق لفرقه لوجود الشرط اقرار بوضع المعلق به صا به  
كما اذا ادعى المرأة الطلاق والعبد العتق وهو قد صدقتهما مع التاكيد غاية ما في الساب  
ان كلا من الاقرارين يكون ربه الله في ومحوه لعبد كالمصحح عن الاقرار وان يرد اقراره  
شرط الخت في اليمن الثانيه يكون قبلها وهو قائم لا يبطل حال وهذا اندفع ما زعم بعضهم  
انه اقرار بامر من منافيه فلا يثبت معنى كما لو شهد شاهدان انه اعلى عبدا يوم كذا بكوفه  
اخوان انه طلق امراته في ذلك اليوم بعه لا يعل ولا يحكم بشئ وما ذكر في النوازل عن ابي يوسف  
انه ينع العتق الى الطلاق لانه اقرار بوضع شرط الخت في كغير العتق بعد انعاده معتبر وفي  
غير الطلاق قبل انعاده فلا يعتبر هذا اقرار بالعتق بالشرط اقراره بلوازمه لو اعلى احداهما

بان قال عبدي احدكما حتى لم قال لكل واحد لم اعنك اي لم اردك عتقا كلاهما لان اقرار بان لم  
يورد هذا اقرارا بانه اراد كذا فاذا قال ذلك لكل منهما كان اقرارا بانه ارادهما واعتقهما لا يلزم  
ما لو كانت اليمن الاولى وانما دخل فله هذه الدار لم يمس والعتق الثانيه محالها انه لا يعتق عبدا  
مع ان قياس المسئلة السابغة ان يعتق لثمة باليمن الاولى الكذب نفسه في الثانيه ومما اقرار  
بالعتق وانما لم يلزم لانه باليمن الثانيه قد اقر بكذبه في اليمن الاولى وكذا في الاولى غيب  
فلا يثبت بها الكذب في اليمن الاولى اذ الغموس لا يدخل تحت الحكم فلا حكم بها للكذب في اليمن  
الاولى ولو كان عبد من رجلين وحلف احد موليه بعتق هذا العبد ان لم يكن فله رجل الله والمولى  
لا يثبت به اي عتقه ان كان فله رجل عتق العبد لثمة وانما شرط الخت حيث عتق كل منهما  
ذلك في حرم نصف صا به فبالنظر الى زعمها بعتق الكل لكن بالقيمة اي بان سعي في تمام قيمته  
بهما عند مخرج الشرع المقتضى عليه يسقط السعيه ومما المعايير محمول وحاله المعصية عليه  
لمنع صحة العتق وكذا في الشهادة اي شهادة كل منهما على صا به انه اعلى بعبده فان لكل  
منهما ان يستعي العبد في حرم نصفه وكذا صا بهما وبالنصف عدلما اي يجب عليه السعيه في  
نصف قيمته عند ابي حنيفة والى يوسف لعل يسقط النصف الشرع الفاضل قد تنقش تحت  
احدهما ولا سبيل الى العتق وجميع القيمة مع السقوط النصف والمقتضى عليه وان كان  
مجهول في المقتضى له والمقتضى به معلوم اعلى العبد والنصف فخرج جانب العلم بتوزيع النصف  
الباقى من المولى وقع السعيه لكل منهما ربع قيمته وعبارة انه الجوامع انه توزع  
النصف الساقط عليهما اي يسقط من العبد في حرم كل منهما ربع القيمة حتى كان العتق  
كان عليه في سقوط هذه القدر وفي ذلك حذر اكل وارتفاع لجماله المقتضى عليه ويلازم ذلك  
قوله كما لو اقبلت مطلقة او معتقة بغيرها فما اذا اطلعت اضل نسيه او اعقت اصدى  
جواريه بعينها ثم نسيها ومات بتوزع ما سقط من نصف المهر على كل النساء وتوزع سقوط  
سعيه رقبه واحدا بين الجوارى وبه الحكم في مسئلة الشهادة اذ لا سعي يسقط نصف  
السعيه عن العبد لجواز كذا بهما فله عتق العبد من جهة احدهما بعتق ولو اخذاه فمهر في  
كسفه السعيه على تقدير كونها معسر او موسر من مذكور في موضعه ولو قال كل واحد من  
المولى ذلك عبدي الخاص به بان قال مولى سلم ان لم يدخل زيد الدار لم يمس سلم وقال  
مولى نزع ان دخل زيد الدار يمس حتى ولم يعلم انه دخل فله عتق لو اصد من العتق  
لانها دخل من المولى بنبوب الخت لنفسه والفساد في ملكه فلا يمس فان اقر كل منهما  
بعتق بصلب صا به اقرار بفساد الملك بصدف ثم انعوا على ان العتق لا يمنع احدا  
المولى عن التصرف في عبده وان كان عتق احد العبد من معلوم وطحا وذلك لشر كل من المقتضى  
له بالعتق والمقتضى عليه محمول فخرج جانب الجماله فلم ينع العتق احدا كما اذا علم ان واحدا



من اهل البلد اعقب عبدا له ولم يعلمه بالعبودية ولا يجوز لاهل البلد وعبيدهم الا ان يجتمعوا في ملك  
بان يشتري رجل من العبد من صفقة او صفقة فانه حنفية يعقب اهلها اذا علم  
المشتري بالمال واقربان احد المولى جانت لمن اقرب حريمه عبد الغير ثم ملكه او اذا علم العاقل  
بالحادثة فانه يامر المشتري بعين له بما للعقب العقب المقتضى عليه وزوال الجهالة به  
وجب على المشتري كل الشئ للعقب انما ثبت بعد الشراء وعن ابي يوسف ان اذا اشتراها  
في صفقة ولدت لاجوز لكونه معاين اهل العبد وفي صفقة جاز لا ول لعدم سعة حريمه  
الثاني لانه بعد الى كم يجوز اذ ساع الاول يعقب للميتة والجواب ان زعم المشتري لا يظهر في حق  
البائع لانه زعم غير المالك وسع الاول لا يكون سائلا لانه ليس من ملكه لسان بل من الاجنبي  
اذ كل منها اجنبي في حق عبد صاحبه والعضا بالجوته ساء على بعض المقتضى عليه كما لو قلنا لزيد  
علي او علي فله الف وورثة اي المورث فلان فانه بعضي عليه بالالف لعقبته وزوال الجهالة فمضى  
بعضي عليه فكذا من اجتماعي ملكه في عين ولقد من العبد من للعقب حريمه او كبر على سائر العقب  
في واحد لصحابه هذا شعر كلامه فاضح جاز حيث قال لا يملك الجاهل على السائل انما يكون في العقب  
المبهم ومنها العقب نزل في المعبر من منصرف كمن اعقب احد عبده بعينه ثم نسيه لانا نقول  
بما في معنى المبهم للعقب حين وقع لم يعلم على ايها وقع وثمة انما نزل العقب في المعلوم ثم نسي الجاهل  
لحال النسيان لا نسيان لعليل لما سب من الجاهل ولا جازي لاني لو انشأ عقب احد عبدا على ان يهاجم  
بغيره في العقب وكبر عليه فكذا عندنا في العقب اعقب عبداهما في ملكه فان نفي ايضا في الجاهل  
بها اي بالعبد من بان باع كل منها عبدا بجدة لفق عتقا اي العبد له ونعم كل واحد من الجاهل  
قمة ما اي العبد الذي اهدى من صاحبه لان حال العقد نصيب على الطرف الجبره مصدق اسم ان  
ما بعد جبره الى الله العبرة في حال العقد يكون لزعم البائع اذ هو المالك في الملك لا لزعم المشتري وكلمة  
ان يكون حال العقد اسم ان والعبد مبتدأ جني ما بعد والجملة خبر ان على حذف العايد اي فيه  
وبعد اي بعد العقد تصدق المشتري واعتبر زعمه فاما عليه فصحة البيع في حق عقب العبد لاني في حق  
عدم وجوب الغنم في العبيد اي لا تصدق ولا تعتبر زعمه في غيره الثابت وابطاله فلا يبطل العقب  
الثابت بخلاف البيع من غير توقف على العقب يعني ان اقرار كل منها بخرته عقد صاحبه قبل علم الباع  
اقرا غير المالك فلا تعتبر فصحة البيع وثبت العقب بغيره ولا سوفوف على القبض واذا ابد المالك  
انما جاء او ان لا اعتبارا وقد انعقا على الفسلا فيجب على كل واحد منهما رد ما اشترى وقد عجز  
حكم العقب بغير قيمته وهذا اندفع ما حكى عن الفقه ابي جعفر انه لا يصح هذا البيع لانه كل واحد منهما  
اقرا انه قابل بالمال المسمى بمال وما يسمون من ان يرا القبط ان كان فاسدا سعي ان سوفوف المالك  
والعقب على العقب وان كان صحيحا ينبغي ان لا يلزم كل منهما قيمته المأخوذة من اقرب حريمه عبد  
غنى وانكح المالك ثم اشتراه عقب ولا يجب عليه قيمته للبائع ولو كان العبد ان اللذان صلف

احد المولى يعقب واحد منهما لم ان لم يكن فله دخل والا فمقتضى لقي كبر ان لم يكن دخل  
بينهما اي بين الخالفين بالشركة ويزعم من عبده وامة بين بجملة وجواب بعض الجوامع انه  
يعقب الصف من كل منهما والعضا انها لا يكونان دفعت وتلك كمال المال بعد سعة  
الى عتقها قال المتقرب عتقا بعتقها ولا سوفوف عتقها على اجماعهما في ملك واحد كما في المسئلة  
ان بعه بل يكفي اداء ما عام القمه اذا كان الخالفان معسرين لانه بعد النقصان الى بضم  
كل واحد صاحبه لانكنا رالعقب اي لانه نزع ان لم يعقب هذا العبد ولا اعقب شركة ايضا  
وانما جرم عليه استرقاق نصيبه باقر لانه لا يكرهه على وجهه لا يمكنه بضمته فكان له في سعة  
كما لو اعقب صاحبه وهو معسر وكذا في جانب العبد لاني ونعذر ايضا لكل منهما الا ما كل لزعم  
الفسلا في نصيبه حيث نزع ان نصيب صاحبه عتق فاشبهه اسلام ام ولد المالك فانه اذا اسلمت  
ولد له لم للمالك فرسعي في قيمتها ولا يعقب حتى يورث السعاية يعني يعقب عتقها مما نانا رعايه  
لجانب الذمي ودفعها للضرر عنه ونعذر ام كما كان كانت رعايه لاني اسلام ودفعا ليد  
المالك على المسلم فعلمنا بعقبها عليه بالسعاية في قيمتها كذا امها وبها في المعسر من نفاق  
واما في المورس من فله اعند ابي حنيفة اعندنا لا تمن اليسار السعاية وعندنا ما يار  
المشهود عليه يمنع ان يهرع من السعاية ولا تمن المشهود عليه يعني اذا شهد احد شركي  
عبد على صاحبه انه اعقبه يعقب العبد وسعي المشهود عليه بكل حال عبدا ولا يسعي لك اهران  
اذا كان المشهود عليه معسرا او ذلك لان المشهود عليه لا تدعي الضمان على ان يهر بل يقول ما  
اعتقنا العبد ولكن جرم على استرقاق نصيبه باقر احبتي وقد نذر بضمته لانه لم يعقب في  
لم يقر بالعتاق من نفسه بخلاف ان يهر فانه تدعي الضمان على المشهود عليه فيكون متبوا ياعن  
السعاية اذا تقرر هذا فليس في من السعاية لاني العبد الذي يمولوف عليه من قبل  
الخالف المورس كبر في بضمته لاني لا يسعي للخالف يعني سلم وسعي سلم  
للمخالف نعمته موسرا في بصفه نعمته ولا يسعي للمخالف يعقب نزع لان كل خالف مشهود عليه في  
حق محلوقة يهر في حق محلوقة صاحبه وقد تقرر ان يار المشهود عليه منع ان يهر عن  
الكس سعاية ولا تمن المشهود عليه وسعي محلوقة العبد الذي يمولوف عليه من قبل المعسر  
انما اي للمالك لان المشهود عليه اذا كان معسرا فان يهر لا تدعي الضمان عليه لستوا السعاية  
فان كان الخالف يعقب سلم معسرا ويعقب نزع موسرا فسلم سعي لهما بجملة قيمته وان كان  
بالعكس فيمضوع وان كانا معسرين فكل واحد من سعي لهما في قيمته ولو حلف احد الشركين  
بعقبه اي عقب العبد المشترك ان كان اشترى شقصا من الشركين اي نصيبه من هذا العبد  
وحلف الشركين الا لا يهر اي يعقب هذا العبد ان لم يكن باع منه شقصا او نصيبه من العبد  
فالمعقب لهذا العبد هو منكر الشراء ان فاقم البينة عليه انه اشترى نصيبا من العبد



سعاية والعقود وان كل عن اليمين ان لم يتم البتة على الشري سواء كان الن كل موتمكر  
الشري او مدعيه اي مدعي شري ذلك المنكر وهو بالحققة مدعي البس فان منكر الشري اذا اختلف  
كان له ان يخلو مدعي الشري الموصر طلبا بالنصف العقه فان بكل الزعم وان حلفا اي المنكر للشري  
والمدعي له على ما ادعيه لم يترك العبد رقتا لافا قهما على ذلك لكن سعي العبد لمنكر الشري في  
نحو عقده موصرا كان المدعي او معرا عنه وكذا عند ما كان معرا كاني الشري  
اي مثل سعاية فاما اذا شهد كل من الشري على صاحبه بانه اعقب العبد المشرك عنهما وقد  
سبق بعصل ذلك دون مدعيه اي لا سعي العبد لمدعي الشري موصرا كانا او معرا من  
او حلفا لمدعي الشري لانه مدعي الشري على منكر الشري وفيه تبرئة عن سعاية وتزوال  
ملكه اذ دعوى النكاح لا يكون الا بعد البس وقبل سعي له مدعي الشري كيف كانا وموروا به  
اي سلما وذكروا بعضهم في بطلانه ان المدعي يزعم ان المشري اعقب العبد قبل قبض النكاح  
ولي عليه النكاح وقد عذر الوصول اليه في حق الاستسعا كالحال من اذا اعقب الموصر وهو معر  
سعي العبد في عقده ولما كان هذا ضعيفا اذ القول بان المبيع قبل قبض النكاح في يد البائع  
كالمرحون في يد المرحون روايتا في عن ابي يوسف ان لا تعتبرها عند المرحون في الموصر  
ابتداء المصلحة المذكورة على هذا الدليل قوله لا لانه اي المبيع في يد البائع قبل التقد للتم  
كالمرحون في المرحون في ذوق الرواية في ذلك عن ابي يوسف ان كوا المرحون المذكور في المأذون  
ان المشري اذا اعقب العبد المشري قبل القبض فانه لا يسعي للبائع استسعا  
اذا المبيع لم يسعي للاستسعا منه حكم العود بخلاف المرحون بل السعاية لبطلان التمر  
المدعي على منكر الشري بمنته المسلم لم يطلان من البراءة عن السعاية اذ البراءة  
ضمنه اي في ضمن النكاح في ضمن طلبه ودعواه واذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وفي عكسها اي  
عكس هذه المسئلة وهو ان يخلو مدعي العبد المشرك ان كان يبيع نصيبه المشرك و  
حلف المشرك بعقده ان لم يكن شري منه نصيبه ان قامت البتة من مدعي الشري الذي  
عليه البتة فحق الشري ولم يعقب العبد وان حث منكر البس اذ لا ملك للمنكر حين حث لانه  
انما حث بعد عقق الشري وزوال ملكه وان بكل منكر البس بعد ان اضرار ان يخلو مدعي  
العبد في اضرار اكثر المشري وسعي للفقهاء اعني مدعي الشري لنفسه نصيبه فانه اي لا يسعي  
لمنكر البس لانه بالتكول صار موقعا بالبس فلم يبق له حرم سعاية وانما قبلت بعد ان اضرار  
ان يخلو مدعي المشري لو استحلوه فالعاقبة لا يبيح على اليمين لان فائد الاستسعا في  
العضا بالتكول فيما وقعت فيه المحصومة ولا يمكن ذلك كما في من ابطال حق العبد الثابت  
بزعم منكر البس انه عقق من الشري لانه لو حلف باضرار لا يخلو العاصي اذ يشكل  
بعد الشروع في العبد السعاية كذا في جامع قاضي حاكم وبطلان بالتكول لا يشيب النكاح

ولا يبقى العبد رقتا وان حلف منكر البس فقد شهد على المدعي الشري بالحق اي عقق نصيبه  
وقد عرف حكم ذلك وهو انه يسعي فيهما بكل حال عام العدة عند ابي حنيفة وكذا عند ما  
كانا معسرين او مدعي الشري اصدغي مدعي الشري او مدعي البس والوجه ما تقدم وكذا في كل  
واحد منهما شري نصيب صاحبه بان قال كل واحد لصاحبه ان لم يكن استترت نصيبك فهو مستر  
وانكر الصاحب ذلك على طريق الحلف بان قال ان كنت نعم نصيبك منك فوج علي ما موصر  
سائر الصور ان يرد والحاصل ان منعه عبق من رجله على ثلاثة اوجه الاول ان مدعي  
احدهما البس حالف بعقده والا فحقه لهما والبس ان مدعي احدهما الشري حالف ولا يخلو  
نكاح حالف والثالث ان مدعي كل منهما الشري حالف ولا يخلو نكاح حالف ونكاح  
الذي من من سان الحكم في وجه رابع وهو ان مدعي كل منهما البس حالف ولا يخلو نكاح  
حالف واما الاظهار لا على طريق الحلف فلم يجعل مباليل الباب اذ لم يكن فيه حث و  
احصاج الى سان فرق في الجملة اذ ادعي كل منهما الشري واقاما البتة او بطلان بعد  
عجما عن البتة ونفسا فيهما الحلف والشروع فيه او اقام البتة او بطلان بعد افساد الحلف  
احدهما فوطم يعقب العبد في شيء من هذه الصور للحنث في غير الملك اي لان الحنث في غير  
البس انما حصل بعد زوال ملك الحالف يعني لو اقام البتة او بطلان بعد الشري وحنث  
كل منهما في عين البس لانه حلف انه لم يبع وقد باع الا ان العبد لا يعقب بذلك لان خلا  
منها اضرار الحق الى نصيبه الذي كان له لانه قال لا يبع نصيبك نصيبك وهو  
وقد زال ملكه عن نصيبه بالبتة او النكاح لم يصب مدعي العبد رقتا عنهما ولو اقام البتة او بطلان  
احدهما مدعي شري احدهما نصيب صاحبه وكان حث الصاحب بعد زوال ملكه فلم يعقب  
وان حلفا باحسانهما من غير احسانا عليه كما سبق سعي العبد لمدعي الشري لا يترك العبد رقتا بل  
يخرج الى المعقود السعاية لزعم كل واحد منهما الفساد في نصيبه لزعم الآخر يعني ان كل واحد  
يزعم ان ملكه قد فسد بسبب الآخر قد زعم انه اعقب نصيبه كما اذا قال احد الشريكين  
للاخر انك بعت نصيبك مني فله ان يخلو مدعيه وقال الاخر ما بعت ولا اعقبته فانه يفسد ملكه  
ويخرج العبد الى المعقود لا بالاعاق عطف على زعم الاخر الى سعي زعم فساد الملك بسبب  
اعناق الاخر نصيبه لمدعيه لانه كان سعي ان يترك العبد رقتا لان كل واحد زعم حث  
صاحبه في عين البس بعد زوال العبد عن ملكه وان اعناق باطل فلم يكن موقعا بالاعناق وحال  
الحجاب ان كل واحد وان اقول على صاحبه بالاعناق بعد البس لكن المعقود عليه بالاعناق  
يعول اقربا عناق في حث كذا في اقرار المعقود عناق في حال ما كسبها كذا في حرمه كذا في حرمه  
هكذا اي يكون السعاية لزعم الفساد لزعم الاخر لا بالاعناق لا بمنع السعاية باليسار  
مع ان عندهما يسار المرحون عليه مدعي استسعا الشاهد اذا كانت الشهادة يعقب ناقد



لما في ذلك من ادعاء القمان والتبني عن السعاية ومهنتها لم يشهد كل على صاحبه عتق فافد  
الارزوم الاسترقاق لزعم الفساد وزعم الاذوق لم يكن من ادعاء الضمان والتبني عن  
الضمان في شئ فليد اسعي العبد منها ما يصفق من جميع العتق مكرهين كانا او معسرين او  
مكلفين عندهم جميعا وهذا الوجه اي زعم المولى اعناق مستحقين ملكا لثرا يعني اذا زعم  
رجل ان زيدا اشترى عبدا واعتقه وانكر زيدا اشترى فان العبد عتق بالعمه بطل حال  
وكرم اسرقاؤه وان لم يحقق اعناق **باب** العتق والتدبير صحة قال  
مدبرو عبده لا مال له سواهما احدكما مدبر ولا غيره في عتق القن في الحال في الفساد بعض  
المشايخ للعتق اي عتق القن المحنة بعد الاجرة اعني قوله احدكما مدبر فان لا اصل في صيغة  
الاخبار الحمل عليه مالم يوجد قرينة الاثبات فسادا فمكره ان يقول المدبر هذا مدبر وللعتق  
هنا في عتق في الحال وعند بعضهم يرجع اليه في السان فان مات قبله عتق القن رج  
من جميع ماله الصنف كمثل من ثا حتى لو نوا جميع كذا عتق القن لو عكس وقال  
احدكما في والا في مدبر عند ابي يوسف لم لا في الصنف سواء قدمت او اخرت حال  
كون هذا شبه اجر الحق مثل احدكما في ولا في المدبر قال القن سعي المحنة وقال  
مخرج في صورة العكس لو مات المولى قبل السان عتق وتدبر عنها بالعتق اي  
عتق من كل واحد نصف بالاعناق من جميع المال ونصف بالتدبير الثلث خرقا للصيغة  
الى الاثبات بالعطف اي بقرينة عطفها على ما عوانا في السان ام الكلام هذا  
كان العطف على التثنية تنبيها مثل قلنا في على القن درهم الامة درهم وعشر وتانو  
يكون عشرة وتانو ايضا اسنادا عن القن درهم فان فصل العطف على اسنادا  
يكون اسنادا لضرورة عمل الحق فيها وان هذا من الحكم بان عطف صيغة لا جنبا  
على من ثا يكون ان ثا فان عطف الجملة التي لا محل لها من الاعراب لا يدل الا  
على بسوب مضمونها وان بني ذلك على الملازمة لم يكن وحيث التقديم والآخر قلنا  
فرق بينهما فان لا اول لما كان ان ثا في صورة العكس اذ لا صحة للجنبة حمل ان ثا  
على من ثا في الملازمة ولا في صورة الاصل فلا دليل على كون الاول للاثبات والآخر  
لا معنى لتوضيحه وجعله ان ثا بعد عطف الاثبات عليه بل هو خبر ماول الامم لصح  
المعنى وصحة النقط واما في اجر الحق فيحمل على الخبر في اعني ما هو اصل في الامم  
اعني العبد وقت اي فيما قال مخرج تضاد اذ لو قال قوله والآخر مدبر ان ثا لصار  
العتق مدبر او المدبر اي للعتق اي عتق القن لا ثا في التدبير والمدبر لا ثا في المحنة  
لان العن وان احتل المحنة ايضا لكن كما انصرف المحنة الى المدبر يعني القن للتدبير  
ولو قال المدبرين احدكما في فخرج في مضمونها من عند ودخل عبدا فعال احدكما مدبر عتق

اي مدبر الخ رج وبقى العبد الاصل كما لم يعتق او عتق المدبر الثابت الذي لم يخل  
بقوله احدكما مدبر لانه اجبا ومحتق التدبير والعبد الاصل ليس كذلك فعن المدبر  
الثابت ولو لم يمت من ذلك يعني المدبر الخ رج للعتق وان قال القن ان المدبرين و  
قن احدكم مدبر و احد الاخرين في ومات قبل السان فصنف العتق البات المقتطع به في  
حال لا كاي للعتق ويسعي في النصف الباقي ونصف للمدبرين مع عتق من كل منهما رجة  
من جميع المال بالعتق الثابت وثلاثة ارباع من الثلث بالتدبير لانه الاول يعني قوله احدكما  
مدبر هو فحمل عليه والرجع معنى واحد الاخرين في ايعا عتق القن العن واحد ما اي  
احد المدبرين فعن نصف العن ونصف مدبر ولا اولوته لا جدا فحمل عنها لكل منهما  
ربعة فحق المسئلة ثلث وربع والخروج ان يقال كل رجة اثنا عشر مخرج الثلث الرابع  
ومخرج الربع راجا الى الصنف فخرج نصف عتق العبد نصفه ومن كل مدبر رجة ثلثي من ركة  
رقتان اربعة وعشرون واذا عتق من كل مدبر رجة بالاعتناق وثلاثة بالمدبر من كل رجة  
فسعي كل منهما في خمسة والعبد في ستة فصيصة سهام السعاية ستة عشر وسهام الوصية بالتدبير ثمانية  
وصار ثا اربعة وعشرين واستقام الثلث والثلثان كذا لو عكس وقال احدكم في واحد في من  
مدبر يكون نصف العتق البات للعتق ونصف للمدبرين لكل رجة في روليه ومن روليه الزيادة  
ومعنا الى العتق البات بينهم اي بين القن والمدبرين في روليه الا في روليه الجامع فعتق  
ثلث كل منهم من جميع المال وعتق الباقي من كل من المدبرين من الثلث للعطف لعل الحكم كسب الروا  
والحق في المسئلة على اختلاف الروايات وطع الزهرايم اي المزايم لا عتق وفساد يعني ان  
اياب العتق في جمع يوجب منزله كل منهم كالاخرين ثم الحكم على واحد غير معتق منهم حكم باقي العتق  
من غير افسار العتق في واحد منهم بل يوجب اقطاع منزله الغير في اياب العتق المبهم ام لا فلهذا  
رواية فعلى رواية الزيادة ان نعم وعلى رواية الجامع له اذا تقرر افعوله ولهذا في مدبر عطف  
على قوله احدكم في يوجب قطع منزله والمدبرين للباقي حكم في رجة واياب العتق في رواية فكلوا  
نصف العتق للعتق ونصف للمدبرين ولا يقطع في الرواية للعتق فيكون العتق بينهم واما قطع  
المزلة فلا خلاف فيكون بالعتق بان يقطع على الاول ولهذا معنا او بالفساد ان كان  
الحالف العتق في معنى فلذا كمال لا عتق وفساد ولو قال احدكم مدبر ولو قال ان عتق  
القن ونصف للعتق اي المدبرين من جميع المال وعتق ما بقي منها من الثلث لانه قوله احدكم مدبر  
يقطع منزله مدبر وبق اعناق بين القن ومدبر واولوته نصف من المدبرين  
وان عكس وقال احدكم في قوله ان مدبر ان عتق القن عند ابي يوسف ثم وبق المدبر ان كان  
وعتق ثلث الكل بالبات من العتق وثلث الباقي من كل واحد منهم بالتدبير مخرج في والخروج  
ما هو وصون انا يوسف كعتبة انما الصيغة قدمت او اخرت ومخرج في مخرج











بناء ولا بطل العمدن بناء على زوال حكم الالهة عقدهم للحلف وهو الجازبان ولا ترجع  
بالكفر فيما اذا باع نصف احد من ربيع في معنى الذي بقي اكثر لغيره وهو الذي  
منع منه الربع لان اللفظ مجازهما في الذي بقي منه العمدن والذي بقي منه اكثر له مال  
احد الجازبان اقرب الى الحقيقة فترجى لانا نقول صحة الاطلاق انما هي المجازة وكلها مما في ذلك  
على السوء ثم استشهدنا لما زال اسم الالهة صفة ينبغي ان يبطل العمدن سواء استويا كما في  
منع النصف من كل منهما او تفاوتهما كما في منع النصف من هرا والربع من ذاك كما لو قال ان ملك  
عبد اخوه في كسرى بعض عبد الالهة قتل او كثر فاشترى الى الجواز بقوله ثم هرا باء و  
ان ملك عبد اخوه في كسرى ان في ملكه زوال حكم انما هو في حال ثبوت العمدن اليام  
السببه فلا يبطل بعضان في المحل اذ ليس للبقاء حكم الالهة من كل وجه وفي قوله ان  
ملك عبد الالهة انما هو حكم صفة في حال ابتداء علق العمدن المنعقدة على ما له حكم حقيقة  
وفي حال جبره ورتبها بسببها في الشكل وفيما هو في المحل واعتبر بالبناء في  
حلفه لا اقل واسم ولا اقل هذه الالهة في الاول لا تحت بدول وارضية لغير المميز  
ومعت ابتداء على دار موصوفة بالبناء اذ هو المفهوم من ملك المنكدة للدار وفي الثاني  
على التخلي الحاضر المثل واليه وزوال الوصف انما هو في حال ثبوت العمدن فلا يفسد تحت  
هرا وقد علم فيما سبق ان مبنى ذلك على ان الوصف في الحاضر لغو وفي الغاب معسر من غير علق  
بكونه في ابتداء العمدن او ثبوتها مثلها اي مثل العبد من المعلق علق الالهة الجازبان  
العبد المثل واليه اذ علق علق اسن منهم لا على العمدن بان نقول هرا ان الالهة  
حرا او هرا ان لا سود ان اذ اجابا غدا في سحر الاربعة منزلة العبدن والالهة اول سود  
لمن له احد العبدن والالهة بعض الالهة او سود منزلة نصف عمن العبدن والالهة بعض الالهة او  
الالهة سود بمنزلة اقل النصف من عبد واحد فليس له وجه لا كفي الحكم فاما اذ زال عن ملكه قبل  
الغد الالهة بعض الالهة او سود ان او اسن واحد فقط او مع اسود وكذا النصف من  
اسن واحد وعلى هذا العكس والعمدن قبل الغد بان نقول ان هرا العلق غدا لغو  
لما هو المحل عن اتصال الحكم به لانه انما نزل وصحل بالمحل بعد وجود الشرط اذ به نص العمدن  
سببا والعمدن يصف في محل الحكم وسان التحكيم النازل في الجهم واليه اي العمدن قبل الغد  
غيره للعمدن تحت كنه على جهم فصار على غير بقصد والعكس ان والالف كما لا ملك ابطال  
العمدن لا ملك غيره لانه ابطال من وجه واما في سحر احد من قبل الغد ولا غيره فصار بل جهمنا و  
كما نقاد البس والعمدن قبل الغد كنه الكفان في سحر من اي عبد علق عقده به اي  
بالسحر بان قال ان اسن ملك فاست جمر فانه لو سحره ببناء الكفان لم يصح هذا العمدن ولم  
يمحها لغيره العمدن من العمدن على العلق برعا الى العلق واجبا فان كان في العمدن

المس ايضا من الالهة الى العمدن فلهذا نتم للضرورة اذ لا يمكن العمل باحكام العمدن  
من ولاية الشهاده والملكه وغير ذلك الا بالعقد والضرورة قبل وجود الشرط و  
اتصال العلق بالمحل والله اعلم **باب** في اقسام الالهة الاربعة اشهر مضموم  
لو قال له محاسن له والله لا اقرب الالهة ما سلهما الاربعة اشهر مضموم  
الحلف بله وبيان الالهة وكذا الزوج في العمدن لما عرفت من ان الالهة الواحد مبنية و  
انما في الالهة الى المحل في صفة له ان موجب بعلق الطلاق في طهي اربعة اشهر او وص  
الكفان عند القربان وعلق طلاق المحل في السطح صم مثل اذ اجابا غدا فصار كذا طلاق  
وكذا اوصو الكفان باحد الشرط مثل ان دخلت هذه الدار او هذه فكذا اوله في العمدن ل  
مضى المدع عدم صوت الحكم في المحل لانه لا صفة للعمدن في العمدن واليه اي العمدن و  
طالع العمدن على اربعة اشهر مضموم الالهة اي مضموم في مضموم في مضموم في مضموم  
اي لعمدن لالهة للسوء كماله اي من حيث الحال على ما هو في بعض المثل من ان الكفان  
بالله محمل الحكم لالهة ما دامت في العمدن حتى تعقد مد لغو في حقها وان لم تهرها ما لنا  
لكن محليتها قاصر فيترجى غير المسانه الحال محليتها او محلا اي لعمدن من صلب المحل على  
ما هو في الالهة كنه من ان المسانه بالله لا سعي محلا الحكم لالهة اذ لا حق للمد في حكم  
القربان بصيرة اللفظ طلاقا عند مضموم المد سبب اذ اربا بالكنع اي منع حقها في الجاع وهرا  
كلاف المسانه بالطلاق فان المد كان متعقدا قبل الالهة وها جسا الى اطلاقها وهي  
يبطل من جهة ان الكفان زابل من وجه ولا يبطل من جهة ان باق من وجه ولا يبطل بالمثل  
فان تزوجها معا او على التعاقب بعد ما لنا بالالهة وعاد الالهة كنه اي يكون  
موليا من احد هما لا على العمدن لبقاء الملك بالكهان الس والعمدن لعدم الرابع  
لانها انما ترفع بالحنث لا بالكره ثم نود عود الالهة كما قال كنه كلاما باب واحد  
بعضي اربعة اشهر بدات لغو في حكم الالهة ولا تعبدها مدك ولله حد اربا الجهم  
ايلا هرا في وف واحد موصو الملك لو اغتبهنا المد في حق كل منهما من وقت السج و  
اذا تزوجها معا وما بعد تزوج المسانه لو تزوجها متعقدا لالهة يوم الحى ولا في يوم  
الجمعة فان وما بعد الجمعه يحصل الجهم فلا محيص عن لزوم الجهم الا بان يكون هذه المسانه حد  
بنونه الا ولي وانما لم الالهة كنه الجهم لان الالهة لا نعم لها مضموم في النفي فلا تغد لالهة  
منها بل من احد ما فقط وفي الجهم ايلا مضموم في الجهم ايلا مضموم في الجهم ايلا مضموم في الجهم  
الالهة الى لغو اذ الالهة وارصد والنقول آية التعقد فاحاب بقوله والتجول للعقد اي تعقد  
التي نه لان عين الالهة باقته بعد بنونه الا ولي اذ لا يبطل العمدن بالكره فكون موليا لالهة  
وقد زالت مزاجه الا ولي مضموم الشاسه لا للعقد في الالهة كنه الجهم مضموم لالهة وهذا مدع















لنا ما طلق انشا بالله لان ما طلق افعاء كلفه الطلاق مما عكس ابناء من هذه المصطلح  
 بخلاف مثل يارائه او ياكافيه وقد انقطع به الطلاق لعدم العطف فهو كقول كمال وقال ابن  
 طالق ايرطالو انشا والله والاول هو الصحيح لم يستشعر ان مثل يارائه في معنى للضمان وهو  
 الزنا وعوله بعيل العلق واجاب بعوله وقد علق لكسني اي في حي انه لا يكون وقافي الحال  
 لامي في ان يكون وقافي عند وقوعه بشرط ان لا يكون في ذلك على الزوج من ان يملك  
 الدليل لا يلزمه المال حال لانه في حي النفي معلوم بشرط لامي هو له سبب عند وقوعه الشرط اذ لم  
 لا بعيل العلق وهو في معنى لا يلزم على ذكرنا كذا في الحي قبل ان يزوج انشا والله ويكره  
 التمس مثل ايرطالو لنا ولنا انشا والله حيث يقع العلق والطلاق في الحال بناء على ان ذكر  
 التمس فاصل مع ان ملازم وانما ملازم للطلاق اي للتمس انفق فمصر عنه في السكوت فمصر العلق  
 والا سندا وقال هو ما كلفه فكون مع الموكك شي واحد وكما ان العاطف ما عكس اليك  
 ولا يلزم ايضا مثل على النفي فاشهد والله فان جعل مع ملازمة فكون لا يشهد  
 ليقوم بمضمون ان قوله فاصل حتى لزوم الحال وبطلان كسندا ملازمة كماله بطلان اي عدم  
 ملازمة من هذه النظم فاصل كماله بطلان حيث لم يلائم معنى فيما اذا قال على الف لانه ان انا انشا  
 او ان طالق لا آله الا الله ان وحل الدليل فانه بطلان كسندا والعلق ويلزم المال  
 ومع الطلاق في الحال وما زانه ملازم لقوله ايرطالو ينبغيها اي من هذه النسبة على ما  
 من الجاهل ولي قد اقلنا ان ذلك اي فاشهدوا بفصل من الكتاب والعلة فيما اذا قال  
 لغز المذلول ايرطالو ايرطالو ايرطالو ايرطالو ايرطالو ايرطالو ايرطالو ايرطالو ايرطالو ايرطالو  
 اي التذات لا تفصل حتى لو قال ايرطالو يارائه ملازم فاعل البطلان والحد ولا العلق عند التكمين  
 ولا ينفك على قوله لانه لكسنا فاصلا لا يملك الباب يعني ان التذات ينفك  
 للخطاب من جهة انه لا علام كالكاتب الا انه لو توفى يكون الخطاب فاطما للشركة  
 كماله وكان يتبع والا قوى سبب ملازمي ما كلفه كماله والعكس فالتذات بعد الخطاب  
 لا يفصل عنه وبين ما عطفه من القلم كالوصف كماله اي كما اذا قال ايرطالو لنا لو ان  
 ان وحل الدليل او ايرطالو البتة ان وحل فانه لا يخل بالعلق كماله والخطاب بعد  
 التذات مثل يارائه ايرطالو ان وحل فانه كماله بعد السبعة فكم التذات وقافي  
 في الحال كذا ما دانه بنت الزنا يعني ان التذات المذود والمضاي الى المنسب كوا في الجمع  
 اي جمع ما سبق له فكما حتى ان المجلد لا يفصل ولا يكون وقافي والمطوف لا يعلق  
 ويكون وقافي الحال لما مر ان لا علام وان كسندا وسواء كان الاضافة الى الاب  
 او الام وسواء كان في اذ وقع ما زانه بنت الزنا فاشهد ما زانه بنت الزنا ان  
 طالق ان وحل ايرطالو ان وحل ما زانه بنت الزنا كان وقافيها ولا بها فان ختمت

م والام معا وختمت في قذفها وقذف اقها اليه قدم الحد الى حد قذف الام للسقط  
 اللعان بناء على ان اللعان شهادة والمحدود في القذف ليس من اهل الشهادة لقذف الزوج  
 بان نسب كل واحد منهما الا في الزنا فانه يبدأ باقامة الحد على المرأة للسقط اللعان اذ  
 لو بدأ بعزف الزوج للمرأة وجب اللعان واذا ختمت المرأة قبل الام وثله عن الرجل و  
 المرأة لم ختمت الام كذا الرجل لان حد العزف على الملا عن وان ختمت الام في حد لم ختمت  
 المرأة سقط اللعان لعدم اهلته **الشهاد** **ما** **الشهادة في الزنا**  
 بالزوج اي حال كون الشاهد مسلقة ومصلحة بالزوج وهذه اللفظ ليست عامة للجوامع  
 تضمن شهود العلق فيما اذا شهد فريق بالزوج وفريق بعيل طلاق اي انه لا يزوج وفريق  
 بان زيد اقل ان وحل الدليل فاسطان وفريق بانها وحل الدليل نصي بالطلاق  
 ثم رجع السهود جمعا فالضمان على الذين شهدوا بان ايرطالو طلاقها بالادول لزوم ملازم  
 اي لا يتم زعموا واعرفوا باطلا المهر فاشهدوا بشرط اي الذين شهدوا ايرطالو ايرطالو  
 شهود النفوض اي الذين شهدوا بان الزوج قد فوض الام الى زيد اقل من زعموا ايرطالو  
 الا ملازم التمس الحكم انما يضاف الى العلة عند وجود ما وعلم وقوع الطلاق عند وقوع الشر  
 هو الا حجاب السابق وانما كماله الشرط علامة والنفوض سبب قد يعرض وقد لا يعرض  
 اقل من ضرورة الا مثال وهذا لم يكن الشهاد علة شهاد على النطق كماله  
 الا كراه عليه فانه كراه على النطق لم يعصود المكن وهو الاصل ايرطالو الا كراه وهذا  
 منفع ما قال زفره انهم يضمنون جمعا على السواء استواءهم في الا ملازم اذ لا ثبت  
 يحد من المكن او الشرط والمكن وان كان فوق الشرط من حيث وضعها للمكن والشروط وقفا  
 من حيث ان الحكم بعد المكن يوقع على فعل فاعل فاشهدوا بشرط لا يوقع على شيء  
 اصله وان انوردوا الى شهود الشرط والنفوض بالزوج فاهم ان يضمنوا الصالح المكن  
 الحكم ما وضع له اي لا يثبت الحكم والموضوع لا يثبت الطلاق موافق طالق ومثبتة شهود المكن  
 واما الشرط او النفوض فليس موضوعا فلا يكون شهودا مثبتة لموضوع الحكم ولا مقرون  
 بالانطلاق وهذا يندفع ما ذهب اليه كسندا من المشايخ ان شهود الشرط او النفوض اذا  
 انوردوا ضمنوا التمسهم الى التلف فخرج فان فصل العلة انما يصير على وجود الشرط  
 مسغى ان يضمن شهود الشرط عند توفاد نظر الصاحب الحي ايرطالو ايرطالو ايرطالو ايرطالو  
 على صاحب العلة فوجب الاضافة الى الشرط فالجواب ما قال وعكس اي عكس قول النفوض  
 انه ايرطالو بالذات لانه موضوع لذلك ومبني عنه لا يثبت الشرط اقل من ان لا يترافى  
 عمل العلة الى وقت وجوده واذا وجد الشرط صار موضوعا على الشرط وعمل عكس  
 من حل قيد يعني لو حل قبل قيد فابق لم يفسر لان حل القيد ازاله لان الا باق وعلى شرط

ط



والعقد متى انتهى العقد باضمان وعقيدته بالذات لصلوهم سلف لاضافة الحكم اليه فان حصل  
سلفا ذلك مما اذا كان صالحا للاضافة اليها او اذا لم يصلح كما في صورة انكاح سحر الزنا  
بالرجوع مسبقا ان يضاف اليه اذ لا يعلو من شهوة النفس لبيان على شهادتهم فلما العاقل لم  
لم يصلح لاضافة الضمان لعدم العدول لكونها صالحا لوط الحكم عن الشرط لكونها فعل فاعل محض وكما  
في فقه باب العوض جرد الى لكون الحكم مضافا الى النفس جردا كذا ضمن الشرط الحالف جرد  
مباشرة الشرط فيما اذا كان عبدا من رجل حلف احدهما بتعقده فوال لصاحبه ان يرضيه فهو  
جود فرضه صاحبه محقق ضمن الحالف لصاحبه نصف ماله العبد اذا كان موكرا ولم يصح صاحبه  
البيان للضمان شيئا وهذا ايضا محقق في قوله البني في الاختيار فيما اذا شهد اثنان بانه باع  
العبد بشرط احكام لم يشرى وآخى ان بان المشتري لغيره البيع لغير الموصوع لا يات  
المالك مولا له وانما الاختيار شرط من حيث انه ازاله للمانع الذي هو الخياطة بخلاف المالك عند  
راجع الى قوله في شهوة الشرط والنفوس يعني لو شهد اربعة على رجل بالزنا فزكو افرجه وجوا  
عن التزكية بان قالوا علمنا انهم عبيد وقد كانوا اخبروا بانهم احرار ولم تقم واعلى انهم عبيد  
فالضمان على المالكين عند ابي حنيفة لان العلة ومع شهوة الزنا انما يصير علة للفضاء وحي  
بالتزكية لا بغيرها اذ لا يشهدون للعبد فهم تزيكيتهم ولقبائهم بان الشهود احرار اشدوا الخ  
الذي به الشهادت فمضمونا فاشبهه ذلك من الزنا حتى قال لا يضمن قطع العلامة حتى سقط  
العقد فان علة التلف وان كانت هي السبيل والسقوط لكونها احرار ان طبعها لم يضمن  
خلق الله من غير كسب والضماد لا احد فلم يجر اضا وضمان العدول اليها فاضف الى الشرط  
الذي هو ازاله مانع السبيل والسقوط اقامه مقام العلة والمالك في كسب خلاف شهوة  
الاضمان اذ اذ ارجعوا فانهم لا يضمنون حال لانه اي ارضاه مانع العلة لانه خلو وصلا له  
عن الزنا الذي هو علة الرجوع فكيف يحل في معنى العلة ثم فرع على كون ارضاه مانع العلة ما  
يصلح ولله عليه فقال حتى ثبت ارضاه بان الشهادة بان شهد ما بين الناس ان فله زنا  
فلا ان والعلم اي وبالعلامة بان يعيش عيشه زواجه ما كذا في الطبع فالحال ان شهد  
بالنكاح عنها ولا كذلك العلة ولا التزكية ويضمنون اي شهوة النفس للزنا في الرجوع حيوة  
اولوا رده في الرجوع بعد الموت اي موت الزوج ما غرم الزوج لها اي المرأة ومع نصف المهر  
في غير المدخول لاسانهم اي شهوة النفس من العلة ومع الفرق من جهة اي هذه الزوج فان المطلقة  
وان كانت من المقتضى اليه لكن الفرق كان سقوطه فكانت من جهة والفرد من جهة ومع  
الطلاق فكانت علة بعد اعتقاده وهو نصف المهر والة اي ولم يكن العلة في الفرد من جهة  
السقوط الكل اي كل المهر يعود للبضع اليها والمهر انما هو علة منفعه البضع هذا  
اي يكون غرم الشهوة بناء على اثباتهم العلة لم يضمنوا في المدخول لانه المهر انما هو المدخول

ان

قبل شهادتهم فلم يثبتوا العلة فلم يضمنوا او ذكر من اثباتهم العلة التي هي التزكية من جهة هو الخوف والسر  
في غيرهم جوا بانما عال انهم لم يضمنوا على الزوج شيئا بل اسقطوا منه شيئا هو نصف المهر حيث استقر  
الطلاق قبل المدخول مسبقا ان لا يضمنوا شيئا لانه العلة عطف على مولاى النكحة ما ذكرنا لانه العلة  
على ما ذكر في الجامع العالم من ان كل المهر كان واجبا عليه لكنه بوضعه السقوط ببقاء المرأة وبفسادها  
ابن الزوج فهم بالشهادة الكدوة ومنعوه من السقوط وهي التزكية زيا في الحالف فالحال ما حصل في باب  
في حالف الضمان لم قال الا ان في هذا الوجه نوع نظري فانه لو كان للمرأة على رجل الف درهم فحصل  
فشهدت به ان انه محفل فاستوفت المرأة ثم ارتدت ولحقته بداد المحجب وسببها لم يتم  
رجع الشهود فانهم لا يضمنون مع ان هذا الوجه بين كان على شرف السقوط بارتدادها فلهما الكداه  
سهادتهما ومع هذا لم يضمنوا وبني المصنف كون الخوف هو التزكية لوجه اوضح حيث قال فان قال بطلان  
اي من قبل المرأة حتى تملك المهر على الزوج لا يضمن شيئا للزوج وان الكداه لم يمنع عن السقوط ولا  
غرم على السهو فان اي المرأة في مقابلة ما اسقطوا من تمام المهر للتعويض بالملوص اي لانه عوضه  
ما اسقطوا بان جعلوا منفعه البضع خالصة لها عايلة اليها لئلا يفسد حلالا فالحرج بعد في امون  
النصف الساقط اصله الحول والارث باطنا اي من اصل هذا الحكم والمعنى موت الحول والتوارث  
بينها وبين الزوج في الباطن بناء على ان وضاع العاصي بشهادة الزور لا سفد عند باطنا فلا  
يسقط الحول والارث فلا يحصل في التعويض كالموص البضع فيضمنون وعند ما سفد طاهر او باطنا  
فله بقى الحول والتوارث فيحصل في التعويض فلا يضمنون بحال في الشهادة بعد الموت اي بحال ولم  
اذا شهدوا بعد موت الزوج بانه طلقها قبل الدخول في حيوة فمضى القاض وسقط المهر حوا  
فانهم يضمنون لانه حقها ما كذا طاهر الموت الزوج فغرموا النصف من المهر والارث بتمامه لبطائهم  
حقا ما كذا **باب** طلاق السنة وعمل لو قال انت طالق للسنة مع  
الطلاق في وقتها اي وقت السنة وهو طهر لا جماع فيه ولا طلاق وعقد حصص له جماع فيه و  
لا طلاق فان كان في الحيض او في طهرها معا فله طهر في الحال بل تدرج الى ذلك الوقت  
لو قال انت طالق للمدخول او لم يمت في اي نوع في الحال لان اللام للاضمار فقد ذكر في حوا  
بالا ليع من الوقت والسبيل يعني قد في انت طالق للسنة بالوقت والوقت كما في قوله  
اعم الضلوة لكون الشئ المهر الطلاق الذي يغيب المرأة لا يصح في السنة فلا يحل على  
السبيل بل يحل اضافة فساد الى وقت السنة وفي انت طالق للمدخول او لم يمت  
يصلح الطلاق في المدخول او لم يمت في السنة فيحصل على السبيل لكن جعله في المدخول او  
المشتر في الحاصي اولى فيكون اذ عام في الحال على ما هو المصلح ويكون السبيل علة  
مجمعة واما في انت طالق للسنة فمصرف الى وقت سنة في المستقبل للمهر الا جماع  
لا يصير سنة بالسنة فيما مضى بل فيما مضى فصار وجوبه انت طالق

ع



اعدل الطلاق ولصحة كماله اي كاستطاع التمسك من التمسك ولو لم يمسك  
المسألة المسماة من صفة التمسك في الاستقامة على طريق الحق وفي الحق وذلك  
لحكمه ان باسفا وصف البدع وبوقوع موافق للشرع من كل وجه وذلك بالوقوف  
في وفاق السنة والامام فيه فاعبرت الاضمار الى وصف الظاهر ولو قال استطاع  
تطلعت سنة او عدله او سنة من الطلاق ومع في الحال ولهذا رخصه وفي الحاق  
النا من عدله ديات الى رجل ورجلة واسد رسالة والا فاعدل في الاصل  
مصدره ووصف به فلا نونث ولا شني ولا حقي ولمس كذا وعبد له لانه صفة مشبهة  
واما في لتمام الصفة المذكورة وفي السنة والعدالة فالحسن سنة عن ابي  
حسب الشرع يعني ان التمسك في الحقيقة او في طهرها معها فيه من حيث كونها  
ثابتة بالشرع تكون منسوبة الى السنة او مذمومة اي من حيث المذهب فان اهل السنة  
يعولون بوقوعها خلافا للروايات في بابها الى التمسك في عدم المشروع او موقفا  
ظاهر عطف على شرعية ومذهبها واما بالتحقق فلا بل يوجب على الحال والمعنى في  
لتمام الصفة حال كونه وصفا موقفا بان يكون قوله عدله او سنة صفة كاشفة معروفة او  
كل بطلقة مشروطة عند عدل لاصفة معينة بمحضه بخصيص بنوع من الطلاق غير  
بوع واذا كانت الصفة ثابتة باحد هذه الاعيان كانت فلهذا في الاعداد الاضمار  
الى زمان السنة فان المصير الى الاحكام الى الوقت انما يكون اذا لم يكن لاصفا والطلاق  
بصفة موقفة به محل سوى ارجاء الوقت والاضمار اليه واما اذا كان يصح في الجملة وانما  
سوف على ذلك كماله ولا يشار اليه ولا يشار الى الوقت فعوله شرعية او مذهبها محتمل لقوله  
سنة كذا في بعض على طلاق السنة وقوله وموقفا سان للجملة فيما اذا قال عدله  
او سنة حيث سن اول البعد عنها ولذا في بالوا ودون او وانما لم يجعل  
سنة صفة للمادة لانه لا يملك بالعقد والديانة ان يجعل كونها سنة المذهب سببا  
للتسليم اللام ان يكون العادل مبتدعا والطلاء فيما اذا قال استطاع  
سنة او عدله او ما ينسب من ذلك معلق بدخول الدار بدلالة استعمال كلمة  
فما لا يصح طفا هو العمل فصرف الى السطر كما سنة ومن الطرق من المسماة  
وانما جعل المذكور صفة التمسك في المادة يعني انها سنة المذهب عدل في  
الاقوال والافعال بان من الخراب فلكه استعمالا في الطلاق وسواء في الطلاق  
المقصود غائب فاعبر الوصف ولم يجعل لغوا ولم يصدر من الشرط والطلاق ولو  
قال استطاع في ذلك واستطاع طاعة في لغا في اي طاعة فانك بعد موافق  
المذكور في الجوامع وموقع في معنى السنة في نفاك وهو يصفه في كلف في السنة

اي المذكور وموصفة وطريقه صفة المادة بدليل يعلق قوله في ذلك كسنة ومن يعلق  
بغيره طاعة او تبا في الفهم الى ذلك ويكون المادة مذكورة صرحا بخلاف التمسك في اي  
الصفة لغوي الحاقه ففصل بين الشرط والجزاء فمن التمسك في السنة كذا لو لم يمسك  
طالق معتدله في قائل فونه في يظنك مع الطلاق للكون المذكور وصف المادة  
هم الطلاق ومنها اظهر وهذه افصله عما قبله مع شيء في عنوان الحق والاطراف ما وصف  
به النساء غالبا بخلاف الاعتدال والقوة وبالجملة فالوصف يكون لغوا فيتمسك التمسك في  
والبطش فيمن ان يكون في قائل متعلقا بعبد له وفي بطش في قوله الا ان تعرفها اي  
الوصف المذكور بالتسليم بان يقول استطاع طالق بطلقة سنة في قوله الله وكذا  
البوا في معلق الطلاق بهذا في حال اعني الدخول واللقاء والتمام والبطش صرحا  
في اي الاوصاف المذكورة الى التمسك لتعرف الى ما بانها اذا قرب بالتسليم كانت  
صفة في سواد ورافها في الامور على ما هو الفاس اول كما سبق لبعض الناس  
وفصل يفرق بين الدعوى والنصب فيما اذا ذكر التمسك في النصب يكون صفة بطلقة وعمل  
الطلاق بالدخول في ذلك الطلاق لا في سنة خالف التمسك في الاعراض واصل في المادة  
لان الجواه موقوفة بالابتداء فيكون نفا موقوفة فاصلة مع التمسك كذا في جامع  
ما خفيان وفساده واضح بل الحق انه خبر مبتدأ محذوف اي هي سنة واما اذا لم يذكر  
تسليم فلم يفرق احد بين الدعوى والنصب على الى من ضمنه طالق والدعوى على  
انه خبر مبتدأ محذوف موصفة الجواه وتعتبر بقية اذا نوى غير ما ذكرنا الا ان يتم كذا اذا  
نوى بما هو للمعنى في قوله فاما سنة من المحقق ويصدق وبانها ولم  
نوى بما هو للمعنى في خبره مصدق وبانها وقضا للتغليط **باب**  
التمسك على جميع ما خلف او بعضه خلف لا ما كل من شجر لا توكل عينها بان قال  
واحد لا اكل من هذه النخلة او الكدنة كذا في الجاه اي بالحق من الشجر ابتداء  
او انتهائ اي لا بوسط او بوسط كما لطلع والجوار والربط والتم والعصاة  
دون الغنم اي لا كذا في كل عين الشجر وعكسه ما اذا خلف لا اكل من  
اوليس فان سنة باكل عينها بان ما كل ثم ان في او شجر من الغنم ما كل منها  
كلين الشاة وسمنها وزبد اللبن وشيوان وسمنه لا ياكل لبن الشاة منها فيصنع  
ان كذا في لا نافعول اللبن كسر من الجواه التي ركب منها الشاة فلا يسمى  
بعض الشاة وانما المغموم منه عرفا اكل لحمها والعموم في المشروط والمعمول  
في امثال هذه الا ان ما هو الخفيف مادامت غير مجزئة فان مجزئة تسبب اي في المعنى  
متعلق وملايس الحقيقة منسوبة اليها في حال هذا بسبب من ذلك اي متعلق به مرتبط وسنة



الوصف كمال ما هو من سببه في عبارة النماء والاسباب المسببة للموت والاشترار والمعضي  
المعضي له فاصطلاحه لا لغة كما في حلف لا ياكل من هه القدر والنور فانه على ما به سبها  
بالطبع من التعداد المحقق اي من كل من عينها ولا كنه في حلفه ما كل من هه النحلة او الكرم  
اولا ياكل من هه النخل بالناطف المخذ من جلويات النمل والعنب والجبن المخذ من اللب  
ولا ياكل اللبس المعقود من العصير خلافا للابس الذي هو عصارة الرطب واسيل  
منه من غير ان يطعم فنه الحنث كعصير العنب ولا يشرب البندبة المتخذ من العصير لا لقطاع  
النسبة الى التمر واللبس بالصنع كما للكر فانه سوطع بالصنع حتى لو عصب عينا او  
تم افعله ناطفا او بنيد الاودب وعصب لبننا فجله جينا اسط ذلك ملك المعصوب  
منه ولا كنه ايضا بالزبد والعصير المصنوع من لا لقطاع النسبة بالصنع كالناطف  
والجبن ومنها كنه وموانه ان اراد بالمصنوع ان يعالج كنه بصير شاة كالدبس في  
الناطف والبنيد فيها سبق غيبه عن هه امر ان لا نعال مثل هه الزبد مصنوع او عصير  
مصنوع وان اراد ما صار ديسا او عصير ابا لصنع والمعالج كالجفت شمس والعصر باليد  
حتى يكون غير المصنوع ما جفت وسال بغيره وقنه الحنث فهو طلاق ما اطبقت عليه  
الجوامع من الحنث مطلق الزبد والعصير بل في كنهها صرح بان العصير الذي كنه به  
اسم لما يعبر من الرطب او العنب وذكر قاضي حان في تحليل الحنث بالعصير ان الرطب  
اسم لما كبر من العشر والماء والماء وبالعصر ظهر الماء فكل الجوز وكان المصروفهم  
من المصنوع الذي لا كنه به لا لقطاع سببه ما يكون خروج بالصنع وان كان بعينه  
موصوفا في الاصل ومن تامل في عبارة هه فهم ان قوله لم يكون شاة لا يوجد  
عينه في الاصل ويكون صيره وتره ذلك الشئ بالصنع كالناطف والجبن والبنيد كخلاف  
مثل الزبد والعصير فان عينه موصوفا في السجج الا صنف فيه لاصد واما الصنع في حوجه  
وهذا اقلوا ان اخل وان كان العصير بصير اياه من عرصه لاصد لكن في ان لا كنه به الله  
ليس كالحل من اللوم اعتبارا لان اكارح منه ما لو صد كذلك مصلابه واخلى لا يوجد كذلك  
واما العصير فعينه موصوفا في العنب خلافا لما اذا حلف لا يلبس من هه الغزل والماكل  
من هه الدقيق حيث كنه بالشوب المخذ من الغزل بالنسج واخر المخذ من الدقيق بالخيز و  
الطبخ وذلك لا مضاف الاكل واللبس عاده في عصب المصنوع اعني نفس الدقيق  
والغزل فدل ذلك على ان الحلف انما هو على المصنوع المخذ منها واعتبر ذلك بشرب  
البنيد في عينه لا يشرب التمر اوله مذوقه فانه لو حلف لا يشرب هه التمر فشر بنيد كنه  
لا مضاف شرب التمر ان المصنوعا مجعولا بنيدا كما في حلف الغزل والدقيق ولو حلف لا  
مذوق من هه التمر لم كنه بشرب بنيد لان الذوق من التمر موصوفا فلا يصاد الى بنيد منه

بالصنع كمالنا طف في حلف النحلة ولا كنه بالتمر المحلوف على رطبه معني لو حلف لا ياكل  
من هه الرطب او العنب فاكل من تمر اوزبده او عصيره لم كنه لانه اضاف العيين الى  
ما لو كل عينه فلا يصرف الى بنيد منه وهذا طاف وانما الاشكال في ان الرطب حلفه في  
الرطب والصنفه هي التي خرفوه وكان ينبغي ان كنه بالتمر كما اذا حلف لا يشرب هه الصبي  
فشار فكله حنث على ان الصنفه ايضا اعني الرطب موصوفا في العصير فكل ما سبي كنه  
به لا في الحنث فاشتر الى ردفه فوجد حنث قال لغوت جرد من الرطب هو الرطب لانه  
عبارة عن العين وصفه الرطب لا العين الموصوف بذلك والاولى ان الجوز الغايب هو  
الماء وان عيان عن الماء وعن الجوز الذي هو العشر واللبس وبالحمله فلا حنث معني  
المحلوف كما اذا حلف لا ياكل من هذا العنب فاكل بعضه لم لا كنه لانه الموصوف وكله السعصع  
بمواجره المقدر الى الذي يكون كالحلوف في حكمه والمذوق نفس الجوز او الماء ليس كذلك وهذا  
سبب دفع ما يقال ان منها كلمة بعض فعلى تقدير فوات احد الجوزين ينبغي ان كنه لبقاء جرد  
لغوت كما اذا حلف لا ياكل من هذا العنب فاكل بعضه او لغوت اسم هو الرطب وان لم  
آخر اي جرد كفي هو القشر واللحم او اسم كفي هو التمر شاة على ان التمر اسم لثمر النخل جافا  
كان او رطبا واليمين اذا انعدت على مجموع او على اكم لا يقع على ذلك المجموع ولا على  
ما لا يسمى بذلك لانه لا كنه في انه لا يرضى لعله وان بقي آخر في سبوت المطموع هه اوله  
بعاء اسم آخر في عصير الرطب ولا فيما اذا حلف على العنب فصار زبدا او لبس العصير  
اسماء الرطب ولا الزبد من اسماء العنب مع انه قد شافش في لون التمر اسما لما  
سنا ول الرطب الا انه ذكر قوله وان بقي آخر لغوت عليه قوله فاعبر ما بقي من الجوز او  
لهم لبقاء الوكاله فيما اذا وكل رجل ببيع هه الرطب فصار زبدا او بقا الوصية فيما  
اذا اوصى لرجل بهذا الرطب فصار زبدا او بقا الرطب فانه اذا باع رطبا بعينه كطبعه  
منفاضه لم يجر للربوا فكذلك اذا صار له دما ثم او ذلك لهر الرطب باق من وجه فابت  
من وجهه فلا يبطل بغواته من وجهه ما كانت ثابتة بيقين اعني الاحكام المذكورة  
ابتداء الحنث اي لم يعتبه بعاءه من وجهه لا ابتداء الحنث لان فيه اسباب الحنث بالثبوت  
وهذا الحلف في حلفه الصبي اذا الغايب تكفي صنفه في الصبي لا جرد حنث ذاته الذي يطل  
اي ذكر من بني آدم بدليل انك تقول رجل شاة فتصف الباقى بعد زوال الصبي بما  
حدث بعده فدل على ان الباقي هو الذات لا جرد منه ولا يقول ثم رطب فلا تصف  
الباقي بعد زوال الرطوبة والى بان رطب فدل على انه لم يبق الذات بعد فوات ما فاق  
ولو ان الباقى بالبقاء وعدم البقاء لما نفى وتأجوز الاضا في وعده له لو انما  
بتم التمسك لو كان الباقي بعد فوات ما فاق يصلح موصوفا لما حدث بعد في حلفه الصبي



حرم الله الرطب او صفه وما ذكرتم انما دل على ان الباقي صلح ثم موصوفنا لما حدث اعني الشباب  
 ولم يصح منها موصوفنا لما كان اعني الرطبة لا نأفول المقصود ان ذات الصبي لم يغير ولم يبر  
 شيئا آخر فوات الصبي بل مع حيث انصف بالسفسفة الصفه الغايية وذات الرطب قد  
 نضر وصار شيئا آخر فوات الرطوبة حيث لم ينصف الباقي بالرطبة ولو كان موصوفه الذار  
 الاول لا ينصف بها كما انصف اوله وما ذكرنا وان هذا المعنى الا ان للمعنى ان يقول  
 الذات في الرطب موصوفه الخلل كما ذكرنا في ادم في الصبي ولا سلم انه لا يصف بالرطب  
 وانتم قد علمتم بصفه الجفاف فلم يصفه الا بصفه حتى لو اريد بالتر مطلق فانه الخلل صلح  
 ثم رطب وجوابه ان الباقي بعد فوات الرطوبة والمائيه يكون جافا بالضرورة لكن  
 عليه ان الباقي بعد فوات الصبي والصغى يكون رطبا يعني ذكر جاور حد الصغى وكما  
 لا يصح ثم رطب فكذا لا يصح رطب صبي هذا المعنى وكما يصح رطب شاب يعني ثم رطب  
 حد الرطبة او جاف او نحو ذلك فليس ما قلناه لا يخلو عن محل نظره **وذكر** في بعض  
 الجوامع ان النوق هو ان الحيوان لا يغير جنسه بغير الوصف كذا في ساير الاشياء  
 فان جنسها يغير في غير من الغنبيه الى الزنبقة وغيره وفي بعضها ان الصفه اذا كانت  
 داعية الى التميز كانت بمنزلة الجنس وصفه الرطوبة كذلك يعلو التميز بالجنس والوصف  
 جميعا ولا كذلك صفه الصبي فان مجاز الصبي وهو شراعي لا يعلو الوصف وعلو التميز  
 بالذات **باب** التميز على الخاص والعام بين في الباب اسما  
 الانواع والالاواع لان معرفة المسائل بعد ملاحظة ما ينشأ من  
 انواعها كالانسان للذكر والامراة والنوع ما يكون له صفة منه وسوء كواض واحكام  
 كالرجل والامراة الابلى والبعير والجلود والبغل والبق والغنم والدجاج  
 للجنس ينشأ والذكر والانثى ويهراظ الا في الجمل فان جمهوره اللغة على انه اسم  
 للذكر من الابل حرم الانثى والتميز في جنسيتها بان تعال لتايد الطلج جمال وان جمهوره  
 امام في اللغة كما في الفقه حتى اجه ابو عبيد في كثير من المواضع بقوله ضعيف واما جنسيتها  
 الدجاج فقد ثبتت بالنقل عن امه اللغة وبنها في استعمال الفصحاء قال امرؤ القيس  
 لما مورت بدير الهند ارتقني صوت الدجاج وضرب بالبنواقيس والصوت  
 الموقوف موصوفه الذكر كذا البغلة جنس للذكر والانثى لما شتهر من انه كان للنبى  
 صلى الله عليه وسلم بغلة شهباء وذكره وان كان ذكر امكن المنقول عن كثير من ائمه اللغة  
 ان البغلة اسم للانثى والبقوع جنسيتها ولذكره والانثى والجاموس بذكره وصفها  
 في قوله انها بقوع لا ذلول تنبى الارض ولا تستقي الخرش بما موس اوصاف الذكور  
 وهي هذا خلافا من امه اللغة والفسر وبعض الفقهاء فعدروا عن ابي يوسف

كذا في بعض المواضع بالتميز

ان من خلف لا ياكل لحم البقر لا تحت بالذكور والذكور اسم للذكر والانثى من الضان والاعول لا يقال  
 على ان قوله عليه الصلوة والسلام في اربعين شاة بسط الخلو لما كان وجوده انما مطلقه  
 ان هذه الشاة للاناث خاصة اجاب بقوله والها لله في قوله اي الدلالة على الوفاء ولذا اقول  
 التاء الفارقة من الجنس والواحد كما في الحية والجماعة بالانفاق ولذا اعال حية ذكر وجماعة ذكر  
 وبالنظر الى صورة الانثى في اوصافها صيغ التانيث كبغلة شهباء وبقرة صفراء وشاة  
 عجفاء وحية رقتا وجماعة ورقا ووصف الحاق التاء بالفعل المسند اليها مثل طارت جماعة  
 ذكر ومن مهادرة على ابي جعفر استدل الله على كون نمله سديا علم ان شي بقوله تعالى فالتله  
 وقيل ان من خلف لا ياكل لحم الشاة لا تحت بالمعنى ومن خلف لا ياكل لحم البقر لا تحت بلحم  
 الجاموس لكن اخلعوا في ان مبني ذلك على ان اسم الشاة والبق للذكور والها لله او على انه  
 لا سنا وها عرقا او على ان الغالب في العاقبة في الضان والبقوع الجاموس حتى لو كان البعير  
 على ان شاة حنت بشري الجز والجاموس ولا ولا على هذا لو كان كذلك لم يكن نصيب  
 الشاة بالمعنى ونصاب البقر الجاموس اذ لا يكمل لغة الجنس اجاب بقوله والضم اي ضم المعز الى  
 الضان والجاموس الى البقر باب الزكوة لله صراط يعني ان منها ما يحل وما لا يحل  
 كل وجه والزكوة عباد محاط في اجارها فالحقنا التائب من وجهه بالانثى من كل وجهه  
 حقها لصيغته خلاف الايام والوطاقت فان مبنيها على العرف والتعود واللبس  
 الديك للذكر والناقة والجماعة والتعجب والدجاجة لله شي بله خلاف ان ما روي عن يونس  
 انه حال عند قصد الدلالة على الذكورة وجا حنة ذكره والغرس للعبادة ذكره كان او انثى كالمردون  
 لغير العرب وقيل الغرس نعم العرب وغيره عرقا قال قاضى خان الغرس اسم للذكر والانثى من  
 العرب وها في عرقهم وعرقنا منا ول من اني نوع كما وهذا اسم ركب الكل فارب ثم شبه  
 عموم الغرس عرقا بخصيص الدابة عرقا كما خص الدابة بركب عالمها على الركوب حتى لو  
 خلفه يركب دابة لم تحت الركوب الحمار او البغل او الفرس عربا كما او برذونا وان  
 كانت الدابة لغة ما يدب على الارض **باب** الاستسقاء في التميز  
 يكون على وجه ما ذكره بعضه وقد ذكر في الجوامع ولبه الباب ما بان لقولهم اصدى ما في التميز  
 الذي يكره على الحيوة دون الموت وثانها فبما صدق فيه المرأة على الحيض وما لا يصدق  
 والمصدق ذكر الاول في اثنا رباب الخلف معوقا في البطل والتميز في اثنا رباب الخلف  
 مع عند الحكم او بالخصر لو قال لا احكم احد الا ولانا او ولانا فالحسنى كلامهما حتى لو قلنا  
 او كل اصدى ما لم تحت لسا وها اي تناول كلمة او نكح في النكاح لا يصدق من على اصدى ما  
 فاذا وقعت في موضع النكاح لم يصدق صرح النكاح بقوله تعالى ولا يطع منهم اثنا او كفوا  
 بمنزله ما لو قيل لا يطع واحد منهما ولما كان النكاح ان نكح في الاستسقاء في النكاح لان الاستسقاء

اظهر



من النبي انساب بن كونه في موضع النبي بقوله فان الله تعالى بالوضع الحكم المذكور في المسنى  
منه والقلم بنفي عن المسنى ونسبت اذا كان من النبي لمكان الصدر اي حكم ضروري لظهور  
بن المسنى والمسنى منه في مثبتة بالعرض فانه بالذات وما بالذات اولى بالاعتبار  
فثبت للنبي والمنع على ما هو اصلها وكما ثبت في موضع النبي تحت والتمسك سببا عطف  
قوله لينا وجهها معنى ان الاستسناء مهمان من الخطر المدلول عليه بقوله والله لا احكم ولا استسناء  
من الخطر اياه واوقفا الى في لابه تكم كانه ليعولتم اي كما في قوله له ولا يبدى من زينة  
الله ليعولتم او آباء بنى او آباء بولهم الآية فان معناه ابا جده لبدء ليد كورين جمعا  
ومبناه كما يقع عنه كلام العالمى وان الاستسناء استسناء بصرف مواله وادع عن حكم  
الصدر وكلمة اومى ردت آت بعد معنى الواو لافضلة الشك انما يكون في لا جوارحه  
الاستسناء فسطل في ترك استسناء معنى الشك ويبقى كل ما ذكره في خارج عن حكم الصدر  
في قوله والله لا احكم الا ارضاه كوفيا ولا ارضاه بالذات الا بقوله المسنى كل رجلا الى رجال  
كوفه وكل البغال حتى يكون له ان يعلم من الكوفه من ثبوت وربك من البغال ما ثبوت  
الوصف كسبها كما في الاصل كوفيا او بعد ما كسبها الا بقوله ارضاه الا بانه او مركبا  
بى بغل يلقى النكاح بالمحسن في حكم النجوم وعدم الاضمار على حصصه قوله وهو معنى قوله  
ان النكاح يحتمل عموم الصفه وكسبه ان ذلك يصير فيه والله على ان العصبه الى معنى المحسن  
دون الغرض بخلاف اذا قال ما حكمت الارضه كوفيا فانه تكذب لو كان حكم رجل من الكوفه  
لاستحي الى النجوم اذ ليس يمكنه مكانه جميع رجال بلده فبقى فاضا على هو اصل النكاح  
فكان معناه الا ارضاه واحدا منها لا تعال كما سجل ذلك في الماضي فكذا في المستقبل  
فمنعني ان لا نعم في لا احكم الا ارضاه كوفيا فانه نقول العصبه في والله لا احكم الى الخطر والمنع  
فالا استسناء يكون لمجوده لا بما وجده عدم المنع لا لاثبات الباطن حتى يتحمل غمومه لا يورى انه كوف  
لحكم احد اى المسبب لم يثبت وفي قوله والله لا احكم الا احد هذين المسنى لهما  
بالخصوص حتى لو حكمها حنث ترجحا للنسب على الدلالة فان العموم في لا احكم الا هذا او  
ذاك انما كان لضرورة الوقوع في موضع النبي فسطل بالنسب على الوجه الى واحد الى  
كما اذا قال والله لا احكم الا ارضاه واحدا من اهل الكوفه فانه نفس الواحد وحنث بقوله م  
رجلس من الكوفه ولا يكون مثل الا ارضاه كوفيا في العموم لانه ضرورة عموم الصفه فسطل  
بالنسب على المحصر وفي لا احكم الا احد رجلس كوفيا او بصري المسنى كل رجلا  
اي رجال الكوفه والبصر حتى لا يحنث بغير رجلا كما كانوا ولا يكون النصيب على  
الوجه محصفا كما كان في لا احكم الا احد هذين لهما القائل انما يحصل بالنسب اربعه  
كوفيا او بصريا اذ لو اقيم على الا احد رجلس كان المسنى مجهولا واذا كانت القائل بالنسب

على اول  
P

فالعصبه يكون له اى للنسب ويبلغ ذكر الجمل فبصرفه لاه الحكم الا كوفيا او بصريا وهو اى  
النسب وضا حتى يمتد الى قوله الا احد هذين رجلس فان النسب من قوله الرجلين فاذا اعيد  
ببر واقم مقام هذين صارا الحكم الا احد الرجلين وهو مما لا يقوم فيه اصلا والظاهر انه لا  
حاجه منها الى اعتبار الجمل والمفضل اذ هو الا احد هذين هذين هذين هذين هذين هذين هذين  
غير لفتناج الى اعتبار وصف والنسب دعائم منها الى في الا احد رجلس كوفيا او بصريا لانه  
نفس الا احد اذ حكمه او باى كونه نفس الرجلين فكون الجمل ليجوز ان لا يعدم النسب فعد العصبه  
بالنسب و حذف الجمل لصدور الحكم الا كوفيا او بصريا فكل كوفيا وبصري نعم عموم الصفه  
ثم نعم كلمة او يكونها في سياق النبي اعني ترك استسناء على ما مر حتى لا يحنث جماعة من الكوفه و  
جماعة من البصر جمعا فلفظهم في الكلام عموما ولو قال برئت الى من كل حق الا ارضاهم  
او رنا نعوذ ان لا يدعيها لهما او تمتا للعموم على ما سبق ولا احكم احد الا فلا ما اوفانا او  
قال برئت الى من كل حق الا احد الا لکن ارضاهم او رنا نعوذ ان لا يدعيها لهما او تمتا للعموم على ما سبق  
الا احد رجلس كوفيا او بصريا او قال برئت الى من كل حق الا ما يرضاهما او يرضاهما  
له ان يدعيها لهما في الا هذا او هذا وفي برئت الى من كل حق الا احد هذين الصكين لم يدعيها  
اي ليس له ان يدعيها لان المسنى ليس بعام كما مر في لا احكم الا احد هذين للنسب  
على الوجه والمعنى في جمع ذلك ما تقدم على ما استرنا الله **باب** **الامام**  
بالطلوع لو قال رجل له امراتكم يدخل بها كل امرأتى وكل امرأتى ابروها الى وقت كذا  
كذلك سنة مثلا هي طالع ان وصلت الارضه ووقع امر اهلوى فطلوها وروجهما في  
الحله التي وقت فصل الدار طلعت العلقة التي كانت له من الملك طلوعه ولها لروحه  
في قوله كل امرأتى وبالكروم طلعت لغيري لغيري في قوله وكل امرأتى ابروها وروجهما بعد  
الحلف فاذا دخل الدار لم يخل اليقين فطلع طلعان وقد طلعتا ولها ففسد سداد  
اذ السعس لم يطل بالنسب وطلع للحلده بالمرق طلع ولها حين فصل الحلف  
الدار لا نسيان بناء على الترويض في حقها لان كل في قوله كل امرأتى ابروها مع الفعل و  
انما تم به كم فقط في الترويض لا سعور في صحتها بمن بل بالاول فقط فسمع عليها بالرجوع  
طلعت وقد كان طلوعها ولها ففسد طلع حتى لو كانت الحسن بطلما بان قال كلما  
روجه امرأتى مع على احد لهما لكان لغيري ففسد على الصا سلت ولو وصل عطف  
على قوله بروجهما فصل الى لولم يروجهما بعد طلوعها حتى فصل الدار لم يروجهما طلعت  
العلقة بين المرقع هو القوي اى احد لهما لهما ففسدت قبل الاصول من عن الملك  
في العدم وعن المرقع في احد لهما فالحلف به اى بالاصل الى عدم الحلف القوي الاصول  
الذي هو شرط الحنث في الا حيا من وجود طلوعها وانعقدت اى بالاصل ليس المرقع



على القدم حسب اي لا على الجديدة اما ان نعود على القدم فلما في فم قال كل امرأه  
اتزوجها فهي طالق ان كملت فلا مانا لو كمل اول ثم تزوج انه كملت بنفس الزوج للهر القدام  
احسب شرط لا نعود العمن كانه حال عند الدخول كل امرأه اتزوجها فهي طالق فيها كما  
كان تزوج القدم بعد الدخول كان الدخول شرط لا نعود العمن في جها ولا عدم الدخول  
في الجديان والهر العمن قد اعدت بكلمة كل وهي لا يجب تكرار الفعل فلا تعود بالزوج الثاني  
والى هذا اشار رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث المروي في الصحيح انك لا تنكح المرأة  
فستعود بالزوج الثاني عن في حقها وكنت نفس الزوج للهر التزوج بعد الشرط المذكور اني قد دخل  
الدار يكون شرط الخنثى وقد طلعت ولها بالانواع السابق فستطلعت وحاصل الامر  
ان وقوع الطلاق المترتب على الزوج الاول سوف يقع على دخول الدار لانه شرط الخنثى والمترتب  
على الزوج الثاني لا سوف يقع لانه شرط الا نعود وانما شرط الخنثى نفس الزوج لم يستع  
ان دخول الدار من معنى الغاية لعمن الزوج على سبب من انه لو قال كل امرأه اتزوجها فهي طالق  
ان دخلت الدار فزوج امرأه قبل الفلهم واخرى بعد لم يطلق المروءة بعد لانها والعمن  
بالفهم فعلى هذا السعي ان لا يطلق ولان منها بالزوج بعد الدخول فاجاب بان الدخول  
منها محض الشرط والغاية للعمن هو الوقت المخصوص على كونه غايه لعوله الى وقت كذا الشرط  
الذي يجعل غايه بطريق الدلالة على سبب ما بالطلاق في الزوج بالوقت ترحيما للنفس  
على الدلالة ولو قال كلما تزوجت امرأه فهي طالق ان دخلت الدار فزوجها بالثاني بعد ما  
موس بالهر اي فزوج امرأه ودخل بها فماتت كمل لم يزوجها فماتت كمل لم يزوجها بالثاني بعد ما  
الدخول طلعت لئلا لا كمال الا مانا السلسلة المنعولة بكلمة كلما بشرط واحد هو الدخول من لانه  
اي الشرط على الشيء الولد كذا ان يكون علما على اشياء كالطهارة التي هي شرط للصلاة  
ولهذا منها شرط الصلوات كشيء ولو قال كلما زوجت امرأه فدخلت الدار فهي طالق بكل  
دخلت طلعت وهذا حتى لو وقع امرأه ثلث مرات ثم دخل الدار مرة تقع طلعت ولو دخلت ثانيا  
طلعت لوق ولو دخلت بالثاني مانا ان نعود بها اي بالزوج والدخول لانه عطف الدخول على  
الزوج بانها شرط واحد فالتكرار بشرط يكون تكرر ما اي تكرر الزوج والدخول معا  
لان كلمة كلما دخلت فيها حكم العطف فانعدت اما ان تكرر شرط الخنثى في كل منها التزوج  
والدخول معا فبالدخول الاول بعد التزوج بالثاني ثم شرط واحد يقع طلعت وبالنسبة  
وبالنسبة لانه ثلث مرات ما اذا قال كلما دخلت في زوج فماتت طالق فكل ثلث مرات  
لم يقع حتى ما كل جوزه وقع طلعت وثلاثة وثلاثه وفي كل بان قال كل امرأه  
اتزوجها فهي طالق ان دخلت الدار او كل امرأه اتزوجها فدخلت الدار فهي طالق فزوجها بمرات  
ثم دخل الدار مع طلعت ولهذا في الفقه اي سوا تكرر التزوج والدخول او لم تكرر او تكرر ولها منها

فقط وسوا ذكر الدخول بالوطء او بدونه لعدم العموم في الفعل فلم تنعقد الا عند العقد  
ما ان يقع فيها الا كمل معا واحدا قبل صاحبه لو قال  
رجل لا في ان ابتداء نكاحي ابد افعلى في او زوج اي او قال ان ابتداء نكاحي يزوج  
ابد افعلى في او قال ان كمل نكاحي ابد افعلى في في نكاحي ما او زوجا معا لم يمت ابد  
لا بهذه المحال او التزوج ولا يملكهم اذ او زوج لغيره بعد ذلك فالاول لا سيما السبع  
الذي هو شرط الخنثى كما ينبغي عند التعداد والقبلة مع القرآن والرب لا سيما السبع مع  
التا في فله يزوج لم يزوج له وفي قوله عدلى في ان كمل نكاحي ابد افعلى في اوصى نكاحي خنثى  
بالنكاح معا وكذا في التزوج لا نعد ام غايه الخطر يعني انه جعل كلهم المني طبع غايه الخطر العمن  
اما في حتى فمات في الا ان ولله معنى الى لغيره لم يزوج الغايه لم يمت الخطر فكل من مع الطيب  
لما لم يكن بعد كماله المني طبع كان محذور العمن في سبب عليه اذ لم يمت ان يقول ان كمل نكاحي ابد  
ان نكاحي فان حصل قد يكون لجال العضا والشئ حكم ما بعد كما في شرط طالع مع العضا عندك حسب  
لم يقع كما في شرط طالع بعد العضا عندك فلياذ الالته لا بد للطلاق من تمام العدا ولا تمام مع  
الا عضا ومنه لا بد من تحقق الغايه ولا تحقق مع الالته في التحقيق وانما الجواب بان قد لا يكون لجال  
بالعضا وحكم ما بعد كمل يزوج معدا العضا والعدا موقع الشئ في ارتفاع اليهم  
الثانية فلا يرفع محاضرات بان موقع الشئ في ارتفاع الحبل القائم فلا يرفع ولو طلع بطلاق  
اول امرأه مانا قال اول امرأه اتزوجها فهي طالق فزوجها بالثاني بعد ما  
المعلوم تزوجها تزوجت مع كل امرأه اتزوجها فهي طالق اي الشرط اي الشرط المعروفة بتدعي وقوع الطلاق  
لوجود الشرط والتزوج نكاح ذلك ونقول لم يقع مني تزوج في سبب وان كان الظاهر انه نكاح  
تزوج امرأه بها والمعروفة بنكاحه في سبب ان يكون العول فزوجها كما قال رفرن وان قال للمروءة  
قد زوجت فلنكاحي لم يعمل في صي الصوف للطلاق عنها اي عن المروءة لتعنيها اي لتعني  
المعروفة للطلاق طاهر الالته اقرب لوجود الشرط وهو التزوج بصفة الاوليه وكان مورا يزوج  
الطلاق ومحل الطلاق المنكوح ونكاحها ونكاح غير المنكوح بطلاق فله تصديق وضام في صرف  
الطلاق عنها الا بنسبة من الزوج على انه تزوج لغيري قبلها او تصديقها اي تصديق المروءة  
اياء في ذلك فانه اذا قامت البينة او صدقت المروءة بطلاق عنها وعرفت المروءة  
لنا جعل جميعا اي لانه وان كان قبل البينة او التصديق الاصل الطاهر من المروءة فماتت لكن  
بالبينة او التصديق قد صار حق كل منها فماتت في سبب على النكاح كمل الطلاق اصله طاهر  
في اصل النكاح اذ قال امرأه طالع وله منكوح فماتت في امرأه اخرى وايام عتيق فانه لا  
يعمل في صي صرف الطلاق مع المنكوح الطاهر من الالبنة منه او تصديق منها في صرف  
الطلاق عنها وتعين الا في امرأه وانما قد عدم العول بالصوف لانه يعمل في صي وقوع







عن القانون وحاصل الشك ان له ان لم ينشأ من الجور ان يكون الجور بعضا  
من شيء اذ الوجه الثاني وهو ان يكون له في ملكه الخلق قد ولت التمسك على تقدير العسر  
بالملك لان البضاعة في ملكه فله ان يملكها كما يشاء ولا يملكها غيره فله ان يملكها  
ومضى الملك ولما النذر فقد يكون بالعلم واليقين بالملك فعلى هذا في ملكه الحكم بالعلم  
الوضعي بل سئل عن اختلاف الحكم باختلاف الحال الوجه الثالث وهو ان يكون له في ملكه الام  
الخاصة به وكثير من كتب اصول واليه اشار في الهداية ان حكمه من في ملكه التمسك  
للمسكن فكان شرط الحث وهو النقص في الدراهم بعد المدة وقد حقق في رد المحتار  
الاولاد بعضا فانهم التصرف وفي ملكه التمسك في كل حال على انهم لم يفرقوا  
الدراهم او الدراهم من ملكه ليعلم ان في كل حال اذا كانت كلمة من حيث خسران الكلام بدونها  
فهي صالحة بوقوعها في الكلام وانما اذا كانت في الكلام بدونها هي للمسكن على ما هو  
في ملكه التمسك لو قيل ان كان في ملكه الدراهم المدة فانها صالحة وكذا لو ذكرت كلمة ما  
مثل ان كان في ملكه الدراهم المدة فعلى السمع وفي ملكه الخلق لو قيل خالفني  
على ما في ملكه او الدراهم كما في قوله من جهة ان ليس له في ملكه موقوف ففان  
صله الى بيانته فانهم يعنون ابا لصله منها ما يقع البياض في ملكه او الدراهم او الدراهم  
والزائد مثل ما جاء في من احد وما ذكرنا في بيان على حل هذه المقام من كتاب المغني  
في اصول لكن لما فيه من بعض الخفاء اذا نظرنا انها انما يكون صالحة اذا كان الكلام بدونها  
خالف صاحب الكافي كلامه القوم وقال في كل موضع ثم الكلام نفسه لكن اشتمل على ضرب  
ابها من من البياض والمميز والاولى للمسكن فعلى هذا في ملكه الدراهم او الدراهم او الدراهم  
الاقتضا عليه فكانت من التمسك فصار كأنه قال خالفني على الدراهم وقوله ان كان في ملكه  
غير تمام من غير حتى لا يجوز له اقتضا عليه فكان من السمع في كلامه وقد اعتبره وهو  
بدون كلمة مع الجور واعتبه عدم التمام والصح في ان كان في ملكه بناء على ترك الجور  
والاقتضا على الشرط والاولى فلا ثم ان قوله ان كان في ملكه الدراهم الى ملكه الدراهم  
فالكل صدقة غير تمام من غير منها سوال وهو ان سئل ان قد يتركها في ملكه على  
الدراهم لكن قد يترك ان مثله يكون لغيره وبطل الجمع واجوب بان في الجمع منها معنى لصادق  
وان شاك ان لا يقتضاها بما يكون في يد المالك في معنى المعهود وفي مثله ان سقطت من  
الجمع كذا لو قال ان كان في ملكه الدراهم او الدراهم او الدراهم ان كان في ملكه الدراهم  
تملكه الدراهم كذا لو قال ان كان في ملكه الدراهم او الدراهم او الدراهم او الدراهم او الدراهم  
او الدراهم كذا لو قال ان كان في ملكه الدراهم او الدراهم او الدراهم او الدراهم او الدراهم  
لعمري ان كان في ملكه الدراهم او الدراهم او الدراهم او الدراهم او الدراهم او الدراهم

كنت

١٢١ صح النذر لغيره الى سبب الملك اذ السبب لسبب الملك في الشك في ان سبب  
للبوت الملك فيما اشتراجه حتى لو قال ان اشترى ثوبا فهو صدقة كذا لو قال ان اشترى  
قمرى صدقة لان الترويج سبب لبوت الملك في المهر الا انه لا يلزم الصدقة قبل القبض الترويج  
المهر لانه لا يمكن التصرف بالدين على غير المدون فنصرف النذر الى ما يعقبه قضاء عن  
التمسك او المهر وهو في المعنى معسرا عليه بالسبب او الكسب فله ان يكون صدقا بغير ما هو  
ولان الصدقة انما يكون ما لمال والدين انما يعطى حكم المال باعتبار البعض فلو  
اعتراض على الدفء المندرج عن محرمه بان قبلة المدة ليس رويها او في عدم  
الكفاية ونحوه او طلاق قبل الدخول وكذا اذا اعدت على البيع المندرج بالتمسك فيه  
فصح حكم ما مات العبد او قتله الباع قبل التسليم ولفظ او في ربا عتاول ذلك في  
البدل العتق يعني فيما اذا كان البدل يعني التمن او المهر عتقا بان وقع العتد على عرض او  
مكيل او موزون معتن لا يجب على التاجر شي سواه كما اعتراض بهن الامور قبل فسر  
العين او بعد لا يحق ان يحبس اي لغيره عن البدل صار كما فسقط النذر المعلوم  
به وفي العلل اشار الى ان عموم قوله لا يجب شي لمحة خصص اذ في صورة الطلاق فسر  
الدخول لا سمي الا نصف العتق فحب التصرف بالنصف الذي لم يسم على اصرح  
به في الجوامع لا يوافق فيما افقده العتق يعني ان لا يسقط الوصل لانه اقبل في  
واسر لعل اننا نقول بل هو امتناع عن جعل شرط الوصل وهو العتق  
اسر لعل للتمن فان قتل العبد لم يوضع لسقوط التمن وانما يسقط صوره فوار التمسك  
ولا يضاف الى قتله وفي الدين اي فيما اذا كان البدل ربا كذا لو قال ربا ليه و  
المشكلي الموصوف اي المبتس وصفا كان باع او تزوج على هذا الدراهم او الدراهم او الدراهم  
على منظر او شحيد كذا وكذا كذلك اي لا يجب شي اذا كان طرمانا لمحمد او  
العسر او الطلاق قبل القبض للبدل الدين لغوت الملكة من الوفاء بالنذر بنفوت  
الدين وفي قوله كذا لو قال ربا اشار الى ان النذر وان كان مالا لله لا تنفس  
في العقود بخلاف العروض وفي قوله كذا لو قال المشكلي الموصوف الى ان غدا المشكلي كالشوب  
والحصول لا يبره ونا في الذمة على من طلاق وكذا المشكلي الذي لم يبره حنيفة وصفه  
والمراد بالمشكلي المكيل والموزون والعتق في المقارب كما لبس وتعل اي و  
في الدين اذا اعدت في الامور المذكورة بعد قبضه بحد الصدقة بالمعوض لعدم  
التمسك اي لغير المعوض له سبب للصدق فلم يرد الا كحقاق على عتقه فلم يسقط  
النذر المعلق به لم يرد شي لمحة وقد مر في الروايات في ملكه بوجاهة لغيره لم يرد  
عليه بعضا ان باسحقاق المعسر الوصل وباسحقاق غير المعسر الوصل والعرض المهر



في الذمة بان وقع المزوج على غير من كل ثوب او حيوان او نحو حتى ثبت في الذمة لما في باب  
المهر من التسامح عادة والآن فخر المتكلى لا يثبت في الذمة في غير المتكاح عينية كالعص وصحة  
كالدين معنى ان في هذه الصورة للزوج ان يعطي الموصوف الوسط وان يعطي قيمته فان  
لغيره اعطاء العن فهو كما اذا وقع العقد على المعن حتى لا يجب على الناخر شي باعتراف  
المحرمه او الفسخ او الطلاق وان لغيره اعطاء القيمة فهو كما اذا وقع العقد على العبد  
وامم او دنا من الذمة وقد قضينا ولا يسقط باعتراف الامور المدونة النذر  
بل يجب التصديق بالمعوض اذا لم يجر اى لغيره الزوج اعطاء من العرض المأمور  
او قيمته هو كما يستمر في العقد لان من خير من شئ فأيها اولى كان هو الواجب وهي  
الفقه اى فيما لو ارتد الزوج والعياذ بالله بعد النذر لم يستل لا يجب التصديق بحال  
اى سواء كان المهر عننا او دنا من مبيع او غير مبيع لم يملكها للنذر وقد طلعت بالكفو  
للعذر البقاء للشئ مع المتناهي فان الكفو في القربة والطاعة وفي الاقاله للبيع  
المعذور صدق ثم لا يسقط النذر بحال لانه اى للاقالة عقد في حوائث وان كان  
مستحاضا من المتبايع والفقه بالتصاهر كانه استبدل الثمن بشئ آخر بوضا الفقه في  
له مقدار الثمن ولو قال ان بعيت ذاك الكر من الخنط وذو الالف من الدراهم ان  
الى كرو الف حاضر من عندنا صدقة فباع وبقيتها بصدق بالكر لانه اى البيع بالكر مع  
العص سب ملكه لانه سعى بالعص فيكون النذر مضيا الى سبب الملك فصح  
دون الالف لعدم اعتبارها بالبيع فلا يملك عنها بالبيع فلا يكون النذر مضيا  
الى سبب الملك حتى انعكس الحكم في التعلق للنذر بالشئ بان قال ان اشتريت  
بكذا الالف شيئا فهذا كالف او هذا الكر هذا الكر صدقة اى يلزم التصديق بالالف  
فكر الكر للملك في الدراهم عند وجود الشرط لانها لا تسعى وعدوه اى عدم الملك في الكر  
لانه معنى فصح عن ملكه عند الشئ به ثم استثنوا انه اذا لم تسعى لالف تسعى في  
صورة الاصل ان لا يلزمه التصديق بالكر ايضا لانه شرط الوصوب البيع بهذا الكر وهذا  
الالف ولم يوجد تمامه فاحاب بقوله وشرطت الاضافة وفاء بالملك معنى ان  
الواجب رعاية الشرط بقدر الامكان وفي اضافة البيع الى هذه الدراهم لا يمكن الا ان يكون  
البيع بها ذكرا لا مطلقا فاعبر به بضافه بقدر الامكان وقد وجد الشرط اعني البيع  
بها ذكرا وهذا كما يتعلق من عتق العبد سكاك الحرم وعنه كما اذا قال ان تخرجني وهدية  
معدى في فانه شرط في حرم محرم فوجد اضافة المصالح اليه لعذر الحقيقة وهذا انهم  
ما ذهب اليه بعض المتأخرين من ان هذا يدل على ان النوع سعى في العود لكن  
ان مكسبا يدفع مكانها كفى لقله التفاوت ولو قال ان كنت ضربة السوط في

122  
في الدار والى حال انه قد ضرب احد ما فيها اى احد السوط في الدار والسوط الآخر في غير ما لم  
يكن في قوله ان لم يكن ضربة السوط في الدار والمكسبة كما انها كانت في قوله  
ان كنت بعد الجمع من السوط في غير ما لان معناه ان الضربة بالسوط في الدار لم يصدر عني  
فان كان صدر وكذا ومينا على ان الاستثناء بعينه من باب لا مما سفيضة الشرط  
معنى النفي ومعنا اى البر في صورة ان لم يكن بالجمع للضربة بالسوط في الدار لم معناه قد  
ضربة بالسوط في غير ما فان لم يكن ضربة وكذا وان كنت وانما يكون بما يقوت البر ونفوت عدم  
الجمع في غير الدار يكون بالجمع فلا يحصل بضر واحد في الدار وآخر في غير ما ونفوت الجمع  
في الدار يحصل بذلك لان عدم الجمع فيها اعز من الجمع في غير ما والنفوت عليها وعلى غير ما وترى  
الضرر بالظلمة في النذر يكون شرط الحث مكفوا وطحا وما وقع في بعض الجوامع من ان شرط  
البر الضربة بالسوط في الدار وشرط الحث عدم الضرر بهما في الدار فبالضرر واحد ما فيها و  
بالآخر في غير ما لم يحمى شرط البر كما لم يحمى شرط الحث لكن رجحا جانب البر بناء على انه حصل  
ولنا لم يوجد شرط البر فلم يكن بازا ففان حاشا ففوت عدم الواسطة دون ان يكون  
لم يوجد شرط الحث فلم يكن حاشا ففان حاشا ففوت عدم الواسطة دون ان يكون  
لو قال ان لم يكن ضربت هذا ولم يكن ضربت ذاك لكن ذاك لم يفي الحث على هذا المعنى بعد  
جدا على ان است رايه بقوله واعتبه بمعية لا يكملها او يكملها اليوم فان التوفي لا وكل  
ينبغي جمع الكلام من وفواته بالجمع فلا يثبت بطلان الوالد والبر في الشئ جمع الكلامين  
وفواته بغيره فثبت بطلان واحد وترك كلام الذي في اليوم للحصول في الجمع بين الواحد  
**باب** الايلاء في الغايه قول الرطب له في انة والله لا اقبل  
حتى اعتق عبدى او اطلق امرأته او اصدوم شهرا او نحو ذلك مما كلف به ولم يرد باليمن  
لنفسه بايلاء عند ابي يوسف لا يمكن التوبان في المدة بل في اى يلزمه ذلك بتقديم  
الغايه بان يعتق قبل ثم توبها وقال هو بايلاء ولا تملك له في التوبان عن الغايه  
او الكفاح اذ لو توبها بدون الغايه كالا عاق لزمت الكفاح ولو توبها بدون لزوم  
الكفاح لم تحق ضرر الا عاق ولا معنى للمولى الا من لم يتمكن من التوبان الا في آخرة يلزم  
فان حصل المولى من لزوم الجزاء بالتوبان والغايه كالعاق لم يلزم به بل لم يملك  
يلزم لاجل الشئ يكون بمنزلة المعلق به اذ كان حيا بعد التعلق ويكلف به والعص كذلك  
يكلف ما لو قال حتى اضرب عبدى او اطلق الدار او نحو ذلك كذا في جامع فاصح ان  
واليد شر قوله فاشبه ذلك الحلف باصداها اى بالكفاح او الغايه مثل ان يشر  
فعلت كذا او عاق في عبدك وقال اعلم حلفي للزوم للتوبان كاللزام به في حق الفقهاء  
الا يلاء لانه انما سعى في الطلاق عند مضي المدة وفيما لا يلزم الحاصل بالمنع من ايقاعها



في الجاهل وهذا المعنى حاصل اذا الزم العتق ومثلا لاطل القربان لمحقق المنع لاجله وقوله لا افرق  
حتى ياذن فلهم او تقدم فلان او اقبله ليس بالباء لانه لا يكلف به فامنع الحاق به اى بالخلف  
معنى لا يصح هذا مثل الخلف بالطلاق او العتاق وعلمته بالقربان لكونه كالنكاح في الجمع  
الظلم الحاصل بعدم القربان واعتبه بغيرها اى نذر من مثل العتاق والطلاق ومثل  
الاذن والقدوم والقفل بالقربان فانه لو قال ان قريباك فعلى طلاق امره او عتق عندك او حرم  
شهره صح النذر وكان ابيلا ولو قال فعلى ان ياذن فلهم او عدم او اقبله لم يلزم شيء ولم يكن  
ابلا فلو اقبله والله لا افرق حتى ياذن فلهم او تقدم او اقبله ليس بابتداء الا ان الموت قبل  
الاذن او القدوم او القفل فانه يحل بطل الغاية ونصية الميراث فصيحة العتاق مولانا الان اى  
في حين مات فلهم عند اى عند اى يوسف اى اعتبارا بالابتداء فانه لو ذكر في ابتداء غايه ما يوسيه  
بان قال والله لا افرق حتى ياذن فلهم وهو يعلم بكونه بطل الغاية ويكون الميراث مرسلا وكذا  
مكتفا وعندنا ما يبطل الميراث فلا يخفى بالقربان كيدل كالف البقاء للابتداء معنى ان الميراث بعد  
موقفه فلو بقيت مطلقه لكان الباقي مطلقا لم يعد بخلاف ما يوسيه ابتداء فان البقاء فيها لا  
كالف له ابتداء لان ذكره اى ذكر الغاية فيها كالف مطلق معنى ان ذكر الغاية قد اخذنا فاعدت  
اليمن مطلقه وقوله والله لا افرق حتى املكك فما اذا كان امره او قال حتى اموت او قال  
حتى يموت ابيلا لان ما مني الخطم مني النكاح معنى لم يجعل غايه نفسه به جطر الميراث كذا الرضا  
او موتها او موت الزوج كذلك منتهى به النكاح فاشبه ذلك المنع المطلق اى منع ميراث  
القربان مطلقا من غير قيد بغايه فكل ابيلا كما اذا قال والله لا افرق بخلاف ما لو قال لنزوجه  
الا انه لا افرق حتى استتر بك فانه لا يكون ابيلا بل يشرى الزوج له مالا زوال اى زوال  
النكاح لجواز ان يشترط الغايه او بشرط احوال البقاء فلا يكون بمنزلة البيع المطلق بل الغايه  
الشري وممكنه قربانها في الميراث من غير لزوم حواء بان يشترطها الغايه ثم توارها فلا يكون موليا  
وهذا انما هو ما قاله في حرج ان الشرى سبب الملك فهاهنا بمنزلة النص على الملك وقوله  
والله لا افرق حتى اقبله او اقبله فانه ليس بابتداء لان مكان القربان في الميراث بعثه اى  
قبل فلهم لانه جعل الغايه لهد القفل وانما لو اعتبرنا قبله غايه يكون موليا ولو اعتبرنا قبله  
لا فانه يكون موليا بان لا ان موت فلان فصيحة الخلف موليا لان اى من حين موته  
لنعتق قبله غايه بزوال المزاج فصيحة كما لو قال ابتداء والله لا افرق حتى اقبله وكذا عند  
ابى يوسف ان الموت الغايه عند حواء ارسال الميراث حتى كان لم يذكر الغايه فمحل ميراث  
كانه لم يذكر قبله فلا يكون وهذا اذا تقدم فلم يحج الى ذلك فان قيل بعد ما معنى ان يبطل  
الميراث كونه بالخلف البقاء للابتداء فقلت نعم الميراث بزوال المزاج لا يكون من الجاهل  
شئ مثله اى حال كون ميراث قبله مثل التبعين في مثله الكوز اذا قلنا اشترى منها اى بين

الكوز من بان وصل ان لم اشترى اليوم ما يوز الكوز او ما ذكره والحال انه لا ما في احداهما او اقول  
ما ذكرهما فانه تعين الكوز الذي فيه الماء لليمن ابتداء فماله ما في احداهما وبقا فماله اذ ابيع  
صونا كله مع عتق الا لبقاء او البطلان لان ما ذكره ليس محلا لاعتق الميراث وما اقولنا  
يبطل في حقه اليمن وهذا عندنا وما كان عند ابي يوسف ان يفتى الميراث عليها وبعد ذلك  
فتعني بمرور ذلك لمر صور العمل المحلوف عليه ليس بشرط عندنا فبالنفاق لو شرى الكوز  
التي بر في عينه وان لم يشترى حتى ابيع او مضى اليوم حث للعجز عن البطلان يصير موليا لو  
قال والله لا افرق حتى يموت او يموت فلهم لجواز ان مني الخطم لموت فلهم في الميراث فقلت  
القربان من غير لزوم شئ للموت مني الميراث لفتى الغايه اعني موت ابيها بخلاف الاول  
معنى مثله حتى اقبله او اقبل فلانا فان موت فلان لا ينهي الميراث لان الغايه قبل احداهما  
لا مواته فيكون الميراث محال وسعس قبله غايه وقوله والله لا افرق حتى ارضى بها الدار او  
يخرج موكبا لانه ان وصل احداهما اى يبطل الميراث لوجوب الغايه وكالا ولى ان اتخذ مسجدا  
اى تعين الدار للفقير غايه لما مر من الميراث وقوله مني الميراث والله لا افرق حتى اصوم الشهر  
الثاني اى شعبان ليس بابتداء لان مكان القربان في الميراث بل حث عند ابي يوسف  
بان يصوم الشهر الثاني ثم توارها فمضى الميراث بالغايه ثم توارها فمضى وان كان قد زوجه  
غرامة تقدم الغايه اعني صوم شعبان وبالله لا اثم اصله عندنا بان يفتى الشهر الثاني فيدهى  
اليمن بصيرته الغايه ما يوسيه فلا يلزم الحث بالقربان بعد ذلك ولا في امره صوم شعبان  
فلما قال بل حث بعدا وبالله لا اثم عندنا بخلاف ما لو قال لا افرق حتى اصوم شهر  
فانه يكون موليا عند ابي يوسف كما مر من حث حتى اعتق او قال حتى اصوم الشهر  
الثاني كالحرم من حث فانه يكون موليا عندنا لانه لا يصور حث الغايه في الميراث فلا يملكه  
القربان في الميراث من غير لزوم شئ واذا امكن في حث اصوم الشهر الثاني في القربان في الميراث فلما  
يلحق قوله لا افرق حتى اصوم الشهر الثاني بالنص من الايلاء وهو الخلف على ترك وطى المنكوح  
اربعه اشهر فضا عدا اعني ان اليمن الغايه انما يملك بالايلاء المنصوص عليه من الشرع ويحل  
ايلاء اذا كان المنع الحاصل من سويها تام اربعة اشهر فاما الكوز كذا يكون كذا يكون فلو  
اقتطع بعد ما قال لا افرق حتى اصوم الشهر الثاني من الشهر الثاني صا موليا لان اى  
حين اوطر عند ابي يوسف ان الميراث الغايه صارت ما يوسيه وصارت اليمن مرسلا  
علمي من مذهبنا وصار حيث لا يمكنه القربان الا بكفان وعندنا ما يسقط الميراث على  
هودا ايها عند صيرورة الغايه ما يوسيه كذا كالف البقاء للابتداء وعن محمد بن عيسى  
ابى سليمان ان مول من صير خلف فمن المشايخ من قال هذا ارجوع منه الى قول  
ابى يوسف ان موت الغايه وجب لرسال اليمن ومنهم من قال لا يلزمه ميراثه من ميراث



المسألة انه بؤات الصوم بغير موليا من حين حلف الامن حين فانت الغاية على ما هو رأي ابي يوسف ان  
فاخذ يقول ابي حنيفة ان محل الغاية لا يمنع الايلة اذا كانت صالحة وعول الى يوسف ان فوت  
الغاية لا يبطل اليمين ومنهم من فو له بين ما اذا كانت الغاية مما يكره بالذرة وجب وبما في الذمة كالصوم  
وبس ما لا يكون كذلك كالذن والقتل فان الصوم بفوت الخلف هو القضاء والغاية الى خلف  
يكون كالتقاع لم يكون موليا من وقت الحلف لكونه من لزوم الكفارة او صوم شعبان مثبلا او صوم  
شهر رمضان ولو حسب بان القضاء في اليمين لا يعوم مقام الاصل فان من حلف للصوم شعبان  
فاضطر يوما مفضي لم يخرج عن الحنث ومنهم من لم يصح روايه ابي سليمان واليه لسان بقوله  
ليس يثبت بل فوت الغاية عندها كادارة الماء الذي في الكوز في كسر من في اليمين الموقفة  
اذ اقال والله لا اشرب اليوم الماء الذي في هذا الكوز وكان فيه ماء فامس من قبل مضى اليوم  
فان اليمين سقطت لله البر لم يبق مضمورا اذ جرد اذ الماء لا يمكن شربه وبعد اوطى روي  
من الشهر لا يمكن صوم الكحل بخلاف اليمين المطلقة مثل لا اشرب الماء الذي في هذا الكوز من غير  
تقييد بوقت فانه كمنث لو اريق الماء لله العجوة اي في المطلقة طارحا في لا مسن السماء  
فانه منعقد لا مكان البر في اليه وحنث في اكل باعسا رابعا في وجوبه طاربا لكونه عجا  
عن البر الواجب باليمين فيكون بعد كسبه عجا روي الموقفة العجا مقدار اذ لا يعول يا  
الوقت لان ذكر الوقت ليس لغير اليمين عليه بل لثبوت نفعه فعول الله وقد اريق الماء في الوقت  
فكان العجا محققا عند الا نفع الذي في لغير الوقت مقدارنا والعجا المعادن منع من نفعه  
فسقط اليمين وبه الخلاف في المطلقة فانها منعقد في الحال للثبوت لم نذكر وقتا لوجوب تأخره فعول الله  
ثم ذكر من غاير كون الا نفع في الموقفة باخر الوقت ما صلح الله عليه فقال حتى سقط اي اليمين  
الموقفة بموت الخلف قبل اي قبل آخر الوقت ولو كان الا نفع حال السليم كان الموت طاربا  
على الا نفع فصارنا في آخر اجراء الجيوب كما في المطلقة ثم اشار الى ضبط حاصل الباب فقال  
فالغيبه اي علم ما ذكرنا ان اليمين الغيبه بما روي النكاح كقتل الصديق او موت اولاد  
الزوجة او بما لا يوجد في الحلة كصوم الشهر الى مس ايلة والغيبه بغير ما في غير ذلك من المذكور  
ان كانت مما حلف به في الصوم وكوزتا حرة عن المدح كانت ايلة وبه عندنا ولما عند  
ابي يوسف ان الغيبه بغاية توهم وجوبه باحال تمام النكاح لا يكون ايلة وسواء كانت  
مما حلف به واستوهم بها بالتمام المدح او لا اي وان لم يكن مما حلف به كالا ذن و  
القدوم او لم يجز تا حرة عن المدح كصوم الشهر الى مس ايلة

باب ما اذا كان الحلف في الصوم

الغنى في ايلة مريض الى وقد استوعب عجم عن ابي حنيفة من ايلة فقيل ان يقول  
فقت النكاح او اجتره لان العجا عن العمل طلبة كان بالقول الموحش لا بالاستناع عن الفعل  
فكذا اتوبه يكون بالقول الموحش كما ان القادر كما طلبة منع الى الذي هو الجماع كان توبه

بمعقبة اتصال الحنث وهذا الحسن والعاس لا تعتبر بنوع الرب ان الله لا يبطل اليمين فلا  
يبطل الرب وبه اخذ الطحاوي ومعنى اي التوبة باللسان يدع عقوبة الطلاق لانها جازية  
للطلم وقد اندفع ان لم يرفع اليمين لان رفع اليمين بالحنث والحنث بفوت البر وهو بالقرابة  
لا غير كبر البر عدم الزمان فلو صح المرض بعد ما استمره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
نزوحها في المرض الذي حدث بعد الصلة والبسوة ولو قال لم نزوحها مرضا او في مرضها  
احسن فكذا الحكم عند ابي يوسف اي يكون فيه باللسان حتى لو فاء باللسان لم يقع عليها  
طله وحنثي اربعة اشهر بعد ذلك للعج شرعا اي لله كان في حال الصحة ايضا عاجا عن الوط  
حكم الشرع لعام الحجرة والعاجي حكمها كالعاجي حنث ولان القدرة على الوط خارجة عن المدح  
اي مدح الايلة ولا تعتبر في اليمين كاي قبل ملك القدرة كالمريض فالبسنة ثم صح  
بعد تمام المدح فان فيه محالة فلا تعتبر فيكون بعد ما كان الايلة ووجب مدح المدح  
ابتداء بكل من حين البروح حتى لا يقع البسنة مالم يرض اربعة اشهر مرضا عن الزوج وكل  
منها منفصلة عن الاخرى والصحة في مدح لا يوزن من اخرى وقال فيه الجماع لان المدح  
وان اضلعف لكن الحان في المدح واحد موعد الايلة حتى عاد الرجل موليا يعود بما  
اي عود المرأة التي جنته الى منها وبات بعد المدح ثم عادت اليه بعد جنته مع انه لا يعتبر  
من المجنون منع جديد ولو كان الايلة في كل مدح منع جديد لما عاد موليا واذا صارت المدح  
باعتبار روضة الحان في حكم مدح واحد فمكنه من اليمين من الجماع والقدرة عليه في بعضها  
اي بعض المدح يبطل الحلف اي حكم النفي باللسان فيما يبي من المدح وانما يبطل ما مضى الله  
امضي وبه الحكم في التمس قال القدرة على العمل اعني التوضي في بعض الركعات الواجبة سجدة واحدة  
يبطل حكم الحلف اعني التمس في بعض الركعات التي ثم خلفته النفي بالقول عن الوط انما هو في ابطال الطلاق  
هو الحنث كما ان خلفه التمس في دفع الحنث هو الحنث وما ذكر من انه عاجي حكمها فاجاب لم  
هنا انما موليا من حرمه الوط شرعا والجمعة لادمة للتمس بعله ولله الا انك صونا  
لجمعة اسم الله من التمس فلو عدت هذه الجمعة عذرا في ترك النفي بالجماع منسغ النفي  
بالجماع بالقله ومووط بالجماع وعلى هذا الخلاف حكم ما لو اتي في الصحة بمات المرأة بعد  
وعادت اليه في المرض بان نزوحها حتى عاد الايلة او الى وهو محرم وبسنة وبين الحنث اربعة  
اشهر ففي الصورة من يكون فيه باللسان عند ابي يوسف للعج الى كمنعها بالجماع ولم  
كان في ما يكون المدح في حكم واحد بخلاف ما لو علق الايلة بشرط وجد في المرض بان قال في الصحة  
لا احي اذن نزوحك في الله لا اقر بكونه اربعة اشهر مرضا في مرضه فان فيه لا يكون بالجماع  
عند ما اتصال باللسان وفاقا لعدم القدرة على الجماع بعد نفع الايلة فانه لا يعود  
الا بعد وجوب الشرط وذلك في المرض فان اتي المرض ثانيا بعد عذره بان قال بعود



ايام من ابتداء الايلة الى اول والله لا اؤرك وبات بالاولى من الايلة وسرمان مضى  
اربعة اشهر من غير من فقهه الجماع ان صح يوما مثله في العشر الباقية من الايلة والثاني لعام  
القدن الحسية فلا يعتبر بالثاني باللسان في حقها وعلى ما سيقول ابي يوسف فصح فقهه باللسان  
لعام العجز شرعا وفيه القول ان لم يصح في العشر اصلا لعام العجز شرعا وفيه القول ان لم يصح في العشر اصلا  
مخالفة ما ذكره على ما وقع في سنة الكساة من انه لو لم يصح في العشر الباقية اصلا ففقهه عن الايلة  
الثاني لا يكون الا بالثاني في العشر الثاني باللسان بعد التسوية في سنة من امارا واية فليصح  
المهور بخلافه واما اية فلو جاز من احدى ما لم يثبت عدم اعتبار الثاني بالقول بعد البيوت على اثر  
رفع حكم من الايلة واعني الطلاق وهو يعنى كون المدة قائمة ولو قام المدة بعد البيوت  
وهذا المعنى منسلف عما جرح فيه لان مدة الايلة في الثانية قائمة بعد البيوت بالاولى ولا وفي  
مخالفة محرم العدة فيما اذا كان الايلة اول هذا وبات على اربعة اشهر من غير في قايها لا  
ستتألف في مدة لفرى للايلة ما داميت من وان كان في العدة او المدة لا  
ستتألف على المسانة في مده حتى لو امتدت عذتها الى ان مضت اربعة اشهر في ولم تق  
بها لم تقع عليها طلاق في اذ لم يكن زوجها وعنده البعض فتألف المدة على المسانة  
في العدة حتى يقع مضي اربعة اشهر لم يطل في طلاق في القول الذي هو الثاني انما هو لو لم يصح  
المدة ولا استدانة ملك النكاح فلهذا في الطلاق والرجعي وحكم المدة في الطلاق ولا  
غير يعني ان المدة اذا انعقدت وانقضت في طلاق المراء والاقالة خلاف الكفاية  
فانها حكم الخنث والخنث لا يقتصر على المدة حتى لو جامعها بعد البيوت بدين الخنث وبطل  
الايلة حتى لو تزوجها بعد ذلك لا يكون موليا وفي قوله لا تستأنف ان الى ان المدة  
سعى على المسانة كما اذا الى منها ثم امارها ما اطلت وفي مده حجب عليها العدة وتنتهي  
الايلة ببللا وطى وفي من العدة وعند عليها طلاق الايلة وثانيتها ان اذا استمر المرض  
لم يعرض له في العشر الباقية واستوعب العجز عن الجماع عام المدة فلو جاز في الجماع  
كان ذلك اعتبارا للقدن الى وجه من المدة واعتبارا بكونه خافيه عن المدة في المدة بكون  
للتخلط وهذا هو مشروعية القول لرفع المدة كعجز في حق العاجل حتى جعل له مكانه  
استدانة النكاح الذي صار على شرف الزوال بانصرام مدة الايلة من غير في ذلك  
ان يعود على موضوعه بالنفس وان لا يصح الثاني بالقول ابد الوجود المانع اعني العدة  
الثاني بعد ان السعة وان فاق في مده بالقول عن الايلة من في مدة الايلة والاولى  
وصح في عشر بعد من الباقية من مدة الثانية لا يثبت بالاولى لصحة الثاني في صحتها استوعب  
العجز عنها وتعتبر الجماع في الثاني للثانية لوقوع الثاني باللسان باطلا حتى لم يستوعب  
العجز تمام مدها كما من ان مكانه الاصل في بعض المدة نظر الخلف كما لم يصح اذا وجد المدة

في اثبات الصلوة فطلب الايلة والاولى في حق الطلاق وبقية الثانية في حقها  
حتى لو مضت المدة في طلاق الثانية ولو جامع لزمه كذا رتان الخنث في عينين اذ  
الاولى يصح شرطان ما كان كذا واولى حلف بعقوبتها ان ضرب بان قال ان قد مر هذا  
العدان في ان جامع هذا العبد لم اشتراء وبيع العبد لغيره فالمدة الايلة من حين اشتراى  
للعبد الذي باعه اولا من حين الحلف وان كان يصدق عليه من حين الحلف انه لا يمكن في بان  
امرانه ان يكون له مده وذلك لا شرط انما في المدة اي لا شرط الايلة وان يكون  
المانع من القربان وهو الممن او المولى او واحد من المدة لغير الاصل فيه الميمن بالله ووجه  
واحد هو الكفاية واتى في الجواز انما هو في المدة من حين الشراء ويوعى الاول لخروج الكس  
عن ملكه واما من حين الحلف فالحال قبل البيع بعقوبتها وبعد بيعه ولعل عتق الت وبعد شراى الاول  
وبيعه الثاني عتق الاول كذا في جامع فاضى حال وفي العالم ان لا يباع الاطلس سقط الايلة في  
حقه لزوال عرضه لزوم العتق وبما يباع ابن سقط في حقه اصلا وكونا سقوط الممن  
فاذا اشترى الاول عادت العدة في حقه فعاد الايلة وصار موليا ولا فها في ان  
هنا الا يتم على تقدير شراى الاول قبل بيع الثاني كذا في شرط انما في المدة لو حلف على  
شهرين ثم على شهرين بان قال والله لا اؤرك شهرين ثم قال والله لا اؤرك شهرين بعد الشهرين  
لم يصح موليا مع انه لا يمكنه القربان اربعة اشهر ان شئ لم يضره الله لان الذي لم يمس القربان  
ليس شراى واحد اذ لكل عتق كفاية فالمانع فينا في ذلك تحقيقه من والمانع القربان اربعة  
اشهر لتحقيق الايلة وفي الحلف بعقوبتها لو يباع لصد مائة اشتراء وبيع مده فلو لم  
مده الايلة من حين حلف لغير المانع لم يبدل في مده عتق هذا العبد من لا بعينه في كذا  
الحكم عند ضرر في الاول لدوام الممن وهو المعبر عنه لا انما في المانع اصله اي اصل هذا  
الحكم في الثاني ما اذا مضت الزوجة بعد ما الى الزوج عنها في مرضه ثم صح الزوج مرضه فاق فيه  
باللسان عند لدوام العذر المانع من الوطى وان خلف  
في وقت الايلة ان يكون ام لا يكون قول الرضا في المدة ان اؤرك شهر الايلة  
بعد شهر لعام يمكنه قبل اي لا يمكنه من القربان قبل الشهرين شئ لم يضره الله اوصاف  
الطلاق الى شهر قبل القربان فلو قربها قبل شهر لا يقع الطلاق فاذا مضى شهر صار موليا  
لانه لو قربها مع الطلاق فصير الطلاق معلقا بالقربان وحق ان قربها قبل مضي اربعة اشهر  
وقع الطلاق والآية بان بالاولى كذا الحكم بزوج ان قد مر بان قال استطاع الفصل  
ان اؤرك شهرين قربت كذا في مده الاول ووجه ما موعدها اذ المعنى في الاول ان لم  
اؤرك شهرين فطالق ان قد مر بان بالاولى اوصاف الطلاق الى شهر قبل القربان لم يقع بالقربان قبل  
تمام الشهر فصار معلقا بعدم القربان هذا بعد الممن وحي ان الطلاق المضاف الى وقت

الجماع المانع من القربان والله اعلم



قبل فعل مخصوص بعلق بوجه ذلك الفعل فصار هذا الطلاق والمعلق لعدم التقرب من شهر معلقا  
 بالتقربان وهذا معنى ان لم افرىك شهر افا سطر لى ان فوسك واذا كان هذا انفس الاول  
 فله بغير الاول هذا اللفظ اعني بان شرط التقربان للابلية اي جعل التقربان بشرط  
 لا نفوقه الابلية حتى اذا مضى شهر لم يصير موليا لم تقربا وفي هذا القول على من سعى ان هذا اللفظ  
 اعني ان فوسك بغير الكلام الاول الى بعلق نفوقه الابلية بالتقربان حتى اذا قربها انعد  
 الابلية ثم بعد ذلك ان قربها في اربع اشهر طلق بالحنث وان لم تقربها سالت بالابلية كما  
 اذا قال والله لا افرىك ان فوسك فان بدون هذا الشرط ساعدت الابلية في الحال ومعه معلق  
 انفعوا الابلية بالتقربان فلذا اقال بخلوق لا افرىك ان فوسك اعني ان قوله ان فوسك ليس  
 بغير القول والله لا افرىك لانه يحتمل له وبغيره ان يعلق له بالتقربان لان في الشرط  
 موصوفين الكلام السابق وموصوفين عقد الابلية وفيه سبب اعني قوله ان شرط المعلق قبل ان  
 اقولك شهر معلق الطلاق فافروا الى اصل ان لفظ ان فوسك في الاول يوضح ونفسه لما  
 دل عليه الكلام من عقد الابلية وعلوق الطلاق بالتقربان وفي الثاني بديل وبغيره لانه  
 الى بعلقة بالتقربان كذا لو قال لا فوسك انما طالعان قبل ان افرىك شهر لا يصير موليا حتى  
 شهر لما قرب من قيام الحنة قبل شهر ولا بعد الشهر ايضا فالنكاح ان لا يصير موليا وهو قول  
 زفر بن زوراية الحسن بن ابي جعفر لانه لو قرب احداهما لا يقع الطلاق على واحد  
 منها لانه نصف الشرط او انما معلق بتقربانها فمعنا كذا كان وفي كل منهما مقررنا الى  
 طلقها صح انه كالحال لا مكنة قربان ولعله منها الا بذازم وهو معنى الابلية وبطل  
 الابلية بكون لهما نفوق الشرط وهو اتصال الشهر بتقربانها واذا كان كذلك  
 فبقربانها اي بطل بتقربان لهما في الشهر نفوق الوصف للوقت وهو كونه قبل  
 قربانها فان الوصف للوقت بمنزلة الشرط له نفوق بفترة ولو قربها اي لهما بعد  
 الشهر يعني موليا من الاخرى لعدم الفتي في حقها فمقر الاول للفتي الى الاول بالجماع في الملا  
 وان كنف لان الموصوفين الشرط وان قرب الاخرى بعد ذلك طلقا بالحنث لتمام  
 الشرط ولو لم يوفت قوله قبل ان افرىك او افرىك بالطرف اعني قوله بشهر الطلاق  
 لانه اي الطلاق الموصوفين عليه انه قبل اي قبل التقربان وان لم يوصد ما ذكره بعد  
 كالتقربان اعني ان الطلاق اذا اوصف بكونه قبل غيره مطلقا لا يوصف بكونه قبل غيره  
 بعد دليله قوله ثم فتم برقيب من قبل ان تنكح فان وقع التحريم كغيره لا يوصف  
 على وجه الكفاية وكذا قوله وان طلقتموهن من قبل ان تنكحوهن وان قربن بوقت  
 اعتق رقيب قبل المسيس شهر لزم وجوب ذلك الغير ما في الاحتفاء بمعنى الوقت بخلاف  
 ما اذا قال ان طالع قبل ان افرىك بلفظ الصغرة ان الطلاق لا يفتي الله اي لفظ قبل

بالصغرة للزمان المتصل كصفا المعنى التقليد والتقريب فان مثل هذا الصغرة يكون للفتي  
 وبعلل المد فكون الطلاق مصافا الى زمان متصل بالتقربان وذلك لا يوفى الله  
 بالتقربان فصية الطلاق معلقا بالتقربان بمنزلة ان فوسك فان طالع الوصفه العادل موليا  
 هذا اي لما ذكرنا من ان العبد المضاف الى الفعل اذا كان موقفا او موصفا لغيره وجوب  
 ذلك الفعل بخلوق ما اذا كان مطلقا لوعلق طلاقها بها كذا في اي بطون جعل  
 كذا في احداهما قبل الاخرى او قبل الاخرى او قبل الاخرى بشهر بطل الاول كمن  
 حال عقد لم يوفى قوله ان كنف سبب قبل عندهما طالعان وحال عقد للفتي كمن موصولا  
 بعد الاول في قوله ان كنف سبب قبل عندهما الصغرة اي لا يطلق ريب الا  
 اذا تزوج عمة في زمان متصل بزوج ريب وموصولا عطف على حال عدا اي وطلاق  
 الاول كمن تزوجها موصولا بالوقت الذي ذكرى كالشهر في الموت مثل ان تكف ريب  
 قبل تزوج عمة بشهر فها طالعان اعني لا يطلاق ريب الا اذا تزوجها موصولا بشهر  
 قبل تزوج عمة ولا يطلاق للفتي كمن في سبي من الصور الثلاث مع ان طلاقها انما يعلق  
 بالشرط المذكور وقد ورد اما في صور الطلاق فلا محرم من انه لا يفسد وجوب ما بعد  
 طلاق يكون طلاق عمة مصافا الى الملك وهذا معنى قوله لعدم الاضافة في الصور الاولى  
 ومن ان كنف سبب قبل عمة اذا قبل المطلق الذي لا يصغره ولا يوفى بعض  
 وجوب ما بعد ولا يفيد وجوبها عمة ولا بعد ايضا وطلاقها الى كذا جها ولا في  
 الصور تير الا خير من اعني بغير العبد ووجبة نفوق مثل ان تكف ريب قبل عمة  
 او قبل عمة بشهر فلا تعلقا لوفى نفوق طلاق عمة لزم مقارنته الطلاق للفتي وهذا  
 معنى قوله وللقربان في الفتى وذلك لانه اي نكاح عمة موقوف للشرط الذي هو كونه  
 نكاح ريب قبل كذا عمة بسا عه لطيفة او بشهر ولا يوفى ذلك ما لم ينفك  
 عمة والموقوف للشرط اذا كان على خطي الوجود فهو معنى الشرط لكن الجماع يقع  
 مقارنته لا بعد على موصوفين الشرط الملقوط والطلاق الملقا رن للفتي لا يقع  
 بل لا بد من سبي الفتى كذا في الوفاق ان كونه ريب بعد عمة وعلى عمة  
 فها طالعان فانه يقع الطلاق على عمة ايضا اذا وجد الشرط لا فضاها اي بعد على  
 وجوب ما بعد بها صور ان كذا ريب بعد عمة او على عمة لا يفتي الا بعد كذا عمة  
 صغرة الكلام ثم تقدم نكاح عمة فصية العلق في حقها الصا ولله اعلم  
 الطلاق الذي فيه التمار طلق اطلاق معيد سببا بان قال له في ريب وقد رضلها  
 انما طالع حتى طلق كل منهما بطلقة رجعية ثم لم يجمع وقال في العدة احداهما طالق  
 فلما ولم يبين حتى مضى عدة الا لهما بعد الفتى للثلاثة وان مضى عدها معا فلا يبان

بالشهر م



اي ليس للنزوح ان يقع الثلث على احداهما بعينها وان كان الثلث واقع على احداهما فطحا ولم يزل  
البيان الفصل اذ البيان الحكم حان زمان نزوح احداهما فصار للثلاث لم يعلل الحكم بقوله  
لانه اي يطلق احداهما على الاخر فيكون المعنى ان الثلث واقع على احداهما لم يبق محلا  
لثالثه فصحت الفرض كالمومات لهدما واذا انقضت عندها معانين واصلها منها محلا  
لثالثه فلم يبق محلا للسان والظاهر ان قوله لانه يعلل الحكم بالبيان ولم يعلل  
الاول لظهوره وشهره والمعنى ان البيان في قول المعنى انشاء لا اظهار للمنشأ اذا كان  
لا ناله اي لا يصح في المعنى ولا يطلق عليه فلا يكون قوله اذ كانا طالبا لبيان في قول المعنى  
ليكون البيان اظها به لذلك بل هو بعد البيان يصير في قول المعنى من الاثنا وحاصله لغير  
الطلاق لم يكن واقع في المعنى وبالبيان يقع في المعنى فيكون انشاء حتى باننا اي اللسان  
او وقع الطلاق على احداهما لا بعينه بل في جميع اي بطريق حرمه الجمع من الاختار رضا على حرمه  
الرضا على الحادث عليها فما اذا نزوح رخصته لم قال اذ كانا طالبا ثم ارضعها امواه ولو لم  
يكن اللسان والعين في قول احداهما اثنا بل اظها به للطلاق والواقع عليها حال الحكم  
لما ساء الروح بطريق الجمع من الرخصه لانها وقت الطلاق لم يكونا لغير رضا وحال  
الرضا لم يكونا منكوقين واذا كان اللسان انشاء في قول المعنى لا ذكرنا مع انه اظها به في جميع  
بدليل الاجابة على البيان وانما جبر على ان اظها به في قول المعنى لا في قول المعنى ولا في قول  
لا محض احداهما كما فصل انه جبر على اللسان بعد انقضائها لانه اظها به رخصه والاطهار  
لا يستدعي تمام الحمل وهر الشان الى ما قال محرم في الكتاب وقد قال بعض فقهاء ثانيا انه  
مكسر اللسان بعد ما باننا لانه سال محض وهذا جبر على اللسان والانسال لا جبر على من قاع  
واختلف المشايخ في ذلك لما قيل في حال انعكاسهم اراد به زفره وقال بعضهم اراد به عاقبة  
القاضي وقال اكثرهم اراد به القاكم من معن من اولاد عبد الله مسعود في قوله وكل  
من كبر راحل باب اي حنفية ثم ذكر فروعا يدل على اعتبار الحوط من الاطهار رولا نساء  
فعال حتى لو قال نزوحه لا منته احد لكي طالق ثم عتقت لهدما وحضر الزوج ثم بين  
الطلاق التمس من المرض بعد العتق اي في مرض الزوج بعد عتق لهدما الزوج حرمه المعققة  
التي بين الزوج الطلاق فيها حرمه غلظ لان الحرامات في اثباتها وكان اعتبار  
جهه الاطهار اذ لو اعتبر جهه ثلث لما حرم حرمه غلظ لانها وقت النكاح  
حرم وحرمه الجمع بالثلث وصار الزوج قاطبا بالطلاق حتى لو ماتت المعلقة اعتبارا  
بجهه ثلثا واعتباطا في قولنا لا سقط بالثلث اذ لو اعتبر جهه الاطهار كان الطلاق  
قبل المرض فلم يكن الزوج قاطبا فلم يثبت المعققة وتعد المعققة ما بعد الاجل من عند  
الطلاق وهي من جنس وعقد الوقات وهي اربع أشهر وعشر وذلك لانها با اعتبار

١٢٧  
جهه الاطهار مطابقة فتدتها عقد الطلاق وباعتبار جهه ثلث في حكم المتوفى عنها زوجها  
حيث سمي كارت فعدتها عقد الوقات فخذ بالاحوط واعتد اكثر المدته حتى لو كان  
حيضها الثلث في سنة كانت عدتها سنة ومن النزوح انه نزوح في خمس غير المدخول  
المدخول فيها اذ كان له اربع نسوة لم يدخل من فعال احد كطالق ثم نزوح في خمس  
ثم بين الطلاق في معتنه من الاربع في النكاح اني واعتبار جهه الاطهار اذ لا يثبت  
منه بانشاء الطلاق في المعنى ولو كان مدخول والمثله كما في النكاح اني واعتبار  
بجهه ثلثا لانه احوط لمكان التمهيد اذ لا يمكنه نكاح اني بانشاء الطلاق في المعنى  
لان عند المصلحة يمنع ذلك ومن النزوح ان من بين فيها الطلاق اعتدت من وقت  
البيان اعتبارا بجهه ثلثا لانه احوط وقيل اعتدت في حق الرجوع من وقت الايام  
اي ايعاد الطلاق المصم اعتبارا بجهه الاطهار لان هذا احوط حيث لا يمكن الرجوع اجمعه  
باعتبار المدخول من وقت الايعاد وان لم ينقض من وقت اللسان فان نزوح احداهما  
اي احدى المعدس المصم طلق لهدما ولم يمس وانقضت عدتها جاز النكاح كالمطلقات  
غير نازل في قول المعنى واذا جاز نكاح به عتقت لهدما لطلقات المصم ضرورة انشاء  
عن المنكوح ويكون فيه اللسان ضروريا لا قصديا لم يغفر الى ولاية الروح لثالثا  
كالوطى بعد التمس فما اذا طلق لهدما زوجته المصم المعدس ولم يمس الى انقضائه  
اعتدت ثم اشترى لهدما على انه باحرام في العين فوطى لهدما حتى عتقت لهدما  
كان هذا ضروريا لغير الاذى للطلاق المصم وان لم يكن له ولاية اثنا الطلاق  
لاعضاء العلل ومثل الصلوة في احد التوبين المذنب لهدما بحس ولا بد لي بالبعير  
حال كون الصلوة فيه ناشئة عن تحريم واجبتها ولا تشبهى وجزاف فانه يصح  
الصلوة للخرن الطهارا كافي ومن ضرورة صحة الصلوة بعتن الطهارا ومن ضرورة  
اعتن الآخرة للنكاح حتى لو تحريم وصلى فيه صلوة لهدما لم يجر وعلى هذا التوضيح من  
احد من تأمن حتى لو كان له خمسة او ان اهد بها بحس فاجهد وصلى بكل صلوة بطلت  
الا حرمه والنزوح بخلاف الموت الواو على احدى المعدس المصم طلق لهدما  
فانه يرد على المحرم حرمه غلظ كما يرد على المصلحة واصلها فلا يعتن الاذى  
للمحرمه الغلظ والنكاح الا على المحرمه غلظ فبصحة معنى المحرمه الغلظ وهذا  
اذا ماتت لهدما بعد انقضائها عدتها بخلاف ما اذا ماتت قبل الانقضائه حيث عتقت  
الاذى لطلقات الثلث فان العين اي بعينها للثلث لاعتن محله للايقاع  
اذ بالموت قد انقطع المصلحة العامة نداء على قيام الحلية وانما كذا للبيان محرم  
الشم اذا عجز عن اللسان في اهلها معن كذا ضرورة وفي صورة الموت بعد العلل



لم يكن يوافقها لسان لانقطاع الولايه بالسنه فلم يكن يوافقها عن العجز عن السان مع قيام ما كسبه وعذر  
 احد من علمه مع ثبوت واليه الجنا رواه في بعضها اي المحدث المذكور ثم معاج عقد واصل لم يجز  
 نكاح واحد اطلاقا من احد سماء وهي جموله وتعذر الكل في الجمول لعدم القابل خلاف الظاهر  
 للملك لانه بعد شمول المانع عن وطءها جميعا اذا لا ممانع من الوطء هو المصروع في الظاهر  
 مسبقا حال من فاعل لم يجز اي اذا تزوجها معا لم يحل النكاح الا حال كونه مسبقا بنكاح واحد  
 زوجها على ما ان زوجها غير الزوج الاول فاصل بها ثم بابت عنها والعضد عذرتها فانه يجوز للزوج  
 الاول تزوجها معا فانه اي تزوج الزوج الثاني الى تزوج الزوجين معا الى ذلك لم يحل ان يكون  
 واحدا في كل حال غير ارفع المحرمه كما في العلب اذا اسير مع بوب شرس ووزنه عشره ولم في الحلب  
 عشره من غير عشره صرف الى من العلب لا حيا الى قص الثمر في الحلب كله والثوب واعماله  
 لا صلح في النكاح وهو كل بعد الشك في بقاء المعاوض الذي هو انحراف الطاهر لا احتمال انه قد  
 زال بالزوج بالزوج الثاني لورده على حاله فيكون محله فاعلمنا بالحل الصلي تفصل حاشيت  
 الثوب بعد ما نجح حاشيته لا عليه على العيس فانه حكم بطلانه وجواز الصلح فيه عمله بانه حل  
 لان بقاء النكاح مشكوك لاحتمال ان يكون الغسل واداء على الحلب النجس وكذا الكدس اذا سحر  
 شيء منه ببول الحمار مثل حكم بطلان الكحل اذا غسل شيء منه وبهذا النكاح الله اذا كان الفصل الواحد  
 واما اذا قسم بين الشركاء فله حكم على احد بنكاحه بصلبه وكذا اذا طهر من قدر ما يجزى فان فصل  
 المحرمه في مثل النكاح والني سه وفي مثل الثوب كانت ثابته مقفله بكونه بالثوب فلتا  
 بالثوب بكونه وصف بغيرها فاعلمنا بالحل من تعدد الحلب والطاهر فان عور صر بان اهل  
 الحلب والطاهر قد زال وصف مقفله بالاحتمال فيبقى من الزوجين الذي هو الصلح بان ذلك عاير  
 وبه اصله في تزوج وذكره الاصل والمعاوض في عباته الحاشي بها في تزوجهم به معاير  
 ان وجه المعاوض مستقر وسقوطه مشكوك فلا سقطه ولا عمل الاصل ثم كذا في الثوب  
 اذا سحر لهما ولم يعلم وان في الطرف من ثوب واحد فشكل المرافعة من صحة الصلح قد  
 ثبتت بعينها كما اذا شك في الصلح بعد نفس الحديث

**الحلف بعقوب** ان ما اى كلف بالعقوب من لم يوت قبل ان يبتس وقد وطئ بعضهم لوقال الرجل  
 في حفته لا ربع يكتس لئس الا ما وكلما جامع واحد منكم فواحد منكم فزعموا ان عند ابي نوب  
 ومجوز ان جامع شتر ثمان قبل السان عقوبتة موطوءة ان ثمانية لهما خطبا انما موطوء  
 العقوب انما اصل الجماع انما يثبت اي لا والعقوب الا ان جماع الاول لان جماع الثاني صار  
 بناء على عدم حفظ من العقوب المبرم الا ان جماع الاول والمراحم لثانته في العقوب الذي لها حفظ  
 ثمانية موطوءة والعقوب بالاول والجماع موطوء عقوب واحد عليها وعلى انفس عقوب ثمانية  
 وسعت في ثلثي ممتها وعقوب خمسة اشباع الثلث البالات من الاما لان يبتس عقوب ثمانية

للعقوب

ان حسن عقبا وملتزلة اسم ان والظرف خبر فله بد من اعتبار حذف ضمته ان او موصول  
 او موصوف بالظرف مواسم ان والمعنى ان بين البلات الباقات عقبا وملتزلة عقوب  
 في جماع الاول ولا ثلثه في جماع الثاني فجماع الثاني حيث صار العقوب الا ان ثمانية لهما وملتزلة بين الباقات  
 على السواء فصيب كلا من الباقات ثلث عني وملتزلة عني ووج كل اربعة تسعة للمجاهد الى  
 ثلث الثلث فان اقل عدله ثلث وثلثه ثلث موطوءة في كل عقوب على تسعة للموطوءة ان ثمانية  
 من ذلك ثلث عني بوعقوب وملتزلة عني وذلك ثمانية عشر من الثلث الباقات لكل واحد خمسة  
 هي خمسة اشباع العقوب فان قيل بعد جماع واحد جماع الاول يبتس فان لا عقوب في جماع  
 الثاني لانه المعلق عذره الشرط كما سئل ولو قال بعد جماع الثاني لهدم في لا عقوب  
 اخرى فلتا المعلق يكون كما سئل لكن على الوجه الذي يحل وقد علق عني كل واحد ولا ربع  
 اما وكذا عند التزل وان جامع ثلثا عني سبعة اشباع الاول التي جامعها اول وسبعة  
 اشباع الرابعة التي لم يجمعها وملتزلة اربعة اشباع الثانية ونصف الثالثة وسبع كل واحد في ذلك  
 للعقوب الاول بين الاول والاربع اذ لا حفظ لثانته والثالثة لهما معا فان في حقها و  
 العقوب بين احداهما اي بين والصلح من الاول والرابعة وبين الثانية اذ لا حفظ لثانته  
 تكونها موطوءة بعد الثانية ولا بعقوب بالجماع بين من الاول والرابعة والا فلو بعقوب  
 واحد منها مع فلا بعقوب ثانيا بعقوب الثالثة من جماع الثالثة بين الثالثة وواحدة  
 اخرى اما الثانية او احدى الباقيتين لان الثلثين منهن قد عقبا بالوطء بين الاول والزوج  
 الثالثة بوطء عن العقوب الاول والثاني اذ كل عقوب فلهما يكون بين من لم بعقوب قبله اي  
 قبل ذلك العقوب ولم يوطئ بعد لان من عقوب قبله فلهما ان لا حفظ لهما منه ومن وطئت  
 بعد فوطئها بيان انهما غير موطوءة فلهذا لم يكن لثانته والثالثة حفظ من العقوب الاول والوطئها  
 بعد ولا لثانته من العقوب الثاني لذكره في ثلثي الاول والثانية والرابعة حفظ من العقوب الثالثة  
 بعقوب قبله فاذا صار العقوب الاول بين الاول وبين التي لم يجمعها وهي الموطوءة بالاول  
 نصفين لكل منهما نصف وصار نصف العقوب الثاني لثانته ونصف من الاول و  
 الثالثة لكل منهما ربع بعقوب من كل من الاول والرابعة ثلثه اربعة اشباع والثانية نصفها و  
 صار العقوب الثالث بين الثانية وبين اربعة البواقي بعقوب نصف الثالثة ومع النصف في  
 نصفه اعني الربع لثانته اذ لا تراحمها الا الولد من الاول والثالثة لهما معا فان في حقها  
 بعقوب بالعقوب الاول وبعقوب الرابع من الاول والثالثة لكل منهما ثلث العيس فاذا ضم الى عني  
 من كل منهما وهو ثلثه اربعة عني من كل منهما سبعة اشباعا ثمانية وعقوب الثانية نصف العقوب  
 بين والرابع بالعقوب الثالث وذلك ثلثه اربعة اشباعا ولم بعقوب الثالثة الا النصف فاستقام  
 التوزع وجعل كل اربعة ثمانية اقل عدله نصف الربع وان جامع الظاهر اعني كما لا ريب























اذا قالت جعلت الخيا رالى او امرى ببدى وطلعت نفسى بلفظ الواو وكان الفاء لانه  
للاستدراك دون التعريف فوقع هذا المطلق رجعة اذا اجاز الزوج كما هو صدر الباب  
وتحريم المرأة في صورة الفاء والواو كما لو لم تعرض للطلاق وانصرت على قولها انا  
جعلت اخيار رالى او امرى ببدى اي يصير لها احكاما وكراما بالبدى بقولها جعلت اخيار رالى  
او امرى ببدى اذا الحقها الاجان حتى لو اخذت نفسها بعد ذلك مع طلاق في صورة  
الفاء وطلاق في صورة الواو وهذا الجلاء ما اذا قالت اخذت نفسي وقال الزوج  
اجوز ونوى به الطلاق فانه لا يقع شيء او توقف اي يجعل موقفا على الاجان من الزوج  
ماله ان شاء اي ما يكون للزوج والديه ان شاء وهو الخيرة الاختصاص فان له ان يجعل  
اخيار رالى الزوجه وليس له ان يحار نفسها بعد حصول احكامها كما عرفت اجاز الخيرة  
لغت اجان الاختصاص استعملت ان يفتي ان يعتبر اجان الاختصاص بغير الطلاق  
الا حان سندا الى وقت المصروف الموقوف كما في البيع الموقوف اذا اجان المالك حيث  
ثبت ملك المشرى من وقت البيع ووجه سندا الخيرة والنفوض الحاصل بالاجان الى  
زمان نفوذ المرأة واقتدارها نفسها فصيرها كغيرها فانها بعد النفوض مطلقا  
بقوله ولم يندى الخيرة الى زمان احبها المرأة نفسها لانه سبب اي لان الخيرة الصادر  
عنها بطريق النفوض انما يكون سببا لوقوع الطلاق والاختصاص عند الاجان من الزوج  
لا قبله للمعلق بها اي لغير الخيرة من حيث السبب معلق بالاجان والمعلق بشرط الحكم  
سببا قبل وقوع الشرط والاصل على كونه معلقا بالاجان ما اذا راد له معلقه حتى اعتبر  
المجلس الذي بعده الخوار عليه بعد ما ايس بعد اجان وحتى لم يفتقر وقوع الشرط قبله  
اي قبل اجان في معلق النفوض اي ما اذا قال موقوف لزوجي مكلف ان وصلت  
الدار فاست طالق فقلت ثم اجاز الزوج لم يقع الطلاق ولم يجعل الاصل السابق  
على الاجان وقوع الشرط والخيرة من النفوض خلاف البيع الصادر من النفوض لانه لا يعمل  
المعلق كونه من الملكات المحضة فاعبر بها حال العقد من غير توقف من حيث السبب على  
الاجان وانما توقف على الاجان حكمه الذي هو الملك فاذا وصرت سندا الى زمان السبب  
واما النفوض فملكه فيه معنى كونه سقاطا من حيث كونه ملكا اقتصر جوابه على المجلس وحيث  
كونه استقاطا فيه معنى كونه سقاطا من حيث كونه ملكا اقتصر جوابه على المجلس وحيث  
امر ببدى واحترت فعال الزوج صدق واجزرت ان شاء ذلك بغير الطلاق فانه لا  
يقع الطلاق ويصير له ببدى في مجلسها وهذا اذا قالت انا فقلت امر ببدى اليوم  
واخذت نفسي فعال الزوج صدق واجزرت ان شاء ذلك بغير الطلاق فانه لا يقع الطلاق  
ولا يثبت لهما ذلك لغير الوقت ثم اي من مجلس ببدى امر ببدى سدى وقت العمل

يعني امر

اي جعل الامر ببدى لانه طرف لغو لقوله جعلت لا يكون الامر بالبدى بل هو مرسل لا وقت فيه قام وقت  
الاجان فبالاجان يصير الامر ببدى ويكون المجلس من الاجان والوقت يعني قوله اليوم معناه اي وقت  
قلت امر ببدى اي يكون الامر ببدى معناه اي وقت الموت باليوم لانه معلق بالوقت الواقع خيرة ببدى  
وامر ببدى فامر بوقت الموت واليوم للموت فانه في اليوم لم يفتقر الى مضي الوقت لانه  
هو اليوم فلم يصح اجازة الاجان انما سقته العام له المقتضى وهذا ما قال فاصحى ان في  
الفصل من قول ذكره من لسان وقت الطلم لا يوقف الامر بالامر ببدى فاصحى ان في  
اجان الزوج فاذا اجازة الامر ببدى صحت اجانها اما في الفصل الرابع فذكر اليوم بالبيان  
الملك ببدى بوقت الامر ببدى فاصحى ان في اليوم فاصحى ان في اليوم فاصحى ان في اليوم  
وفي قوله ببدى اشان الى ان لا يوافق عام اليوم لان اليوم اسم له حتى لو قيل اليوم كله كما  
بالا لا يفتقر او كون الامر بالبدى مطلقا ومن قواعد عدم ان السبب بالعلل المتعددة بدون واسطة في  
كون ميعادها مستوعبا بخلاف المعلق بخير المتكامل ببيع فانه يكون موقفا محضا مثل بيع اليوم  
ولو ذكره بعد سببها مثل بعة اليوم كله فسد البيع ولو قال رجل لى اية ففصل على اية  
طالقت فقلت امر ببدى الكساح ولم يقع الطلاق ببدى سبب الطلاق الملك اذ هو ملك  
انما هو موقوف بالقول ببدى العتق لانه ملك فله طلاق ذلك حكمه على ان المعجزة نساء  
اي النصف الذي يعجز شخص عن انشاء لا يوقف على فعل ذلك الشخص حيث لم يجعل اجاب الطلاق  
الصادر عن الرجل الخيرة انما فذعله في الحال لا ففعل الى الملك المقتضى الى قول المرأة الكساح موقفا  
وقوعه ولا وقوعه على قبولها ولا قبولها بل جعل لغو المرأة عاجز عن انشاء الطلاق وهذا  
لخا لاجاب النفوض لطلاق امر ببدى الصبي وكذا قول المرأة اخذت نفسي ببدى ولو بدت  
المرأة وقالت لرجل تزوجك على ان طالقت فقلت لرجل وقع الطلاق ببدى الملك لنبوة نجر العتق  
وكون وقوع الطلاق بعد اجان المقارنة للقبول كذا التصدير في كذا بالبدى معنى لو بدت الزوج  
فقال كزوجك على ان امرتك ببدى فقلت لم يصح امر ببدى ولو بدت فقلت صار وهدى الى  
مسألة الامر بالبدى في الخيرة في التحليل المطلقة الثالث على وجه لا يمكن التحليل من امساكها فانها  
اذا بدت وقالت كزوجك على ان امرتك ببدى فقلت صار وهدى الى مسألة الطلاق على قول  
كزوجك على ان طالق فقلت لا مسامحة القول الامان الى الجاهل  
قد استرنا ما سبق ان كل من امر ببدى من كذا او لا ففصل ببدى بغير التي فيها الاحكام  
وفي الجوامع منها ما ياب اذا اذبح المصير انشاء النوار السابقة لو قال والله لا اذبح  
الله اول اذبح الله الله الله فدخل الله بها بغير الله فقلت ولو قال والله لا اذبح  
الله الله الله الله الله فدخل الله بها بغير الله فقلت ولو قال والله لا اذبح  
الله الله الله الله الله فدخل الله بها بغير الله فقلت ولو قال والله لا اذبح







سببا في غير الموكلة بالله والنون فانه حسن فيه اضمار النفي غاية الحسن لمر جواب القسم اذا كان  
فعله مضارعا متبعا لا بد منه من اللام والنون الموكلة مثل والله لا فعل واذا اضمارا فلا يكون  
على اضمار النفي حتى لو قال والله افعل لم يحنث بالترك لان على اضمار النفي اي لا افعل وهل يحنث  
بالفعل فيلزم ان لا يكون الشك اذ قلنا يعرف العامة ذلك الجاهل من العرب لا يعال على ما ذكرتم  
ببغني ان يكون اضمار النفي لان ما يصح وقوعه جوابا للقسم لا نأفول ذلك فيما موضح الجواب  
واما العطف فلا اذ لا يصح في السابق ما لا يصح في المتبوع قوله سيما على اضمار النفي اي لا سيما  
والسبب في اصل المثال وما مر منه اذ احاطوا بالكم بعد مجرور وان كان منصوبا فكله والمنصوب  
متمم او استثناء لا يستعمل حكمه لا سيما استعمال كلامه كاستثناء وقوله في غير متعلق بما مضى  
معنى ما اي لا خيل لاضماره في غير الموكلة اي ان تكون الخيرة من النفي ولا سات على ما مره العاة  
او بين النفي على ما مره السلي موانع جعل الحنف في هذه النعم بدخول اللام الثانية ام لا بل بالمو  
لا عن دخول اصله بعد العامة بالموت لا عن دخول لانه لما في محيزه من النفي ولا يثبت  
اي بين ان لم يمت عين النفي او عين الالباب فاذا دخل الثانية فقد برز في غير الالباب فسطر  
النفي واذا مات قبل ان يدخل لهما فقد حنث في عين الشباب في آخره من الحي وبرز في غير  
النفي وكان اعتبار الحنف والحاب الكفاية اولى احتساطا في باب العبد وعند السلي الحنف  
بدخول الثانية لانه في عين النفي فاذا دخل الثانية في الاولى فقد حنث في احدهما وبرز في الثاني  
واعبار الحنف اولى واما اذا مات لا عن دخول بعد تفرق النعمتين على النفي وانما اثن  
خالف العامة فهو عطف على قوله بل الحنف لا لانه في موقع الرفع جود المبتدأ على معنى اثن جواب  
هذه السوال ومعناه كالف الطرفة في امر الغاية وثانها على انه عند السلي لا يكون للغاية اصل بل  
يكون بدون النية للخير من النفي ولا سات ومعها للخير من النفي وعند العامة يكون بدون النية  
للاغاية ومعها للخير من النفي ولا سات هذا في كتاب الايمان الذي هو عند الكتاب والسنة  
اسال الوفاء شرح باقي الباب على وجه السداد والاصواب وهو الموقوف والمعين

**كتاب النكاح باب الامر بعقد كرفع امراته بغير اذن المولى**  
فاذن له فيه اي في التزوج فاجاز العبد بعد اذن ذلك النكاح الموقوف جازا كما اناف  
العاس ان لا يجوز وهو قول رفرقة لمر الاجازة ليست بركاع وهذا لا يتقدم بالشروط وهو  
انما امر بالنكاح وانما جاز للمر المعصوم من الاذن هو الحكم اي ما يثبت النكاح من جهة الوطى وشغل  
رقبة العبد بالمهر والنفقة والاجازة في حقه اي هي هذه الحكم كاللذان في خصوصه وما في خلافه ما اذا  
اذن له في تفرقة معتقة فرفع غير ما فانه لا ينفذ لعدم دخول الفرج الاذن وان حصل المعصوم في  
بعض الجوامع ان العبد ما مور بالعقد بصفه التام ومما العقدة بالنفقة والتام والسفينة بمنزلة  
البعض من العقد ومن ملك النكاح في بعض ضروره لا يلزم ان يكون في ذكرنا السبع اي ما اذا اباع العبد المحرور

بل

١٢٦  
شئ من سببه ثم اذن له المولى في التنازل فاجاز ذلك البس فانه لا يجوز للمولى ان يملك المولى  
بدليل عدم جواز ذلك والبس مال المولى بعد اذ ذن ولا يلزم ايضا الشراي ما اذا اشترى  
العبد المحرور ثم اذن له في التنازل فاجاز ذلك البس فانه لا يجوز للعبد ان يملك المولى كما لو وقع اي  
على الوجه الذي يوقف لانه يوقف على اجازة المولى فله سفذ باجازه العبد وانما سفذ باجازه العبد  
بعد اذ ذن نظام الموقوف على اذن المولى لمر المولى تزوجه ولو بعد الاذن فهو بالاذن اقامه عام  
نفس فكانت اجازته بمنزلة اجازة المولى ولا يلزم ايضا العقب اي ما اذا اشترى العبد بعد تزوجه  
بغير اذن المولى حيث يجوز لمجود العقد ان يزوج من غير اجازة لانه ذال المانع من النفاذ  
وهو الرق للركاع العبد بغير اذن المولى انما يوقف على المولى لمر العبد لمره رضى بالعقد ورضى  
المولى ذال بالعقب سفذ من غير اجازة بخلاف البلوغ فما اذا رجع الصبي العاقل لم يملك قبل ان  
يجز المولى فانه لا سفذ الا باجازه الصبي بعد البلوغ وان ذال من المولى بالبلوغ وذلك لمر قول  
الصبي غير ملزم لانه ليس من اهل التام لنقصان في حاله بسبب قصور العقل بخلاف العبد  
المكلف فانه من اهل التام وانما التوقف على المولى واذا كان قول الصبي غير ملزم فلا بد  
السفينة لمره التام بمنزلة ما اذا تزوجه في صغر الصبي ثم بلغ لا يجوز الا باجازه كذا في مثل احاز  
العبد بعد اذن اجازة المولى والشراي في انه يجوزها النكاح الموقوف للعبد وذلك مما اذا  
زوج وصولي امره بلا اذن المولى ثم مات المولى فاجازت او باعها المولى فاجاز المشاي  
فانه يجوز ذلك النكاح ما لم يطأ على الامه للمولى او المشاي حل بات وذلك لان يكون المولى  
او المشاي امية او كانت الامه موطوءة الاب او محبة بالرضا او نحو ذلك واما اذا  
طأ احداهما كوز النكاح الموقوف باجازه لهما لانه بسند الاجازة الى وقت العقد فليزم اجتماع  
حل الامه للتزوج وللولى او المشاي في وقت واحد وموسم حيل شرعا وانما قد بالبات  
لان الاجتماع على الحل الموقوف جاز كالاته الموقوف بالاذن حل للمولى موقفا على طلاق  
النزوح او مودة ولو قال المولى لمر اي لعبد يزوج على رقبته فرفع جاز لا اجتماع الشرائط  
ان في الجمع فان العبد لو تزوجه على رقبته لم يجر لقوان العنا في النكاح مع النكاح فان ملك البس  
في المعاضات يقع معا وما بكنية المولى لمره النكاح في صح النكاح عندها حتى لو طأ ذلك على  
النكاح بان ملك الزوج زوجه بطل النكاح واربعه فاذا حازته امسح وانزع بطريق المولى اذ  
الرفع استهل من الرفع والامه المكاتبة فانه لو زوج مكاتبة على رقبته لم يجر لان حق الملك الكاتبة  
للمكاتبة في كسبها الذي من عملها المهر لم يمسح ابتداء النكاح ان لم يرفع النكاح حتى لو زوج  
نفسها من عبد لها من كسبها لم يحو لو اشررت زوجها لم يطل النكاح كما لعنه النكاح ولا  
تزوج بمعنى انها اذا وطئت منكوحة شبهة وجبت العدة لم يطل النكاح كما جاز العام وانما حل  
ان حقيقة الملك على رقبته وهو الملك الكون اضعف ولا يملك المولى ان يملك المولى ان يملك العبد



المأذون على رقبته او مدبره او ام ولد وصارت رقبته ملكا لمولى الزوجه لاننى لا يمكن  
ولا من حق الملك ولو تزوج من او مكاتب لم يجز لان المحرم حقيقة الملك في المهر والمكاتبه في الملك  
فان فصل المهر شيب ملكا للامه اولاه لم ينقل الى المولى بدليل انه بعض من المهر ومنها فليت ذاك  
في حق قضاء الدين خاصة لنوع خروجه فلا يظهر من حق منه الكفاي فان فصل لولم شيب للرقن  
الملك اولاه لما صح قبولها الهبة قلنا كما لو كان المولى يصح قبوله في الهبة من الصغر ولا يثبت له الملك  
واذا لم يجز زوجه بالمهر والمكاتبه فان فصل بها تباع العبد في الاول من قيمته ومهر المثل الا ان قد يه  
المولى بمنزله ومن لزومه باذن المولى لان الاذن في النكاح منصرف عند ابن حنبل عن الله الى  
الفاقد والى المزوج فان تباع العبدية اي بالافل من قيمته ومهر المثل بعد العتق للمهر مطلق  
الاذن عندهما منصرف الى ايجاز وفي اي ملكه موقوف في الاصل وفصل الخلاف انما يوقفا  
اذا اطلق الاذن ويصح له ان يملكه وانما يوقف بالرقن وهذا القيد قد بعض الى الغل  
فصاره اطلاقا لا يملك الاذن كما اذا اذن له في تزوج حرة او مكاتبه على رقبته كذا الوصل في العبد  
اذن في التزوج على رقبته وتزوج على رقبته حرة او مكاتبه واجاز المولى ذلك قبل الدخول لم  
دخل بها تباع في الاول من قيمته ومهر المثل للرخص من المولى بالعلق الى علق المهر رقبته  
العبد للمهر الرضى بالعقد رضى بالدخول والرضى بها رضى بما يرب عليها من علق المهر بالرقن  
وان اجاز المولى بعد اي بعد الدخول تباع العبد بالافل من قيمته ومهر المثل اذا عتق  
لعدم النكاح اي نكاحا يعلق المهر بالزوجه من المولى للمهر حرم المهر حرم المهر حرم المهر حرم المهر  
الشروط وقد وجد الدخول قبل النكاح ولا استناد في العاقبة فونه اي في النكاح للمهر للمهر  
حكم النكاح الى وقت الدخول فان قبل النكاح واذا لم يستند في رقبته من قبل الدخول  
صار كما لم يكن وكان المهر الا ان لم بالدخول من ان لم العبد غير اذن المولى فله المهر اذا  
بعد العتق ثم استشهد ان المهر ضمان الفعل للمهر هو الدخول ولزوم ضمان الفعل لا يوقف على  
الاذن فاحاب بقوله ثم شوى المهر ضمان القول الصادر من العبد في العقد اذا عتق به نصير  
الدخول بسبب الوضوب المهر اذ لو لا اي القول حد اي لزوم الحد المهر يكون حله ربا  
واما اذا تزوج امه او مدبره او ام ولد فالوحيب هو المستمعي اعني رقبته العبد سواء كان الدخول  
قبل او بعد المهر العقد ان يوقف عليه بالاذن الا ان يوقف عليه بالاذن الا ان يوقف عليه بالاذن  
رقبته بالاذن ولو كان الزوج الذي يوقف حرة او مكاتبه على رقبته مدبره او ام ولد تباع بعمته  
ويباع رقبته الهبة اي المدبره ملك اي لا يصير ملكا فلا ملكه المنكحة فلا يحق للمنا في  
ملكته كما سمي بالمتقوما وقد عجز عن سلمه لزوم قيمته كما لو تزوج بها على عبد الغر وكذا المكاتب  
لقد ملكه ملكا لا ملكا للمدبر ثم استشهد انه ينبغي ان ينفذ المكاتبه كما اذا باع المكاتب نفسه  
باذن المولى وحق نكحه حكم العن على ما سبق من النكاح فاحاب بقوله ولا يبر تزوج المكاتب

١٢٧  
على رقبته الفسخ للكتابة اي لا بد من فيه الفسخ ولا يجعل مضمنا للفسخ حال ختم الكتاب كذا انا بالفا  
جعله مضمنا كما يملك عليها لا تاذي بضمين الفسخ ابطال له ما يوقف به المهر العبد اذا تزوج حرة  
او مكاتبه على نفسه فقد انكاح نفسه له ما يوقف به المهر العبد اذا تزوج حرة او مكاتبه  
واذا لم يصير لم يفسخ المهر بعضه ابانة الى بغيره ويصح الى ابطاله لم يصح وطأ ولو قال المولى للعبد  
تزوج ولم يقل على رقبته فزوج على رقبته صح النكاح في الجمع اي الامه والمدبره وام الولد والحي  
والمكاتبه لا يستمعي بالمتقوما وقد عجز عن سلمه في المولى في النكاح بعمته المستمعي وذكر انه  
للقدر اي المهر بعد المهر بعمته لا لان يجعل عينه موهبا كما في المهر على عبد الغر فلا اذن منه  
فانه يصح بعمته واطلاق الامه بالمهر المقتضى للمهر لا يثبت اذن باعها رقبته العبد المهر  
المعصية له عموم له بل ربما سقيت بالدرهم والدنانير كما في الوكيل بالشيء مطلقا وانما حكم بان  
عذر السلم لغسل العقد لتجب مهر المثل لا قيمة المستمعي للمهر الاصل في العتق وهو الصريح في العتق  
عند ابن حنبل في حقه من حقه الكفاي بين ما اذا كانت قيمة العبد مثل مهر المثل او اكثر منه قدره الما  
تغاب فيه الناس وعند ما اذا كان فيه اي قدر قيمة العبد غير ما حشر يكون اكثر من مهر المثل  
قدره ما لا تغاب فيه الناس لا يصح الكفاي ومن اي هذه المثل فريضة الوكيل بالزوجه فان  
الوكيل بالنكاح من جانب الرجل او المرأة يجعل منه الغيب الفاحش عند لا عند ما ومن  
المشايخ من قال عدم صح النكاح قول الكل والفقهاء لا يفسد به من هو او بين الوكيل  
ان الوكيل مبيعا على امره ما نه وسقيت بالتمه صي لا يجعل الغيب الفاحش من الوكيل بالشيء على  
التمه وكذا بالبيع اذا باع من لا يقبل شراؤه له والعبد في الكفاي منهم لان حكم العقد وادفع  
له فكان له الوكيل بالشيء بخلاف الوكيل بالنكاح حتى لو كان منها كما في زوجه اخيه وابنته  
منه باكثر من مهر المثل ينبغي ان لا يجوز كذا في جامع قاضي خراساني لله ولو طالع رجل زوجته  
الامه مع مولا على رقبته فان كان الزوج في الامه انما لقوان المنكحة المهر الملك في البذل  
سبب معارنا للملك وملك رقبته الزوجه من النكاح فانه في النكاح المرتب عليه بطريق الاذن  
ويستدعي اي لا يصح اكل وتطلق المماطة طلاقا فانا من غير اخصاص الى النية المهر الواقع  
بلفظ اكل بان وذكر البذل يدل على ازالة الطلاق وبه معنى قول ابي حنبل  
واقع اي الطلاق بعبرا بالمعنى فان اكل طلاقا فانما سبب ولم يطل  
بالكلمة على مولا مولى عن ابي يوسف فاسا على الكفاي الحرة على رقبته لان المال رايد  
في الطلاق لا يفتقر وقوعه اليه فكان المال المجهول بدلا او كذا في الطلاق لان ابطال الزايد  
لاعمال الاصل او كذا في العكس كما في طلاق المبينة فانه يقع الطلاق ولا يثبت البذل للمهر المبينة  
محل للطلاق وهو الفلح وكما في الفلح على غير ارضه وكما في طلاق الصغرى لا الكفاي فوه لم  
يسرع بقوله فلان سبيل الى يصح في طلاق صغرى ابطاله وانما يصح للمهر المثل او بعمته الرقبه

فمنه



لانه سمي المهر والتسمية في مهر المثل لانه انما يصار اليه عند عدم التسمية والمناقاة القيمة اي منافاة  
المسمى ومهور رقبته الزوج للمطاع سمي اي ارب القيمة لانه انما يصار اليه اذا لم يكن اجماع المسمى  
مع صحة العقد لكي يعذر من لم يخطب الغزو ومهرا لم يكن وانما لم يصح الخلع بما ساق اليها من الصداق  
للمرء معلوم في المسمى سمي بذلك اذ هو حكم جهالة المسمى ولا بقتمة الرقبة للمرء رضي صاحب الخي  
بالمسمى سمي بذلك اذ الخصير الى القيمة انما هو عند تعذر تسليم المسمى لخي الغزو وكذا المظهر  
الزوج الخ على رقبته برضى المولى لا شئت العوض ونوع مجازا وهو بطلان رقبته لانه اكر  
لفظ الطلاق صرح بخلاف لفظ الخلع والواقع بالصحح رجعي ولفظ الخلع باس ولو كان  
الزوج الذي يطلق زوجته الامة على رقبته رضاءا او مدبرا او مكاتبها صحح الخلع بالمسمى  
اي الرقبة لما هو من ماله الا لم يجز بالزوج على رقبته من انه يصح اذا كان الزوج مملوكا ملكا  
المهر كالا مة والمدين وام الولد لعدم المنافي كذا منها بصير رقبته الرقبة ملكا لمولى الزوج لا  
للزوج فلا يكون الخلع مع المنافي وانما المكاتب قال بطلان نوع ملكه وهو ملك المالك لا  
يرفع به النكاح فلا سطل الخلع ولو خالفها اي لا مقرر التفرقة في على رقبته احدهما بصحتها  
الخلع في غير البذل اي في الامة التي لم تجل بدل الخلع اي لم يخلع على رقبته حصتها من رقبته  
البذل اي الامة التي جلت بدل الخلع اذا سمت رقبته البذل اي قيمتها على مهر المسمى  
يعني قسم التي خلع على رقبته على مهر ما ومهر التي لم يخلع على رقبته خالصا مهر التي لم يخلع  
على رقبته فهو للزوج من رقبته القوي وما احاب مهر التي خلع على رقبته فهو باطل ولا يقع  
على القوي طلاق اصله الا الطلاق ببدل الذي هو الخلع وموقوف مكرور فيما سبق ولا الطلاق  
بله بدل الذي كان مع فاما اذا خلع زوجة الامة على رقبته المملوك اي لمحقق ملكه شيء من  
الرقبة منها حيث لا مدفع له اصله لكونه بذكر الخلع صحح لا منع شيء وموقوف التي لم يخلع  
على رقبته خلاف ما اذا خالعه على رقبته فانه يمكن دفع المالك عنها ووقع الطلاق عليها  
بما جعل بناء على ان البذل زائد في الطلاق فظهر الفرق وانما لم يجعل عام رقبته القوي بدلا  
عن خلع التي لم يجعل رقبته بدلا واعتبر المصلحة لخطاب الخلع بناء عليها وجعلت رقبته البذل  
بدلا عن طلاقها وطلقة وغيره لم يكن يضمن النعاس كخلاف ما اذا ازوج امرأته باللف و  
احدهما لم يخلع له حيث يقع عام لا لف مهر التي لم يخلع له دخل خطاب النكاح  
وانما لم يصر النساء وشايعا في المراتر بناء على ان لا الصنفه كما اذا اسرى عبدا واحدا  
فلا الصنفه متفق حكما بدليل انه لو قبلت الخلع احدهما لم يضر القوي صح في حقها خلاف  
البس او خلع كل واحد من الامة على رقبته القوي طلعا بغير سق لقول المنافي لا يوثق  
المالك للزوج في رقبته كل واحد منها فان وقع الطلاق فصره المهر الخلع فيها وقع معا فصار كما  
لو خلع كل واحد منها على رقبته ولو وجب امرأته ابناء لا وكذا سواها بان عم

واخلعت في موهبا بمهر الم الذي وقع عليه الزوج ومات في العلاء عنه اي عن زوج  
وعن اخيه فالمرء يمس بينهما اي عن الزوج والصدقة تصنف بالعصوبة ولا ارث  
بالنكاح ولا سمي الزوج حكم بدل الخلع شيئا اذ العوض للمولى وصته لانه معايله  
الحال بالمرء حال اذ لا قيمة لثمنه البصم عند فروعها عن ملك الزوج ولهذا يعتبر  
المثلث ثم انه وصته للموارث بالعصوبة ان لم يبق الزوجية فبطلان اذ لا وصته  
لموارث وباتت الموارث بالملوطة اي لوط الخلع فانه يطل من حق العوض لكن في بطلان  
بانه كما سبق فيكون الارث بينهما حكم العصوبة لا رعاى الزوجية وحصول العبدية  
وان طلقها على مهر لم يملكها كمالها فله اي لا من المهر الذي هو الزوج بثلث  
الارباع من المهر الصنف بالزوجية والربع بالعصوبة والربع الا في الصنف للمرء الواقع  
طلاق رجعي لكونه بصرح لفظ الطلاق من غير عوض لطلان العوض بكونه وصية للموارث  
والطلاق الرجعي لا يجب حرام الميراث وبهذا الحكم تقر ما تقدم من ان يطل الميراث  
لا يجب بطلان الأصل وانما اذا بطل البذل بالاصل ان كان ملوطة الخلع وطلقة  
باس وان كان بلفظ الطلاق رجعي باب من يباح العبد وطلقة  
من يزوج العبد اما ذون في العباد امة على رقبته باذن المولى للعبد في الزوج على  
وقصة صح النكاح ولا يصير الرقبة مهر او المارة اسوة للغرامة الذي هم دون على  
العبد اما ذون حتى اذا سعى في الدلول بضرر مولى الامة في نفس بعمه العبد لا يصح  
النكاح فلا سحاح الشرائط من غير ابطال في الغناء لان صوم في الماله والنكاح  
لا يفسد بالماله ولا يفسد بها بل يوجب ابطال الامة والام عدم صيرورة الزوج  
مهر وانما في ذلك من ابطال في الغناء لكونه بعض الماله وانما كون امرأه اسوة للغرامة  
فلا ان النكاح لا يفسد عن المال شرعا واذا لم يسل المسمى وموارثه انفسا  
على قيمة الرقبة فان فسد في النكاح بضرر الغناء يفسد صوم المهر فليس في  
ان لا يصح بغير اذنهم كسعة وصيته وطلقة امرأته على رقبته فلف الصارح  
فصد او افساد الماله والنكاح والمهر بحد حرام او السوء كماله كماله منفسه  
البصم وسدس كرامة الله في عن عوض واسمهد لوصوبه حرام بعهده حتى انفسه  
على الثاني اي على من يملكه بان حاله زوجة لا على مهر وحب عقد من لا يملك المال  
اي ولى الولاية له على المال كالح اول ابن النعم اذا ازوج الصغير او اذ كان دسا  
وجب نسب له فله فاسية من الامة بطلان في المهر المولى بان مرء النكاح  
متنفسا لا يطل حق الغزو ولا انتفاع حتى الغناء مضافا الى بضره وبهذا الخلاف سعدو  
منبه واخلع على رقبته وان قلنا ما ذون المدين بطل عدا حتى وجب القصاص بناء



على ان حق الغنا ليس اقوى من ملك المولى ومثوله بمنع القصاص فصاح المولى اولياء القتل من  
الدم على رقبته اي رقبه العبد سقط القصاص كما في السجدة اي كما اذا صاح من الدم على رقبته  
العبد القاتل فظهر من منع القصاص سقوط القصاص ولا يثبت للمولى رقبه العبد باذنه من القصاص  
فالم منع القصاص من الدين الذي للغنا لانه اي القصاص الذي هو موجب القتل العمد انما صار  
بالا بالصلح الذي هو فعل المولى بعينه وانما كان واجبا لما جاءه الاجرة من الشرع  
اذ الصلح يكون عوضا وبغير عوض فاشبه ما لو اقر المولى على اي على العبد به اي بالدين  
فانه يوجب عن ديون الغنا ولا يوجب مالم يفرغ منها كلفه من المهر فان ابراء الغنا العبد  
عن ديونهم سلمت المولى الرقبه ان كان الابراء قبل البيع ومنه ان كان بعد الزوال المانع  
الذي هو حق الغنا كما لو باعه اي العبد مولاه ونوقف على ايجاز الغرم فابراه الغريم عن دينه  
فان لم يمتدحى لزوال المانع ولو صاح المولى امته على عبيد في يده لم يمتدحى العبد الذي حصل  
بدله لا بطل الخلع لانه لا يقبل الفسخ والنقص بسبب من له حساب ولا يمتدحى على المولى اي لا  
يتم مولى الامه شيئا لعدم الالتزام اي عدم التزام مولى الامه شيئا لانه متبرع في الخلع للمهر  
النكاح نزول عن الامه وما لم للمولى من منفعة البضع حكم زوال العتق تبع ولم يمتدحى  
فكان العبد مع الامه لانه لا يشترط قبولا للمهر المولى بغير ايجاب الخلع فلو كان فلو كان  
حتى لو كانت حرة بشرط قبولا والمتبرع اذ لم يصف المتبرع الى مال نفسه بان يقول حاله  
على عبيد من اولم بشرط الصمان على نفسه لم يكن ملزما وباع الامه في قبة العبد المستحق  
المجبول بدل الخلع لعدم المنفعة اليها وبما زاد من ظهر من حق المولى فباع الامه فله ان يفرها  
المولى فان كان على الامه من آخر يدي به من ثمنها ويصرف الفاضل ان كان الى مولى  
زوجها كما في مثله الصلح ولا يكون اسوة للغنا كما في مثله النكاح لانه بدل الخلع كبذل الصلح  
وجب بايجاب المولى لا بايجاب الشرع لانه الخلع كالصلح قد يكون بعوض وقد يكون بغير عوض  
وتتبع الامه بقبول العبد بدل الخلع بعد العتق اي عتق الامه سواء كان ماله من قبل او من  
قبول الامه او اكثر لانها اي الامه قد اى في الخلع منفعة من زوال قدر النكاح عنها وما لم  
وجب على المملوك بايجاب المالك اذ كان بعقد يورثه من مفعلة الى المملوك لا يستقدر بقبول  
المملوك قطان ايجاب المولى كما جاءها اي ايجاب الامه كما لو زوج المولى عبدا كره ما كره من مفعلة  
وسمى العبد بالمره فانه يتبع بعد العتق بما بقي من المهر بخلاف ما لو اقر المولى على  
العبد فانه يستقدر بقبول ماله حتى لا يتبع بعد العتق بالزائد لانه اي الاقرار عليه بالدين ضرر  
مخصص في حقه فصح بقبول ماله اي للمولى فله اي من العبد من الماله وهو قدر القيمة لا اكثر  
لو كان ضمن المولى المالك في العبد والماله كما لا يتبع بقبول المالك المسمى بمواهب المولى له  
الامه لانه الصلح في الخلع للمهر المتبرع اذ اضمن بدل الخلع ومضى في نصيبه من المهر حتى

مكرر

مكرر قبوله وبما معنى قوله وهذا لا يشترط قبولا اي قبول المراه اذ اضمن العتق بدل الخلع ولا  
يرجع المولى عليه اي على رقبه اذ اعترف لانه اي بمنه الخلع له مخصصا للدين وقعت عنه وجبه  
شيئا على الامه للمهر المولى العتق بضمان على غير المراه والمولى اذ اضمن بدل الخلع وقعت الخلع له  
بضمان عليه كما قلنا في الكفاية ان المولى اذ اضمن عن عبده باصح او بالعكس ثم عتق العبد  
لم يرجع واراد منها على صاحبها لانه وقعت عنه وجبه للمهر المولى لا يستوجب على عبده شيئا وبالعكس  
ومن يتردد في رقبته واليه ان يقول كما قلنا وكذا لو صاح اي صاح المولى امته وزوجها  
على رقبته في جميع ذلك الذي سبق من انها لو لم تكن عليها من سلمت مولى الزوج وان  
كان عليها من سعت في الدين وصرف الفاضل من الثمن الى مولى الزوج ورجع هو عليها  
بما بقي من قيمتها اذ اعترف ولا ضمان على مولى امته اذ لم يمتدحى ولم يصف الى ماله فلو كان يمتدحى  
على امته بمنه وان كان المولى ضمن الدين فالضمان عليه فله الامه وان ابراء الغنا سلمت  
او فتنها لمولى الزوج الى غير ذلك من الامهات المتابعة مرحبا بعبدة  
عبد ما دون مديون فقا عين مثله اي ما دون الامه مديون بغير رضا المولى والغنا  
جميعا في الدفع الى ولي الخباية كما في البيع حتى لا يكون له من الامه ان يواد بالدم او البيع لما فيه  
من ابطال حق الخلع اذ للمولى فيه الملك والغنا في البيع والامه في الفداء فلو كان  
منها الامه نزلت هذه نزلت الفداء من ضالته ماله ولا يبطل في الفداء والفاذي اي من خيار الفداء  
من المولى او الغنا مصطوح اي متبرع لا يرجع له على الفداء للمولى طهر ملكه عن الخباية  
بالفداء والغريم غير مصطوح في الفداء لانه اي العبد باع بدينه بعد الدفع فلم يبطل بالدفع  
حقه في البيع حتى يكون مضطرا في الفداء له حيا وحقه فان قيل فلم اعتبر رضا الغنا  
في الدفع ولم يكن للمولى النفع بذلك قلت لانه يبطل به حقهم في بيعه سواء وان لم يبطل  
حقهم في البيع وذلك للملك المدفوع اليه شبه ملكه لو لم يمتدحى من حيث كونه ملكا لفساد وصف  
البيع والامه سعاء وملك الخباية او الموصوب له من حيث كونه بملك المدفع حال كونه حيا  
وليس فيه البيع والحق سعاء فلو كان البيع فله سعاء سعاء وعمله بالشيء لم  
يعكس المهر باصح سعاء مع ان المصنوع منه الكسب وهو معدوم للحال والمعدوم  
لا يمتدحى بكنز مع حق البيع لانه معلق بالامه الرقبه ومضى قائم وقت الدفع ففوت  
العمل بالشيء فان قيل فكيف الغريم مضطرا في الفداء احياء لحقه في سعاء حيا  
في العبد الموصوب له ماله وبوقبه لا يمتدحى اذ اجنى جناية موجبة للمال ففداه المولى  
له باخذ منه كان له حق الرجوع لكونه مضطرا في الفداء لبقية حقه في الخدمه لانه يبطل بعد  
الدفع وكذلك معبر المهر اذ اضمن دين الراس من نفعه اذ اضمن على الراس وكذلك الراس  
اذ اجنى عبدا المهر من جناية ففداه كالمهر من الرجوع الى المهر وان لم يكن الفداء برضا

ل



قلت ان الغرم انما هو في استيفاء الدين من وجه العبد والبسوس استعفاء طابق لذلك وبعد الدفع  
هو ممكن من استيفاء الدين بطريق البيع فلم يكن الفداء اجيبا لحقه بخلاف الموصى له بالخدمة لله  
مضطر له في حق من خدمه ولا يمكن الوصول اليها الا بالفداء وبخلاف مع الرهن لله ما هو  
من قبل الرامن بعض الدين دلالة الم استعارته ذلك الشيء ليرتبه بدنيه لمزله امره ببقاء  
دينه منه فيكون للمجير الرجوع اليه ولان حقه في مفعلة العبد ولا يصل اليها الا بالفداء ولا يصح  
وبخلاف الرامن لانه الى الرهن في ضمان المرامن في صفة الرامن كناية بكونه الرجوع به الى  
المرامن كما في الغصب فان العبد المقتوب اذا اجني فوق الغاصب الى مولاه فما صح المولى  
بجنا منه رجع به الى الغاصب للم استحقاقه على المولى حصل في ضمان الغاصب واذا دفع الفاقى  
بالجناية الى المولى المفقود تحول اليه الى الفاقى نصف ما في المفقود الى نصف الدين الذي  
كان على المفقود لانه قام مقام نصف المفقود والرم العين من الا ادمي بانه نصفه فجمع  
الفاقي وبين الفاقى ونصف من المفقود فاذا بيع الفاقى بدينه لانه لا يملكه الا  
الفاقي مطالب به بدنه بعد العتق نعم الدين الذي الذي كحل الله من المفقود وذلك لهر من  
نفسه ثابت في ذمته ورجسته والدين الا في رقبته لاني فقه وهذا لا تولد به بعد العتق والرم  
من الفاقى اسبق تعلقا من دين المفقود كدين الصخر مع دين المصم لم استثن  
ان اخسا والغرم الدفع رضى منه بسقوط حقه فيبقي ان لا يطالبه بدنه بعد الدفع كما اذا باعه  
المولى برضى الغرم لا يتبع عبد المشرك بما بيع من دين الغرم فاجاب بقوله واحسان الدفع  
لا يسقط حقه لانه لم يجرى في ذلك الدفع للم دفع موجب المصلحة لجناية العبد وحكم جوارى  
بشرعا اذ لو اخرج الغرم عن الفداء واجبه جمعا بان لا يشارك بينهما اصله في المولى  
بالدفع ولا يلفظ الى عليم رضا الغرم وبهذا لا شاق ما بين من ان بعضه في الدفع رضا المولى  
والغرم لان معناه انه اذا الفدا رقهما الفداء لم يكن للفاقي ان يشارك في الدفع بخلاف البيع فانه  
ليس للمولى ان يشر به بحال ولا هو موجب اصلي لجناية العبد فرضا الغرم به يكون رضا  
حقه له محال واذا ابدى من ثمن الفاقى بدين الفاقى فان فصل منه من يصر الى من المفقود  
لقيامه الى الفاقى مقامه الى المفقود والله عزله كبه وسع المفقود بدنه وان فصل من  
لا يصر الى من الفاقى بل يكون لمولاه الله الى المفقود ما قام مقامه الى الفاقى  
والان من الكسب لا بعضه من الاصل وان كان الما فصول لم يردون فعا عينه اس عين  
مشك مخمولى الفاقى والغرم بين الدفع والفداء فايهم من المولى والغرم فدى بغيره  
المفقود لان الرش جناية العين من تمام القيد في العبد وتمام الدية في الجناية اخذ الجثة  
العياء لله اي الفادي ادى ضمان الجثة اذ فاقيت الجسد اي جنس المنفعة كفقود العين  
ومعقود العبد او الرجل وكذا ذلك بالكل معنى وان كان قايما حقا ففداء العين اهل

وارضمان في الا يهلك ضمان الجثة فانه لما لم يلزم اجتماع البدل والمبدل في ملك شخص واحد  
ولا كذلك الحكم في الاول اي فقا احدى العينين فان الفادي لم يرد ضمان الجثة اذ لا فوات لجنس المنفعة  
فلا يهلك فلا يكون له اخذ الجثة ولان في الاول اي فقا احدى العينين لو اخذ الفادي الجثة بزيادة المفقود  
على الضمان لان المولى ضمان نصف العينة والمفقود على بقدر اخذ الجثة بما فيها وذلك بقاء  
ولا كذلك بقاء اي في صورة فقي العينة لان المفقود هو الاصل والمولى ضمان الكل وفوق  
آ حوان العبد ادمي موال فضمان اطراف ضمان مال من وجه ضمان جناية من وجه وضمان  
المال من كل وجه بسبب الملك في المضمون اذ كان محلا للنقل ايضا / العصب وفي ضمان  
الجناية من كل وجه بسبب الملك كالجناية على الجرح فعلى ضمان اطراف العبد ضمان مال اذا  
وجب كل العدة وضمان جناية اذا وجب بعضها عملا بالادلة وهذا طر الفرق عن بقا  
عين العبد وعيني الجرح حيث انما ضمو الى العبد الجاني فباعتبارهم دية الجرح جثة العبد لله  
ما اذا محض ضمان الجناية وكذلك ان دفعوا الى المولى والفداء جمعا الفاقى الى المولى المفقود  
اخذوا جثة المفقود وليس للصدمة الفرق بالدفع بل شرط الاجتماع كخلاف الفقا وبيع  
في صور الدفع كل واحد من الفاقى والمفقود بدنه اي بقاء الفاقى في ملك المفقود  
والمفقود في ملك الفاقى بما كان عليها قبل الدفع من ديون العبداء بخلاف ما اذا دفعوا  
الفاقي حيث لا يباع المفقود في ذمته على الاظهر الجناية عند كثر لا اهم اي غرماء المفقود اصدوا  
البدل اي بدل المفقود لله الفداء بدله وقد سلم للغرماء منزل حقهم عن المبدل كما لو بيع وصرف  
التمن الى ذمته لا يباع من الرشى واما في صور الدفع فلم يبدل المفقود لغرماء المفقود  
للم الفاقى الذي هو البدل اذا بيع بدينه ثمنه بدنه بغيره ولا يمكن للغرماء استيفاء حقهم  
منه وبصرف الفاضل من ثمن الفاقى اذا بيع وبدينه بغيره ثمنه بغيره بغيره ثمنه بغيره  
الفاقي بالعينة ودينه الف اذا ما غرماء ورجعوا بما بيع من دينهم في الفاقى من  
ثمن الفاقى عند ارجع منه وارجع لو سلف جهم الله وقال جرح تقوم المفقود صحيا و  
تقوم اعني تصرف ضمان العني الى دين المفقود وبصرف حصه الجثة الى المولى مثلا ان كان  
فتمته صحيا الف وقيمة اعني لم تة يكون لغرماء المفقود تسعة اعشار ما بقي من الفاقية  
ويكون العشر لمولى الفاقى كما عرف في المختلف في مثله الجثة العياء ان هذا الضمان يجب عند  
ابى حنيفة مقابل بالعينة وسلم الجثة شرط محض لانه الضمان حتى لو اراد المالك  
افك الجثة والرجوع بصفان العني لم يكن له ذلك قاله الف التي اخذها غرماء المفقود من ثمنه  
منه ببدل الجثة والفاضل من ثمن الفاقى بمقابل بالعينة ولم لم باخذوا من ضمان العينة شيئا  
فماضون الى تمام حقهم وهو الف الف يحصل لهم الف ومانه وعددها كج هذا الضمان معاك  
بالجثة والعين جمعا حتى كان للمالك ان يسكن الجثة ويرجع بالنقصان فخرج مولى اصد لله لالف



الفاضل من ثلث الفاقى مقابل بالجنة والعينين جميعا وقد حصل لهم ما به من ثلث الجنة العينية وهي عشر  
الالف فحصل الفاضل على عشر اسهم كل عشرة ما به والعشر الذي منها مقابل بالجنة فحصل لهم من ثلث  
ما دون ثلثا ما دون سعيه وقد حصل لهم من ثلث ما به فيكون حصة الفاقى والاولى عشرة اسهم فحصل لهم  
اصلة كان ينبغي ان يكون حصة الفاقى من ثلث ما به من ثلث الفاقى بدل الجنة والعينين  
في حق ما به من ثلث الفاقى ومولى المفقود وبدل العينين لا غير في حق ما به من ثلث الفاقى وبدل المفقود والاف  
بشبه صمان المال من ثلثه ان طرف العبد مال بل طرف المولى بالمال في حق ما به من ثلث الفاقى وبدل الجناية  
النفس من جهده جناية على طرف الآدمي حصة والمال في العبد لا يطل معنى النفس فاعتبرنا  
شبه صمان المال فيما بين المولى وحصل الفاقى بدل الجنة والعينين وازلت الجنة عن ملك مولى  
المفقود واعتبرنا بشبه صمان النفس فيما بين المولى والفقير وجعلنا الفاقى بدل العينين دون الجنة للم  
ان حصة قايدها بعد ولم يعكس لاننا لو اعكسنا حصة صمان المال في حقهم لزمنا ذلك في حق المولى  
لان جهده حصة الملك والفقير في حقهم فيكون يتوقف العمل بالشبهين بعد قدر اصله مطاوعا  
يعني امة فتمت الفاقى مولى العبد من الدفع والغذاء فان فدى اى اقتار الغداء ففدى به الجناية  
وحصة الامة صحى لم الفداء يكون بارش الجناية وذلك في قتل المولى الذي وفي حق عيني الامة العمة  
وتكون جنة الامة مولى العبد وان كان العبد بالجناية يتم قسم العبد على احد عشر اسهم  
المولى والعينين وسهم مولى الامة لهم حقوقهم كذلك وبما حصل مولى العبد الجنة العينية لان هذا الى  
السهم من احد عشر صمان كل ما اى كل الامة عند المولى من امة اولياء القتل وان كان اقل من ثلثها  
لان ما اسحق من العبد باصله الجناية يتم سقط عنه حق ولي الجناية الا في حق لواء الوارث  
الا في حق لا يجوز له بيعه اليه شئ واذا كان هذا صمانا فكلما فدى الجنة له اى مولى العبد اى جمع من ملك  
مولى الامة لئلا يلزم اجتماع البدل والمبدل ولا بدعها الى اولياء القتل عند ابى يوسف لانها  
اى الجنة ليست بدلا عن شئ من العبد اى هذا هو تمام العبد معا بل بالعينين فلا يكون الجنة عن  
حق ولي القتل وعند جرحه يدعها اى الجنة الى ولي القتل الامة اى حق ولي القتل ثبت الظل الى  
في تمام هذا الجرح المدفوع الى مولى الامة لانه ثبت في تمام العبد حيث في الجرح والوارث من احد عشر جزءا  
منه والجنة بدل البعض من هذا الجرح لما في من اصله ان الضمان يقع عقابا للجنة والعينين جميعا  
فما اصاب العينين فأت من غير خلف وما اصاب الجنة فأت الى خلف ملى الجنة فصرف الى  
ولي القتل لكونه بدل بعض حقه وحق الدفع من اصله الى البدل ملى حق ولي  
القيل في الدفع الى الجنة واعتبر بعضهم بان ثلث اسهم العبد احد عشر اسهم وضرب ولي القتل  
بتمام الدين عشر الاف فلو كان حقه يوفى في الجنة لصار قدر الجنة محسوبا من حق ولي القتل  
ان حفظ ذلك القدر عشر الاف فضرر المولى في عشر الاف الا ذلك القدر منتقص القسمة  
الا في حق الجناية الى القسمة ناسم منتقص لا ذكرنا فلهذا في الدور فقال الامام محمد بن الفضل لا يجوز

حق ولي القتل الى الجنة على قول جرحه كذا يودى الى الدور وهذا معنى قوله قيل على قول جرحه  
نصر بالدية الامة الجنة كذا يودى الى الدور لكن لما كان هذا خلاف الروايات الظاهرة  
احاب بعضهم ان حق المولى يوم الضرب كان عشرة الاف وانما صار اقل لمعنى حدث بعد الضرب  
وذلك لا يوجب نقص القسمة لئلا يلزم الدور وذلك كمن مات عن الف ولم يزد عليه الف ولم يمان  
فاقتسم الالف اثلاثا ثم ابراهيم الميشت عرو عابى من صظم لم يكن لزيد ان يوفى القسمة لغير العاوت  
حدث **باب** من الخلع البدل المستحق من المولى الى غير المضاف الى الجناية  
اضافة ملك مثل اخلفنى على عبد فله او اضافة صمان مثل اخلفنى على الف على ان فلانا ضامرا  
ذلك اعني المولى مثل قولنا اخلفنى على هذا العبد او على الف او قول اخلفنى خالع امرى لى  
على هذا العبد او على الف يكون عليها اى على المرأة اذ التقى في الخلع وهو زوال الملك كونه  
فستر حج كونهما على التقا قد وان كان قول لا جنى خالع امرى على هذا الالف كمال ان يكون له  
احاب الالف على نفسه فان عود ضمان الاصل ان يكون الما طيب هو العاقد لصاحب بان كماله  
هذا الاصل شاع كثر بخلاف كون نفع العقد لغيره وما يجب في مقابلة لا في قول الجواب بان في  
جعل لا جنى عاقد احاب البدل عليه بالمثل فعرض بان احاب على المرأة ايضا كذلك فلا بد من  
توجه جانبها واذا كان البدل المضاف يكون على الما والعبارة تكون لعبودها ان خاطبت ملى الزوج  
زيد تقبل عمرو كذا البدل المضاف يكون على الما والعبارة تكون لعبودها ان خاطبت ملى الزوج  
بان قالت خالعنى على عبد فله فم اوفى الروح خالعك على عبد فله فقلت لانها عاقد  
اذا الاصل ان يكون العاقدان امرجى بينهما الخطاب وانما لم يجعل للجنى الخطاب للزوج  
في البدل المرسى هو العاقد ملى الى اب المرأة بغير المنفعة اليها وهذا الوجه انما يعتبر  
عند ابراهيم البدل واحتمال كونه على المرأة او على الجنى ولا عند اضافة الى الجنى التقى  
بل ومعه عليه فسقوى الخطاب بذلك فستر حج جانب الجنى فيكون هو العاقد لغيره الما طيب مع  
كون البدل مضافا اليه فلهذا قيد وجوب المضاف على الما بقوله ان خاطبت الروح اصحاب  
عما اذا خاطبه الجنى مثل خالع امرى لك على عبدى اوفى الروح للجنى خالع امرى  
على عبدك فان كانت المرأة حاضرة فان العبارة تقبل للجنى والمحال ان يقول انها حاضرة  
اليه لو وجب البدل لا يسقط الملك ووجوب الطلاق فان الزوج فار على ذلك بدون رضا  
الغير فمن يجب عليه البدل تقبل للقبول ولا جنى المضاف اليه بدل اى فيما اذا خاطبت الما الروح  
حال كونه كالمسترد وط اى كالجنى الذى شرط ضمانه لى الما اى من الرخص بان  
قالت خالعنى على الف على ان فلانا ضامرا او قال خالعك على الف على ان فلانا ضامرا  
اعطى البدل به خلطه من ذلك الجنى او الما شرط ضمانه وبين المرأة اى لا يكون بينهما  
احد وعطاء ومداينه قبل ذلك فقد يبرح بذلك فلا يبرح به على المرأة اذ لم يبرح اى لم يطلب



الاجنبى المضىف ولا الشرط ضمنا لما اعطى بدله له نصا وموطأ ولا دلالة حيث لم يشترط  
 الرجوع فانه الدليل على انشاء البدل في مثله ولا فاعل ما اعطاه ماله يكون على المرأة لانه بقا بده  
 حقوق ملك البضع عن المرأة وهو ليس مال وحي الرجوع للمضام عن الغير باعرا انما يستلزم ارضا  
 الاصيل الرجوع اليه او يكون المودى معاملة كمن على الاصل وان لم يشترط الرجوع كما اذا  
 قال اوفى دين فللمرأة على عني ماله كمن استغنى الا لم يرد استغنى عن الرجوع الا اذا كان سنهما في لطف  
 سابقه فانها بمنزلة اسرار الرجوع عرفا ومنها الشيء من الامور الثلاثة فلا رجوع كالما مود  
 بالتزكية اي اداء الزكاة عن مال المأموه فانه لا يصح به على المرأة ان يشترط الرجوع  
 او يكون المأموه خليطه وان ابي له جنى المضاف او الشرط اعطاء البدل او استحق البدل  
 المضاف اليه غرمت المرأة فمده البدل او مثله ولم ينفذ الخلع لعام السبب الموجب لم البدل وهو  
 عقد الخلع فانه لا ينقص باستحقاق البدل وان كان عين الله لا يعقل الفسخ وحسين عجز المرأة  
 العاقل عن تسليم البدل لزومها البدل اعني القمدي واليمني والمثلي بخلاف الصلح  
 في دم غير عمد للفسخ اي لانه يقبل له نكاح فاذا ظهر البدل مستحقا انفسه الصلح وعاد صاحب  
 الدين الى اصل دينه ولم يكن له امضا والصلح واعطاء قيمه البدل او مثله وامامه العمد فلا  
 يعقل الفسخ فلو استحق البدل لزم القمدي او المثلي وكان الصلح بالمال ويتم الخلع بطلب من صاحب  
 والى صاحب من صاحب كما لو قال خالعتني على عبد فللمرأة فخلعت او قال له جنى خالعت  
 او اتك على عبدك هذا فخلعت ولا يحتاج الى قبول من صاحب الطالب للمرء الواحد على طرفه اي  
 طرف عقد الخلع بان يكون عاقد من ايجابه لعدم العقد على العاقد اذا حقوق لا يردع الله فلا  
 يلزم كون الواحد مطالب بالشيء ومطالب به فان زوج يكون عاقد الخلع من ايجابه كما لو قال  
 للمرأة زوجي نفسك متى فعلت زوجت ثم العقد بخلاف الفسخ فان الولد للبيلى فانه يكون عهدة  
 على العاقد فليزوم كونه مطالب ومطالب ومقتضا وقاضيا فاذا قال المسمى بعينه كذا افعال  
 بعدت لم يتم حق قبول المسمى قبلت الا ان تعد ذلك الولد الذي منه الا كالباب بل للخلع  
 ولم تعد الطالب كما اذا قالت المرأة خالعتني او قال له جنى خالعتني او انكر فعل الرجوع خالعت  
 على الف فانه لا يتم ما لم تعد المرأة او رجعتني لانه اي ذلك الواحد تحت يد اي طالب للزناك حيث  
 انه عاقد لنفسه للمرء المال معصوم في الخلع لا يجب الا بذكره والشخص عند الذكر يكون طالبا للزناك  
 والنفسان في مخرج وبهذا الخلاف الكفاية فانه لا يحتاج الى ذكر المال وتسمية المهر فلا يلزم اعيان كقول  
 الواحد كتردا بنفسها وذلك للمرء الصم والستفسي وهو يحصل بدون تسمية المهر  
 وبه معنى قوله للضم بلسان تسمية فان خاطبه اي الزوج فتقول فما اذا كان البدل مضافا بان قال  
 خالعتني او اتك على عبدك او عبد فللمرء حاضر فالعبد لقبول المضاف اليه اي من اصيب  
 اليه المال فمهر المرأة للضم الى اصيلة في التوام ماله معا بل سبوت اي سوت في الاصيل او لودر

في دم غير عمد للفسخ اي لانه يقبل له نكاح فاذا ظهر البدل مستحقا انفسه الصلح وعاد صاحب

كالزناك في التمر فانها لا تقابل سوت شي للعاقد لسبوت الملك بالنسبة له ولحقه للاجنبى  
 الترامية واما البدل المعادل سوت حي للاصل فلا يجوز اشتراطه على غير العاقد كما في  
 الكفاية او ان عاق على مال وانما جاز ذلك فماله لا يعادل سوت لما يثبت من تزويج النبي صلعم  
 تبوع على رضى بعضا ومن ميت بغرضه فالحي الخلق به ولا له من هذه ان في كل منها استعاطا  
 حي لا يوجب حقا مبداء في المستقبل ببدل كجب على الاجنبى من غير منفعة ماله ولا اذا كان  
 كل من المضاف اليه والمرء يصلح اصيله في وجوب البدل فخرج المضاف اليه بغيره التلتم  
 للبدل للمرء العبد انما يشترط الاجل لزوم المال وانما جاز ذلك حيث لا خطاب منها اي والمرء  
 واختاره به عما اذا خاطبت وقاله صالحي على عبد فللمرء خالعتني او اتك على عبدك او اتك على عبدك  
 في الرجوع عند عدم الخطاب قدر السلم فمهر عود النفع للزناك التي التلتم مدار النفع للمرء  
 النفع الذي هو زواج الملك بدور معه وسرتب عليه بمنزلة النكاح لمكان السلم اولى  
 بالا عسار وان خاطبه اي الزوج وكلها اي وكلها لمرأة مضيقا البدل الى ملكه او الى قيمته  
 بان يقول خالعتني او اتك على الف ميرالي او على الف على اني ضامر فالملطوب بهذا  
 البدل مودورها اي الوكيل فمهر المراه عكس البدل المرسل عن اضافة الملك او الضمان  
 مثل حالها على الف وعكس البدل المضاف اليه بالت مثل حالها على عبد فللمرء  
 فان الخطاب بالبدل في الصور ثم هو المرأة فمهر الوكيل ثم حاول بعمم البدل المطالب  
 به الوكيل فليتوهم الخصم كحامي الكفاية فقال بعد او عرضا وانصا به على الخال  
 من محذوف او على انه جنى كالمعقد اي سواء كان ذلك البدل نقدا كحامي خالعتني  
 على الف او على الف على او من مال او عرضا مثل خالعتني على عبدك او سوا ذلك او لا  
 بل بقي لوجوبه اي البدل حكما للموكل به وهو الخلع وضطاب الخلع من الوكيل واضافه  
 البدل الله فكون الخلع منه ووجوب البدل عليه ككونه حكما له ثم انه لا يفسد بذلك البدل  
 فلا يقبل حكم الوجوب لتمام الموجب واذا رد به بالملك عن السلم كان عليه العمة  
 او المثلي ومي البدل المرسل او المضاف اليه بالت الوكيل سفيرة محض والخلع والمطلقة  
 فكون ما مومن احكامه عليها وبهذا يظهر ان قوله لوجوبه بعليل كما سبق من وجهها م  
 على الفصل وكجه العكس على المرأة بما طوب به والله لم يرد الوكيل او صلح اصيله  
 في الخلع اذا ضمن البدل على ما سبق متفق الوكيل لغوا اي يكون الوكيل مفقدا بوجه  
 الوكيل قبل لاداء كما في الوكيل بالشئ بوجه ما ضمنه المسمى على موصلة قبل الاداء  
 كقتضا لغايد الوكيل اذا كان مالكا للشئ قبل الوكيل والوكيل في هذا حكمه  
 بخلاف الوكيل في الكفاية فانه اذا اضاف البدل الى نفسه والبدل نقدا مثل رجوع  
 فلان بالغ او بالغ على او عرض وقد يملك قبل السلم فالملطوب هو الزوج فمهر الوكيل



واذا اضاف البديل الى ضمائه مثل زوجي لعل ان يالف انما ضار به فاذ من لم يكن الزوج الى  
الزوج والوكيل باكمل صح به على المرأة فظهر ان معنى قوله خلاف الوكيل بالدهان انه مخالف الوكيل  
بالجمع في بعض ما سبب من الاحكام لاجلها ثم علك كون وكيل الجمع خلاف وكيل الدهان بقوله لانه  
اي الوكيل لا يصلح اصيلا فيما يعاين الثبوت اذ لو كان اصيلا لزم ان يملك احد المتعاقدين في المعاقض  
المعقود علكه من غير وجوب البديل علكه مثله لو كان الوكيل اصيلا في وجوب المهر لكان الزوج  
والكاهن بضع المرأة بلاء بدل في موطى فالمرأة لا يجب على الزوج بل على الزوج وكان لا يدخل تحت الوكيل  
عقد الزوج الحال على الزوج حكم العقد فلم يكن مطالبه الوكيل بالمهر حكم الوكيل في تعيين الكفالة عن  
الزوج وليست بامره لانه انما امره بالكفاح دون ضمان المهر ولا يصح ما اقرى على الزوج  
ولا يلزمه شيء بهلك العوض لانه كان متبرعا في احواله على ولم يلزمه التوفيق لانه لا يتبرع بالاهتمام  
هذه التي يتعين الكفالة تحت المرأة بين ان مطالب المهر الزوج وان مطالب الوكيل على موقوفه الكفالة  
وهذه المصلحة الوكيل بالدهان ما ضمن المهر على الوكيل بل لا في منه ولا يصح ان يصاح على الوكيل  
قبل الاداء لما ضمنه كماله في الكفيل بل لا في الاصيل على الاصيل ولا الكفيل بامره قبل الاداء في ضمنه  
وهذا كله خلاف الوكيل باكمل فانه يعين للمطالبه من غير تحريم الزوج بين مطالبه ومطالبه المرأة  
وشرح ما لبديل على المرأة وان لم يامر المرأة بالاهتمام او لم يورث مولاها ولا يلزمه على ما  
ذكرنا من كون الوكيل في الكفاح المضاف الى ملكه كالكفيل بالدهان المضاف الى العقد  
بان قال زوجي من فاعلم على الفضيحة لا يلزمه شيء لعدم التعيين في التعدي وان استبرأه  
في العقد وعدم الاصل في الوكيل بالدهان لما من انه لا يصلح اصيلا وفي الجمع انما الزوج  
البديل التوفيق المضاف الى ملكه لانه يصلح اصيلا واذا فاضد العقد الى نفسه يصلح لانه لذلك  
ولا يلزمه ايضا غم العوض الذي جعله الوكيل بالدهان في ماله او اضافه الى نفسه حيث لا يلزمه  
الغم اذ التبرع لا يعود العوض يعني ان الوكيل بالدهان متبرع في الاداء والتبرع يعني  
لا يتجاوز العوض الذي تبرع به العوض ان يبل يبقى بقاءه ويعفوت بقواته الا انه يتبرع  
مشروط في عقد لازم مولا الذي حقا فخذ حكمه في اللزوم فاجبه على تسليم العوض حال صافه  
وصار ملكا للمرأة بنفس العقد والوكيل بالجمع اذ اذ خالف على بدل مضاف الى ملكه فليكن له  
التعدي وان لم يلزمه تسليم ذلك الذي وقع له ان الله ولم يلزمه غم العوض الا بالملك لكونه  
كالاصيل والصالح عن عدم كماله في الجمع اي جعله في حكم المالك لانه استقام وبل عا  
ليس بالمال كالمالك فاذا كان الطاب بين ولي العسل وبين العائل فالعوض على العائل  
في البديل المسلم والمضاف الى العائل او الى العوضي اصلا فملكه او ضمان واذا كان بين  
وبين العوضي في المسلم والمضاف الى العائل بغير قبول العائل وفي المضاف الى  
العوضي بقوله ما

نفي الزوج الولد الذي جاءت به امراته وتلاه عنها وفوق العاضتي منها والحق الولد بالهم ثم ادعا  
اي ادعى الزوج ذلك الولد الذي نفاه لانه لا سبب ثبات النسب كان موجودا او هو الذي  
لدى العاضتي وانما منسج لما من وقد ارفع المانع بالاكاذيب قال فليس ينبغي ان يثبت النسب لغير  
بما وقضاه العاضتي بقطع النسب منه والنسب في الدعوى حيث اقرى اولا انه ليس من ذواتنا انه  
منه فالجواب انه ثبت لما ذكرنا من وجود السبب وارتفاع المانع ولا يمنع للعوض بقطع  
النسب منه لانه لم ينفذ باطنا لحوار كذب الملعون وانما ينفذ ظاهرا الاحتمال حدوده والقضاء  
النفاذ في ماله باطنا بغيره في دعوى المقضي له انه باطن كما في الاملاك اذ قال  
المعوضي له شهودي زور اذ ليس للعاضتي واليه انشاء الملك لا سبب بخلاف العقود والنسب  
اذ للعاضتي واليه انشاء على الغرض الحارج ولا يمنع ارضا للباقي في الدعوى الملتصقة  
الحال في النسب اذ كون العلوق من الرجل ام مبطل والنسب في مثله لا يمنع صحة الدعوى  
كما في البائع لعلام ولد في ملكه فانه لو ادعى بعد ذلك انه ولد له سمى اولاد ادم ابطال في الغالب  
في ذلك كما لو نفي الملك عما في ملكه بان قال نشئ في يد ابنه ليس لي ثم جاء رجل وادعاه فقال ذو  
اليدين انه لي بغيره من خلاف ما اذا كان فيه ابطال من الغرض كما اذا قال مولا فلان فبطلت له قوله  
ثم قال مولى فبطلت ابطاله ومهما لم يثبت نفي الولد منه حتى ينفذ حتى يكون دعواه انه ابطال لذلك  
ويجوز الرجل الذي في الولد اذ دعاه ابي يقيم عليه حد القذف لانه اقر على نفسه بوزن المحنة  
واللعان كان قاضيا مقامه وبالا كذا بقد ابطاله لانه لم يثبت له شهود الزنا اذ ارجعوا ايلام عليهم حد  
العنف كذا في جامع حاضري جامع وبصير في ذلك انما دال عليه بقوله لعلام الشهادته ولا حمله  
المقصود معنى ان اللعان شهادته باعتبار الصدق الذي هو الاصل في كلام العاقل وحده  
باعتبار الكذب الذي هو بغيره له السبب واذا بطل بالرجوع الشهادته التي ابراهم بطل في ضمنها  
الحكم الذي هو التبع وانما المقصود من اللعان كصديق الصدق في المشهور به ومن اخذ الزوج  
عن العذف ومما يخالفان ذلك عن اخذ باللعان وهذه التي لا حمله في المقصود لو ورد والمحنة  
ثم كفيها قبل ان يحد القذف ثم قذف تلك المحنة ولو عن القذف التي لم طالبت المرأة  
بالحد للعنف لا ول حد الرجل دل ذلك على افضله في المقصود من اللعان والحكم كذا وشرب  
ثم حد له صدمها لكونه قد عصى الله ولا حمله في المقصود وليس كمن قذف مولا في ثوبه  
فانه يكون عن الكل فان خرجت تلك المرأة بعد نفي العاضتي منها وابعضا العا  
زوج كفو وجاءت بولد لغيره فافق الزوج ان يملك عن العاضتي منها الصيرورة بها محنة بطلت  
لما في الزنا وهو الولد المنفي وهذا هو الذي لا يحد بحاله الا في خلاف ما اذا نفي الزوج  
ان لا يحد قبل رجوع الاول وكذا بغيره فانه لا لعان في لعان امان الزنا وهذا هو  
قد فيها عنى لا يحد ويلزمه الولد لعان الفرائس لانه العلوق وورد في حدته كمن عسى هذا

الولد



بكله الفاء في قوله فان جاءت ثم بعد اللعان ان كان الولد للامه من الزوج الا فحلت له ان تنكح  
الكذاب اي الكذاب الزوج الاول من نكحي الولد من الزوج الكاذب لان الموجب محقق وانما هو  
في وجود المعارض اذ اللعان موجب وموثق بغيره والمعارض كون العلوق اعني علوق  
الولد اصح قبل الكذاب الزوج الاول فانه لا ينفي الولد للامه المراهبة من اهل اللعان  
لعام امان الزنا وبه اتمت كوك فلا يعارض البعض بخلافه فلو قال لامته ان حبلت فانه  
حبلت ثم جاءت بالولد ما يبرئ منه اشهر وسنة من حيث حبلت فانه لا حكم لعن الولد لان موجب  
عقته كون احبل بعد اليمن ذلك كوك فيه لاحتمال كونه فاما وقت الطلاق لم يحكم بالرجعة فانه  
الاطلاق الوصفي اذا جاءت بالولد سنة اشهر الى سنة من وقت الطلاق لم يحكم بالرجعة لغير  
موجبها كون الوطى بعد اتمام الطلاق وموثق كوك فيه بخلاف البان فانه لو ابرأ الطلاق  
في احدى ايامه ثم جاءت احداهما بالولد سنة اشهر الى سنة من وقت الطلاق لم يكن ذلك سائلا  
لغير موجب البان كون الوطى بعد اتمام الطلاق وذلك كوك وبه اتمت قوله لغير موجب  
وان جاءت بالولد الاقل من سنة اشهر من وقت الكذاب لا ينفي الولد من الزوج اصح للتميز  
بالزنا عند العلوق بالولد الكاذب لان في حجج بالولد المتيقن به فليست اهل اللعان عند العلوق  
وعني الولد باللعان سنة الى وقت العلوق بخلاف اللعان نفسه فانه يقتصر على وقت  
العنف وقد كانت محضه وقت فزف الزوج اياها لم ينفي الولد موجب اللعان ولم يستلزم  
الولد باللعان وهذا اي تكون اللعان مقتصر على وقت العنف لوقال لزوجته التي اسلمت  
بعد الكون ريب في الكفر او قال لزوجته زنت منذ اربع سنين ولها عشرة من سنة فلا عن  
مع انها ليست اهل اللعان في حاله الكفر ولا في حاله عدمه فذلك على ان المعتبر فيه حال  
العنف ولو تزوج رجل بكاتبه فاذن مولاه على امه بعينها فزوجها اي زوج امه  
ملكها امه التي ملكها حكم المهر منه اي من زوجها قبل البعض على ما ذكره من مثله فان مع المهر قبل  
البعض جاز قال لكان اولى بطلانها الزوج معا قبل الدخول بها وبين ان البعض المكاتبه  
الامه من زوجها بطلانها مع انه قد يتبادر الى الوجود ان يهتف ملكه نصف الامه ودخان وفيه  
الاطلاق بناء على انه كما مع الطلاق قبل الدخول ملك الزوج نصف المهر فكان ينبغي ان لا  
يقع طلاق الامه كما في خلع امته تحت على رقبه احداهما حيث لا يقع الطلاق على احدى  
ويعمل على رقبته لتمام زنت بموت الملك وانما طلعت المكاتبه والامه منها لان الملك في نصف  
الامه يعقبه اي يعقب الطلاق ولا تقارنه لانه حكم طلاق المكاتبه وحكم الشيء فان عنده ملك  
عن البس فكذا عن مقارنه اعني طلاق الامه حكمه كحكم المكاتبه فانه جاز رقبته بانه لا يحل لها  
والملك المبدل تقارن المبدل على ما سبق فيكون طلاق المكاتبه على رقبته مقارنا  
ملكها فلا يقع وبها اي المكاتبه نصف الامه وربع مهرها اي مهر الامه لا نصف الامه فلا نهى مهر المكاتبه

١٤٤  
فيتنصف بطلانها قبل الدخول واما ربع مهر الامه فله نصف مهر الامه سقط بالطلاق قبل الدخول  
والنصف الاخر زاد في مهر المكاتبه حصلت قبل البعض فتنصف مع اهل مسبق المطالبه  
ربع مهر الامه وبه اتمت قوله لغير الحاش من المهر الزايد عليه بعد العقد قبل التزويج حكمه  
بالعقب كالمقارن للعقد فغيره كان زوج المكاتبه وقع ابتداء على الامه وعلى عرس حرمها من  
نصف مهرها فتنصف ذلك الحادث كذا تنصف اصل الامه كالولد الذي ولدته الامه المهر  
قبل مضى فانه ينصف من الزوج والزوجه التي حبلت بملك الامه مهرها بطلانها قبل الدخول  
بخلاف الكسب الذي يكسبه الامه المهر قبل البعض فانه لا ينصف عند اي عند البعض  
ولا يكون كالمقارن للعقد وهذا يصدق المشاي بالخسب الحادث قبل تقرر العقد فم  
الولد يعني لو اكتسبت الجارية المشترية في مدة احوار كسبها ثم تقرر العقد يكون الكسب له  
وتصدق به كونه زحاح حصل في ملك الغير لا كالمقارن ولو ولدت ولدا لا يصدق به لانه  
كالمقارن لكونه حرم الام المهر قبل البعض فتنصف اصل الامه كالمقارن للمكاتبه نصف  
الامه وربع مهرها وفي العكس وهو ان يطلق المكاتبه ثم الامه لا يطلق الامه بملك اي المهر الزوج  
ملك نصف الامه بطلانها فتنصف كذا جازم بطلانها بخلاف ما اذا كان الزوج  
والطلاق بعد البعض اي قبض المكاتبه الامه فانه مع الطلاق عليها ان نهى اي نهى  
لا تنفقه الى ملك الزوج الا بعضه او رضاء محج وطلاق المكاتبه لا يفسد كسب الامه ولا يفسد  
طلاقها بل يقع وقفا اذ كان ذلك قبل القبض ولم يطلق الامه كان نصفها للمكاتبه ونصفها  
للمزوج وسقط مهر الامه كله وان كان الكسب ان لا يسقط الا نصف المهر من فوقه جازم  
من قبل الزوج كما اذا ارادته نفقه بالدين او قبل بنت الزوج بشروط وانما سقط الطلاق  
اي كسب المكاتبه من حق مهر الامه في معنى الفسخ لطلاق الامه حتى كانا اي المكاتبه باعت  
نصف الامه منه اي من الزوج ما حصل له من مضاف البعض ما كان ذلك على ما ذكره فاصح ما كان  
ان مضى الفرق قبل الدخول سقط كل المهر لانه عاد اليها المبدل كما جاز وسقوط النصف  
الطلاق انما هو بالنقص على خلاف العكس فكل ما كان في معنى الطلاق كان للمكاتبه وبالله  
فلا وبه السمس في معنى الطلاق المهر حكم الطلاق بموت الحرم حفنة او غليظ وملك الزوج  
امراته لا يوجب الحرم كما لو اشترى امراته وانما حرم الوطى منها بسبب شر الامه  
وكون الفرق منها من جهة الزوج كالفرق كما روي عن الغلام بخلاف النكاح والمصاحبه  
فانها يوجب الحرم فطال في معنى الطلاق في حرم الامه وان لم يكن طلاقا حتى لا ينقص الطلاق  
ولو كان دحل بالامه فمهر المكاتبه بطلانها فتنصف اي مهر الامه من الزوج واما كسب  
منها نصفه وما صدر الزوج نصف الامه او قيمته ذلك اي ما صدر المكاتبه من نصف مهر الامه يوم  
وطيها ولم الامه ونصف مهر المكاتبه وذلك لغير الوطى للامه اصفها اي الى المكاتبه من



التعيب للموطوءة وان لم يكن اضافة اليها من حيث قضاء الشهوة على الوجه المخصوص لعنى لفر  
في الوطء بمنزلة المعنوية فان وطئ الشيب بمنزلة البلاغ عضو منها وتعيب الامة بمصهور من  
المطالبة ووطئ الزوج للامة كان مسلط المطالبة للزوج سلبط فاصيب اليها في حق ما يصح  
منها كالقتل والذبح مما اذا كان رصدا على قتل صلح وكره لم يجز يبا على فرج شاة اسفل  
كل من القتل والذبح الى الملك في حق الامة لا يمكن بصلح الامة للملك في كراهة فحق الامة  
في العقد والحلل في الذبح وان حصل له ثم للملك بان يضر على الملك وان حصل الحلل للمذبح  
اذا المكة لا بصلح الامة في ذلك فالتاقل في حق الامة هو ما مورس في الذبح والذبح في حق الحلل هو المجرى  
واذا صار تعيب الامة مضافا الى المطالبة صارت المطالبة كانهما فاضحة واما اذا طار  
طلها بها قبل الدخول بعد العوض بنحو الزوج بين ان ما ذبح بصف الجارية او غمة ذلك فكذا اهلها  
فلو ولدت الامة التي زوجها المطالبة من الزوج قبل العوض ودخل بها الزوج وصار هو  
بين الزوج والمطالبة ولدا فالولد لها اي للمطالبة خاصة لا ينفذ منه للزوج لانه نصف للمطالبة  
بالطلاق قبل الدخول حكم النقص بغيره في العقد لقوله بغيره فوضم والولد لها في العوض  
غيره ووض اصله كالمهر ما اذا الولد الى ذل قبل العوض لانه موقوف في العقد فكذا الورود  
العوض المستحق عليه فصار كان العقد وورثه عليه مخصص كالمهر الموقوف حسنا و  
وجه الشبهة ان بالعوض يتوزع ملك الرقبة الذي هو موجب العقد به يحصل ملك الدخول بالعوض  
يحصل ملك الرقبة يعلم بان الرقبة من ان الولد والامة بمنزلة شئ واحد ان الامة ايضا نصف  
فما قبل العوض ولا يصفق بها بعد ذلك الى كمال الزوج قبل العوض فالولد للمطالبة كذا  
لوزوج بعد العوض فالمهر لها اي للمطالبة كالمهر كالمهر وعوضه نصف لعدم الفرص فحقها ولا تتركها  
لانه اعنى مهر الامة زيادة حدتها بعد العوض فلم يرد عليه العقد ولا العوض وعليه اي  
على المطالبة نصف القيمة اي قيمة الامة للزوج حكم النصف ولا كحة الزوج بين اذ نصف  
الامة او غمة ذلك للمهر مستناع اي مستناع النصف منها شئ في الشئ فان الزيادة  
الحادثة بعد العوض اذا كانت متولدة من العمر او سفاهة بسبب العمر كالارث والعقر  
فانها من نصف المهر مستناعا فاستند الزوجه نصف الامة وتقر كة نصف العدة لمؤله  
ما اذا بطلت الامة بعد العوض ولو طلق الزوج المطالبة قبل الدخول لم يزوج الامة ساله  
فقتضها المطالبة لم يصح التزوج حتى الملك للزوج في الامة وان لم يكن مقتضا للملك شاة عا  
الامة المعنوية لا بعد نصفه الى ملك الزوج بالطلاق قبل الدخول الا بالقضاء او الرضا  
وهي الملك بغير ابتداء النكاح وان لم ينع بقا كالعقد نظري اي نظير ذلك في ان حق  
الملك بغير ابتداء النكاح على صورتها التزوج بها بغيره اي بغيره ومنها التزوج كجارية ملكه  
اي ملكه بغيره ومنها التزوج بالتقوى اي بالجارية التي باعها ابو بكر من ماله وبذلك العوض قبل

١٤٥  
تسلمه حتى ذهب رد اليه على باعها فثبت ببيعها فيها حتى الملك فان كراهة من يده  
الزوجات اذا كان في حيوة الاب يصح ولا يفسد بطلان موت الاب ولو كان بعد موت  
الاب لا يصح لسيوت حتى الملك للزوج بالامتناع من الموت الاب ومنها المكافاة اي كفاة  
المطالبة كالمهر مولا بد من له على رجل ما ذل المولى فانها اذا كانت في حيوة الاب يصح ولا  
يطلق لموته بل يبقى حالها واذا كانت بعد موته لا يجوز لسيوت حتى الملك في المطالبة بل ذلك  
على انه يمنع ابتداء النكاح بغير النكاح وبهذا الخلاف في زوج الامة الموطوءة بعد السلم فانه يصح  
للمواعدة وبهذا خلاف في زوج الجارية لانه يجوز للاب ليعلم من الملك للمواعدة في المواعدة  
بعد العوض ولا للاب في مال الابن واما عدم وجوب الحد بوطئ الجارية الا بغير طهره و  
اذا بطلت موت حتى الملك فام سبب الملك فثبت كما في مسكن ونظايرها  
وحديثه فان كان في المواعدة وجارية الابن فانه ليس للمواعدة الا ولاية الرجوع والمهر  
ولا يرد منها **باب** الهدايا تنقص او يزيد بزوج او امر  
على نور فتمتة عشر من الدارم فتمتة اربع مائة قبل التمسك اليها بغيرها اي للمرأة الثوب لا غير  
وفي العكس وهو ما اذا تزوجها على ثوب فتمتة ثمانية فاذا دوسم الى عشر في الثوب  
وريمان وعمل الحكيم بقوله اعياها لجماله العقد فانه لما كانت فتمتة حال العقد عشر  
كان العقد واقعا على كماله وهو في الشئ وان انتقص حالة البقاء وفي العكس لما كان  
قيمة حال العقد ثمانية وفي بعض اقل المهر اعني العشر وكان ذلك كذا في الفل فصار كان  
العقد وقع على هذا الثوب ودرهمين فوجب ذلك حتى لو اورد له قيمة الثوب الى عشر  
فوجب الدارم لجماله ولو عشرين الثوب شئ الذي فتمتة عشر فصار دس وحيث احدثت  
المرأة الثوب لا غير او احدثت فتمتة يوم العقد للعيب الفاضل الحاصل في ضمان الزوج  
بخلاف العيب الذي لا يرضى بطلت بغيره فانه يفسد في حق اذ الثوب  
من غير خیار لان فائدة انما راما استرد له العوض لا صلى واما اذ عوضه في موهو و  
لا سبيل الى شئ فانه لان النكاح لا يفسد حتى يرجع اليها العوض الا على الذي هو ملك منفعه  
البضع ولان العمة وهذه الثوب المعيب عبادة اسواء له حوله تحت النكاح فلا يحق الرجوع  
فلا يعيد ابيات انما للمرأة او فلا يعيد ثوبها ولا قيمة حتى لو كان المهر الذي  
تعتب بغيره متبليا بان تزوجها على كماله وموزون بعينه فعتب قبل التمسك بحسبها  
تدري اي كان لها ان كذا وما خذ السلم لغايد الرجوع بالسلم من العيب الذي هو فاضل  
ففي ثوبها واخذ القيمة ايضا فايد حصول ذلك العيب الذي هو فاضل ذلك كذا  
الستوم نظرا وتبين العيب والقيمة فلم يرد الرجوع بخلاف المثال فان الرجوع فيه الى المثال  
صورة ومعنى وفي ثوب المعيب ولو كان لا اسفاده في الصورة وليس في المرأة



ان ماخذ النوب الغير ونظم الزوج النصفان لان الوصف لا يضمن العقد ولم يوجد من الزوج  
الا العقد بخلاف تعقيب الاجنبي وبعيد الزوج للنوب فان المرأة ان تضمنها قدر النصف  
وكلها ما لو طلقها الزوج قبل الدخول لم تعقب النوب في يد ولو بغرض منها فان للزوج  
ان تضمنها النصفان لانه اي المهر يصح بالعقب كما في العقب في يد المرأة والا فلا كما في تعقب  
الاجنبي او الزوج وانما قال طلقها لم تعقب لانه لو تعقب ثم طلقها وانما رخصت اخذ الصداق  
لم يكن له ان تضمنها كس لان الصداق قبل العقب كان مضمونا بالعقد فتقبل به الاضمان الى المرأة  
بالمعنى فما دام العقد فاما فالضمان صهر العقد لان الوصف خلاف ما اذا اعطى العود الطلاق  
الصغير ورثه مضمونا بالعقب ولو تضمنت المرأة النوب ثم طلقها الزوج قبل الدخول والنوب  
بالك في يد يد بغيرها او بغير فعلها بقا الى المرأة الى الزوج نص العبد للنوب يوم العقب لانه انما دخل  
في ضمانها في فلو كانت ممتدة يوم العقد عشر ولوم العقب ثمانية مائة اربعة وفي العقب ثمة  
فمنه ولو اختلفا في قيمة المهر المعقب بعينه بعد الضمان قبل العقب او في رعايته او في ربه  
ومواي المذروع او الموزون مما يصح البعوض بان كان المذروع ثوبا متفوقا لغيره  
والموزون ابريقا مثله فالقول قوله اي قول الزوج مع البعوض بعينه المرأة لان به  
المذكورات من القيمة مطلقا والذرع والوزن فيما يصح البعوض بغيره لان المعنى الثاني  
هو ما عليه قائم بالجملة اي مجموع الاداء اعني ان لا يتصل بعينها بالبعوض اثر او معنى ما عليه  
حتى ان تضمن بعض منها يوجب نقصانها في ماله الباقي بخلاف ما لا يصح البعوض بهارت  
جملة القيمة او الذرعان او الوزن كما يجوز القايه بالمجموع وفيها القول للزوج لانه ينكر ما  
تدعيه المرأة من زنا او الصيغة ولو اختلفا في جنسه اي جنس المهر بعد ضيقه بانه عبد او حرة  
او في عيبه بانه هذا العبد او ذاك او في قدره وهو ما لا يصح البعوض بانه الف او الفان  
وبانه نوع ووزنها مائة درهم او مائتان او ثوب درهما عشر او عشرون او حفظ كيلاستور  
او سبعون ففي هذه اكله بخلاف حكم مهر الخسل اي محل حكمها من ثمنه مهر الخسل فالقول قوله  
وان لم يرد له الصداق بان كان اكثر مما يدعيه الزوج واقل مما تدعيه المرأة فتقبل ان نصف  
لان كلا منهما مدعى ومدعى عليه وعند اي يوسف ان في هذه اكله القول للزوج وكذا في مثل  
جنس المهر نصف المهر الدين في انهما اختلفا فيه بان قالت المرأة المهر الف سبعة فقال  
الزوج بل الف سبعة فانها بخلافان وحكم مهر الخسل لانها اي الصيغة اصل في الدين  
لان الغائب يعرف بالصيغة فكأن لا اختلفا فيها في الاصل المهر بخلاف ما لو  
اختلفا في نصفه العبدان قالت زوجتي على هذا النوب على انه عشرون ذراعا فقال  
بل على انه عشر فانه لا يخالف بل القول للزوج لان الصيغة في الحاضر لا يكون ثمة له الاصل  
ولهذا ان يكون الصيغة اصلا في الدين لو اختلفا في اعتقها والمهر نصف المهر فانه لا يخالف

١٤٦  
لو اختلفا في جنسه وما ذكر من حكم مهر الخسل عند خالف الزوج في الصور المذكورة انما هو اذا  
جال قيام النكاح وحكم المتعة لو كان الاصل او بعد الطلاق ويكون القول لمن شهد له متعة  
منها وانما حكم ان كانت المتعة بصلح حكمها اذا كان الاصل في العشر والعشر على  
موضع الخسل في الجامع فان الزوج في نكاح الزنا في على الخمسة والمتعة غالبا في يد علي في عقد  
حكمها بخلاف ما اذا لم يصلح كما لو اختلفا في الف ولا غير على موضع الخسل في الاصل فان  
الزوج معترف بحسنه والمتعة لا يبلغها ولا عند حكمها فلذا كان جواب الاصل في هذه المسئلة  
ان القول قول الزوج وانما عند اي يوسف ان في جميع ذلك القول للزوج الا ان ياتي بشيء  
مستنكر **باب** من الفوق بالحب والعتق وحدث المرأة الكسبي  
زوجها الصغير محبوبا فطلبت من القاضي النفوس منها جعل وليه اي جعل القاضي ولي  
الصغير خصما في ذلك او نص خصما ان لم يكن له ولي لئلا يكون الغائب اذ الصغير  
لعدم ايلية بمنزلة الغائب وفوق منها لانه لا فائدة في التاخير اذ لا تصور زوال الحب  
بخلاف ما لو وجدت اي الزوج الصغير عتيقا فانه يوجب سنة ولا نفوق منها في الحال الا مكان  
زوال العتق في فصل من الفصول المختلفة الطباع المختلفة بالاحوال المختلفة لان مكان  
مب ان في الحب فوات حقها الى المولى لم يترص بسقوطه لكن في العتق ينبغي ان يوصى الى  
البلوغ لان رضاها يزوج الصغير رضا بسقوط حقها في الوطى الى البلوغ فلذا لا بل الى المولى  
الا محال وهو قبل البلوغ ويكون الفرق بالحب طلاقا وان لم يملك الصبي الطلاق لكونه من  
المضار فكذلك ناسبه وهو القاضي لكن كان طلاقا لغير السبب للفرقة في الحال وطعا وعرضا وجب  
على القاضي النفوس عند طلب المرأة ولم يرض كون الصبي غير اهل للتظلمة وعلى اخلا  
في عبارته واراثة اذ اطلاق في ماله لا سفلو بعد وعبارته كما لو طلق الصغير قرية لا رث  
والهبة وكذا في ثمنه في الحال لغير السبب وهو المالك وان كان العتق المضار ذولا ملكه  
الصبي بالاختار ولو كانت المرأة صغيرة زوجها وليها فحدث الزوج محبوبا وعتيقا  
لا نفوق بينهما وليها الاحمال الرضا من الصغرى بعد البلوغ من غير ضرر في الحال اذ لا حرج  
في الجامع بخلاف الدق بالعقب لما ورثه الصغرى من مورثها وقد وجد به المورث  
عقبها كان عند البائع فان للموئى ذلك عن الدق بالعقب مع احوال الرضا الصغرى بعد  
البلوغ بالعقب لانه اي الدق حق المولى كايه التصرفات في احوال الصغير ولان في  
التاخير للدق ابطاله اي ابطال الدق اذ للموئى بعد عند الحاحه الى النقص من غير جواز  
التاخير في تلكه من حق الدق بالعقب ولو سلمت المرأة الكسبي النصراثة التي زوج  
منها نصراثة ابنة الصغير واراثة النفوق لا نفوق بينهما في الحال بل يوصى الى ان يعقب  
الصغير للمسلم فياخذ ان يسلع بعد العرض عليه منفوق منها ح عدم الموصى له اذ



احد الزوجين لم يمسب للنفقة وانما السبب الالباء عن الاسلام بعد العرض ولم يمسب وليه  
كان السبب متحققا في الحال فزواج الاسلام ثابت وانما تاخر الى غايه معلومه لم يمسب استبدال  
الكافر المسلمه الصغرى لا بما معها وهذا الخلاف لو كان الزوج النفراني الذي اسلمت  
امرأته معتقده حلت تعرض للمسلم على احد ابويه فان ابيا تفرق بين المعتق وامراته لانه  
لمس الزواله اي زوال العتق غايه بنظر خلاف الصبي لان الزوال غايه معلومه بنظر  
وقت البلوغ وثبوت الفعل الذي يعتبره القبول والالباء فانه يعتبر اباء الابوين فان  
اسلام المعتق وجهه كالصبي العاقل فيسبغ ان تعرض للمسلم عليه لا على احد ابويه  
فلما لم يمسب بالاعتق منها المخذل العقل الذي هو من له الجنون لا الناهي العقل الذي  
شبه بعض كل كلام العقله وبعضه كلام المجانم فان فصل عرض للمسلم على  
الصبي ينبغي ان يوفى الى البلوغ فمجرد العقل لانه غير محاط فلما هو عند بعض المشايخ  
محاط بالمسلم لم يمسب له كونه تركه وعند بعضهم محاط للمراه فان الصبي محاط بحقوق  
العقل ومنها ما لا يعرف في حال لا يتحقق انه بعد للمسلم نظريهما اي بطر الصبي  
والمعتق الزوج مع الزوج بعد انقضاء مدة الاجابة فانه اذا استجاب ارضا للزواج  
وزرع فيها وغرس شجر او افاضت ملك الاجابة ولم يمسب العقد الزوج فانه يوفى بقرض الزوج  
الى وقت الحصاد ويعلق الشجر في الحال اذ لمس له غايه معلومه ولو تملك عنها الزوج  
لم يمسب الزوج او غاب تفرق بينهما في الحال ولا ينسب افاقة او حضور لان الزوج  
قد ثبت باللعان وهو الامور المحجبه للتفرق فلا يوجب الحكم الذي هو التفرق بخلاف  
ما لو جرت اوقات قبل التراجع من اللعان فانه لا يفرق بينهما او جرت الاوقات بعد  
اداء الشهاده قبل القضاء فانه لا يمسب شهادته لعدم الحجج اذ اللعان انما يكون حجه  
للتفرق بالتمام والشهاده انما يصير حجه بالقضاء وخلاف ما لو ردت المراه او حدها  
بعتق بعد اللعان فانه لا يفرق بينهما بطلان اهلبيه اللعان المحجبه للتفرق باللعان  
شهادته فلا بد ان يكونا من اهل الشهاده وبالنزاهه اوجه القذف يبطل في كل مظهر  
اللعان يبطل التفرق وهذا الى بطلان اهلبيه اللعان لو كان زنا المراه او حدها احداهما  
بالعنف بعد التفرق حل التراجع بينهما بخلاف العتق فانه لا يبطل اهلبيه اللعان ولو  
كان بعد التفرق لم يحل التراجع وهذا الى التفرق حدوث العتق بعد اللعان لم يمسب  
انما يمسب هذا ترك اللعان اي العمل بالعتق لغيره وهو الى اللعان مباح بعد افاقة لبقاء  
الاهليه كغيره من العتق لو فقهها سلم عنها مستكدر اللعان في نظر واحد وهو عند  
مشايخ ولا كذلك زنا المراه بالعدو لعدم بقاء اهلبيه اللعان وما ذهب اليه  
ابو يوسف ان من انما لو تملك عنها العاصي لم يمسب قبل التفرق لاعتق عند فاض آخر

١٤٧  
لمس بغير اللعان بل عاده له ليعرف منها وانما المراد بالذكر ما يكون مكررا السبب  
قوله هذا في موقع اجماله وانما يمسب على انه معقول له كما نقول ان الضرب تارة  
اي التاثير وفي استقامته كسب العربيه نظري وفي حمله معلوما بالصدر والوجه  
اي ان الضرب تارة بالجان ليعمل انقضي وان ارتد ابو الصغيره التي كانت مسلم  
لم تبس الصغيره لبقائها بتعاليمها كانت مسلمه بتعاليمها بوس والدليل لعدم النزاع بين  
الاسباب على حكم واحد وان كان بعضها اصعب فعند زوال تبعته الابوين كسب  
تبعته الدار وان لم يمسب اي الابوين بها اي مع الصغيره بداد الحجب مانت من الزوج  
للعان من المحجبه حكم التبعه وهو الابوان والدار حلت اوجب في الما بقاء اسلامها  
وفي زوالها كغيرها بطلان اسلامها لعدم المحجبه والتبعه حكم لا يبداء فكما ينفق ابتداء  
اسلام الصغيره الى التبعه اذ لا يعتبر من غير العاقل المصدق بنفسه فكذلك تبايعه  
ارتداد الابوين ولو فقهها معها بداد الحجب لم يمسب بغير السبعه فلم يمسب للمسلم خلاف  
ما اذا كانت الصغيره تعمل في دار للمسلم ونصف للمسلم وان عرض له بعد ذلك عتق  
ولذا اقدمت عليه اعني قوله او عتقت اي جازت معتقده بقوله بعد ما ذكرتم  
كحقيقه للمقابله وعمما للانفصال والعطف بطلان او فاته في الصور ثم يمسب له ولا تبس  
من زوجها با رتداد الابوين ولو فقهها بداد الحجب للاصالة اي اصالة الصغيره في حكم  
الاسلام ووجودها عن حكم السبعه لانه في الصور الاولى للمعمل والى الثاني فلا  
المسلم بعد ما صح وقد حكم له نزول مثل العتق وانما نزول بالكفر والسكوت بخلاف  
ما لو مات احداهما اي احد الابوين على الاسلام او اللعان في دار للمسلم لم يمسب بها  
اي مع الصغيره بل لا يمسب اي ابوا او اقربا بداد الحجب فانه لا تبس لان السبعه  
الاسلام انتهت بنسب اهلها في دار للمسلم وان كان محمدا بلسل بقاء بعض  
اصحاب الاسلام لعدم السبب فيها وكما يكون اكسابها في اللعان والاسلام مبرأ لودنه  
المسلم والمنه في قيام حكم القوم بانها في صبيغ الصغيره مسلمه بتبعته من مات من الابوين  
في دار للمسلم فلا تبس ولو كانا اي ابوا الصغيره التي كانت مسلمه فتمت  
اي صارا مجوسيين بانه الصغيره لانها حارت مجوسيه بتبعها ولم يكن مسلمه بتعاليمها  
اعني دار للمسلم لانه الدار بينهما معارض في حجب الاعاذه فلا يوجب اسلام الصغيره  
وتبعته الابوين بوجوب عدم اسلامها بل بغير ان يمسبها مادام انما يمسبها عند مجوسيه  
واما المرحومه فله تبعه الابوين با عباد البعوضه وتبعه الاله با عباد الحماون و  
المرحوم ساقت في معارضه الراجح حسب حكم تبعه الابوين ويكون الصغيره مجوسيه  
من المسلم والدار في كل واحد ارتداد الابوين معاخذ الابوين لانها كانتا مسلم



والدار وادركهم فمات معتبر غير ساقط اذ عند اتمام الحكم لا يضر الى الترجيح كالحكم  
الثابت بالكاتب والسنة والاجماع بل يضاف الحكم الى الفكر وان كان بعضها اضعف وعند  
استفاء الاقوى يبقى كسناد الى الاصحف عند ارداء الابوس ولحقها بما يبعي الصغرى  
مسلمة بتبعه الدار وانما وان فمجا لان لو لم يكن لها ما ولا في لمر الى اومات على النفر انه  
لم يقين الصغرى لانها بقيت نضر انه تبعها اذ الخسب يضمن النفر انه ولا يتبين من زوجها  
المسلم الصغرى التي كان ابوابا لمر انه لو كانت على لا تفعل ساقط لا يلا الى لا  
تبعها ولا تصفه لان تبعه الابوس ذالك بالبلوغ وليس لها من نفسها فكانت  
كافر لمس جاهلة اهل الكتاب وقوله كبرت بالسر معصا وصارت بالغه وان كان كبر السن  
فوق ذلك واما كبر بالضم فانما هو من عظم القدر او القدر وكذا الصغرى المسلمة التي لم  
اذا بلغت ولم تصف الاسلام بس لان لم يبق لها من الابوس وليس لها من نفسها  
فكانت مريد لانها كبرت بعد اسلامهم ولا معنى للازداد سوى هذا وهذا ما فصل  
انها ينبغي ان تكون زديقة لا فريضة لان لم تدمن منك الصانع بعد لا في ارب وهد لم تقو  
بالصانع ولم تعرف واذا قال بعد البلوغ انا اعرف اسلامهم واودع على الوصف والاصف  
فلم يذكر مجرأ هذا في الكتاب وبيغي ان يسر بلا حلاو من المشا بالانها منعت عما  
يهوكن سواد قرار باللسان من غير عذر وكان في ذلك كما اذا بلغت عاقلة ولم يعمل الاسلام  
ولم تصف واما لو قالت اعقل ولا اقدر على الوصف فممن من قال يسر لانها لو ترك الوصف  
مع العلم بذلك بسر فكلامه اجهل لمر الجاهل في دار الاسلام لا يكون عدا ومنهم من قال  
بعد في ذلك فان الكرا ان اذا بلغ با كقول الحكم كذا كذا حسنا مع ان يحج لمعصية  
فلان يحج بعد من العجز الوصف كان اولى كذا في جامع فاضح صواب اذ اردت  
علم اسلام المرأة او كذا ذكر الله بصفاته التي من جملتها ارسال بنتها عليه الصلوة والسلام  
بان تعالى ان الله واحد قد علم الى غير ذلك فان صدق باللسان بان قالت نعم  
ولم يكن هناك امانة الكذب بالقلب كانت كذبة في حق لا يحكم ولا حاجة الى ان يتبين  
بني بعضها حقيقة الايمان واتصاف الله بما له من الصفات لكن لو شك عن ذلك  
فكانت لا ارجى لم يكن مسلمة وهذا زمان كعصاف وبقوعاب او لونا ما في كعصاف الكلام  
واصل المسئلة ما قال مجرأ ينبغي لمن زفت اليه امواته ان يشهدا عن اسلامهم فان صفت  
او وصف موصلت فذاك والا ما تب والسبل فيه ان تصف هو نفسه ثم يقول لها انت  
عائذ بالله لو استوصف منها معي تعجب من وان عقلت عطف على صدر المسئلة اي وان  
صارت الصغرى التي لم قبل البلوغ حيث يعقل اسلامهم والكفر ولم تصف منها لاهل  
بل يبق على حالها لتبعه لا يورثها المسئلة او النفر انه اذ البعده انما زوال البلوغ فمجرد العقل

وان وصفت الكفر بانت لمر الكفر بعد اسلامهم اذ اذا خلا لا يي يوسف لا تحت لم  
عند لغة الصغرى العاقل وكذا التمس بعد النضر انه لمزله الذي فضله وصفت للصغرى  
المسئلة او النضر انه كضيق عقلت وانما لا بالكفر في المسئلة مطلق الكفر وفي  
النضر انه ما سوى النضر انه كالحجس فليسوف  
دعوى النكاح المرأة التي ادعى رجل بها واثبتها واثبت لواقا فت على يدى لها  
بنته دالة على انه تزوج اخوها او امها قبل دعواه او على اقراره بذلك فعلى ما اى  
عند ابي يوسف ومحمد بن الحسن بن يوسف في نكاح الحاضرة والغائبة ولا يحكم باحد ما اقتضا  
في باب النكاح فاذا حضرت الغائبة اعني لا تحت او لا ثم فان انكر ما ادعى الى  
فرضي نكاح الحاضرة وان اذعاه واقامت البينة ففرضي بها وفرق بين الحاضرة  
المدعى وعند ابي حنيفة ان سوغف النكاح بل بعضي بدنه اي بنت مدعى  
نكاحها وهو العكس لانها اي المرأة نفت بدنه عن نفسها دعوى المدعى ولم يثبت  
نكاح الغائبة اذ الغائبة حوت برزخ اي زعم المدعى حيث ادعى نكاح اخبتها او  
بنتها وبنته النفي هو ففصار كما حال الموت ما يدعيه بما قبل الدعوى بل ادعت  
نكاح اخبتها او امها مطلقا واقامت البينة وصار كما لو اقام الرجل البينة عليها اي على  
المرأة بالنكاح وعلى غنى اي غير الرجل المدعى بانها منكوحته او اقامت اخبتها اي  
اخت بها المرأة عليه اي على الرجل المدعى انه منكوحته فان في هذه الصور بعض بدنه  
الرجل في الحال من غير خوف وانما لم يحكم بالبينة على اقرار مع انها على الخصم لان  
به لمس حقا اذ بما يقول اقوت وطلعت ثم لم يلى الحاضر ولا نكح اي نفس  
تزوج الغائبة لم يسب لفساد نكاح الحاضر بل مع قيام نكاح لا خب مع الدخول بالام  
حتى لو طلقه زفت مطلقا ولهم قبل الدخول لم يفسد نكاح الحاضر والحاضر انما يفسد  
خضا عن الغائب اذا كان ما تدعى على الحاضر سببا لبطل ما تدعى على الغائب  
فان في ربا تعرض البينة لبقاء النكاح صرحا او حكما كسبها والبقاء سبب  
محاله فلو ان العمل هو لا بداء والبقاء تتبع فمشم يصل خضا في اثبات اصل النكاح فكذا  
في اثبات بقاءه وما ذكر من اقامة البينة على تزوج اللاحق او لام خلا فمالوا واقامت  
على الدخول بالام فانه تزوج بدنه وبين الحاضر لا سببا لبقاء نكاح وعلى النكاح وعلى الثاني  
الحجزة المودع بالمصاحبة والزواج صمم فما ادعى عليه من الوطى اذ بما يكون بدون فعل من  
الموطوء بان يكون نائمة ورجا يكون بدون النكاح فلا يلزم من عدم قبول البينة على النكاح  
عدم قبولها على حدة المصاحبة ولانه اي الدخول بام الحاضر سبب لفساد النكاح لا الحالة  
وفرضه سبب الحاضر صما عن الغائب فصار الدخول بالام كعق القاذو مما اذا قال وجب



من وجب عليه صدقة القدر انا عبد وانا على حد العبيد فاقام المعتدون بئنه ان مولا قد  
اعتقه فانه يعفى عنه في حق الكافر والغائب ونفسه الجاهل خصما عن الغائب لفرقا  
تدعى على الغائب ومولا عن سبب لما تدعى على الكافر وهو وجب حد لا يرد وكعتق  
الان مولا فاما اذا اقام المدعى شهادته فقال المدعى عليه بما بعد ان اقام المدعى بئنه على  
ان مولا بما قد اعتقه بغير العلم العقوب بسبب لاهلته الشهادته وصار مثل عقوبات الشريك  
فما اذا ادعى احد الشريكين استحقاق العشاء عن دم عدل ان الشريك للفرقة عفا  
وانعبل نصبي مالا واقام بئنه على ذلك بغير بعض بالعفو في حق الكافر والغائب جعلا  
للمعتق واحد الشريكين بسبب لصيرة في حق كماله ولما اذا اقام العبد الشريك بئنه على  
الشريك الكافر ان الشريك الغائب قد اعتق نصيبه حتى صار مولا بغير له المكاتب عبد  
ابن حنفية فاما لا يعبل عند كماله المعتق عليه للفرقة الساكن ان لصار بغير المعتق  
بغير العبد مكاتبيا من جهة المعتق ولم يضر استسقاء العبد بغير مكاتبيا من جهة الساكن  
فلا يدعى على ايها بعض بئنه العبد حتى يرضى على كون مولا بئنه دخول له في  
مبنا على سبب بئنه لفساد كفاح البنف لا على اتياب الزيادة وتكون انها لما اقامت بئنه  
على سبب فساد النكاح فوق غيرها ومن تدعى بها ولم تقض نكاح كماله وان توضع  
له البئنه لانها ليست بحكم في النكاح واذا قضى بالجماع قبل بعضي بالمهر للام لم يفسد النكاح فيه  
فقال بعضهم لا يعفى حتى لو حضرت لم يكن بئنه اقامة البئنه لان الكافر جعلا خصما في اتياب  
سبب الجرم وهو ليس الجماع لا لجماع بوجوب المهر او لانه لا يردنا بامها ومضى في بئنه  
وارا الحرب كرم كفاح البنف ولا يجب المهر ولا احد وهذا معنى قوله لا يعفى بالمهر للام لفساد  
اي من نكاح بين جمعة كفاح البنف بالمصاهرة ووجوب مهر الام او بين رجل وامرأة  
وجوب مهر بغيره لسل الجرم ومنهم من قال بعضي بها بالمهر للام الوطى في دار السلام لا يخفى عا  
او يعفو به ومن مروج هذا القول ما شهد في حيله اتياب الدس على الغائب ومولا تدعى  
على كفو انه كفل له عن فله بما اذا ب كماله فاقام المدعى عليه بالكفالة وانكر وجوب المال على القاتل  
فاقام المدعى بئنه انه ذاب له على فله الف درهم بعضي له على الكفلة والغائب جعلا خصما  
لو حضر الغائب وانكر لا يفسد النكاح كذا في جماع قاضي خان وغيره بخلاف الوكيل  
بالفعل عطف على قوله بخلاف ما لو اقامت يعني ان الوكيل يفعل العبد الى مولا ونفعل الزوج  
الى زوجها اذا ادعى ذلك فاقام العبد بئنه ان مولا اعتقه والزوج ان الزوج طلقها بغير  
في حق قصير الوكيل ولا يعبل في حق شهود العتاق والطلاق حتى لو حضر الغائب اعني المولى  
او الزوج لصاح العبد او الزوج الى اعادة البئنه وذلك لان المعتق قد يكون سببا لقصر  
الوكيل من غير عتاق البقاء بان يحقق بعد سوت الوكيل كماله بغير في حق مولا وكذا الطلاق وكذا

من حيث انه سبب لقصر يد الوكيل في غالب الاحوال بان لا يكون قبل العتاق والطلاق الا حكم  
الحاضر خصما عن الغائب ولا يعبل بئنه في حق وقوع العتاق والطلاق وفيما في الامور  
نكاح الغائب سببا لا بشرط البقاء فله بعضي له على الكافر ولا على الغائب قال المدعى  
نكاح المرأة التي اقامت البئنه ان نكح اختها طلقها لغيره واخرى بالبقاء العدة  
في مدع يحمل ذلك بعضي بئنه اي بئنه تدعى نكاح الكافر لانه اخبرني بحمل الصدق  
المسلم امين في حقوق الدماء وصديق في زوال جمعة الكافر وفي جواز نكاحها فان حضرت  
الاخت وكذا بئنه فاما اخبرني من الطلاق صدق كماله في حق نفسها كماله لفساد الكنى  
على الزوج والميراث عنه لو مات ووجوب العدة من جرمه لا قرار بالطلاق واعتناج  
الزوج الى البئنه في سقوط ما عليه من هذه الحقوق فحق الزوج حتى لا يحرر الكافر اذ لم يفسد  
لغايبه ابطال ما ثبت صحته فانها قد تصادقا على النكاح والناس بمصادق الزوج جعلا  
كالنات عيانا وفيما اذا عاينا نكاح الغائب ثم ادعى الزوج طلاقها وانكارها بالبقاء  
عدتها صدق في حق جواز نكاح الكافر لا في ابطال حقوق الغائب واذا اوجبت على اخ  
العد فان ولدت في مدع سنتم من حسن او من الزوج طلقها وبطل نكاح الكافر لان البئنه  
الى قبل اقرار الزوج لان في ولادة المعتقة حال بالعلق على ما قبل الطلاق وانما كان او  
رجعا ومن ضرورة اي ضرورة استناد النسب الفرائس اى فقام في اتياب الاخت وطام  
الزوج كذا بغيرا فاما اخبرني اذ قد طهرت عدتها لم بعض الا بوجوب الحمل وانها كانت معتقة  
وقت الاقرار بالزوج المرأة في عتق اختها بغيرا فاما فان حصل ففسد ان سطل نكاح الكافر  
ما يجب النفقة والعلة للغايه لان من ضرورتها ايضا فاقام الفرائس فلما العتاق بالنسب  
فضا بدليل شرعي من اقرار الزوج بالولادة او شهادته بغيره او شهادته الغايه  
مطلعا او مع المولى بغير الزوج بغيرا فاما فان العتاق فكون الفرائس فاما ضرور  
ولا كذلك النفقة والعلة فان العتاق بها للغايه انما مولى كماله كماله ومولا بغيرا  
جاء المدعى لا ابطال في الغيرة فلا يجب كذلك الزوج فاما لغيره من العتاق والعلة بغير  
نكاح الكافر فلا يلزم فقام الفرائس عند نكاح الكافر لانه بطل بئنه على اذ هو له زفر  
وكذا ذلك اى مثل ما ذكرنا في صدر الحديث كماله فاما فاقامت المرأة بئنه على نكاح اخبرنا اي على  
ان مدعى بها قد نكح ابنتها الغايه قبل دعواه فانه يوض بئنه عند وسوقف عندهما و  
لو اقامت البئنه على اقرار بان نكح ابنتها الغايه قبل الدعوى جرمته الحاضر معنى الام ولم  
يكن الحكم مثله فاما اذا اقامت البئنه على نفس الزوج مع ان نكاح البنف بغيرا فاما  
الام وذلك لانه اي النكاح البنف بحمل الفساد والنكاح الفاسد للبنف لا يكون سببا  
لفساد نكاح كماله وحسب الوطى بالبيده لا ينصب الجاهل خصما عن الغائب لانه اتياب اصل



النكاح وهو ما في اثبات الصلح لا يتبع واذا احتل نكاح البنت الفاد منعت الشهادتهم  
التي لم ينعى ان الشهادتين على النكاح لا تصح حتى يقر به بصرف الى نكاح صبي في حصول  
الاقرار بمقتضى البينة فنصب الزوج خصما عن الغايه بحكم الحاضر وفي حصول الشهادتين على  
نكاح البنت لا يلزم الصلح فلا يتم البينة فلا حكم بحكم الحاضر لعدم الحضور بل بعضي بمتنه  
الزوج او موقوف فاصحاب الفساد منها كما يقال فانها من الشهادتين بحكم الحاضر لا يصح  
الشهادتين بالجهول وبصح الاقرار به واذا انصرف الاقرار بنكاح البنت الى النكاح الصحيح  
كان ان زنا عليه في نكاحه لا يملكه فله اقرار بنكاحه لا يملكه فانه ليس لازما عليه في سنه  
نكاح البنت لجواز نكاحها قبل الدخول ثم يملك البنت ولو قال الزوجية كنت منكوه  
فليس ثم طلاق ولا مهر ثم يوجبك بعد العدا فانكزت الزوج الطلاق فهي من قبضة  
لان اقرارها على زوج نفسها من التي اقرار بانها سبيل من هذا النكاح وهو ان الزوج  
والاول لم يطلقها اقرار بانها لم تكن سبيل من هذا النكاح فلا يملك البنت فان حضر فلا  
المقوله فاقرب نكاحا وانكز الطلاق فالقول له لانه منكرا تدعي عليه الزوج انك  
منفوق عن المرأة والزوج انك ويحكم بالاول لخصا دق الكل على نكاحه مع عدم سوت  
طلaque وانما لم يحكم بالفرد او السوء من حضور الغائب لان اقرار المرأة والزوج انك  
بنكاح الاول لم يثبت قبل تصديق حتى يلزم بطلان نكاح الثاني فلما حضر وصدق ثبت ولزم  
واذا افرق بينهما كما تنوبها الزوج الاول المقوله ما دامت في العدا من الزوج انك لكن  
النكاح كماله لان العدا انما على استداره لا بقائه واما اذا لم تكن دخل بها الزوج انك  
فله عدا ولا يوقف في التوبان وان اقر الزوج الاول بعد ما حضر بالطلاق وقع الطلاق  
الساعة اي حين اقر وبطل نكاح الثاني ثم احال منفوق منها للم الاول بصدق في  
نفس الطلاق ولا في استناده الى الماضي كما فيه من ابطال حقها في النفقة والكنى الا انه  
يصدق في استناده الى وقع الطلاق والساعة الا ان يصدق المرأة الزوج الاول المقوله  
له في استناده الطلاق الى الماضي فانه حكمه بوقوعه فيما مضى وبصح النكاح الثاني  
الحق في حكم الشرع لا يبعد وتمام الزوج الاول والى والمرأة وقد ايقظا على وقوع الطلاق  
في الماضي وعلى صح نكاح الثاني والعدا وان كانت من حقوق الله لا ان العبد امين فيها  
وبطل الا بصدق فانها مطلقا لا فيها حتى الشرع وحى الولد وبطل بصدق في غير موضع  
الثمة لانه خبر يحمل الصدق فصدق حيث لا تتم به اكله ان انكرت المرأة الطلاق  
حرم النكاح فان انكرت النكاح الاول فالقول له بله من عند وبالعين من عند ما يكون  
اقرارا للشيخ وان اقر الزوج بالنكاح الجوهل بان قال منكوه كنت منكوه بطل وطعنك في حصول  
فانكزت المرأة الطلاق فقط فانكزت للزوج بله من عند حتى لو ادعى رجل انه طلق الزوج

ان

المقوله لم يملك البنت للزوج انك ان تقول اردت غيرك فله نكاح من هذا الذي يدعى كما  
لو انكرا اصل النكاح كخلاف ما اذا كان المقوله معلوما فانه ثبت نظامه بتصادمهم فاذا لم يثبت  
الطلاق يفرق بينهما وبصر الزوج انك فان حصل في صورة الاقرار الجوهل ينبغي ان يملك الزوج  
على قول ابي حنيفة ايها حتى لو نكل عن البنت نفق منها للم الرجل الذي جاء مدعى النكاح  
عليه كما لو ادعى عليه الطلاق بحسب بانه انما يملك اذا كان الترخيم مضمونا بالذكوى ومبينا  
المقصود هو النكاح والتخيم بيع والتبني حكم الاصل وعندها كما يملك الزوج انك اذا انكر  
نكاح من جاء مدعى انه ذلك المقوله ولذا لم يملك المرأة اذا انكرت ذلك لكن لا يملك المرأة ما لم تنكح  
الزوج عن البنت يعني يملك الزوج او لا فان يملك فله ان يملك وان نكل يملك المرأة وبذلك  
كل موضع يدعى نظام اقرارها زوج موقوف يملك الزوج او لا ثم المرأة لو اقرت لم يجز  
اقرارها بنكاح الزوج انك فلا يملك قبل ان يملك الرجل ولو تزوج او لا على ايها فاسمى له  
بالعدا فاستدراه الزوج او ملكه بوجه من الوجوه قبل ان يرضى عليه القاضي بالقيمة اجبر الزوج  
على التسليم والمرأة على القبول لبقاء الموضع للتسليم مع القدر عليه والموضع النكاح  
فانه لا يفسخ باستحقاق المهر كما لا يفسخ بهلاكه بخلاف البسع فما اذا باع عبدا فاستحق  
من يدا المشتري بفضاء ثم استدراه البائع من المتي حتى فانه لا يملك على التسليم الى المشتري للم  
الموجب اعني البسع قد انفسخ بعد استحقاق البسع واستدراه لانه ظهر بالاكسحاق ان  
البسع موقوف على ارجاء المتي وقد بطل بوجه حيث باع من البائع وبخلاف ما لو اشتراه  
الزوج بعد العدا عليه بالقيمة فانه لا يملك على التسليم ولا الزوج على القبول للمرء حتى قد انكسر  
من العين الى القيمة بالعدا ثم الزوج وان كان يملك على التسليم فما اذا ملكه قبل العدا ولكن  
لا يملك البائع على المرأة قبل العدا بان يعطيها الزوج اياه او قبل العدا بها بالاب  
تساخي الملك كما في باب عن العقد لان العقد لم يقع ملكا للمرء بعد اذ لم يقع ملك  
مال الغرماء وما وقع ملكا لمثل ما ليه العبد في الذمة فلم تكن العبد ملكا قبل التسليم وانما يملك  
ملكها بالتسليم او بالعدا فان حصل فنبغي ان لا يملك على التسليم فلما كان ماله العبد  
مثلا لما في ذمته حصوه ماله محل المهر ما يصير مثله له بالجزء والطن فما دام لم عين العبد  
ممكنا لا يصح رالي غنى وما ذكر خلاف ما اذا لم يملك العبد فانه يملك بفسخ العود ففسخ  
وان لم يفسخ وحيث ان يجوز للزوج اعاقه ولا كما بينه ولا بفسخ ولا هبة خلاف ما لو  
استدراه من المتي فانه يفسخ منه التفرقات قبل التسليم او القضاء له خلاف  
ملك نفسه فان حصل يفسخ ان يفسخ ما يملك النفق كالبيع والهبه لعلو جوار البسوس  
العبد كما لم يملك والراعي اذا انفق في الدار المستفوعة والمرءون فليس في النفق  
ابطال من الزوج في التصرف الا في خلاف وفي التكرار ابطال من المرأة الى خلف موافقة فط



اولى خلاف ما ذكرتم فان في الشفعة النفس ابطال حتى المشتري الى خلف متواتر وفي الترك ابطال  
 حتى الشفعة بالكلية وفي الرهن لا ينعقد التصرف بل يوطى الى ان تفتك الرهن كذا في جامع فاضلي  
في النكاح المحل عليه فصول في زوج غايه من غايه محض السهر  
 صلحها ذلك فاجاز ذلك بوجهين فالأول في يوسف بن وكذا الزوج رجل امه غايه بان قال  
 محض من الشهود زوجت فلانة من نفسي فاجازت وكذا العكس بان قالت زوجت نفسي فلانة  
 فاجاز ذلك لانه اى الكلام الواحد من الفصول او المال كسطر العقد بدليل انها لو كانت  
 حاضرين كان كلام واحد مما شطى احصى بملك الزوج عنه ولا يتم به العقد ولا يوقف على ما وراء  
 المجلس لانه كلام واحد لا حكم له شرعا ولا تبادله حث وانما جعل باقيا الى لفي المجلس وجعل  
 القبول في احدى المجلسين بقبول حاله العقد لنوع ضرورة فلا يصح القبول بعد خلاف الوكيل  
 جانب اذا كان ولما من الجانب الآخر او وكلاهما او مضمونا كما اذا زوج صغيره صغير  
 او من موكله او من نفسه او من اجنبي وكله في الوكيل من جانب اى كان وكلاهما من الجانب  
 الاخر او وليا او مالكا او مضمونا كما اذا زوج موكلته من موكله او من ابنه او من نفسه او من  
 اجنبي او زوج من موكله بنته او اجنبيه او نفسها هذه عدة صور شملها عبارة الحسن  
 بحوز العقد فيها كلها لانه اى ما صدر عن الوكيل او الموكل في هذه الصور وان كان عبارة واحدة  
 لكنه اقيم مقام عبارة لانه عبارة الوكيل والوكيل ينقل الى الموكل عليه والموكل ينقل الى  
 مقام كلامه ومخصصه مقام صحيح كالأب اذا اشترى مال الولد لنفسه او بالعكس ولا كذلك  
 العضوي فانه لا ولاية له ولا اى فعله ينتقل كلامه ولا يقوم مقام كلامه فانه ما قال ابو  
 يوسف ان الواحد لو كان وليا او وكلاهما جاز ونفذ فاذا كان مضمونا يوقف الامر اثر الامم في  
 البقاء في ان فعله فان قيل فكيف صح ضلوع امراته الغايه واعتاقه عبدا الغايه  
 مال فلان من جهة ان الخلع من جانب الزوج وكذا العتق مال ومن حيث انه يمين فهو عقد  
 تام وسبغى ان يعلم ان ما ذكرنا من جواز نكاح الموكله من نفسه بلا خلاف انما هو فيما اذا  
 وكلته بان تزوجها من نفسها وما اذا وكلته بالزوج مطلقا او بالزوج من رجل وهو على المحل  
 على ما اشار اليه قوله وكذا لو وكلت امرأته رجل بالزوج مطلقا او بالزوج من رجل  
 فزوجها الوكيل لم يجز عندنا وان اجازت كما من ان المحل هو مذهب العقد اذا الوكيل  
 متوفى بالخطاب والمعروف لا يدخل تحت المذهب المصنف فما اذا وكلته بالزوج من  
 رجل او المقتدر فما اذا وكلته بالزوج مطلقا وذلك كما بين المعرفه والنكاح من النكاح  
 على ما قررنا في باب ما ان فكل من الوكيل في حق نفسه من العقد العضوي فلا تقوم عبارة  
 مقام عبارة ولا تسمى محله ان يكون ابتداء دليل على عدم الجواز عندنا مما فيكون  
 عطف على قوله كما هو وان يكون دليل على كون المحل هو مذهب العقد بناء على كون الوكيل

في حق الزوج من نفسه من العقد العضوي فكل من عطف على قوله اذا المعرف بمعنى ان موضع التمه لا يدخل تحت  
 الوكيل المطلقه وهذا لا تزوجها من ابنته لكان التمه قال العالم لانها نصبت من زوجها وموكله  
 بنفسه متزوجا وقال فاضلي خا ولا نه امر بالزوج والزوج من نفسه بزوج من وجه ولو وكلته بان تزوجها  
 من نفسه ففعل جائز لانه امر بالزوج الناحي وبالزوج من المعروف ولو زوج رجل امته برضاها  
 رجل وقيل عن الزوج مضمون فاعقبت الامه قبل ان يعلم الزوج بالنكاح فلها اى الله من النفس  
 للنكاح ما دام لم يحجر الزوج للنكاح لانها ملك نفسها والعقد موقوف اولا على نفس العقد الثاني  
 وقد تم من جانب المولى وانما يوقف لعدم رضا الزوج وانه باق فيبقى الوقف وليس للمولى  
 النفس لانه لا يعتاق صار اجنبا ومن اجنبي اذا زوج الرجل امرأته بغير رضا لم يملك النفس  
 واذا اجاز الزوج النكاح فلا خيار لها اى الله من جهة العتق للرضا منها بالعقد وعدم رد  
 المالك عليها معنى ان الخيار انما يكون لعدم الرضا بالعقد او لازدياد المالك عليها بعد العقد وههنا  
 قد وجب الرضا ولو لم يرد ذلك لانها اى كجانب من الزوج انشاء النكاح حتى كان  
 المهر لها اى الله من المولى ولو كان كجانب اسناد النكاح الى وقت العقد لكان المهر  
 للمولى وتتمام تزويدها الكلام ما ذكر فاضلي خا ومما ان حكم النكاح بعت بعد العتق سند  
 فكانت الاجابة انشاء من وجه ولو كان انشاء النكاح برضاها بعد العتق لكان الخيار  
 فاذا كان انشاء من وجه كان الخيارا با من وجهه وجهه فلا يثبت له ولو كان المهر للملك  
 من حيث بئوته للمال يقتضي لكون المهر لها ومن حيث تزويدها وقت العقد يقتضي ان يكون للمولى  
 انشاء الله من المولى لان ذلك ان يملك ان يملك من نفسه ان يكون له خصوص المهر وانما جعل ملكا للمولى  
 اذا كانت المستفيدة للمولى من كل وجه والله العتق عطف على قوله للرضا وعدم الازدياد  
 ان عتق الامه بان عتقها مضمون مع النكاح بان تزوجها المولى بغير رضا  
 لوقفا رنا اجاز اى من جهة رجاها بان كبر المولى العتق والزوج النكاح معا لا يكون  
 انجبارها اى في صورة تامة النكاح عن العتق اولى ان لا يكون الخيار ولو كان النكاح اى  
 نكاح المولى للامه بغير رضا من رجل بغير رضا لا يلزم عند اجازة الزوج الا با حازها  
 الا ان يبنى الامه وكذا في تزويج ابنته الصغرى من رجل بغير رضا اذا لم يحجر الزوج حتى بلغت  
 الابنة لا يلزم الا با حازها بعد البلوغ ولو بالسلوك عند سماع الخبر ولا قبل بلوغ الخبر فلا  
 عيب برضاها وواجبها وبه الى عدم لزوم اية با حاز الامه بعد العتق والبنت بعد  
 البلوغ لان المعترض على العقد الموقوف حاله الوقف كالمقارن له واذا كان عتق الامه  
 او بلوغ البنت مقارنا لنكاحها من رجل بغير رضا لا يلزم با حاز الزوج الا بعد الرضا  
 والبا لانه فكل من المعترض دليله العقد والهلاك اى دليل كون المعترض كالمقارن ان  
 وجب العقد اذا اعترض على النكاح الموقوف بان وطئت المخدوم ثم بطل النكاح







الوجه الذي يوقف لعدم النكاح المتوقف اذا المولى نائب عن المالك في الاجابة حكم  
 الولايه لعجزه بالصحة فيصنفه مع عدمه او لظمان اكل البات للمولى على ان لا يكون موطئ الحال المتوقف  
 لا يمنع اجتماع الحال لوجوبه في وقت واحد كالا من زوجت بغير اذن من المولى فملكها  
 من محل مبي له بان باعها او وهبها من محل له وطبها او وزنها موقفا جاز ذلك الذي حكى  
 الامة له ذلك النكاح المتوقف فانه لا يجوز لظمان اكل البات بالملك على الموقوف النكاح  
 ومي قوله لظمان اكل البات الى انه لا يمنع في الحال البات القائم ببيان الحال المتوقف كما  
 اذا زوج الفضولي امة ان كان مع ان لا جازان بغير اذن من وقت العود وبلزم الحال لوجوب  
 لان فيه ضرورة لئلا يورث الى عدم توقف النكاح الامة بغير اذن المولى على الاجابة ولا ضرورة  
 في طمان اكل البات فان قيل فالحال النكاح الفضولي في الامة ما طالع على اتمه لئلا يلزم الخ  
 في شيء من الصور فلفظ مبني الكلام على كون تصرفات الفضولي موقفا وما يدل على ذلك  
 بطلان هذا النكاح لظمان اكل البات ان المالك تب الصخر اذا تزوج مولا او امة لم يحجر  
 لا سطل العقد بل ينفذ باجابه المولى لعدم التاقي الى اجتماع احكامه وبه معنى قوله حتى  
 ان في العبد لا سطل فان قيل كان ينبغي ان يزول التوقف بحجره على المالك تب ولا يتوقف  
 على اجابه المولى لوجوب الرضا منه ابتداء كالمالك تب بزوج بغير اذن المولى ثم غلبت في  
 غير اجابه منه لوجوب الرضا اوله فلفظ المولى انما يرضى ابتداء بالنكاح على ان يكون  
 مؤتمرا من المهر والنفقة في كسب المالك تب لا على ان يكون في ملك المولى فلا بد من الاذن  
 اجمدا لتحقيق الرضا بذلك وبه معنى قوله لكن لا بد من اجابه المولى لانه رضا متعلق  
 المولى بكسب المالك تب لا بملكه نفسه ولو اجازت المالك تب الصغرى تزوج المولى انا  
 ثم عرفت بالادلة او بالعاق فلهذا خيارا يعقوب بعد الاكل للزنا في ملك الملاكات  
 حيث صادت طلعا بها لمبا بعد ما كانت نفس ومي لم تكن راضية بذلك ابتداء  
 فان دفع ما قال زوجه ان النكاح بغير ما جاز بها فصار كما لو زوجها بعد العتق و  
 لنسبها خيارا البلوغ الحال الولايه فعين زوجها اعني المولى لا كسبها المالك وهو كما  
 فيه وقد ارجع ما جازها ما كان هو المانع من النكاح في الحال اعني لا ضرارها فصار  
 كما لو زوج الصغرى الاب او اجد فانه لا خيارا بعدها بالبلوغ الا اذا زوجها من غير  
 كفوا وبغير عتق وينبغي ان يكون في المالك تب ايضا هذا الفصل وهذا الخلاف ما لو  
 اجاز المولى حكم الولايه بعد العتق اي عتق المالك تب لقصود ولا يبيد اي واليه المولى  
 لان الولايه انما اشرأ المالك وهو دون صغريته فصار كما لو زوج الصغرى غير اب  
 واهب المولى وليا واكسب ان الاب او اجد كما هو النظم وارجو الشفقة فلا تصور  
 في ولايته ولا كذلك سائر اولياء ما

١٥٢  
 في التزوج والنفق من الوكيل قبل اجابه زوج الوكيل الموكل اذ اذ بالغة بغير اذن بان  
 ابوها ولم يتاوى او مضوى ولم يعلم بمقتضى الوكيل العقد قبل ان يبلغها الخبر عنه النفق ليقضه  
 اي بعض الوكيل سعي النكاح الذي البيع الذي عقد الوكيل بشرط ايجاب ان لا ينفق قبل اجابه  
 من له ايجابا وله بشرط العلم من المرأة ولا الاب ولا الزوج بالنفق لانه اي العقد المتوقف  
 او حكمه عدم في حقها لعدم الرضا منها بالسبب الذي هو كسب المالك تب وبالقبول فلا تنفذ بالنفق ولا  
 بيع ايجابا فان لم ينس لزم له ايجابا ان يمسح بدون علم صاحبه لانه ما قدم في من لا يفسد له الرضا  
 بالعقد ولو صح النفق بدون علمه لتعطل عليه تصرفه لو هو اعدا في مسعود وميها الله وكذا لو  
 زوج الوكيل اختها اي اخت المرأة التي زوجها اوله بغير اذنها صح اي اذن الاخت صح وبغير  
 نكاح الاولي لقيامه اي الوكيل مقام الموكل له وكالته باقية ما دام العقد موقفا لغير التوصل  
 حصل بعقد تام فامات بعقد نافذ لم ينفق وكالته ونسب الوكيل في باب النكاح كغيره الموكل  
 بنفسه لانه لم يزل الرسول والموكل لزوج اخذ المولى بغير رضا المالك تب فسيح للعقد لا ولا كيان  
 جا معا بينهما عقد افكده الوكيل وانما قيد بغير اذنها لانه المالك تب الى البسار اذ مع الاذن لم  
 ظا وهذا قال مجرأ الا على ان الوكيل لو زوج اخته لولا بوضا لما كان له النكاح كالا  
 كما لو زوج الموكل الثانية بوضا فكذا اذا زوجها الثانية بغير رضا المالك تب يكون نصا كذا نصير  
 جا معا بينهما عقد ان لم يرضها معا بينهما ملط بخلاف ما لو كان معها اي مع اخته الاولى  
 اذ اذ له في تزوج الوكيل بان تزوج الوكيل الموكل اخته الاولى مع اذنها لولا فانه لا يكون نصا  
 لنكاح الاولي لانه اي الموكل مضوى في هذا العقد لغير الوكيل نكاح اذ اذ لا ملك نكاح  
 اذ اذ لم يكون فعله كعمل الموكل وكذا لو زوج بعد نكاح الاولى اذ اذ لا يكون نصا له  
 ولو عقد مضوى نكاحا بان زوج اذ اذ بغير اذنها من اجل اذ اذ زوجت لولا فانه لا يكون نصا  
 عن الزوج بانه اذ اذ لم يرضه النفق لانه ابطال من الغير اعني لا يصير الذي ليس له اجابه  
 خلاف البيع الصارح في التصولي فان لم يرضه قبل اجابه الاصيل لانه يرضى من العتق  
 اذ الحقوق من البيع راجعة الى العاقد بخلاف النكاح فان الحقوق لا يرجع اليه سغير محض  
 وكذا لو لم تنقض الفضولي فذلك النكاح لكن زوج اي ذلك الرضا اختها اي اخت المرأة  
 الاولي لا تنقض نكاح الاولي لانه اي هذا التزوج ايض لا يظهر في الزوج ليلزم الجمع  
 بين الاخير عقدا فمي لم يصطفا كما في غيرها ملكا لكونه سببا في موديا الله واما ما يظهر  
 لان عبا الفضولي تنقض على نفسه ولا يستقل اي لا يصلح خلاف الوكيل وان قيل يستغنى  
 ان لا ملك الوكيل ايضا بعض النكاح لان الحقوق لا يرجع اليه حتى تزوج من العتق وان جعل  
 ملكه من النفق منها على ان لا يمنع عن ان تمام كما ان له الامساح عن اصل العود  
 فان فضولي ايضا كذلك بل اولى وكذا ابطال اي الغير رضا مشترك على انه كوز ان سبب



ضمنا والعقد انما هو الى الامتناع عن الاتمام لجانب ان نفس النكاح الموقوف في وجه  
امتناع عن الاتمام من وجه آخر من الوجوه دون العضوي علما انك حينئذ قد انقضت  
وتوقف اي نكاح المرأة ونكاح اختها ونكاح ابنتها سواء اقبلت بها في النكاح  
كما يسع مع الاعتق فيما اذا باع مضموني عبد ان لم اعطه فانه موقوف الى ان يباع  
اجابة المالك مع انهما لا يمتنعان وذلك لان الموقوف انما هو لاحتمال النكاح بالاجابة وهو  
نابت في كل منها كما حال النكاح والهدق والكذب وانما الممتنع تحقق الامتناع وكذا لو وطئ  
وكل الزوج هو العضوي في ان تزوجه ام لا فنقض العقد الموقوف لا يصح لانه اجتناب عن ذلك  
العقد اذ لم يوطئ الا في عقد آخر فان حصل فبطل مبيع ان لا يملك تلك الوطأة اجابة العقد  
الاول كما لا يملك بعضه لان طرفي العقد في النكاح الموقوف على السواء فلو انقضت  
فقد بطل كون النكاح موقفا من جهة واحدة وانما يملك الاجابة لكونها انشاؤه وهو يملك هذا الوكيل  
انشاء العقد فبطل اجابة العقد الموقوف بهذا الاعتبار وانما يجوز ان يفسد الوكيل العقد  
الموقوف الذي عقده بنفسه فانما هو من جهة ان مقام الوكيل في ذلك هو الزوج في نكاح  
هذا العضوي الذي صار وكيله اختها اي نصف المهر ولا ينفذها ما ينقض نكاح الاول في ضمنا  
لانه وكيل في العقد السام مقام الموكل فصار كالنكاح الموقوف في نفسه فيفسخ الاول  
وكذا في المبيعة ان لا ينفذ نكاح اخذها لكونه موقفا من جهة واحدة على ما في الجمع  
ان لو وكل رجل بغيره بان تزوجه فلهذا بعينها فزوجها منه بغير رضا لم يفسد ذلك العقد فبطل  
اجابة المرأة جاز لانه صرف حكم الوكالة والوكالة لم تنقض بالعقد الموقوف فصار كما لو  
نقض الموكل ولو تزوجه بعد المبيعة لغيرها لم يفسد ذلك نكاح المبيعة لانه موقوف في العقد  
السام ولا يكون له العقد الصادر بغير الوكيل ولا يكون له فعل الموكل ففعله وكذا في  
المعينة متعلق بصد الباب والمعنى ومثل الوكيل في الزوج مطلقا الوكيل في الزوج  
المعينة حتى ان الوكيل لو تزوجه بغيره لم يفسد ذلك نكاح المبيعة لانه كان موقفا من جهة  
المهر انما يفسد ان يزوجها الوكيل من ذلك الرجل لكونه موقفا من جهة واحدة ولا  
ينقض لصيرورته مضمونيا في العقد السام حيث اقتصر وكالته على نكاح المعينة فعلى هذا  
في العبد ان يقول ان لا يبيع مضموني نكاحه لغيره وحينئذ سقط الباء عن قلم النسخ  
فيجب التمسك الى ان هذا الكلام متعلق بموكله وكذا لو وطئ مضموني الوكيل في الزوج  
ذلك العضوي بزوج ام لا فبطل مضموني الوكيل ذلك النكاح الصالح عنه بطريق العضوي لم يفسد  
النكاح لانه لو كان بغير المرأة ان يزوجها لغيره كان موقفا من جهة واحدة ولا  
مضموني لكونه موقفا من جهة واحدة وبهذا مع ان الممتنع له ان يزوجها لغيره ولا يزوجها  
لا يستعمل ولا يبيع الموكل الموكل الموكل لكونها موقفا من جهة واحدة

قطعا فكل الوكيل وكونه مضمونيا في العقد الموقوف ومضموني الوكالة على نكاح المعينة لا يفسد  
من النكاح ضمنا ولو جاز الوكيل بزوج المعينة لكانها بان نفقها فبطل نكاحها بالوكالة  
نكاحا بالوكالة او بغيره بطل النكاح الاول له وكالته باقية فكان كالموكل والموكل لو زوجها  
بغير رضا لم يفسد ذلك نكاحه حتى لا يفسد الاجابة قال العالم في قيل هذا انما يستعمل اذا كان  
المهر في العقد من قبلها اما اذا لم يملك مهرها فاشارة المهر الى الجواب بقوله وفان كانت  
اي فاني بطل المهر ولو بطل في العقد لكان على تقدير البطلان لواجبته المرأة او تنقضت نكاحها  
لا يجب لزوم العقد ولا اندفاعه وعلى تقدير عدم البطلان يلزم بالاجابة ولا ينفذها  
سواء في ذلك اتحد المهر والنفقة ولو خالف فصولان بان زوج مضموني رجل امراة  
وقبل عن المرأة مضموني آخر ثم ان يزوج المضموني بغير العقد ينقض العقد لان العضوي  
لا يملك النكاح بل توقف على العقدان فايها اجازاه جاز وبطلان نكاحه بغيره ولو  
خاطبت المرأة العضوي من جانب الرجل بان قالت زوج نفسي فلهذا فبطل مضموني ثم  
جاءت اي المرأة والعضوي ذلك العقد توقف العقد لانها اي المرأة لو كانت اول صفة  
على الشرع وذاك حكم الاصل في نكاح اجابة ابن النكاح موقوف هو الاول لانه موقوف  
ولو تزوجه وكيل مستبد او امة وزوجه وكيل اخر مثله في كسبه لغيرها من الرضا والسبب  
بغير رضا يفسد اي النكاح لان الموكل فام مقام الموكل فصار كما لو باع الموكل نفسه  
منه ففسد معا فان جمعها في احاب واحد ففسد معا في عقد واحد اعني في احاب  
القبول كجمعها في المهر الواحد ففسد سقن والترحم معذرة وكذا بطل النكاح لو  
رضيت لغيرها اي اصدى من غيره ففسد النكاح لكونه في عقد واحد اعني في احاب  
موكنا في شرط العقد كمن جمع بين حبي وامة بغير رضا آخر ومع رضا موكل لا يفسد نكاح  
الامة كزوجها من النكاح ولا يفسد في احاب مضموني من لانه لست محل النكاح  
حال الصم الى النكاح واما على تقدير الرضا من النكاح او من النكاح وموكل لا يفسد نكاحه  
الفساد بخلاف ما لو كانت الاخت في مثله بزوج الوكيل المستبد من او النكاح في مثله بزوج  
الامة والامة ذات زوج فانه لا يكون كما ذكر بل يصح نكاحه عند ذات الزوج في ذلك  
وكذا في الامة في الثانية لانه لا يصح نكاح ذات الزوج لو تزوج ذلك النكاح فلهذا يحقق  
الجمع اذ لا ضم دون استواء مكنه المنعقد اي الجمع انما يكون حيث يمكن العلق من منفذ  
كل منهما ومنها ذات الزوج لست محالة للمنعقد هذا اي لانه لا ضم من مكنه استواء  
لو تزوجه مضموني عرس جارية واربع اما تزوجه موقفا نكاح الامة ولغاها نكاح الجارية  
نكاح اخر على تقدير الانوار لا يصح فلا يحقق الجمع ولو كانا اي اللذان زوج احداهما من رجل  
الامة والامة اخرها معا فصولين توقف اي العقد لغيره ان العضوي لم ينقض نكاحه



فلم يصر بما خلاص القول الحكم ان اذا كانا في عقدان في عقدان بان تزوج الفضول لا يحسن  
عقد واحد وخطب على كل امرأه طيب ما ذهبا او بغيره اذ فانه سطل العقدان ولا سوفي  
لحقق الجمع في كل منهما وان قالنا ان العقدان لرجل زوجتك انفسا او قالت كل واحد  
زوجك نفسي وجمع الكلامان معا فقبل الرجل في احداهما معط جازله لم يجمع في حقه اي  
حق الزوج ولم يوجد لاني ان كان لا اتصال كلام في امراتيه ولا في القول وهو كما في عكسه وهو  
ان يقول الرجل تزوجتك كل واحدة بالف فقبلت لهما لا يجوز في حقه في كل واحد ولا في  
الحسن من النساء لو قلنا زوجتك انفسا او كل واحدة زوجك نفسي وجمع كلام الكل معا  
فقبل في البعض معط جازل لو قال تزوجتك فقبل البعض لم يجمع في حقه في كل واحد ولا في  
جمع بين ابنته البالغة وامته في الزوج من رجل بغير اذن البنين وقبل الرجل في الامه لا يصح  
لانها ليست بحل حاله الضم الى الخي ولو قبل بعد ذلك في البنين لم يضر في حقه في حقه  
ويجوز لكاح الامه على تقدير صحة نسب ردة الكاح الخي فكيف مع بطلانه ولو كان طيب  
فضولان بان تزوج احداهما رجلا وامه بالف درهم وقبل لهما لم يصح العقد لانه كما يرد  
ويؤيد العقدان فاجاز احداهما اي احد الزوجين لهما اي احد العقدين بطل العقدان في  
لتناق في المستتي لانه يمكن ان يكون المهر الف درهم هو العقدان معا وكن كل الزوجين  
ملك الفسخ فاذا اجاز عقد احد ففسخ الآخر لتعذر اجتماع العقدين على امرأه واحدة فان  
اجاز الزوج البت العقد الآخر بعد ذلك لا يصح لانه مفسوخ وان اجاز الاول وحده ففسخ  
ولا يرد العقد الاول باجازه الزوج الآخر العقد الآخر بعد اي بعد الزوج الاول المهر الف درهم  
في ضمن التبعوت يعني ان اجاز الزوج للعقد البت لا يكون فسخي للنفق الاول المهر الف درهم  
لست بفسخ نكاح وانما يكون فسخي لفروقه سوت ما اجاز فسخي المنيب لم يكن ولو اجاز  
كل واحد من الزوجين نكاحا بان اجاز الزوج النكاح الاول والمرأة الكاح البت مثلا  
وجمع كلامهما معا بطل اي النكاح فان اجاز كل منهما ففسخ للعقد الذي اجاز حقه  
والفسخ اعمى لانه يرد على الاجاز بمعنى ان ما لحقته الاجازة بفسخ الفسخ ولا عكس اي  
الاجاز لا يرد على الفسخ بمعنى ان المفسوخ لا يعيد لاجاز ولا احاد ال كل واحد  
منهم بالفسخ ولا يفسخ بالاجاز فمكسر الفسخ بعام معنى فبطل النكاحان وان تقدم  
احدهما فاجاز احد العقدين ولم يعلم بالفسخ ايها الاول فاجمع على اجاز احدهما بعينه  
لم يجوز ان يرد اي ذلك الذي اجمع على اجازة هو المهر وهو كحل لا يفسخ النكاح وان  
غيبنا اي احد العقدين اللذين وقعت عليهما نكاحان اولان بان يصار على انه كان هذا  
جائزا لانه لا مكذب لهما وقد يتقنا بجواز اجازتهما وانفساخ الآخر واليه جاءت من قبلها  
فكان البسار اليها واذا قد تصادقا ولا مكذب لهما والنكاح حقا حقا تصادقا

نظيره ما اذا انسى المطلق بطلان من نكاح مع انها كانت معتقة فانه لا يجوز له ان يتزوج واحد منهن  
ما لم يذكر وان صادق الفل على انها منهن وتزوج غيرهما جاز ولو اجاز لهما اي لو اجازت  
المرأة النكاحين معا فلو خاض الرجل اجاز احدهما بحجة الرجل ايها شاء ويكون عليه مسمى  
ذلك الذي وقع عليه لا نفاق ولا تكون اجاز المرأة العقدين بطلان البسار فسخي لكل  
واحد منهما لان كون اجاز احد العقدين فسخا للآخر انما هو بطريق الدلالة ولا على الدلالة  
في مقابل البسار وهذا معنى قوله للمهر العيني للفسخ اي البسار فسخ الدلالة عندنا لهما  
وهذا الخلاف الاول وهو ما اذا اجازت المرأة مثلا احد النكاحين فقط فانه ليس للرجل ان يجز  
غير ذلك لانه اي ما اجاز ففسخ للآخر دالة ففسخ العسخ وما ثبت بكلام واحد ولو دلالة لا يغير  
بكلام غيره ولو عيان وخلاف ما لو زوجا اي الفضولان من انفس بان تزوجا با من رجل  
ثم من آخر ثم اجازت المرأة النكاحين فانه لا يجوز للتدافع في الموجب للنكاحين اعني الكل  
اذ فسخ حل امرأه واحدة في حاله واحدة لرجل فان فسخ في الزوج من واحد بعد  
انضاد دفع في الموجب اذ فسخ سوت الحل لوانه في واحد بعد ففسخ لا منافع بغير العانت  
سيما عند احدا في المهر فلت بغير الحل وان فسخا بفسخ البسار تصاف الى  
احد العقدين لا بعينه ولا كسحاله في ذلك للمهر المستحق عليها باي عقد كان واحد وهو  
ملك البسار والحل معلوم وانما الجاهل في المهر وهو مسمى على الزوج فاذا اجاز احد النكاحين  
بعينه ففسخ المهر مستمرا واجمع على اجازتهما على ذلك العقد وارفع جهالة المهر فلو لم يسم  
ولو اجازهما عطف على ما قد رتبنا بعد قوله فلو اجازتهما وعطفه على لوان اجازتهما لا بعد  
المقصود لان المعنى ان المرأة لو اجازتهما فبعد ذلك لوان اجاز الرجل احدهما فكذا  
ولو اجازتهما الرجل ايضا او بدأ هو فاجازتهما وبطل اجازت المرأة احدهما جاز  
حكمهما المثل من كل واحد ولا كثر عند اي عند اي حصة فان اكثر منها فلها اكثر  
او اقل قال كل او بينهما فمهر المثل لانهما اذا اجمع على اجازة العقدين جمعا  
فقد اجمع على اجازة احدهما لا بعينه فلم يفسخ المسمى ولو اجاز الرجل كليهما  
والمرأة احدهما لم تفسخ المهر من جانب من سمي عليه وهو الزوج فلم يحكم مهر المثل  
كما في الزوج على طرف او لا فسر بان قال لا يزوجك على الف او الف فقبلت  
فانه حكم مهر المثل وعندهما الاقل على كل الزوج وان قال كل واحد من الزوجين  
اجازت لهما اي احد النكاحين المذكورين وتقدرا لاي جمع كلاما معا فهو اي  
النكاح موقوف كما كان وهما الا جمعا على احدهما لانه ان اتحد امرأه بان كان ما  
اراد الزوج اجازة هو بعينه ما راد الزوج بعد ذلك الولد وان تعد بان اراد  
كل غير ما راد في بطل اي النكاح حاق وطه اي في ان المراد واحد او موقوف







الواحد سعين مع عدم المرح وان سبي الخو به مع اربع تحته فسد الكل لكل حال اي سواء سبق عقد البعض  
منهن اول سبب للاستواء اي لا يتواءم كاح كل من الاربع ابتداء وبقي السبي وان كان  
لكاح بعض سببا قبل السبي لانه لما اخرجوا الى بلادهم لم يبقوا في بلادهم ولا في بلادهم  
لكاح ما فوق التثنية ولا سبيل الى تزوج كاح الاوليه بالحيه لكاح الفخس الضاحي وضع  
كان صحى في حكم المسلم والمكفر لان الزوج كان في احسنه بخلاف ما اذا سلم مع العرقان  
نكاح غير الاربع السوابق لم يكن صحى في حكم المسلم ومصر الفساد اليه وبه اعند الجسفة والى هو  
عليها لله ومجهول للغير في اثنتين منها في سبب السبي مع اربع تحته وخير في اربع في الاولى الى سبب  
الاسلام مع عشرة تحته بكل حال من غفرو من الزوج وعقد واحدة او عود مسعولة وقد عرفت  
ذلك في المحل حيث تبين ان انكحة الكفار عند مجرته ككوفهم عن طهر الشرايع وانما وصفت المرحمة  
لعارض وفيه كما لو طلق الهدس على له بهام وغير صحى عندهما ككوفهم في طهر الشرايع لاننا منعنا  
عن التعرض قبل اسلامهم فاذا اسلموا وجب التعرض لكاح الحارم والله اعلم والمسلمان لم  
لم يكونا من الباب لكن في كثرنا نقول انما سببها على لا يخفى

خيار العتق مولى خيار العتق ثبت للامه عبد كان زوجها او امره العبد اذا عتق له زوجة لانه  
انما تبين حديث بريد بن وهب قال لزيد بن ابي رباح العتق التي تبين بالعتق في حق حكمهم  
المعلقة بالنكاح وذلك في عتق الزوجة ثم الزوج فان الزناوة تحصل له لانه لا عتق اذ ملك بعد  
العتق بزواج الاربع فان فصل كان شيعي ان يصدر على دفع الزناوة كما لطلقة النالمة ثم  
الاصل كما لطلقة النكاح كان ملكها حال الرق فثبت العقد الى دفع الزناوة وما عداها  
كالسابع لها فصارت الزناوة في حق الدعاء احلا ودفع الاصل بغير دفع السابع وهذا  
اي يكون ما عداها كالسابع لو قال طلعتي على الف ومولى والى ان الزوج لا ملك  
الا الطلقة النالمة لسبب الطلقة وطلعتي اسحق له لفر الطلقة كالسابع وكان ايعاد  
النالمة ايعاد لها والاطلاق لا يحق الا لثلاثة الاف ولان المحل يدور معها عطف  
على مصون قوله وما عداها كالسابع معنى ثبت في اخبار مطلقا للمحكمة الامة بعد العتق  
للكاح بدور مع زمان الملك وهو اوعدا اذ ليس في الشرع ان لا ملك الزوج على  
الحرج الطلقات الثلث فمرفوع دفع الزناوة دفع المحكمة للامه بغير وهو المرفوع بدور  
الدارم وسبق خيار العتق بالمجلس اي مجلس عليها بالعتق يعني انه لا يكون على الفور  
حتى يبطل السكوت ولا يكون الى بلد حتى يوقف على صريح الرضا وذلك لانه حوار الطلل  
من ان يقع على ما يشعرون قوله عليه الصلوة والسلام ليرى حرج عتق ملكه بضعها فما  
وحوار الملك مقدر بالمجلس كما اذا قال للزوج اخبا لي بعك وفصل خيار العتق في البند  
لا يقدر به اي بالمجلس بل يقدر الى صريح الرضا منها وبه روى الحسن بن ابي صنفه الله

وابن سماعه عن محمد بن سواد وسوق خيار العتق اي ثبوت الفقرة به على النفاذ وما ذكرناه من الحكم  
خلاف خيار البلوغ فانه لا يقدر بالمجلس بل اذا علمت وسكنت بطل اخبار وسوق الفقرة به  
على القضاء لان الملك اي ملك الزوج عليها قبل بلوغها ما تبين بها في النفاذ العقد على الصغير من كل  
وجه حتى يتوارثان وحل الوطى فاعبر الله بخار البلوغ دفعا للثابت ومولا يكون الا بالقضاء  
اذ لم يوجد رضى من له الحي كالزناوة بالعتق بعد العتق لا يكون الا بالقضاء ولا كذلك الزناوة  
العتق فانه دفع ثبوت الزناوة كره المبيع بخار والشرط المانع عن مام حكم المبيع الا انه اي الملك  
في نكاح الصغير وان كان ثابتا بجماله لكنه ليس بلامع في ولاية غير الاب والجد من العصور  
حتى لو ظهر من نكاح في الزوج من غير الكفو او بالغين العتق لم ينعقد اصله فلا يكون الزناوة  
البلوغ طلاقا لغير الطلاق دفع ملك النكاح الله ثم كان الزناوة والعتق ايضا ليس بطلاق  
لانه ثبت لعنيتها بخلاف خيار النكاح فانه طلاق لكونه يسقط من الزوج وهذا اي ولان  
الزناوة كخيار البلوغ ليس بطلاق فثبت الوفاء بالزوج الصغير الفقرة قبل الدخول لا يحل عليه  
شي من المهر ولو كان طلاقا لوجب نصف المهر وسقط سكوت البكر عطف على مقرر اي خلاف  
خيار البلوغ فانه سوفف على القضاء ولا يقدر بالمجلس وسقط سكوت البكر والمقصود لم  
في كونه لا يقدر بالمجلس بعضه ولا موافقه في البكر بسقط الحرجه السكوت في مجلس العلم للزناوة  
دلالة كما في ابتداء العقد حيث تكفي سكوت البكر لما بها من الحياء عن اظهار الرغبة  
الرجال معهم من سكوتها الرضا ولا لذلك الثيب والغلام فلا بد منها من صريح الرضا  
كما في حياء العتق فلو لم تعلم الامة باخبار اي بان خيار العتق حين عتق نوقح اخبار  
على مجلس علمها بالعتق حتى لا يبطل ما لم يتم عن المجلس لانها اي الامة لا تنزع عن خدمته  
المولى للتعلم لا يحكم الشرع فقدرت في الجمل بذلك خلاف الصغير فانها لا تغدر لانها  
تنزع للتعلم فلو لم تعلم ان خيارها حتى قامت عن المجلس بطل خيارها وكذا سائرها  
الشرع فان الامة لا تغدر بعد العتق في الجمل بها فانها شايعة فكانها معلومة لا  
الشموع في دارهم لم اقم مقام العلم بها كما في البند فما اذا صالح الامام الكفار  
ثم راي بعض الصلح وسد مواردهم اليهم خيرا فانه ينبغي لقوله نعم في نبيذ اللههم على سواء ثم  
لا بد من مضي مدة يمكن كلامهم من العلم بالبند ولا حاجة الى حصول العلم بل جعل شموع خبر البند و  
اشهرها ان فيما بينهم من علم الكل بذلك محال للامام مقاتله الظل وكما في الشفيع فانه اذا  
شاع ذلك فيما بين العسكر كان لكل من قبل ملكه عليه وان لم يعلم مولا يوارده ان الامام  
جعل له ذلك وكما في الجرح فان المولى اذا جرح عبدا المأذون وشاع ذلك في السوق كان ثابتا  
في كل احد من له علمه وما ذكر من الفرق بين خيار العتق وخيار البلوغ وسائر  
الاحكام مدع ما ذهب اليه بعض المشايخ من ان خيار العتق ايضا يبطل بالامام من مجلس العلم

م



سواء علم بالخيار او لم يعلم له الجمل بالاصحاح في ذلك لم يفسد لم يفسد كذا في خيار البلوغ  
والاصحاح ولا يبطل خيار العلق بالارادة حتى لو اراد بعد عتقها قبل علمها بالخيار ووجهه  
الحرب ثم رجعا لمسلمين كانا اختيارا في مجلس عليها وكذا لو علمت بالخيار في دار الحرب لم يفسد  
على حاله الا اذا قضى بالخيار فانه يبطل اختياره كقول حكيم الله تعالى بعد العتق يفسد المو  
وبالموت يبطل الخيار وكذا في مثل الامه المسلمه الامه التي تبني زوجها حرة في دار  
الحرب باذن مولاه ثم اعتقت فلها اختيارا وامت في مجلس عليها اذا علمت ان  
الخيار لم يفسد في المسلم وان لم يعلم حتى فرجا اليها مسلمين لم يفسد خياره ولو كان لها  
ظاهرا في ان اعتاق الزوج في دار الحرب ووقع في مواضع لقوان اعتاق الزوج في دار  
الحرب لا يفسد عند ان يفسد في دار الحرب وان كان في المسلمه روايته قد وقع العتق وبن وجه الموضوع  
معناه اي معنى ما ذكر في الجامع من خيار العتق في دار الحرب هو ما اذا ما كذا في  
بالتحليل بان خلى سبيل من اعتقه كما هو حال الامه او حكم الحاكم بان ملكه شيئا فان املكه من  
اصحاح الجارية واما اذا لم يخل سبيله ولم يملكه شيئا كان الاكسلا الذي هو سبيل سرقا  
الرجعي قايما فصار ان اعتاق ما عتق وهو فم يفسد وكذا لو طأ عليها الرق بان الزوجان  
فصارا موقوفين ومما على نكاحها لعدم بيان الالهي فان عتق بعد ذلك يكون الخيار في  
الاصح لان ملك الزناوة بطلت بالرق وهذه زيادة حديث حديث حديث لم يرض بها  
المرأة فكان في رخصها وهذا من مذهب النجاشي انه لا خيار لها لان هذه الزناوة  
كانت مباحة عليها عند العقد لله الكفاي وقع بينهما في حال الحرية فكانت راضية بملك كامل  
وكذا في كابت خيار العتق على قدر شرط ما ان الرق سكر خيار العتق في كفاي وله بان  
اخيارت المعتقة المسلمه زوجها فارتد او لحق لم يفسد خياره فاعتقت سبب خيار هذه العتق  
ايضا بخلاف خيار البلوغ حيث لا يفسد خياره وان اراد الصغرى بعد العتق مسلا  
صغرى في النولان مسلمان ارتد الى الب و لم يفسد خياره فرفع الصغرى عنها المسلم  
من مسلم فلم يفسد خياره حتى لو تزوج ولام الصغرى في الب وارتد واما في دار الحرب فالكفاي  
كحاله لانها ترتد بارتداد الالم فكانت تداو مع ارتداد الزوج واذ اسبى الزوج فالكفاي  
بيع الكفاي فالكسب بوجاهة الزوج والالب في ان كبره ان على الاسلام واللام  
والصغرى امانان للتي فان اعتقت لم يفسد خياره فاختار العتق لانه لو جده عليها  
زيادة الملك وليس في خيار البلوغ لانه اي خيار البلوغ انما يفسد في نكاح هو  
ههنا وقد صار هذا النكاح في حال السبا ولم يبق للمرأة الطومان الوقت فاذا الرق  
الطالبي على الكفاي كما يفسد في الكفاي فلهذا يكون خيار العتق فاما  
اذ اسبى الزوجان الى سائر ثم اعتقها المولى كما لو كان رصده وقت الكفاي  
والاعلم

باب من اراد ان يزوج امه على الف حاله او الف موصلة الى سنة  
قلها الف الموصلة عند حالها اقل لما في النكاح من الزنا وهذا لا يجوز الشر في قبل العقد  
التمن موصلة بمعنى لو باع شيئا بالو حاله فاراد شراءه قبل نكاحه لم يفسد خياره  
شرى ما باع باقل مما باع قبل نكاحه وكذا لو اشترى بالو فاراد ان يبيعه ما اشترى على حاله  
لم يفسد خياره ان كان النكاح اقل فهو مفسد ولا يصح ان يفسد خياره على الف حاله او موصلة  
الى سنة بخلاف الموصلة وكذا لو اشترى العتق من السبعين له اوها بان قال على ان اعطيك ابنتي  
او شيت فانه يفسد التسمية وكذا عند كسب الف الموصلة ان كان مهرها اقل من الف والار  
قال حاله اي وان لم يكن اقل بل اكثر اوف وبالف الف حاله والوف ان البديل الاصلي  
في باب الكفاي عند مهر المثل كالف في البيع وانما يفسد الى المستمي اذا صحت التسمية من كل  
وجه وكلمة او متى دخلت من التسمية ففسدت من وجه المهر النجاشي من الاول والاكثر من  
العتق والتمني سبب في هذا التمسك والتسليم بوجوب فساد التسمية لما فيه من جهالة البديل فانه  
يد من رفع الجاهالة وحكمه عند ان يفسد في الجواب الاصلي وهو مهر المثل اي يجعل حكمه لرفع الجاهالة  
لكنه لا يفسد من ذلك وان كان مهر المثل اقل للمهر الزوج رضى بالزيادة ولا يفسد على ذلك  
وان كان مهر المثل اكثر للمهر الزوج رضى بسقوط الزناوة وهذا كما لو قال من ستاجر حلا  
لصبغ له ثوبا اصبح بداريم او من سكر الموصلة الاصلي وهو ما زاد الصبح من بعض  
من درهم ولا يفسد على ذلك في خلاف الطلاق على الف حاله او موصلة الى سنة لانه لم يفسد  
اصلي اذ فسد المحب ففسد شيء لعدم ذكر البديل ففسد في قول المفسر اذ بعد القضاء بالطلاق  
حتى ناضت لم يفسد الزوج به كما في قوله في الوضوء بالف او الفسح في الف وكذا في ما لو  
سقطه عند النكاح انما يفسد في الف حاله او الفسح في الف او الفسح في الف وكذا في ما لو  
انما يفسد في الف حاله او الفسح في الف او الفسح في الف او الفسح في الف وكذا في ما لو  
وان قال ويصحب على الف حاله او الفسح في الف او الفسح في الف او الفسح في الف وكذا في ما لو  
مهنها معيد لان لكل منها زمان من وجه وبعضا من وجه من غير ان يفسد اصلها  
للاقلية كالاول ثم الاكثر من قبل الزوج فاختار له وكذا عند اختيار الزوج ان كان مهر  
منه اقل من الف لانه التمسك اصل الزناوة في الزناوة العاجل والكثرة ان اجل  
وان كان اكثر من الف فاختار له لانها التمسك عند النكاح اما نقصان العتق و  
اما نقصان الوصف وكل منهما يفسد من وجه واكابر اصلها على السبعين ففسد خيار  
لكن التمسك لان هذا هو الكون اختياره في الصورة الاولى وفي الصورة الثانية دفع  
للضر الذي كان يكون عليه او عليها لولا اختياره اذ قد يكون اكثر من الف او العكس  
العاجل وقد يكون بالعكس

التمن

ق



او بصدائق غير الصداق الاول قال المولى لمن تزوج امرته بغير اذنه على ما في درهم اجرت لم  
 زدت في المهر فاني الزوج الزانية وقال لا ارضى فهو اى النكاح موقوف على حاله لم يطل ولم  
 يصح في بدون الشرط لانه اى ذلك الا باء جواب عن الزانية مقتصر على ما لا يجاوزها  
 الى اصل صبيح الاصل حاله وقوله لا ارضى كما يحمل عدم الرضا بالنكاح يحمل عدم الرضا بالزانية  
 والنكاح منعقد لا يوقف على وجه التسمية كذا لو قال اعطيتك لاجبة النكاح حتى تريد  
 المهر فاني الزوج كان النكاح موقوفا على اذنه على الزانية موقوف للتمتع بالزانية عند  
 منى لا للتمتع بالزانية لا بغير الامداد والاشهاد ولا معنى فان قيل لا يخفى في ان حتى معاق  
 بلا اجر وموقوف على عدم الاجابة اعني من التمتع من التمتع موقوفا والاول لا يقبل النقض  
 بالغاية فعلى النكاح ان يكون موقوفا على عدم الاجابة ولا يجزى ان يكون موقوفا على  
 الاجابة النكاح الا بزمان في المهر كان موقوفا على الاجابة لانه اى النكاح على ما في  
 بعد التسمية فطال المعنى على نفي الاجابة في غير الموقوف بالزمان وذلك لان على  
 نفي النكاح ولا اجابة وان جعل النكاح مستمرا من النكاح انما على موارى الجمهر فالحق  
 على اثبات اجابة موقوفة بالزمان ونفي سائر الاجابات وان قيل الزوج الزانية  
 في الصور الثلاث اعني الشرط والغاية والاشهاد فغدا النكاح لو هو شرط الاجابة  
 والزمان تكون كغيره المثل حتى سقط بالاطلاق لا كما لم يمتح حتى يصفى و  
 ذلك لانها ثبتت بالتسمية في العقد كما ان مهر المثل ثبت بالعقد غير التسمية فيما لا في السبب  
 باجدها من المستحق فوهما في الوكالة حيث لا سبب الا بالعقد والتسمية جميعا  
 ولو قال المولى لا اجبر النكاح ولكن لا اجبر النكاح واما في النكاح واما في النكاح  
 لا يمتح حتى يصفى العقد سواء رضى الزوج بالزمان او لم يرضه لانه اى الكلام  
 انما اعني ولكن زدت في او اجبر ان زدت في موقوف للمعنى اى نفي الاجابة على الاطلاق لا  
 الاول فانه كلام مبتدأ مقطوع عن الاول لا بغيره نقضا فكما ان النكاح يمتح  
 كما في قوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا والاشهاد فلا نه عطف والعطف  
 يعنى نفي المعطوف وكما في الصور من قال لا اجبر وسكت وعدم الاجابة على الاطلاق  
 ظاهري النكاح وان كان حسب مفهومه اعم ومنه اختلف قول المولى لست من من بيع لكن  
 عصبه جواب من قال لعالم على الف درهم من من بيع لان من اى في قوله لا وادنى  
 الموقوف اية اى جهة الوجوب لا اصل الواجب لان النفي اذا دخل على كلامه فانه يوجب  
 الى ذلك العبد خاصة حتى ربما تدعى انه بعد موت اصل العبد وهذا اى في قوله النكاح  
 نفي المولى الاصل اى اصل الاجابة حيث لم يقدح في العقد حتى لو عكس القول بان قال المولى  
 لست اى عليك شيء ولكن عصب وقال المولى لا اجبر النكاح ما به ولكن اجبر ما به وحسب

لا يشك  
 فلا ينقض

انكسر

انكسر الجواب اى بطلان الاقرار لان الموقوف قد كتب الموقوف في اصل اقراره وان بطل العقد لم  
 المولى في النكاح ما به لا النكاح مطلقا ومنه ما به لا يحسب له اية صريح في الرواية على ما قال  
 قاضي خان لو قال لا اجبر النكاح ما به لكن اجبر ما به وحسب لم يطل النكاح فلا اولى كلف  
 على بعض المتأخرين من علماء الأصول حتى امر على انه في النكاح من اصله وهو سطر الكلام  
 في ذلك من كره السمع ولو اجاز المولى العقد على جنس لفي غير ما سمي في العقد بان قال لا اجبر  
 على جنس دنياه ووقع العقد على ما به وهم وقيل الزوج جاز لانها اى المولى والزوج قد رآ  
 التسمية اذ لا جاز بان يبدل بدل الاول والى ذلك العقد اى مما يملكه ولا يكون ذلك  
 في النكاح لانه منعقد بدون التسمية كما ان بيع بدونهما خلاف البيع الموقوف والبيع على غير  
 اذ الاجابة المالك على جنس له وقيل المسمى في النكاح يكون في البيع من اصله لا من خلو من التمسك  
 ابتداء وكذا ابتداء ولا كذلك خلو النكاح من المهر ولو وقع بصل امه باذن مولاه على  
 ما به درهم فاعتقد وببها خاضا والعقد لم قال روح المعاني لانه اى عسوس مثله على ان خياره  
 ففعلت اى اضرته على غير بطل النكاح ولا شيء لها من النكاح لانه اى خياره العتق حتى صفت  
 معنى انه ليس بمالك ولا له حكم المال اى لا يصير مالا بنفسه ولا يظهر من حق العساس عن المهر عس  
 عمال ليس بمالك حقيقة وانما حكمه اى في قوله لا يملك المهر المسمى بالباطل اى ان خياره  
 اى خياره الشرط وخياره الروية وحسب النكاح والشفعة والكفالة بالنفس في جميع ذلك لا يصف  
 ان عسوس عنده مال حتى لو فعل بطل النكاح ومثل الشفعة والكفالة بالنفس حتى لو سلم الشفعة  
 بمال بطلت الشفعة بغير شيء ولو اخذت النكاح بطلت النكاح بطلت النكاح بمال وانكفول له  
 اذ ابرأ الكفيل بالنفس بمال برئ الكفيل ولا يجب ان يبرأ في رواية كتاب الشفعة واما في رواية  
 الكفالة فلا يبرأ ومنه اختلف في خيار العيب فانه في حكم المالك للمهر في المسمى في سلمه  
 المبيع ووصف التمسك في المبيع له حكم المالك فيمحو الا عسوس عنده بان تركه الكفيل بالعيب على  
 ان يكون له شيء ولو قال الزوج للمعقود ذلك كذا كس مثله على ان خياره في اخذت  
 فالزيادة للمولى للنكاح باصل المسمى في العقد حتى كان العقد وقع على ما به وحسب والاشهاد  
 كون حصول الزمان بعد موعود الا من مكن المولى بالزمان في المسمى بعد موت البائع لم يمتح  
 باصل الممن ويكون من تركه الممتح حتى يصفى به ويؤخذ وينفذ وصاياه وذلك لان الشرط طاهر  
 الزيادة فقام المعقود عليه في ملك الزائد الا في ما به في ملكه كصل له الزمان ومنها المعقود عليه  
 وهو بضع لا م قائم في ملكها ولا كذلك في صورة اعساف المسمى فان ملك الزائد اعساف المسمى  
 زائل عن العقد وقت الزمان بخلاف قوله اى قول الزوج للمالك المعقود في صدق كذا  
 ان دخل للمالك حيث لا يجب على الزوج سى لانها اى الزمان مجبرة باصل العقد ولو قال المولى  
 لملك على ما به وحسب ان دخل للمالك لم يحرمه شيء فكذا ردها وانما مثل على ان خياره في النكاح



في اصل العقد لم يبطل به تسمية الصداق فوق ابر الشراط بكماله ان وال شرط بكماله على فان الاول  
تعلق بصرح خلاف الباطن ولو كزوج امه بغير اذن مولاه على ما درهم بغير شهود ثم اجاز كضرم لا  
كوز الله اي حضور الشهود وكوز ان يكون الضمير للشهود والتذكير باعتبار كبر السن في شرط العقد  
لو قال مولى الامم بغير الشهود جعلت في ذلك النكاح كذا وكذا او قبل الزوج حاز لانه اي الجبل لا يبدأ  
وانت اذ العقد حتى لو قالت بغير الشهود جعلت في ذلك النكاح كذا وكذا او قبل الزوج حاز لانه اي الجبل لا يبدأ  
غير الاول حال كونه معصيا للسكنى في قوله كذا وكذا الدال على كونه غير الاول ولو غفر الاول الى الاول  
وان كان قوله ذلك النكاح موحيا في الاشارة الى النكاح لكن لفروا امتناع ان يكون الشئ شئ  
الفيضا ذلك السبعين حمله على الصبي والعقد على الجواز كما هو الاصل حتى لو لم يعل نكاحا و  
اقصر على جعلت ذلك النكاح بكذا لا يصح لا سقاء ما يقتضي ابتداء نكاح آخر وانما هو بغير ذلك النكاح  
فان قيل ليس في ذلك وجه المقصود على العيان والدلالة على التصريح مع ان كون المنكر هو الاول  
بعبارة كثر في الكلام على بقاء الزوج النكاح لا قبل هو عمل بما هو الاصل من كون المنكر غير الاول  
وكو الصبي اولى الفسلا وفيه نظر نظمي صبي اعتق عبدا لم اجاز بعد البلوغ لا يصح ما ومن انه  
ليس بموقوف اذ لا منفذ له ولو قال جعلت ذلك العناوين عتقا بالسكنى هو له لانه على انشاء العتق  
ومرض ودية الغاء للضام **باب** نكاح المراتم في عقد مضولي زوجه المراتم  
في عقد وقد يوقف على اجازته فان كانا صغيرين فان رخصتهما اجنبية او كبى وضعت  
احدهما وهي الكبى للفقير وهي الصغرى بطلت اي البكاه حتى لو بلغا فاجان بها اولاهما  
لم يجزوا رخصت لاجنبية احدهما اولا وبانت للولي ثم ارضعت للفقير لا يبطل نكاحها وانما  
بطلت في الصول الاولى ولم تبطل للفقير في الثانية اعتبارا بالموقوف اذ الحقة من جازان بالناس قد  
في الاولى لوجع سنهما في عقد لم سفد في واصل فكذا في الاجان وهي ان ثبته لاجل اصله للبر كذا  
من مات بطل فلم يبق الا نكاح الفقير ولو اعتق مولى احدهما احدى لا يفسد للثمن زوجهما  
مضولي من رخصت عقد باذنها واذن مولاهما بطل نكاح الامم وهي نكاح المعققة موقوف  
لواجان جاز خلاف الامم ولو اعتقها المولى ما كان له اي للزوج ان يجر النكاح صديقا  
او بغيره وان كان اعناقها متعاقبا بان اعتق الاولى لم اعتق الثانية بطلت معطوف عليه  
او معطوف عنه سكوت بطل نكاح الاخرى وانما كانت من حكماء في الصور السجلات على ما ذكر  
لان المعترض على العقد حالة التوقف كما لمقارن له حالة الانشاء فقفا اذ اعتق واصل منها  
لو انشأ العقد في هذه الحالة لا يصح نكاح الامم لعدم المحلثة عند الضم الى الجمع وفيما اذا اعتقها  
معا لوانشأ العقد صديقا وزوجها اذ اعتق لهما فبطلت لفقير لوانشأ العقد في هذه الحالة  
ليس جمعها مع الجمع فكذا الاجان في الجمع وان كانا اي النكاح حال اللذان قبل الزوج  
مضولي في عقد ثم ما ان يكونا من وليين او من ولي واحد فان كانا من ولي واحد فذلك اي الحكم

١٦٠  
منها اذ كانا في عقد واحد معنى لو ارضعتها اجنبية او ارضعت احدهما الاخرى بطلت  
اعتق المولى احدهما بطل نكاح الامم وان اعتقها معا للزوج ان يجر صديقا وان اعتقها على  
التعاقب بطل نكاح الاخرى والوجه من سبب وان كان الولي مختلفا بان كان لكل امه  
مولى ولكل صغرى ولي وقد زوج كل امه مولا وكل صغرى ولها وقبل عن الزوج مضولي ثم  
وقع اعناق او ارضاع على مولى من مصلحته عند اتحاد الولي نوقفا اي النكاحان كما لو انشأ  
الولي المختلف النكاح على هذا الوجه بان زوج ولي صغرى رجل بغير امم وزوج ولي اخر صغرى  
له وارضعها اجنبية او زوج رجل معققة واخر امته من رجل واحد وبع النكاحان معا و  
قبل عن الزوج مضولي اذ لا يمد احداهما الى احد العتدس بقولي العقد بطلت اولا ثم عقد  
احد الوليين بقولي الولي للفقير في الجملة للبدن اعتبارا من مضاف لبقى الا في موقبله لاجل  
وعبان الجوامع ان احد الوليين لا يملك لاجان والرقم في ملك الفقير اي لا يجره لاجل ذلك كما  
بالاعناق واذ ابيع النكاحان فاجازا الزوج فبطلت الا في ليلتين احدهما على  
الحقة فيما اذا اجاز نكاح المعققة او المعققة اولا فانه لو لم يبطل نكاح الامم والمعققة  
لمن الامم اذ حال اولها لم يلزم ابطال بعد الصبي فيما اذا اجاز نكاح الامم او المعققة بانا فانه  
لو لم يبطل نكاح الجمع والمعققة اولا بل يتن موقفا سفد بالاجان لزم ابطال نكاح الامم و  
المعققة اولا بعد الصبي وانما قلنا بلزوم هذا من لغير النكاح مستند الى زمان العقد في نكاح  
المعققة اولا يكون نافذا وقت اعناقها وقد كانت المعققة بانا امه وقت اعناقها فلم يلزم  
ادخال الامم على الجمع ونكاح المعققة او المعققة ثانيا يكون نافذا من وقت العقد ولم يلزم  
منه بطلان نكاح الامم والمعققة اولا من وقت العقد وقد حكينا بصحة من وقت العقد حكم  
الاجان وهذا ابطال بعد الصبي وزمان التوقف للعقد كما لا بد ان يبدأ في ملك لا يبيع الامم في ملك  
لا يبدأ في النكاح فيما اذا وقع في الاثداء نكاح نافذ على الجمع فكذا لا يبيع لبقاء اذ بعد  
في زمان التوقف نكاح الجمع بالاجان وكذا الكلام في الصغرى اذ زوجها وليا ثم ارضعها  
اجنبية فانه لو زوج الصغرى من الرضاع وليا مما اختلفا وقبل عن الزوج مضولي بوقف العقد لم  
اذ لا يجز لان عقد كل الاظهر في حق الفقير ولو اجازها اي لو اجاز الزوج النكاح حين الموقوف من  
بطل نكاح المعققة لغيره في صورة عقد ثم مترم اعتناقها على التعاقب للزوج الجمع من الجمع ولا  
نظر الى حالة البقاء وان كانا متر حال لاجان وبطل نكاح الاخرى في صور بوقف الولي المختلف  
صغرى ثم ارضاع الا اجنبية اياها للزوج الجمع من الجمع فاذ الجمع من الجمع او من الجمع ثم  
يكون باعدا من ابا اتحاد العاقد الولي من جاب المراتم او باني الخطاب اجاز انشاء  
اما اتحاد العاقد الولي فلما علم من بطلان نكاح المعققة اذ اوبطل نكاح الاخرى فبما  
اذ ازوج الامم مولاها في عقد ثم اعتق احدهما قبل الفقير او زوج الصغرى ثم ولها في عقد ثم



ارضعها اجنبية وقد العاقد بالانقاد وبالولي لما من انه لو كان الولي متعدد او متعاضدا او كان  
 العاقد مضطرا لم يوفى العقد ولو لم يكن متعاضدا او متعاضدا بالخطاب لكان فليعلم من انه لو اجاز  
 النكاح حين جعل بطل النكاح المعقود اخره او بطل النكاح الاخره او انشأ فله ان لو كان لكل من الزوجين الحق  
 ولي على صفة او واجب الوليان النكاح فيها وقبل الزوج فيها بطله وكذا اذا كان لكل من الزوجين  
 الرضا على ولي ولو زوجة وضولي اخص في عقد النكاح بطله بطله الله اي اول  
 الكلام بغير بائنه لانه اذا صح نكاح الثاني بطل نكاح الاول وهذا بائنه واذا كان اول الكلام  
 بغير بائنه فسوف اوله عليه اي على آخره وبصير المحرم كله ما واحد او قاصر كان قال لغيرها  
 وموقع منها بطل فيها خلاف الامة من زوجا بلانها واذا نزلها من رجل وقبل من الزوجين  
 ثم قال المولى بغيره من بين من نكح بطل نكاح الثاني ولم يكن بمنزلة اسماء في بائنه  
 اعادوا ولا ولي لا سغير بائنه الثاني فلا سوف حكمه بل سغير المحرم من الكلام الاول  
 سواء ذكر لكل خبرا مثل بين من ومن حصل بينهما بالسكوت او لم يفصل او لم يذكر مثل بين من  
 وبينه على الصحيح وقيل يعني لم ير المشايخ من قال انما اختلف الجواب في اختلاف الموضوع فان من  
 اي في مسئلة لا يفسد لم يفسد لكل واحد خبرا اي خبرا بغيره لم يفسد كل واحد بغيره  
 بل قال لغيره بين من وبينه وصارت الثاني نافضة فكانت شركته للولي في خبره بائنه مالم  
قال سوف الكلام البائنه على الاول وصار بمنزلة ما لو قال لغيرها بطله بطله الله  
 وسماي اي في مسئلة الامة من اخره لكل واحد خبرا حيث قال بين من ومن فلم يفسد الثاني  
 الاول فلم سوف الاول بل سغير المحرم من الكلام الاول والولي في بائنه بطل نكاح  
 الثاني لكونها امة حتى لو افسدتها بان قال لغيرها بين من ولغيرها بين من نكاح  
 الاول واقيم البطله على المائنه ولو لم يفسد على قال بين من وبينه بطل نكاحها بمنزلة ما لو  
 قال افسدتها فاني النكاح حين اجازها وكذا لو اجازها لانه لو انشأ نكاحا بعد العتق حاز  
 فالبقاء او باب من الفوق في المرض مرضه لغيره  
 في مرضه لعنف بان كان ساعده فوجبه اعنف او يلوغ بان كان صفة زوجها غير الاب  
 اجماعا فبلغت او ارتدت في مرضها نكح بالملك او قبلت ابن الزوج في مرضها ثم ماتت في العلا  
 في الصور لا ربح ورثها الزوج للمرفقة جاء من قبلها بدون رضا وصعد الى ابطال حق الزوج  
 وفراق من ارثه منها فله الشراء عليها فصدت واقام العدل مقام الزوجية في حق النورث  
 ولو فرق بينهما اي من المرض والزوج لعنفه كان ساعده فاجل ساعده فلم يصل فاحدات نفسها  
 في مرضها وماتت في العلا او جبت بان بانس الزوج بعد الاصل بطله بان جبت في مرضها  
 في العلا لم علمت بان جبت فاحدات نفسها ومضى مرضه ثم ماتت في العلا لم يربها الزوج في  
 الصور للمرفقة جاء من قبله جبت على ما كان له في العلا في مرضها في مرضها

فزوج

وهذه الحان الفوق بالحب والعنف طلاقا بائنا وذكر النكاح بائنا والحب فصار كالحال الزوج  
 طلقها في مرضها فماتت في عدتها ولا يربها وانما اعتبر الحب بعد البينونة لانه الحاح الى البين  
 اذ كونه مجبوا في البين او مترجعا بعد العلم لم يفسد النكاح الشرع انما ثبت ذلك  
 عند الموت في العلا اقامة مقام النكاح لكونها من عتقه ولو كان المرض هو الزوج و  
 ماتت المرأة في العلا لا يرب منها في العلا وموتها وان عدتها وماتت في العلا لم يربها  
 مرضي وفارق القاصي بينهما ثم مات الزوج ومضى في العلا فانها يرب منها وان كان لا يرب  
 اللعان الا خصوصتها لانه مضطرا في دفع العار عن نفسها فلا يضاف اليها حلاص السر الصبر  
 فانها لا يرب لرضاها بطله في حقها اما في غير الحب والعنف فاذ الفوق انما جاءت من  
 قبلها ولو بائنه من الزوج كما في النكاح والمفوض واما في الحب والعنف فله انما جبت في حال  
 الفوق بل يطلب امران يدلان موضوعا والشهود ولو علق الزوج الفوق بغيرها وادامته اي  
 من ذلك الفعل بذكره في العلا ففعلت ذلك في مرض الزوج وماتت ومضى في العلا فله ذلك  
 لا يرب وان لم يكن لها بد من ذلك الفعل كالصبي والصبي والشرب وكلام  
 الابوس واستغناء المحرم وكذا ذلك ورثت عند ابني حنيفة والي يوسف ان سوا ذلك  
 المعلق في المرض او في المرض وقال مجتهد لا يرب اذا كان المعلق في المرض لعدم التهمة  
 لانه حين علق لم يعلق عليها ماله ولا صنع للزوج في الشرط فله كوفاته الا في ايها  
 لو كانت كاتبة او امة حين انما بها الزوج في مرضه ثم اسلمت او عتقت بعد البائنه لا يرب  
 من الزوج لانه لم يعلق حقها باله حين طلقها فلم يكن قابها وصار كالمطلقة والمعلق  
 بفعل المجتهد او بالموافاة الى وحكم ذلك انه لم كان الا بلاء والمعلق في المرض  
 ورث وان كان في المرض يرب وان كان الشرط في المرض كما هو فان فصل المعلق شرط  
 وجد في المرض يكون كالمسلسل في المرض فله ان يرب على الوجه الذي يعلق وهو ان يلوغ  
 النورث لهما اي لابي حنيفة والي يوسف ان فعلها منتقل اليها بالجماع اي بحل الزوج  
 اياها مضطرا الى اتحاد الشرط مكرهه عليه من جهة انها صارت كمن لو بائنه بطله  
 ضرر بطله يرب ولو لم يربها بطله بطله الله الذي لا يربها منه وفعل المجتهد  
 منتقل الى المجتهد كما في الاكراه على المالك وصار كالمعلق بفعل حيث انتقل  
 فعلها المعلق به الله وكما لو اكرهها بان يعلق نفسها حيث الجماع الى الفعل الذي يرب  
 المطلق البائنه حتى كان يعلق واذا وجد ذلك في المرض ورثت لامة سوا كان المعلق  
 والا كراه في المرض الا في ان الزوج المرض لو اموأبته ان يكونها على الجماع  
 ففعل وومات الزوج في عدتها ورثت من الزوج لانه اي الزوج علك الفوق وصح كلامه  
 الزوج في حقها اي في الفوق لانه لا يملكه لانسان يصح ان يامر به غيره فافعل الفعل اي



فعل الابن في حق الفقة الى الاب لم فعل المأمور الى اوصى منتقل الى الوفا فصار كانه  
اي الاب اباها اي المرأة في موصه وطان فانه كذا منها اي صاحب فيه بصيرة الزوج معلومة الطلاق  
بفعل لا بد لها منه فارادته المرأة واللعان الى ما اذ اذوها بالزنا فقامت اللعان ووفى  
بينهما في موصه فومعتها اي فريضة من الجائز الى الفعل لانها مصطف الى فعل اللعان  
للعنة واما اللعان فعلى انه لا سبيل له سواء منتقل حكم الفعل اليه وبصير كانه اباها  
نفسه خلاف الحب والعنة فان فعلها لا ينتقل اليه اذا اذها الزنا لا سبيل واما اللعان  
فوت الجاع وقضاء الشهود لان الموت محقق عن ذلك فلا ضرورة في لغيره ما يفسرها  
واشاره الزنا ولا يحق الجاء فلا ينتقل فعلها فلا نسب فوالا وليس تعالى اعلم  
**كتاب النكاح** من دعوى النسب صار به حاملة بسبعة ولد  
في يد المسمى فادعاء اي الولد ابو البائع وكذا المسمى هو البائع لم يصح دعوته  
لانه اي الاب مدعى بدعوة الولد عليها اي ملك الجارية ملكها بوعا على العلوق  
لان الاب اذا استولد جارية الابس عليها بعينها قبل العلوق الجارية صيانة ما  
والاب ولا يملك مال الاب عند الجارية منها هو مدعى ذلك المملوك والشيء كذا به  
فصار كما لو قال الاب المسمى اشتريتها فملك ولا دليل له فلا يصدق لان ذلك اما  
موتها وملك المملوك وقد زال بزوال ملك الاب بخلاف البائع اذا ادعى نسب الولد  
فانه يصح لان العلوق يجعل في ملكه والعلوق في المملوك اوجب حتى يستلحق اي  
استلحق نسب الولد للملك وحق النسب له كمثل النقص كعقبة فلا يبطل بما  
تقبل النقص وهو ملك المسمى يعني لما تغذر مراعاة الحق كانه مواعاة ما لا يكمل  
النقص اولى وفي ادعاء الاب كان النابت له في المملوك وهو كمثل النقص  
كعقبة الملك فعند تغذر اعتبارهما كان اعتبارا وعقبة الملك اولى بخلاف  
لو اعقبة اي الولد المسمى فانه لا يصح دعوة البائع لان في المسمى قد  
تأكد بالحرية لانها به بها والمملوك بالحرية ايضا لا يعقل النقص كحق النسب فصار  
وقد رجع في المسمى بالنسب في الحال باعتبار يكون دعوى البائع ولو اعتبر  
حق البائع كان دعوى المسمى فان صدقة اي ابا البائع المسمى في دعوى الولد  
وكذا البائع فالولد هو اعم ولد له وان اي المسمى على نفسه ولا يسقط التمسك  
عن المسمى يعني ان كان لم ينفذ لم يبرأ وان كان نفذا لم يصح لان اقوان  
لا يعقل في حق غنى ولا غرم على الاب اي لا يغم شئ من حقه الجارية او ولد ما  
لتكذب البائع اياه في الدعوى وفي اقوان ومجانا اقول للبائع اعني من لا المسمى  
لانه اقوانه ملك على الابن وكذا يبرأ من الابن وان صدقا اي ان صدق البائع والمسمى

١٦٢  
كلما ابى الاب في الدعوة تبطل البيع لان الاب صار مملوكا الجارية على الابس بقاء على البيع  
وغرم الاب فمعتها لان ملك الاب لحاجه الاستلاد انما يكون شرط الفتيان لانهما حايه  
بها الاب معنى لا حقة فانتبها له ولاية المملوك واجبت الفتيان رعاية للمعينة بخلاف المملوك  
لحاجه النفقة فانها ما تملك على الاب بدونها حقة فلا يصح خلاف ما لو علوق الجارية  
المبينة في غرة ملكه اي ملك الابس بان كان ما بين ملك الابس وولادتها اقل من ستة  
اشهر فانه لا يبطل البيع وان صدق البائع والمسمى الاب في الدعوة للملك على الكفا  
دون الاستلاد لعدم المملوك وتاويله وقت العلوق كما في دعوى اللعنة فانه لو ادعى  
الولد وصدقة البائع والمسمى  
رجل احد التواضع المملوك من عدل من جارية مسمى بانه ابا البائع والابن  
وكذا بانه اي كذب البائع والمسمى الابس بها من الاب والجارية ام ولده بالعدد  
والولد الذي في يده اي يد البائع في ولا يبطل البيع في الولد لا قبل سعي على ملك المسمى  
لان الصلة اي صدقة الاب انما هي لولاية المملوك على مال الابس وقد قامت بها  
الولاية في الولد المبيع حيث صار ملكا للابس في حقها اي في الولد المبيع صار  
ارباع كانه اعلى الولد القائم عدل وهو لا يوجب علق الولد المبيع خلاف النسب  
فانه ثبت في حق الولد المبيع انما لانه لا يوجب له اي للنسب الا الاستلاد اي انما  
المملوك من هذا الى قبل العلوق وقد علقا مائة واحد فظهر حكم النسب في حقها  
ويقتصر العلق على احد هما بخلاف البائع فانه اذا ادعى الولد من نسب بهما  
وبطل البيع في الولد المبيع وحكم حرته ايضا لعل العلوق في ملك البائع شاهده فظهر  
الحرية الثانية من وقت العلوق لكون الذي لم يبعه في حق الكل اي في حق جميع الناس  
ومن حلتهم المسمى فظهر من جهة ويلزم حكم الحر من حرمة الولد لا من الحر وحاصل  
القول ان دعوى البائع دعوة استلاد لانه يدعى علوق الولد في ملكه وملكه وقت  
العلوق فاعند الناس في كل الولد الاصل عدلهم له في ابا عاق مبتدأ وحرية  
حرية احد التواضع حرية الاصل حرية الا في ولا صدقة الاب صبغتني على تمام المملوك  
من وقت العلوق الى وقت الدعوى وله في المملوك في الولد الذي لم يبع من وقت العلوق  
الى وقت الدعوى وله في المملوك في الولد الذي لم يبع من وقت العلوق الى وقت الدعوى  
فصحت دعوته في حق هذا الولد والجارية وليس له في المملوك في الولد الذي باعه وصار  
في حقه كان الولد الذي لم يبع علق با عاق مبتدأ وليس في ذوقه علق احد التواضع  
با عاق مبتدأ علق لا لانه نسب بهما لعل المسمى لا يبرأ من علق  
واستشهد على ابنتها وظهر ان حرته في حق الكل على تركه العلوق بقوله حتى لو لم يكن العلوق



الاب لم يصح دعوة واحد منهما وكذا في الموت والعقوبة اي موت الاب وعقوبته بان كان مكاتباً و  
 الولد حوله جارية ولدت بعد ما علق المكاتب فانه لا يصح دعوة الجدة اذا جاءت  
 الجارية بالولد لا قبل من سنة اشهر من وقت موت الاب او عقوبته لانه اي الاب او  
 الجدة احضر عن ملك الجارية سنداً الى وقت العلق فثبت طر الولد لملك في حق  
 المدعى التي بين العلق والدعوة ولم يوجد اذ قد انقضت في طرف العلق في حصول  
 الموت والعقوبة وفيما بين الطرفين في الصور الباقية فان صدق اي الاب او الجدة  
 الابن في الدعوة صححت دعوة فملك الجارية بالقيمة وعقوبة الولد بلا سب ولا يبطل  
 البيع التام بل انما يتبع ملكها سابقاً والمشتري كذبه فصار كما لو قال اشترتها قبل ان يملك  
 البائع اذا ادعى الولد فانه يبطل البيع لما مر من ان العلق في ملك الملك او حسب حق  
 الاستحقاق فلا يبطل ما قبل البيع وان ادعى اي ولد جارية الاب من الاب  
 المقتونة بعد افاقة يصح لانه اي العتق لم ينفق المدعى الى مد الحبل حيث افاق قبل  
 الدعوة فالحق بالاعفاء وهو مفقود في القوي بحجبه الغافل عن استعمال الفعل على ما ينبغي في حال  
 الولاية بالاعفاء في اول الحبل فكذلك في العتق وهذا في العبادات فان العتق اذا لم يسبق عام  
 الشهر في حق الصوم وعام الحول في حق الزكوة بل افاق في نفس الشهر والسنة لم يبطل بذلك  
 اهليته لوجوب الصوم والزكوة في عام المدعى ووجب عليه صوم شهر وانفقد الحول سبباً لوجوب  
 الزكوة من ابتداء الحول الى اقاله بالاعفاء وهذا كالحسن ووجهه على ما في كتب من الجوامع  
 ان الولاية ثابتة في نفسه لانه حرم له وان اصل الولد الا انه عجز عن الاستيفاء حكم  
 العتق فاعبى مقتاً وشبب الولاية للجد فاذا افاق طهر حكم الولاية ان يرد والعكس  
 ان لا يصح لعدم الولاية في طرف العلق فصار كما لو كان المكاتب اذا علق يعني ان شرط صحة  
 الدعوة تمام حق الملك من وقت العلق الى وقت الدعوة لغير الدعوة متى صححت سنداً  
 الى العلق وهذا حال الولد لا يصلح لعدم الملك في احد الطرفين من سنة  
 المدعى عليه جليل باليد او الملك ادعى المدعى عليه وصول العتق الذي مدعيه رجل عليه  
 الى يده بسبب لا يفيد ملك العتق بان قال هو وورثه فلان العتق او عاربه او اجاره  
 او من او عصب واقام بینه على ذلك سدع الخصومة عنه لانه اي من ادعى الوصول او  
 اقام البينة حول الغرماء خصوصاً باعبان ومواليه لان الخصومة انما توجهت عليه بنظام  
 اليد لانه حال بين المدعى والمدعى وان لم يشبب الملك واصبح في الدفع الى الجدة مكان التهمة هو  
 اقرار على نفسه من وجه ولف من وجه ولما تودي الى ابطال حقوق الناس فاما صاحب  
 الامانة دفع الخصومة عن نفسه هذا الاقرار وهذا سدع ما قال ابن ابي السلي انه سدع بوجه  
 الاقرار من غير حجج لانه اقرار على نفسه فيكون له البينة وما قال ابن ابي شبرمة انه لا سدع

فمن  
 م

١٦٤  
 ولومع الحج لان اليد ملك من حيث الظاهر فلم يشبب الملك للغائب لا يخرج موعن الخصومة  
 ومولس خصم عن الغائب في اثبات الملك له قالوا هذا اذا لم يكن المدعى عليه معروفاً  
 بالاحتساب والتزوير واذ كان معروفاً واتهم العاصي فقال ابو يوسف عمو لا تدفع عنه  
 الخصومة اذ ربما دفع العين الى غنى حتى يودع منه لمخض من السهول فيبطل حق المدعى  
 فاذا دفع العاصي ان شامل ويحكم فيه رايه ان حسن طنه به قبل بئنه والا فلا وعند ما  
 ان العاصي ما مور بالحق سبها كذا العدول والثابت بالبينة العادية كالثابت معاينة  
 وما ورا ذلك امر باطل لا يمكن الوقوف عليه فلا يتعلق به الحكم بخلاف ما لو اقام  
 ذواليد بینه على ملك الغائب لا غير اي على ان العتق ملك للغائب ولم يذكر انه وصل  
 اليه من جهة فانه لا يعجل ولا سدع الخصومة لان الحاجة في دفع الخصومة تدفع بدونه  
 اي بدون كونه ملك الغرماء لا سبب حصاً عن الغائب في ذلك وانما سبب فماله حاجة  
 اليه وموت جليل اليد الى الغرماء قال ذواليد اودعه اي العتق رجل اعرفه بوجهه فمر  
 نسبه وشهد اي ان هذا كذلك اي بانه اودعه منه رجل يعرفه بوجهه دون نسبه  
 لا تدفع الخصومة عنه عند مجرى لانه اي هذا القول منه ومن السهول ابطال الحق المدعى  
 لا يمنع الخصومة مع المحول ووجهه اي حق المدعى عليه انما هو في المحول اي على ما صار حصاً  
 باعبان ومواليه الى الغرماء دفع عنه الخصومة التي توجهت عليه حكم الطامع وقال لا تدفع  
 الخصومة عنه لانه ثبت بحجة ان المودع غيره اي غير المدعى وان الوصول اليه ليس من  
 جهة المدعى لما في قوله بوجهه من الدلالة على ذلك بخلاف ما لو قال اودعه رجل لا  
 تعرفه بوجهه فانه يحتمل ان يكون مودع المدعى وما ذكر من ابطال الحق ممنوع فان قبول هذا  
 الشهاده ببيت ان الخصومة لم تكن متوجهة بحق المدعى لم يكن ثابتاً بما قبله لانه كان ثابتاً  
 ثم بطل وان عرف مودع ذواليد المودع بان قال اودعني فلانهم الشهود بان  
 قالوا اودعه رجل لا تعرفه بوجهه ولا نسبه او بالعكس بان ائمه ذواليد وعرفه الشهود  
 لا سدع الخصومة لعدم المطابقة بين الدعوى والشهاده فيكون مردود وشرط الاندفاع في قيام

المدعى على المدعى والصلح على  
 كذا وكذا وكذا  
 والصلح



$$\frac{\frac{1}{2}}{17} = \frac{1}{34} = \frac{1}{34}$$

